دراسات في معاني القرآن للفراء

الأستاذ الدكتور حمدي الجبالي

أستاذ في قسم اللغة العربية
جامعة النجاح الوطنية
نابلس ـ فلسطين

الطبعة الأولى
1431 هـ - 2010 م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يُعَدُّ أَبُو زَكَرِيّا، يَحْيَى بنُ زِيادٍ الفَرّاءُ، المُتوفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَمِائَتَينِ لِلْهجرةِ (207هـ)؛ عَلَمًا من أعلامِ الدرسِ اللّغويِّ بِعَامَّةٍ، وَالكوفيِّ بِخَاصَّةٍ، وَيُعَدُّ كِتَابُهُ (مَعَانِي القُرْآنِ) مِنْ أَجَلِّ كُتُبِهِ، وَأَوْسَعِها، وَأَشْهَرِهَا، فَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةِ كُتُبٍ لَهُ وَصَلَتْ إِلَينَا[1]، وَيَكَادُ هَذَا الكِتَابُ، مِنْ بَيْنِهَا، يَسْتَوْعِبُ الأَعَمَّ الأَغْلَبَ مِنْ آرَائِهِ اللّغَوِيَّةِ، الّتِي، بِدَوْرِهَا، تُمَثِّلُ آرَاءَ أَصْحَابِهِ مِنْ نُحَاةِ الكُوفَةِ.

وَقَدْ لَقِيَ هَذَا الكِتَابُ عِنَايَةً مِنْ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ؛ قُدَامَى وَمُحْدَثِينَ، وَأَفَادُوا مِنْهُ، خِدْمَةً لِمَقَاصِدِهِم فِي أَبْحَاثِهِم وَدِرَاسَاتِهِم، وَفِي تَحْرِيرِ آرَاءِ نُحَاةِ المَذْهَبِ الكُوفِيِّ، وَمُقَابَلَتِهَا بِآرَاءِ نُحَاةِ المَذْهَبِ البَصْرِيِّ.

وَلَسْتُ مِمَّنْ يُبَالِغُ، أَوْ يَغْلُو، إِذَا قُلْتُ: إِنَّ كِتَابَ (مَعَانِي القُرْآنِ) كِتَابٌ عَظِيمُ النَّفْعِ وَالفَائِدَةِ غِيْرِ المُنْقَطِعَةِ، شَأْنُهُ فِي ذَلِكَ شَأْنُ كَثِيرٍ مِن مَصَادِرِنَا التُّرَاثِيَّةِ، الّتي تَتَّخِذُ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيمِ مِحْوَرًا لِلْنَّظَرِ وَالدَّرْسِ، وَإِنَّ مَادَّتَهُ تَتَجَدَّدُ بِتَجَدُّدِ القَارِئِ، وَإِنَّ كُلَّ قِرَاءَةٍ لَتَكْشِفُ عَنْ شَيءٍ لَمْ يَكُنْ لِيَظْهَرَ قَبْلاً.

وَصِلَتِي بِكِتَابِ (مَعَانِي القُرْآنِ) لِلفَرَّاءِ قَدِيمَةٌ، تَرْجِعُ إِلَى مَرْحَلَةِ (المَاجِسْتير)، إِذْ كَانَ بَحْثِي لِنَيلِ تِلْكَ الدَّرَجَةِ، عَامَ 1983م، بِعُنْوَانِ (فِي مُصْطَلَحِ النَّحْوِ الكُوفِيِّ تَصْنِيفًا وَاخْتِلافًا وَاسْتِعْمَالاً)، ثُمَّ تَجَدَّدَتْ هَذِهِ الصِّلَةُ، مَرَّةً ثَانِيَةً، فِي مَرْحَلَةِ (الدّكتوراه) عَامَ 1995م، حِينَمَا نِلْتُ تِلْكَ الدَّرَجَةَ، وَكَانَ بَحْثِي بِعُنْوَانِ (الخِلافُ النَّحْوِيُّ الكُوفِيُّ)، وَهُمَا، كَمَا لا يَخْفَى، كَانَا قَدِ اعْتَمَدَا اعْتِمَادًا أَصِيلاً وَمِحْوَرِيًّا عَلَى هَذَا الكِتَابِ، ثُمَّ تَجَدَّدَتْ هَذِهِ الصِّلَةُ أُخْرَى، وَكَانَ بَاعِثُهَا الرَّئِيسُ بَعْضَ المَسَاقَاتِ الّتِي دَرَّسْتُهَا لِطَلَبَتِي، فِي كُلِّيَّةِ الدِّرَاسَاتِ العُلْيَا، فِي جَامِعَةِ النَّجَاحِ الوَطَنِيَّةِ، وَالَّتِي كَانَ الفَرَّاءُ، وَكِتَابُهُ (مَعَانِي القُرْآنِ)، الطَّرَفَ الرَّئِيسَ فِيهَا.

وَهَكَذَا تَوَطَّدَتْ هَذِهِ الصِّلَةُ مَعَ الفَرَّاءِ مِنْ خِلالِ قِرَاءَاتٍ أُخْرَى عَدِيدَةٍ، لِـ (مَعَانِي القُرْآنِ) لَهُ، أَثْمَرَتْ عَدَدًا مِنَ الدِّرَاسَاتِ المُخْتَلِفَةِ المُتَنَوِّعَةِ، الّتِي تَنَاوَلَتْ بِضْعًا مِنْ مَسَائِلَ فِي العَرَبِيَّةِ، كَشَفَتْ عَنْ بَعْضِ مَا لَدَى الفَرَّاءِ مِنْ فِكْرٍ لُغَوِيٍّ أَصِيلٍ.

وَقَدْ جَعَلْتُ هَذِهِ الدِّرَاسَاتِ فِي خَمْسَةِ فُصُولٍ، وَفْقَ عَدَدِهَا. فَضَمَّ الفصْلُ الأَوَّلُ الدِّرَاسَةَ الأُولَى وَعُنْوَانُهَا **(مَظَاهِرُ مِنَ التَّبَايُنِ اللَّهْجِيِّ فِي مَعَانِي القُرْآنِ لِلفَرَّاءِ)**. وَقَدْ قَصَدَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ تلمُّسَ مَظَاهِرَ مِنَ التَّبَايُنِ اللَّهْجِيِّ فِيمَا عَيَّنَهُ الفَرَّاءُ، وَحَكَاهُ

---

[1] الكتب الآخرى هي:

* معاني القرآن، 3 أجزاء، عالم الكتب، بيروت، 1980 م، الطبعة الثانية.
* المقصور والممدود، حققه وشرحه ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983 م، الطبعة الأولى. وثمّ طبعة أخرى منه عنوانها المنقوص والممدود، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، مصر، 1976م.
* المذكر والمؤنث، حققه وقدم له رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975 م.
*الأيام والليالي والشهور، تحقيق وتقديم إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، لبنان ـ بيروت، 1980م.

عَنِ العَرَبِ فِي كِتَابِهِ (مَعَانِي القُرْآنِ)، وَقَدِ انْتَظَمَهَا ثَلاثَةُ المُسْتَوَيَاتِ اللُّغَوِيَّةِ: الصَّوْتِيِّ، وَالصَّرْفِيِّ وَالنَّحْوِيِّ، المُتَّسِقَةِ مِنْ قَضَايَا فِي العَرَبِيَّةِ مُخْتَلِفَةٍ مُتَبَايِنَةٍ.

وَقَدْ بيَّنَتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ مَا وَرَدَ بَيَانُهُ مِنْ لَهْجَاتٍ يُنْبِئُ مِنْ جِهَةٍ عَنِ اسْتِثْمَارٍ وَاسِعٍ، وَعِنَايَةٍ مُنْكَشِفَةٍ وَاضِحَةٍ بِكَلامِ العَرَبِ، سَخَّرَهَا الفَرَّاءُ لِلْكَشْفِ عَنْ مَعَانِي التَّنْزِيلِ المُبَارَكِ، وَبِنَاءِ أَحْكَامِهِ وَقَوَاعِدِهِ، وَيُنْبِئُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى عَنْ أَنَّ هَذِهِ اللَّهْجَاتِ لَمْ تَكُنْ كُلُّهَا مِمَّا يَجُوزُ أَنْ تُبْنَى عَلَيْهِ القَوَاعِدُ لَدَى الفَرَّاءِ، فَطَالَمَا أَنْكَرَ وَرَدَّ بَعْضَهَا، وَنَعَتَ بَعْضًا آخَرَ مِنْهَا بِالخَطَأِ أَوْ باللَّحْنِ.

وَشَمَلَ الفَصْلُ الثَّانِي الدِّرَاسَةَ الثَّانِيَةَ وعُنْوَانُهَا (**مَا تَعَدَّدَ فِيهِ النَّقْلُ عَنِ الفَرَّاءِ فِي ضَوْءِ مَعَانِي القُرْآنِ**). وَقَدْ تَنَاوَلَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ بِالتَّحْقِيقِ وَالتَّوْثِيقِ، نُقُولَ النُّحَاةِ عَنِ الفَرَّاءِ. وَبَلْحَظُ دَارِسُ النَّحْوِ، وَالمُتَتَبِّعُ نُقُولَ النَّحْوِيِّينَ عَنْهُ، تَعَدُّدًا فِي النَّقْلِ عَنْهُ، وَاخْتِلافًا فِي نِسْبَةِ الآرَاءِ النَّحْوِيَّةِ إِلَيْهِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وُجُودِ مَصْدَرٍ أَصِيلٍ، مِنْ مَصَادِرِهِ، بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَهُوَ كِتَابُهُ الكَبِيرُ (مَعَانِي القُرْآنِ)، يَكْشِفُ عَنْ مَوَاقِفِهِ، وَمَذَاهِبِهِ فِي كَثِيرٍ مَنَ المَسَائِلِ، وَيُوَضِّحُهَا بِجَلاءٍ، لا لَبْسَ فِيهِ، وَلا غُمُوضَ.

وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ لِتَكْشِفَ عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرةِ؛ عَنْ هَذَا التَّعَدُّدِ وَالاخْتِلافِ فِي النَّقْلِ عَنِ الفَرَّاءِ، مُتَّخِذَةً (مَعَانِي القُرْآنِ)، مَا أَمْكَنَ، مُسْتَنِدَةً؛ إِلَى تَحْقِيقِ القَوْلِ فِي مَا نُسِبَ إِلَى الفَرَّاءِ حَقًّا، وَنَفْيِ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ، عَلَى جِهَةِ السَّهْوِ، أَوِ الغَلَطِ.

وَكَشَفَتِ الدِّرَاسَةُ عَنِ الأَسْبَابِ الكَامِنَةِ وَرَاءَ هَذَا التَّعَدُّدِ وَالاخْتِلافِ فِي نُقُولِ النَّحْوِيِّينَ عَنِ الفَرَّاءِ، وَنِسْبَةِ الآرَاءِ إِلَيْهِ، وَبَيَّنَتْ أَنَّ مِنْهَا عَدَمَ اطِّلاعِ النُّحَاةِ؛ نَقَلَةِ المَذَاهِبِ عَلَى كُتُبِهِ، وَهْيَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ، وَعَادُوا إِلَيْهَا، لَمَا وَجَدْنَا هَذَا الحَشْدَ الحَاشِدَ مِنَ الآرَاءِ النَّحْوِيَّةِ المَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ، الَّتِي لَمْ يَقُلْ بِهَا البَتَّةَ، وَإِنَّمَا اكْتَفَى هَؤُلاءِ النَّقَلَةُ بِالأَخْذِ، بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ، وَالرُّكُونِ إِلَى ذَلِكَ، حَتَّى غَدَا هَذَا النَّقْلُ أَمْرًا مُسَلَّمًا بِهِ عِنْدَ الكَثِيرِينَ، لا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَلا مِنْ خَلْفِهِ.

وَكَانَ الفَصْلُ الثَّالِثُ لِلدِّرَاسَةِ الثَّالِثَةِ، وَعُنْوَانُهَا (**الأَحْكَامُ المَبْنِيَّةُ عَلَى كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ عِنْدَ الفَرَّاءِ فِي ضَوْءِ مَعَانِي القُرْآنِ**) وَقَدْ سَعَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ إِلَى الوُقُوفِ عَلَى مَفْهُومِ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ عِنْدَ الفَرَّاءِ، مِنْ خِلالِ جَمْعِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ ظَوَاهِرَ لُغَوِيَّةٍ أَخْضَعَهَا لِسُلْطَانِ الاسْتِعْمَالِ وَكَثْرَتِهِ، وَوَقَفَ عِنْدَهَا مُفَسِّرًا مُحَلِّلاً، عِمَادُهُ ذَلِكَ السُّلْطَانُ؛ لِتَأْيِيدِ مَذْهَبِهِ، وَبِنَاءِ قَاعِدَتِهِ. وَبيَّنَتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ الفَرَّاءَ كَانَ سَبَّاقًا إِلَى الاعْتِرَافِ بِخُضُوعِ اللُّغَةِ لأَثَرِ الاسْتِعْمَالِ، وَدَوْرِهِ وَتَدَخُّلِهِ فِي تَوْجِيهِ مَا جَرَى عَلَى الأَلْسُنِ، وَكَثْرَ تَرَدُّدُهُ وَتَكْرَارُهُ فِي الكَلامِ؛ ذَلِكَ لأَنَّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ، وَوَضَحَ مَعْنَاهُ يَخِفُّ عَلَى الأَلْسُنِ، وَيَجُوزُ فِيهِ مَا لا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ.

وَاحْتَوَى الفَصْلُ الرَّابِعُ عَلَى الدِّرَاسَةِ الرَّابِعَةِ، الَّتِي كَانَتْ بِعُنْوَانِ (**الفَرَّاءِ وَالرَّسْمِ الإِمْلائِيِّ**)، وَقَدْ قَصَدَتْ إِلَى الكَشْفِ عَنْ آرَاءِ الفَرَّاءِ فِي الإِمْلاءِ، وَجَمْعِهَا وَتَنْظِيمِهَا وَإِخْرَاجِهَا. كَمَا تَضَمَّنَتِ الدِّرَاسَةُ الآرَاءَ الإِمْلائِيَّةَ الَّتِي نُسِبَتْ لِلكُوفِيِّينَ عَامَّةً؛ لِكَونِ الفَرَّاءِ أَحَدَ أَئِمَّتِهِمُ الَّذِينَ انْبَنَى المَذْهَبُ الكُوفِيُّ عَلَى آرَائِهِمْ.

وَقَدْ بَيَّنَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ لِلفَرَّاءِ رِوَايَاتٍ قَيِّمَةً عَنِ الإِمْلاءِ فِي العَرَبِيَّةِ، وَآرَاءً انْفَرَدَ بِهَا فِي الكِتَابَةِ، وَأَنَّ بَعْضَ هَذَا المُنْفَرِدِ، كَدَعْوَتِهِ إِلَى كِتَابَةِ المَقْصُورِ مِنْ ذَوَاتِ اليَاءِ بِالأَلِفِ، وَإِلْحَاحِهِ عَلَى رَسْمِ الهَمْزَةِ عَلَى أَلِفٍ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا، يَنْفَعُ

دُعَاةَ تَيْسِيرِ إِمْلاءِ العَرَبِيَّةِ وَإِصْلاحِهِ، فِي سِيَاقِ بَحْثِهِمْ عَنْ مَخَارِجَ تُخْرِجُهُمْ مِنْ مَشَاكِلِ كِتَابَةِ العَرَبِيَّةِ وَمَزَالِقِهَا.

وَأَخِيرًا ضَمَّ الفَصْلُ الخَامِسُ الدِّرَاسَةَ الخَامِسَةَ وَعُنْوَانُهَا **(أَثَر التَّوَهُّم فِي بِنَاءِ القَاعِدَةِ عِنْدَ الفَرَّاءِ)**، وبَيَّنَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ الفَرَّاءَ اعْتَمَدَ التَّوَهُّمَ فِي تَوْجِيهِ مَظَاهِرَ لُغَوِيَّةٍ وَتَعْلِيلِهَا، وَأَفْرَطَ فِي هَذَا الاعْتِمَادِ. وَقَدْ شَكَّلَ تَآلُفُ مَوَاضِعِ التَّوَهُّمِ عِنْدَهُ وَحْدَةً مُتَكَامِلَةً تُفْصِحُ عَنْ مُرَادٍ مَقْصُودٍ، وَتُنْبِئُ عَنْ مَذْهَبٍ فِي التَّعْلِيلِ وَالتَّفْسِيرِ، يَتْرُكُ الظَّاهِرَ إِلَى الأَخْذِ بِالظَّنِّ.

وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنْوِيهُ إِلَيهِ أَنَّ عددًا منَ النُّصوصِ المُستشهدِ بها قد يتكرَّرُ في غَيْرِ فصلٍ، أو مُباحثةٍ؛ ولا بأسَ في ذلكَ؛ ذلِكَ لأَنَّ الفرّاءَ يُوظِّفَ الظَّاهِرَةَ نَفْسَهَا فَي غيرِ مَوْطِنٍ.

هَذِهِ هِيَ الدِّرَاسَاتُ الَّتِي انْبَنَى مِنْهَا هَذَا الكِتَابُ، وَهْيَ ـ لا شَكَّ ـ غَيْضٌ مِنْ فَيْضٍ، مِمَّا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ (مَعَانِي القُرْآنِ) مِنْ بُحُوثٍ لُغَوِيَّةٍ. فَإِنْ أَكُنْ وُفِّقْتُ فِي جَلْوِهَا وَالكَشْفِ عَنْهَا، فَذَلِكَ تَوْفِيقٌ مِنَ اللهِ ـ جَلَّ وَعَلا ـ وَإِلاّ فَالكَمَالُ لَهُ وَحْدَهُ، عَزَّ وَجَلَّ.

وَهَذَا بَيَانٌ بِهَذِهِ الدِّرَاسَاتِ وَفْقَ تَسَلْسُلِهَا الآنِفِ.

الأستاذ الدكتور حمدي الجبالي
نابلس في الأول من شوال سنة1431 هجرية
الموافق 10 من أيلول سنة2010 ميلادية

الفصل الأوّل

مظاهر من التّباين اللّهجيّ
في معاني القرآن للفرّاءِ

مدخل

على الرّغمِ من وَفرةِ البحوثِ التي كُتبتْ عن الكوفيّينَ عمومًا، والفرّاءِ على وجهٍ مخصوصٍ، إلاّ أنَّ أحدًا منها لم يعرضْ، على نحوٍ مُستقلٍ، للّغاتِ العربيّةِ التي

وردتْ في كتابِ (معاني القرآنِ) للفرّاءِ، والتي أنبَهَ إليها فيهِ، واعتمدَها في بناءِ أحكامِهِ النّحويّةِ واللّغويّةِ، وإنّما كانتْ إشاراتُ تلكُم البحوثِ إلى تلكم اللّغاتِ محدودةً مقصورةً على الحاجةِ الّتي تخدمُ مقصدَ هذا البحثِ أو ذاكَ، لذلكَ جاءَ هذا البحثُ؛ ليكشفَ عن هذهِ اللّغاتِ الّتي حكاها الفرّاءُ في (المعاني)، ويقفَ عليها.

وقد وجد الباحثُ الفرّاءَ في أثناءِ عرضِهِ الظّواهرَ اللّغويّةَ ومُناقشتِها ينتهجُ مناهجَ عدّةً؛ فتراهُ يكشفُ عن أنَّ ما يعرضُهُ لهجةٌ، يُعيّنُ أصحابَها مرّةً، ويتركُ ذلكَ أُخرى، مُكتفيًا بالإلماحِ إلى ذلكَ بقولِهِ: لغةٌ، لغتانِ، ثلاثُ لغاتٍ، من العربِ، بعضُ اللغاتِ، بعضُ العربِ، بعضُهم، غيرُهم، لغةُ قومٍ، أكثرُ العربِ، كثيرٌ من العربِ، أو ما أشبهَ ذلكَ ممّا يُشيرُ صراحةً إلى كونِ ذلكَ تَبايُنًا لهجيًّا؛ كما تراهُ ينسبُ ما يعرضُه للعربِ دونَ تحديدٍ أو تخصيصٍ. وحرصًا على المُحافظةِ على النّصِّ، ودفعًا لتحميلِه ما لا يحتملُ، فإنَّ من منهجِ هذا البحثِ أنْ يأخذَ بالظّاهرِ الواضحِ الكاشفِ عن أنَّ المسألةَ من قبيلِ التّبايُنِ اللّهجيِّ، ويدعَ غيرَهُ إلاَّ أنْ تتضافرَ قرائنُ من كلامِ الفرّاءِ نفسِهِ تُوجبُ حملَهُ على محملِ التّبايُنِ اللّهجيِّ.

ولمّا كانتْ مُستوياتُ النّظامِ اللّغويِّ مُتعدّدةً تشملُ المُستوى الصوتيَّ والصّرفيَّ والنّحويَّ والدّلاليَّ والبيانيَّ، جاءتْ مَظاهرُ التّبايُنِ اللّهجيِّ في البحثِ موزّعةً على هذهِ المُستوياتِ سوى الدّلاليِّ والبيانيِّ، فليسَ من شأنِهِ أنْ يُناقشَ شيئًا تعلّقَ بهما، وانضَوى تحتَ كلِّ مُستوًى جملةٌ من المسائلِ، حاولَ الباحثُ ما أمكنَهُ، أنْ يتجنّبَ تكرَارَها مرّةً أُخرى.

مظاهرُ التباينِ الصّوتيِّ

أوّلاً: الحذفُ والإثباتُ

مقصدُ هذهِ المُباحثةِ أنْ تستشرفَ مظاهرَ التّبايُنِ اللهجيِّ الآتي من الحذفِ والإثباتِ الواقعِ في البِنَى اللّغويّةِ، وهوذو شقّينِ؛ شِقٌّ يتعلّقُ بالحركةِ، وشِقٌّ ثانٍ يتعلّقُ بالحرفِ.

(آ) ـ حذفُ الحركةِ وإثباتِها:

ناقشَ الفرّاءُ في غيرِ موضعٍ في (معاني القرآنِ) حركةَ بعضِ البِنَى اللُّغويّةِ، وكانتْ هذهِ المُناقشةُ مبنيّةً في بعضِ الأحيانِ على لغاتِ العربِ في حركةِ هذا البناءِ أو ذاكَ. وجملةُ ما جاءَ لديهِ في هذا السياقُ يتعلّقُ بهاءِ الضميرِ، وياءِ المتكلّم، وهُوَ وهِيَ، ولامِ الأمرِ، وأحدَ عشرَ، وغيرِ ذلكَ من البِنى الّتي اصابَها شيءٌ من ذلكَ.

1 - الهاءُ:

ناقشَ الفرّاءُ حركةَ ضميرِ الغيبةِ الهاءِ في غيرِ موضعٍ في (معاني القرآنِ)[1]، فذكرَ أنَّ في هذهِ الهاءِ لغاتٍ عدّةً، من غيرِ أنْ يُحدِّدَ أصحابَ هذه اللغاتِ. ومضمونُ هذهِ المُناقشةِ يتمثّلُ في الآتي:

(آ) إذا كانَ ما قبلَ الهاءِ مُتحرّكًا، ففي ذلكَ لُغتانِ:

1 ـ فمنَ العربِ من يُسكّنُها وصلاً، فيقولُ: ضربتُهْ ضربًا شديدًا، كما يُسكنونَ ميمَ الجماعةِ في أنْتُمْ، وعليكُمْ. وقد عُزيتْ هذهِ اللّغةُ إلى أزدِ الشّراةِ، وإلى بني كِلابٍ وعُقيلٍ[2]. وموقفُ الفرّاءِ من هذا الإسكانِ مضطربٌ خلاصتُهُ رأيانِ؛ أنَّ هذا الإسكانَ خطأٌ أو لحنٌ محمولٌ على التّوهّمِ؛ لأنَّ حقَّ هذهِ الهاءِ الحركةُ، والثاني أنَّهُ مقبولٌ؛ فهوَ لغةٌ لبعضِ العربِ، قالَ[3] موجّهًا قراءةَ الأعمشِ وعاصمٍ قولَ اللهِ تباركَ وتعالى: (يُؤدِّهْ)[4]، و (نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى)[5]، و (أرجِهْ وأخاهُ)، و (خَيرًا يَرَهْ) و (شرًّا يَرَهْ)[6]، بإسكانِ الهاءِ في الجميعِ:" فيهِ لهما مذهبانِ؛ أمَّا أحدُهما فإنَّ القومَ ظنُّوا أنَّ الجزمَ في الهاءِ، وإنَّما هو فيما قبلَ الهاءِ. فهذا وإنْ كانَ توهُّمًا، خطأٌ. وأمَّا الآخرُ فإنَّ منَ العربِ مَن يجزمُ الهاءَ إذا تحرّكَ ما قبلَها، فيقولُ: ضربْتُهْ ضربًا شديدًا، أو يتركُ الهاءَ إذْ سكّنها، وأصلُها الرفعُ، بمنزلةِ رأيتُهم وأنتمْ". وقالَ في موضعٍ تالٍ[7] وممَّا نَرَى أنَّهمْ أوهمُوا فيهِ قولُه: (نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى ونُصْلِهْ جَهَنَّمَ)[8] ظنُّوا ـ واللَّهُ أعلمُ ـ أنَّ الجزمَ في الهاءِ، والهاءُ في موضعِ نصبٍ، وقدِ انجزمَ الفعلُ قبلَها بسقوطِ الياءِ منه"، ثمَّ أنهى كلامَهُ بقولِ الأعمشِ لإبراهيمَ النَّخَعِيِّ وطلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ، وقدْ أَوْهَما: لحنتُما.

---

[1] الفراء: معاني القرآن 1/ 223. وينظر: 75/2 - 76.

[2] أبو حيان: البحر المحيط 499/2، و 226/5. وينظر: ابن منظور: لسان العرب (ها) 477/15، والرضي: شرح الكافية 11/2.

[3] الفراء: معاني القرآن 223/1

[4] آل عمران الآية 75.

[5] النساء الآية 115.

[6] الزلزلة الآيتان 7، و 8.

[7] الفراء: معاني القرآن 75/2 - 76.

[8] النساء الآية 115.

وقد وردَ النّحويّونَ العربُ على هذهِ الظاهرةِ بالتّأمّلِ والتفسيرِ، فغلّطَها الزّجاجُ؛" لأنَّ الهاءَ لا ينبغِي أنْ تُجزمَ، ولا تسكُنَ في الوصلِ، إنَّما تَسكُنُ في الوقفِ"، وذلكَ لأنّها" حرفٌ خفِيٌّ بُيِّنَ في الوصلِ في التذكيرِ، قالَ سيبويهِ[1]: دخلتِ الواوُ في التذكيرَ، كما دخلتْ الألفُ في التأنيثِ، نحو: ضربتُهُو وضربْتُهَا"[2]، وانتقدَها آخرونَ ووصَفُوها بالضّعفِ؛ لأنَّ الوجهَ فيها إجراءُ الوصلِ مجرَى الوقفِ[3]. ودافعَ ناسٌ عنها، منهم أبو حيّانَ، الّذي أنكرَ على الزّجّاجِ تغليطَهُ ذلكَ، مُعتلاً بأنَّ هذه القراءةَ سبعيّةٌ، وبأنَّ الفرّاءَ أجازَها، وبأنَّ التسكينَ وصلاً ووقفًا لغةٌ عرفَها وحفظَها الكسائيُّ والفرّاءُ، فقد حكَى الكسائيُّ عن أعرابِ كِلابٍ وعقيلٍ: (إنَّ الإنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٍ)[4]، بتسكينِ الهاءِ، وكسرِها دونَ إشباعٍ، وأنّهم يقولُونَ: لَهْ مالٌ، ولَه مالٌ، بالإسكانِ أو الاختلاسِ[5].

وتردّدَ نفرٌ آخرُ بينَ القَبولِ والرفضِ، فمكّيٌّ حملَ إسكانَ الهاءِ تارةً على التوهّمِ، وإنْ لم يُصرّحْ بذلكَ، وتارةً أخرَى على أنَّ ذلكَ لغةٌ لبعضِ العربِ،ولكنَّه ضعّفَ المحملَ الأوّلَ، وقوّى الثانيَ على ضَعفِهِ[6]. ورأى السّمينُ الحلبيُّ أنَّ الإسكانَ الإسكانَ إنّما هو إجراءٌ للوصلِ مُجرَى الوقفِ، وإنْ كانَ ذلكَ مقصورًا عندَ بعضِهم على ضرورةِ الشّعرِ، أو أنّها لغةٌ لبعضِ العربِ، نقلَها أهلُ العلمِ والموثوقُ بهم، كالكسائيّ والفرّاءِ[7].

ولعلَّ حملَ هذهِ الظّاهرةِ على أنَّها لغةٌ لبعضِ العربِ، هم أزدُ الشّراةِ، وبنو كِلابٍ وعُقيلٍ، كما ذُكرَ آنفًا، والأخذَ بها، أقربُ من ردّها وإنكارِها، لِوفرَةِ النّصوصِ القرآنيّةِ الواردةِ عليها. فمنها، زيادةً على ما سِيقَ آنفًا، قولُهُ عزَّ وجلَّ: (نُؤْتِهْ منها)،وقولُهُ جلَّ ثناؤُهُ: (فَأَلْقِهْ إِلَيْهِم ثُمَّ تَوَلَّهْ)، وقولُهُ تعالى: (يَرْضَهْ لَكُمْ)[8].

2 - ومن العربِ من يُحرّكُها بإشباعِ حركتِها، فيقولُ: ضَربتُهُو ضَربًا، وكلّمتُهو كلامًا، ثمَّ ذكرَ أنَّ هذا الوجهَ هو الأكثرُ. وعزا الأخفشُ[9] هذهِ اللغةَ إلى أهلِ الحجازِ.

الحجازِ.

(ب) وإذا كانَ ما قبلَها ساكنًا، فقد ذكرَ الفرّاءُ أنّهم يختارُونَ ضمَّ الهاءِ من غيرِ إشباعٍ، فيقولُونَ: عنْهُ ومنْهُ، وأنّهم لا يكادُونَ يُشبعُونَ فيقولُونَ: منهو ولا عنهو؛ لامتناعِ تسكينِ الهاءِ وقبلَها حرفٌ ساكنٌ، فلمّا تحرّكت الهاءُ، وامتنعَ تسكينُها اكتفَوا بحركتِها من الواوِ. وأشارَ الأخفشُ إلى هذهِ اللّغةِ، وذكرَ أنَّها لُغةُ قومٍ من غيرِ أنْ يحدّدَ من هم هؤلاءِ القومُ، ثُمَّ وصفَها بأنّها ليستْ جيدةً، وأنَّ الأجودَ الإشباعُ، نحو:

---

[1] ينظر: سيبويه: الكتاب 189/4.
[2] الزجاج: معاني القرآن 432/1.
[3] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 272/1.
[4] العاديات الآية 6.
[5] أبو حيان: البحر المحيط 499/2.
[6] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 1/ 349.
[7] الحلبي: الدر المصون 261/3.
[8] الآيات على ترتيبها هي في آل عمران: 145، والنمل: 28، والزمر: 7.
[9] الأخفش: معاني القرآن 26/1.

منهو، من غيرِ أنْ تُكتبَ الواوُ[1]. وتحصّلَ ممّا وردَ قبلاً ثلاثُ لغاتٍ في الهاءِ؛ إسكانُها وصلاً، وإشباعُها بإشباعِ حركتِها، وضمُّها من غيرِ إشباعٍ، وزادَ بعضُهم لُغتينِ أُخريينِ؛ هما إشباعُها بواوٍ، نحو: (يُؤَدّهُو)، والاختلاسُ، نحو: (يُؤَدِّه)[2].

(ج) وإذا كانَ قبلَ الهاءِ التي معَها ميمُ الجماعةِ ياءٌ أو كسرةٌ[3]، نحو: عَلَيهم، وبِهم:

1 ـ فمن العربِ مَن يضُمُّها، فيقولُ: عَليهُم وبِهُم؛ لأنَّ أصلَها رفعٌ في نصبِها وخفضِها ورفعِها. وقد عُزيتْ هذهِ اللّغةُ على قريشٍ وأهلِ الحجازِ[4].

2 ـ ومن العربِ مَن يَكسرُها، فيقُولُ: عَلِيهِم، وبِهِمْ؛ استثقالاً للضّمّةَ في الهاءِ وقبلَها ياءٌ ساكنةٌ. وقد عُزِيتْ هذهِ اللّغةُ إلى أهلِ نجدٍ من بني تميمٍ وقيسٍ وأسدٍ[5]. وكانَ الفرّاءُ قد عرضَ موضعٍ آخرَ في موضعٍ آخرَ في (المعاني)[6] لِضمِّ الهاءِ وكسرِها في مثلِ: عَليْهِم، فأجازَ الوجهينِ، ولم يحملْ أيًّا من الظاهرتينِ على أنَّهُ من قبيلِ التّباينِ اللّهجيِّ.

3 ـ واللغتانِ الآنفتانِ تجوزانَ، وإنْ كانَ ما قبلَ الهاءِ مفتوحًا ليسَ ألفًا، كقولِهِم: ضَرَبَهُمْ، وضَرَبَهِمْ، أمَّا إنْ انفتحَ ما قبلَ الياءِ فصارتْ الفتحةُ ألفًا في اللفظِ، فذكرَ الفرّاءُ أنَّهُ لا يجوزُ في الهاءِ إلاّ الضمُّ، كقولِهِ تباركَ وتعالى: (وَرُدُّوا إلَى اللهِ مَوْلاهُمُ الحقِّ)[7]، فلا يجوزُ: مولاهِم الحقِّ[8].

وفي موضعٍ آخرَ ألحقَ الفرّاءُ هاءَ التأنيثِ بِهاءِ الضميرِ، قالَ[9] معلّقًا على قولِه تعالى: (أَرْجِهْ وَأَخَاهُ)[10]:" وقد جزمَ الهاءَ حمزةُ والأعمشُ. وهيَ لغةٌ للعربِ: يقفُونَ على الهاءِ المكنيِّ عنها في الوصلِ إذا تحرّكَ ما قبلَها ... وكذلكَ بهاءِ التأنيثِ؛ فيقولُونَ: هذه طلحَهْ قد أقبلتْ، جزمٌ؛ أنشدَني بعضُهم[11]:

لمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فاضطجعْ".

2 ـ ياءُ المتكلّم:

آ ـ ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الأصْلَ أنْ تُفتحَ ياءُ المُتكلِّمِ إذا كانتْ ساكنةً، أو سكنَ ما قبلَها، ثُمَّ ذكرَ أنَّ الأعمشَ وحمزةَ ويحيى بنَ وَثّابٍ، خرجُوا على هذا الأصلِ فكسرُوها بعدَ سكونٍ، وذلكَ قراءتُهم قولَ اللهِ جلَّ ثناؤُهُ: (وَمَا أنتمْ بِمُصْرِخِيِّ)[12]، ولكنَّ الفرّاءَ لم

---

[1] الأخفش: معاني القرآن 26/1.
[2] أبو حيان: البحر المحيط 499/2-500.
[3] الفراء: معاني القرآن 5/1، و 388.
[4] أبو حيان: ارتشاف الضرب 467/1.
[5] أبو حيان: ارتشاف الضرب 467/1.
[6] الفراء: معاني القرآن 26/1.
[7] يونس الآية 30.
[8] الفراء: معاني القرآن 5/1.
[9] الفراء: معاني القرآن 388/1.
[10] الأعراف الآية 111.
[11] البيت من الرجز، وهو لمنظور بن حيّة الأسدي في شرح التصريح للأزهري 367/2، وفيه: فالْطَجع، بإبدال اللام من الضاد، وهو إبدال شاذّ.
[12] إبراهيم الآية 22.

يحملْ هذهِ القراءةَ على أيِّةِ لغةٍ، واكتفَى بأنْ جعلَها مِن" وهْمِ القُرّاءِ طبقةِ يحيى، فإنَّهُ قلَّ مَن سلِمَ منهُم منَ الوَهْمِ. ولعلَّهُ ظنَّ أنَّ الباءَ في (بِمُصْرِخِيِّ) خافضةٌ للحرفِ كُلِّهِ، والياءُ منَ المتكلِّمِ خارجةٌ من ذلكَ"[1]، في إشارةٍ إلى ردِّها ورفضِها، ولا سيّما أنّهُ قرنَها إلى قراءةِ الحسنِ قولَ اللهِ تعالى: (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّياطُونَ)[2]، إذ هيَ عندَهُ" من غلطِ الشيخِ"[3].

وإذا كانَ الفرّاءُ لم يحكِ في (معاني القرآنِ) أنَّ كسرَ ياءِ المتكلّمِ لغةٌ، ولم يحملِ القراءةَ عليها، فقد نقلَ الشيخُ يس[4] عنهُ وعن قُطربٍ أنَّ كسرَ الياءِ في الوصلِ الوصلِ لغةٌ لبعضِ العربِ، هم بنو يربوعٍ، الّذينَ يكسرُونَ باطرادٍ الياءَ المُضافَ إليها جمعُ المذكّرِ السّالمُ.

وقد كانَ كسرُ ياءِ المُتكلّمِ السّاكنِ ما قبلَها موضعَ نقاشِ أهلِ العربيّةِ وتأمُّلِهم. فالأخفشُ عدَّ ذلكَ لحنًا، لم يَسمعْ بهِ" من أحدٍ من العربِ، ولا أهلِ النّحْوِ"[5]، وهو محجوجٌ بأنَّ ذلكَ مسموعٌ من بني يربوعٍ، كما سبقَ. وكذا الجوهريُّ والزَّجّاجُ وأبو جعفرٍ النّحّاسُ والبغداديُّ كُلُّ أولئِكُمْ طعَنُوا في كسرِ الياءِ، وردّوهُ؛ لأنَّ الأصْلَ أنْ تُفتحَ ياءُ المتكلِّمِ، إذا سكنَتْ[6]. وذكرَ الأنباريُّ أنَّ كسرَ الياءِ رَديءٌ في القياسِ عندَ النّحويّينَ؛ لكونِهِ ثقيلاً على الياءِ، وأنَّ مَن عابَ قراءةَ (بِمُصْرِخِيِّ)، إنّما عابَها؛ لأنّه توهّمَ أنَّ الكسرةِ مُسبّبةٌ عن الباءِ، ثُمَّ دافعَ عن هذهِ القراءةِ، وقبلَها، مُحتجًّا بأنَّ الياءَ الأولى ساكنةٌ، وياءَ المُتكلّمِ ساكنةٌ، وأنَّ الأصلَ في الفرارِ من الساكنينِ الكسرُ، فعُدلَ إليهِ، ثُمَّ أضافَ أنَّ كَسْرَها جاءَ متناغِمًا مَعَ كسرةِ همزةِ (إِنِّي كفرتُ)[7] وراءَها مُباشرةً؛ وذلكَ لأنَّ القارئَ أرادَ الوصلَ دونَ الوقفِ، فلمّا كانَ هذا المعنَى مُرادًا، كانَ كسرُ الياءِ أوضحَ وأدلَّ على هذا من فتحِها[8].

وفي ظنّي أنَّهُ لا ضيرَ في كسرِ ياءِ المتكلّمِ الساكنِ ما قبلَها، ففي ذلكَ تناغمٌ وانسجامٌ في كسرتِها وكسرةِ ما قبلَها، وأنَّ النّطقَ بالياءِ مكسورةً ليسَ فيهِ ثقلٌ كما يقولُ النّحاةُ، ذلكَ أنَّهُ يُماثِلُ كسرَ الياءِ في نحو قولكَ: مررتُ بِظَبْيِي، ثُمِّ إنَّ المُتأمّلَ يعثرُ على نصوصٍ موثوقةٍ جنحتِ العربُ فيها إلى إسكانِ ياءِ المُتكلّمِ الساكنِ ما قبلَها، وفي ذلكَ تقويةٌ وتعزيزٌ لمنْ كسرَ الياءَ، قالَ الشّاعرُ[9]:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرَضِيِّ

---

[1] الفراء: معاني القرآن 75/2.
[2] الشعراء الآية 210.
[3] الفراء: معاني القرآن 285/2.
[4] الشيخ يس: حاشيته على شرح التصريح 60/2. وينظر: الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن 57/2، والبغدادي: خزانة الأدب 258/2.
[5] الأخفش: معاني القرآن 375/2.
[6] الجوهري: الصحاح (يا)، 2562/6، والزجاج: معاني القرآن 159/3، والنحاس: إعراب القرآن 368/2، والبغدادي: خزانة الأدب 258/2.
[7] إبراهيم الآية 22.
[8] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 57/2.
[9] البيت من الرجز، وهو للأغلب العجلي في ديوانه ص169.

وقالَ الآخرُ[1]:

علَيَّ لِعَمْرٍو نِعمةٌ بعدَ نِعمةٍ لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ

بخفْضِ الياءِ من (فِيِّ)[2]، و (علَيِّ)[3].

ب ـ وفي إضافةِ المقصورِ إلى ياءِ المتكلّمِ نسبَ الفرّاءُ إلى بعضِ قيسٍ إقرارَ الألفِ وفتحَ الياءِ، وإلى هُذيلٍ قَلْبَ الألفِ ياءً، وإدغامَها في ياءِ المتكلّمِ، وظاهرُ كلامِهِ أنَّ هذه اللغةَ أيضًا لبعضِ بني سُليمٍ، قالَ[4]:" وقولُهُ: (يا بُشْرَىَ هذا غُلامٌ)[5] (ويا بُشرايَ) بنصبِ الياءِ، وهي لغةٌ في بعضِ قيسٍ. وهُذيلٌ: يا بُشريَّ. كلُّ ألفٍ أضافَها المُتكلّمُ إلى نفسِه جعلَتها ياءً مُشدّدةً. أنشدني القاسمُ بنُ معنٍ[6]:

تَركُوا هَوَيَّ وَأَعنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَفَقَدْتُهم ولِكلِّ جَنبٍ مَصرَعُ

وقالَ لي بعضُ بني سُليمٍ: آتيكَ بمولِيَّ فإنّه أروَى منّي".

وأكّدَ الزّجّاجُ أنَّ قلبَ الألفِ ياءً وإدغامَها في ياءِ المتكلّمِ لغةٌ لِهُذيلٍ، وذكرَ أنّه" ليسَ أحدٌ من النحويّينَ إلاّ وقد حكى هذه اللغةَ"[7]. وأمّا أبو حيّانَ فذكرَ أنَّ إقرارَ الألفِ لغةُ أكثرِ العربِ، وأنَّ قلبَ الألفِ ياءً وإدغامَها في ياءِ المتكلّمِ لغةٌ لم يُعيّنها سيبويهِ، حكاها عيسى بنُ عُمرَ عن قريشٍ، وأنَّ ابنَ مالكٍ وابنَ بطّالٍ عيّناها لِهُذيلٍ، ثمَّ قالَ:" ولا نحتمُ ذلكَ عندَهم بل يُجيزُونَ القلبَ والإقرارَ الذي عليهِ أكثرُ العربِ"[8]. العربِ"[8]. وقولُ أبي حيّانَ هذا محجوجٌ بقولِ الفرّاءِ:" وهُذيلٌ: يا بُشريَّ. كلُّ ألفٍ أضافَها المُتكلّمُ إلى نفسِه جعلَتها ياءً مُشدّدةً".

3 - هُوَ وهِيَ:

وعَرَضَ الفرّاءُ لتسكينِ الهاءِ مِن (هُوَ) و (هِيَ) إذا سُبقَا بالواوِ أو الفاءِ أو ثُمَّ، من غيرِ أنْ يعزوَ هذا التسكينَ إلى أحدٍ، قالَ:" وكلُّ لامِ أمرٍ إذا استُؤنِفَتْ ولم يكنْ قبلَها واوٌ ولا فاءٌ ولا ثُمَّ كُسِرتْ. فإذا كانَ مَعَها شيءٌ مِنَ هذهِ الحروفِ سُكّنَتْ. وقد تُكسرُ مَعَ الواوِ على الأصلِ. وإنّما تخفيفُها كتخفيفِهم (وَهْوَ) قالَ ذاكَ، (وَهْيَ) قالتْ ذاكَ"[9].

وقد وقفَ سيبويهِ عندَ هذهِ الظّاهرةِ، فذكرَ أنَّ الهاءَ من (وَهْوَ) و (وَهْيَ) سكنتْ تخفيفًا؛ لكثرتِها في كلامِهم، وذكرَ أنَّ كثيرًا من العربِ يَدَعُونَ هذهِ الهاءَ في

---

[1] البيت من الطويل، وهو في ديوان النابغةِ الذبياني ص55، وروايةُ الديوان: علـيَّ، بفتحِ الياءِ، وعليهِ فلا شاهدَ في البيت.

[2] ينظر: الفراء: معاني القرآن 76/2، والنحاس: إعراب القرآن 369/2.

[3] أبو حيان: البحر المحيط 419/5، والبغدادي: خزانة الأدب 258/2.

[4] الفراء: معاني القرآن 39/2.

[5] يوسف الآية 19.

[6] البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين 2/1. ويروى: سبقوا ... فتُخُرّموا ولكلّ ....

[7] الزجاج: معاني القرآن 354/3. وينظر: الزمخشري: الكشاف 275/1.

[8] أبو حيان: ارتشاف الضرب 537/2. وينظر: سيبويه: الكتاب 414/3، وفيهِ:" وناس من العرب يقولون: بُشْرَيّ وهُدَيَّ".

[9] الفراء: معاني القرآن 285/1.

هذه الحروفِ على حالِها[1]. وذكرَ الرّضيُّ أنَّ تسكينَ هاءِ (هُوَ) و (هِيَ) جائزٌ بعدَ الواوِ والفاءِ ولامِ الابتداءِ من غيرِ أنْ يُشيرَ إلى أصحابِ هذهِ اللغةَ[2]، إلاَّ أنَّ أبا حيانَ حيانَ عزا ها إلى نجدٍ[3].

وإسكانِ هاءِ (هُوَ) و (هِيَ) مَعَ هذهِ الأحرفِ حدثٌ صوتيٌّ مردُّهُ تخفيفُ ثقلِ النطقِّ الناتجِ عن كثرةِ الحركاتِ وتواليها فيما جُعلَ كالكلمةِ الواحدةِ، يقولُ الزّجّاجُ[4]:" ويجوزُ في قولِهِ تعالى: (فَهِيَ كَالحِجَارَةِ)[5]: (فَهْيَ كَالحِجَارَةِ)، بإسكانِ بإسكانِ الهاءِ؛ لأنَّ الفاءَ مَعَ هِيَ قد جَعَلَتِ الكلمةَ بمنزلةِ فَخْذٍ، فتُحذفُ الكسرةُ استثقالاً". وظاهرةُ إسكانِ المُتحرّكِ فيما كانَ كلمةً واحدةً ظاهرةُ فاشيةٌ في اللهجاتِ العربيّةِ، كما في (فَخِذ) و (فَخْذ)، و (كَبِد) و (كَبْد)، وقرأتْ بها القرّاءُ، كقراءةِ: (يومَ يَجْمَعُكُمْ لِيَومِ الجَمْعِ)[6]، بسكونِ العينِ من (يَجْمَعُكُمْ)، لكثرةِ توالي الحركاتِ، وكقراءةِ: (إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللهِ)[7]، بسكونِ الميمِ من (نُطْعِمُكُمْ)[8]، وقالَ الأخفشُ: الأخفشُ: " ... نحو: عَلْمَ، وقدْ ضُرْبَ، ونحو ذلكَ. سمعتُ من العربِ من يقولُ: جَاءتْ رُسُلْنا، جزمَ؛ وذلكَ لكثرةِ الحركةِ"[9].

وهذا النوع من التخفيفِ يكثرُ في حروفِ الحلقِ[10]، وقد يكونُ في غيرِها، نحو: حَسْنَ، والأصلُ: حَسُنَ، فأُسكنتِ السينُ على التخفيفِ[11]، كما أنَّهُ مُقيدةٌ عندَهم فيما كانتْ عينُهُ مضمومةً أو مكسورةً، أمَّا ما عينُهُ مفتوحَةٌ، كَجَمَلٍ، فهوَ أخفُّ عليهم من المضمومِ أو الكسورِ[12]، فلا يُخفّفُ؛ لكثرتِهِ في كلامِهم[13]، وما جاءَ منهُ فهو شاذٌّ، لا يُقاسُ عليهِ[14].

4- لامُ الأمرِ:

ذكرَ أنّ الفرّاءُ أنَّ لامَ الأمرِ تُكسرُ إذا كانتْ مسأنفةً غيرَ مسبوقةِ بواوٍ ولا فاءٍ ولا ثُمَّ، كقولِكَ: لِتَقُمْ، وتُسكّنُ إذَا كانَ معَها شيءٌ من هذه الحروفِ، كقولِكَ: وَلْتَقُمْ

---

[1] سيبويه: الكتاب 151/4. وينظر: الأخفش: معاني القرآن 1/ 107، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 246/2.
[2] الرضي: شرح الكافية 10/2.
[3] أبو حيان: ارتشاف الضرب 473/1.
[4] الزجاج: معاني القرآن ج1، ص157.
[5] البقرة الآية 74.
[6] التغابن الآية 9.
[7] الإنسان الآية 9.
[8] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 443/2. وينظر: ابن جني: الخصائص74/1، و317/2.
[9] الأخفش: معاني القرآن 93/1. وينظر: الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 83/1، و 233/2، وشاهين: أثر القراءات في الأصوات ص318 وما بعدها.
[10] الفراء: معاني القرآن 47/2.
[11] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 384/2.
[12] ينظر: سيبويه 113/4.
[13] سيبويه: الكتاب 37/4. وينظر: الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 35/1، و 366.
[14] ابن جني: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها 53/1.

أو فَلْتَقُمْ أو ثُمَّ لْتَقُمْ، ثُمَّ ذكرَ أنّها قد تُكسرُ معَ الواوِ خاصّةً على الأصلِ، كقولِكَ: وَلِتَقُمْ، وأضافَ أنَّ بني سُليمٍ يفتحونَها مطلقًا إذا استؤنِفتْ، قالَ[1] في قولِه تعالى: (فَلْتَقُمْ)[2]:" وكلُّ لامِ أمرٍ إذا استُؤنِفتْ، ولم يكنْ قبلَها واوٌ ولا فاءٌ ولا ثُمَّ كُسِرتْ. فإذا كانَ معَها شيءٌ من هذه الحروفِ سُكّنتْ. وقد تُكسرُ معَ الواوِ على الأصلِ ... وبنو سُلَيمٍ يفتحُونَ اللامَ إذا استُؤنِفتْ، فيقولُونَ: لَيَقُمْ زيدٌ، ويجعلُونَ اللامَ منصوبةً في كلِّ جهةٍ". ونقلَ أبو حيّانَ عن الفرّاءِ ما قالَه في لغةِ بني سُليمٍ، وأضافَ نقلاً عنه" أنّها تفتحُ بفتحةِ الياءِ بعدَها"، أي تُفتحُ إنْ فُتحَ تاليها، نحو: لَيَقُمْ، بخلافِ ما إذا انكسرَ نحو: لِتِئذنْ، أو انضَمَّ نحو: لِتُكرمْ"[3] فلا تُفتحُ، بل تُكسرُ قبلَ الكسرِ والضمِّ.

وإذا كانَ الفرّاءُ قد قَبِلَ فتحَ اللامِ غيرِ المسبوقةِ بأحدِ أحرفِ العطفِ بناءً على لُغةِ بني سُليمٍ، فقد منعَهُ آخرونَ ورفضُوهُ، فذا الزَّجَّاجُ خطَّأَ ذلكَ ورفضَهُ؛" لئلا تُشبهَ لامَ التوكيدِ"[4]، وإذا كانَ أيضًا قد أجازَ أنْ تُكسرَ اللامُ مَعَ الواوِ خاصّةً على الأصلِ، الأصلِ، فاللغةُ الجيّدةُ عند آخرينَ أنْ تَسكُنَ مَعَها ومَعَ الفاءِ؛ لأنَّهما غيرُ مُنفصلتينِ عمّا بعدَهما، وصارتَا كأنّهما من نفسِ الحرفِ، وهذا يُؤدّي إلى توالي الحركاتِ، ولهذا كانَ كسرُها على الأصلِ بعدَ (ثُمَّ) هو الجيّدَ؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلةٌ؛ على أنَّهُ قد سكّنَها قومٌ من العربِ بعدَ ثُمَّ؛ لِشبهِها بالواوِ[5]. وأيًّا كانَ الأمرُ؛ فإنَّ هذا الإسكانُ حدثٌ صوتيٌّ جنحتْ إليهِ العربُ للتخفيفِ من ثقلِ اللفظِ الحاصلِ بتَتابُعِ الحركاتِ في الكلمةِ الواحدةِ، ذلكَ لأنَّ حرفَ العطفِ مَعَ اللامِ مَعَ الفعلِ قد جُعِلَ الجميعُ ككلمةٍ واحدةٍ.

5 - أحدَ عَشَر:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ مِن العربِ مَن يُسكّنُ العينَ من أَحَدَ عَشَرَ وثَلاثَةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ في المذكّرِ تخفيفًا؛ لكثرةِ الحركاتِ، فيقولُ: أحدَ عْشَرَ، و ثلاثَةَ عْشَرَ، ولكنّهُ لم يُحدِّدْ مَن هم هؤلاءِ العربُ، قالَ[6]:" فإنَّ العربَ تنصِبُ ما بينَ أَحدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ في الخفْضِ والرّفْعِ، ومِنهم مَن يُخفِّفُ العينَ في تِسْعَةَ عَشَرَ، فيَجزمُ العينَ في الذُّكرانِ، ولا يُخفِّفُها في: ثلاثَ عَشْرَةَ إلى تِسعَ عَشْرَةَ؛ لأنَّهُم إنّما خفضُوا[7] خفضُوا[7] في المذكّرِ لكثرةِ الحركاتِ. فأمّا المؤنّثُ فإنَّ الشينَ من عَشْرةٍ ساكنةٌ، فلم يُخفِّفُوا العينَ منها فيلتقي ساكنانِ. وكذلكَ: اثنا عَشَرَ في الذُّكرانِ لا يُخفَّفُ العينُ؛ لأنَّ الألفَ من اثنا عَشَرَ ساكنةٌ، فلا يسكُنُ بعدَها آخرُ فيلتقي ساكنانِ". فالّذي يتبدّى من حديثِ الفرّاءِ أنَّ إسكانَ العينِ من عَشَرَ في العددِ المركبِّ، سوى اثني عَشَر، لغةٌ

---

[1] الفراء: معاني القرآن 285/1.

[2] النساء الآية 102.

[3] أبو حيان: ارتشاف الضرب 541/2. وينظر: تذكرة النحاة ص498، والمرادي: الجنى الداني ص111، والسيوطي: همع الهوامع 307/4.

[4] الزجاج: معاني القرآن 98/2.

[5] ينظر: سيبويه: الكتاب 151/4، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 49/2، والحلواني: الواضح في النحو والصرف " قسم النحو " ص53 - 54.

[6] الفراء: معاني القرآن 203/3.

[7] كذا في معاني القرآن، ولعلّ الصوابَ: خفّفوا.

لبعضِـهم، وأنَّ هـذا الإسـكانَ باعثُـهُ الأوّلُ ثقـلُ النطّـقِ النـاتجِ عـن كثـرةِ الحركـاتِ وتواليها فيما يُشبهُ الكلمةَ الواحدةَ، لذا كانَ مثلُ هذا الإسكانِ جـائزًا عندُه تخفيفًـا علـى اللسـانِ، وتقليلاً من الجهدِ العضـليِّ المبذولِ فـي نطـقِ الكلمـةِ، ويشـترطُ الفرّاءُ لهذا التسكينِ ألاّ يُؤدّي إلـى التقـاءِ سـاكنينِ، فلـو وقـعَ ذلـكَ، كمـا فـي: اثنـاْ عْشَـرَ، وثـلاثَ عْشْرَةَ؛ لامتنعَ التسكينُ.

ويَشهدُ لما ذهبَ إليـهِ الفرّاءُ مـا رُويَ عن أبـي جعفرٍ أنَّـهُ قرأَ: (عَلَيهَـا تِسْـعَةَ عْشَرَ) بالوصلِ[1]، وعن ابنِ القعقاعِ وأبي عمرٍو أنَّهُما قرأَا[2]: (أَحَدَ عْشَرَ)[3]، ولعلَ تَينـكَ القـراءتينِ حـادي أبـي جعفرٍ النّحـاسِ[4]، علـى غيـرِ عادتِـهِ، أنْ يُوافقَ الفـراءَ إذْ ذهبَ ذلكمُ المذهبَ.

ولعلهُ غريبٌ أنْ يُجيزَ الفرّاءُ ما أجازَ، ويمنعُ ما منعَ، وكلا المُجازِ والمُمتنعِ مسموعٌ عن العربِ، مرويٌّ عنهم. فأمّا الأوّلُ فقد كَفَى ما ذُكِرَ آنفًا عن رَجْعِ القولِ فيهِ، وأمّا الثاني، فلا وجهَ لردِّ نحوِ: اثنـاْ عْشَرَ، وقد رُويَ عنِ ابنِ هُبيرَةَ[5]، أو عنهُ وعن ابنِ القعقاعِ أنَّهماُ قرأَا[6]: (اَثْنَا عْشَرَ شَهْرًا)[7]، فجمعَا بين ساكنينِ؛ الألفِ والعينِ، على حدِّ قولِهم: التقتْ حَلقتَا البِطانِ. هذا من جهةٍ ومن جهةٍ أُخرى فردُّ الفرّاءِ نحوَ: اثنـاْ عْشَرَ، يجعلُ المرءَ في شكٍّ مطلقٍ كلّما نسبَ النّاسبُونَ شيئًا إلى الكوفيينَ، فقد نُسبَ إليهِم جميعًا[8] أنَّهم يُجيزونَ: التقتْ حَلقتَا البِطانِ، ويقسونَه، والفرّاءُ، كما لا يخفَى على ذي لُبٍّ من رؤوسِهم.

وقد يكونُ مُناسبًا أنْ نذكرَ أنَّ حركةَ صدرِ المركبِ تركيبًا مزجيًّا ممّا آخرُهْ ياءٌ تُحذفُ لتوالي الحركاتِ وكثرتِها، كحذفِها من ياءِ معدي كَربَ مطلقًا، وحقُّها أنْ تُحرّكَ بالفتحِ، كحضرَموتَ. ووجهُهُ أنَّ الكلمتينَ صارتا ككلمةٍ واحدةٍ، فلو حُرّكتِ الياءُ لتوالَتِ الحركاتُ، وهذا ثقيلٌ وبخاصّةٍ في الياءِ بعدَ الكسرةِ[9]. وذكرَ الأنباريُّ أنّهم أسكنُوا الياءَ ههنا، وفي نحو: قالي قلا وبادي بدا؛ لأنَّ الحركةَ على الياءِ تُستثقلُ، لكونِها حرفَ علّةٍ[10].

(ب) ـ حذفُ الحرفِ وإثباتُه

ثَـمَّ تبـايُنٌ لَهجـيٌّ جـاءَ لـدى الفرّاءِ فـي (معـاني القرآنِ) باعثُـهُ تَبـايُنُ اللهجـاتِ العربيّةِ فـي حـذفِ بعضِ الأصـواتِ أو إثباتِهـا، فـي بعضِ الأبنيـةِ اللّغويـةِ، كـ (أَنَـا)، وياءِ المتكلّمِ، وواوِ الجماعةِ، وذلكَ، والمنقوصِ.

---

[1] ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص165.
[2] ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص62.
[3] يوسف الآية 4.
[4] النحاس: إعراب القرآن 70/5.
[5] ارتشاف الضرب 365/1 - 366.
[6] أبو حيان: البحر المحيط 38/5.
[7] التوبة الآية 26.
[8] أبو حيان: ارتشاف الضرب 242/1.
[9] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 519/1.
[10] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 72/1.

1 ـ أَنَا:

ذكرَ الفرّاءُ[1] أنَّ منَ العربِ، من غيرِ أنْ يُسمّيَهم، من يُثبتُ الألفَ في الضميرِ الضميرِ (أنا) وقفًا ووَصلاً، فيقولُ: أَنَا، واستشهدَ لإثباتِها[2] بقولِهِ تعالى: (لَكِنَّا هُوَ اللهُ اللهُ رَبِّـي)[3]، بإثباتِ الألفِ، والمعنَى: لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبّي، فتُرِكَ همزُ الألفِ من (أنا)، وكثُرَ بها الكلامُ، ثُمَّ أُدغمتِ نونُ (أنا) مَعَ نونِ (لكن)[4]؛ كما ذكرَ أنَّهُ يجوزُ حذفُها في غيرِ القرآنِ، واستشهدَ لذلكَ بقولِ الشّاعرِ[5]:

وَتَرْمِنَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لا أَقْلِي

أي: لكنْ أنا إيّاكَ لا أقلي، فحُذفتِ الهمزةُ، فتلاقتِ النونانِ، فكانَ الإدغامُ؛ وبما حكاهُ الكسائِيُّ عن العربِ تقولُ: لكنَّ واللهِ، يريدونَ: لكنْ أنا واللهِ؛ وعنْ بعضِهم يقولُ: إنَّ قائمٌ، يريدُ: إنْ أَنا قائمٌ، فتركَ الهمزَ في الموضعينِ، وأدغمَ. وأشارَ الفرّاءُ إلى لغةٍ أُخرَى لبعضِ العربِ يقولُ إذا وقفَ: أَنَهْ، بالهاءِ، وعزا هذه اللغةَ إلى عُليا تميمٍ وسُفْلى قيسٍ.

وذكرَ الزمخشريُّ[6] أنَّ أبا عمرِو بنِ العلاءِ قرأَ بالهاءِ في الوقفِ (لكنّهْ) من قولِهِ تعالى: (لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّـي)، وهي قراءةٌ موافقةٌ لهذهِ اللغةِ، وتشهدُ لها، كما ذكرَ أنَّ أُبيَّ بنَ كعبٍ قرأَ: (لكنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبّي) على الأصلِ، وأنَّ عبدَ اللهِ قرأَ: (لكنْ أنا لا إلهَ إلاّ هو ربّي). وكلتا القراءتينِ تشهدُ لِلُغةِ من يثبتُ الألفَ وصلاً. وأنبهَ الرّضيُّ[7] إلى لغةِ من يقفُ على الضميرِ (أنا) بالهاءِ، وعزا ذلكَ لبعضِ الطّائيّينَ، وجعلَ منهُ قولَ حاتمٍ: هكذَا فَزْدِي أَنَهْ[8]، وحذا حذوهُ البغداديُّ[9]، ولكنّهُ لم لم يُعينْ أصحابَها، وذكرَ أنَّ ذلّكَ قليلٌ، كقولِ الشّاعرِ[10]:

لَوْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَهْ مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ أَنِّي مَنْ أَنَهْ

وللنّحويّينَ في الهاءِ في (أَنَهْ) وجهانِ؛ أنْ تكونَ بدلاً من الألفِ في (أَنَا)؛ لأنَّ الأكثرَ في الاستعمالِ إنّما هو (أنا) بالألفِ، والهاءُ قليلةٌ جدًّا، أو أنْ تكونَ أُلحِقتْ لبيانِ الحركةِ، كما أُلحقتِ الألفُ، فتكونُ قائمةً بنفسِها، كما الألفُ كذلكَ[11]، وإلى هذا

---

[1] الفراء: معاني القرآن 144/2.

[2] قرأَ بإثباتِ ألفِ (أنا) في الوصلِ والوقفِ ابنُ عامر، وغيرُهُ لا يُثبتُها إلا في الوقفِ. ينظر: الزمخشري: الكشاف 484/2 ـ 485.

[3] الكهف الآية 38.

[4] وفي توجيهِ الآيةِ أقوالٌ أخرى. ينظر: البغدادي: خزانة الأدب 492/4 ـ 493.

[5] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني للمرادي ص233، وخزانة الأدب للبغدادي 490/4.

[6] الزمخشري: الكشاف 2/ 485.

[7] الرضي: شرح شافية ابن الحاجب 294/2.

[8] الذي في مجمع الأمثال للميداني 394/2:" هكذا فَصْدِي"، وأنّ أول من تكلّم به كعبُ بن مامةَ.

[9] البغدادي: شرح شواهد الشافية 222/4.

[10] الرجز بلا نسبة في شرح المفصل 94/3.

[11] ينظر: المالقي: رصف المباني ص467، والرضي: شرح شافية ابن الحاجب 294/2، والبغدادي: شرح شواهد الشافية 222/4.

ذهبَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ، قالَ:" الاسمُ (أَنَ)، فإذا قلتَ: أَنَا، أو: أَنَهْ، فالألفُ والهاءُ لبيانِ الحركةِ"[1].

وإذا كانَ الفرّاءُ لم يعزُ إثباتَ ألفِ (أَنَا) وصلاً ووَقفًا إلى قومٍ مخصوصِينَ، فقد عزاها غيرُهُ إلى بني تميم[2]. وأكّدَ الرّضيُّ[3] أنَّ إثباتَ الألفِ في السَّعةِ وصلاً ووَقْفًا، لغةٌ لبنِي تميمٍ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ غيرَهم لا يُتبتُونَها في الوصلِ إلاّ في ضرورةِ الشّعرِ.

وفصّلَ بعضُ النّحويّينَ[4]، فذكرَ أنَّ ألفَ (أنا) لا تثبتُ وصلاً في الكلامِ إلا إذا إذا كانَ بعدَها همزةٌ سواءٌ أكانتْ مكسورةً نحو: أنا إذنْ أُكرمَكَ، أم مضمومةً أو مفتوحةً، كقراءةِ نافعٍ[5] قولَ اللهِ تعالى: (أَنَا أُحْيِي)[6]، وقولَهُ تعالى: (وَأَنَا أَوَّلُ)[7]،)[7]، ونحوِ ذلكَ ممّا جاءَ في القرآنِ بهمزةٍ بعدَهُ، أمّا في الشّعرِ مَعَ غيرِ الهمزةِ، فتثبتُ فتثبتُ ضرورةً، كقولِ الشّاعرِ[8]:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

ومنعَ أبو جعفرٍ النّحاسُ[9] إثباتَ الألفِ وصلاً إلاّ في الضّرورةِ، وذكرَ أنَّهُ لا وجهَ لنافعٍ في إثباتِهَا في قولِهِ: (أَنَا أُحْيِي). وفي ظنّي أنَّهُ لا ضيرَ من إثباتِ ألفِ أنا مُطلقًا، ما دامَ السّماعُ يَعضُدُهُ.

2 - ياءُ المُتكلّم:

لقد أشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ ياءَ المتكلّمِ تُحذفُ، سواءٌ أكانَ قبلَها نونٌ أم لم يكنْ، وذكرَ أنَّ منَ العربِ مَن يُثبتُها، وأنَّ منهم مَن يحذفُها، ولكنّه لم يُحدِّدْ أصحابَ كلِّ لغةٍ، قالَ[10] في أثناءِ وقوفِه على قولِه تعالى: (فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ)[11]." للعربِ في الياءاتِ التي في أواخرِ الحروفِ مثل: اتّبعَنِ، وأكرمنِ، وأهانِنِ، ومثل قولِه: (دَعْوَةَ الدّاعِ إِذَا دَعَانِ)[12] (وَقَدْ هَدَانِ)[13] أنْ يحذفُوا اليَاءَ مرةً، وأنْ يُثبِتوها مرّةً. فمن حذفَها اكتفَى بالكسرةِ التي قبلَها دليلاً عليها، وذلكَ انَّها كالصّلةِ، إذ سكنَتْ وهيَ في آخرِ الحروفِ، واستُثقلَتْ فحذِفتْ. ومَن أتمّها فهو البناءُ

---

[1] النحاس: إعراب القرآن 331/1.
[2] الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 73/1، والسيوطي: همع الهوامع 207/1.
[3] الرضي: شرح الكافية 9/2. وينظر: البغدادي: شرح شواهد الشافية 223/4، وخزانة الأدب 390/2.
[4] المالقي: رصف المباني ص108، وص 467.
[5] ينظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 231/2.
[6] البقرة الآية 258.
[7] الأعراف الآية 143.
[8] البيت من الوافر، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص133.
[9] النحاس: إعراب القرآن 330/1.
[10] الفراء: معاني القرآن 200/1 – 201. وينظر: 90/1، و 394.
[11] آل عمران الآية 20.
[12] البقرة الآية 186.
[13] الأنعام الآية 80.

والأصلُ. ويفعلُونَ ذلكَ في الياءِ، وإنْ لم يكنْ قبلَها نونٌ، فيقولُونَ: هذا غُلامي قد جاءَ، وغلامِ قد جاءَ".

3 - واوُ الجماعةِ:

عزا الفرّاءُ إلى هوازنَ وعُليا قيسٍ حذفَ ضميرِ الجماعةِ الواوِ اكتفاءً بضمّةِ ما قبلَه في الفعلِ الماضي المُسندِ إلى الواوِ، كقولِهم في ضَرَبُوا: قد ضَرَبُ، وفي قالُوا: قد قَالُ، وأجازَ ذلكَ، قالَ[1]:" وقد تُسقطُ العربُ الواوَ، وهي واوُ جماعٍ، اكتُفِيَ بالضمّةِ قبلَها، فقالُوا في ضَرَبُوا: قد ضَرَبُ، وفي قَالُوا: قد قَالُ ذلكَ، وهي في هوازنَ وعُليا قيسٍ"، ثُمَّ ذكرَ من الشّواهدِ على هذهِ اللغةِ قولَ الشّاعرِ[2]:

إذَا ما شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلا يَأْلُو لَهم أَحَدٌ ضِرَارَا

يريدُ: شَاؤُوا، وقولَ الآخرِ[3]:

مَتَى تَقُولُ خَلَتْ مِنْ أَهْلِها الدّارُ كَأَنَّهُمْ بِجَنَاحَي طَائِرٌ طَارُوا

يريدُ: تقُولُوا، وقولَ الشّاعرِ[4]:

فَلَو أنَّ الأَطِبّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبّاءِ الأُسَاةُ

يريدُ: كانُوا. وكانَ سيبويهِ[5] قبلَ الفرّاءِ أشارَ إلى هذهِ اللغةِ، وعزاها إلى ناسٍ كثيرٍ من قيسٍ وأسدٍ، واستشهدَ لها بخمسةِ أبياتٍ ساقَها كلَّها شواهدَ لطريقةٍ لهمْ في إنشادِ القوافي، يحذفُونَ الواوَ التي هيَ علامةُ المُضمرِ. والأبياتُ هي قولُ الشّاعرِ[6]:

لا يُبْعِدِ اللهُ إِخْوَانًا تَرَكْتُهُمُ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَينِ مَا صَنَعُ

والأصلُ ما صنعُوا، فحَذفَ الواوَ اكتفاءً بالضّمةِ عنها، وقولُهُ[7]:

لَو سَاوَفْتَنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِها سَوْفَ العَيُوفِ لَرَاحَ الرّكبُ قَدْ قَنِعُ

يريدُ: قَنعُوا، فحذفَ الواوَ اجتزاءً عنها بالضّمةِ، وقولُهُ[8]:

طَافَتْ بِأَعْلاقِهِ خَوْدٌ يَمَانِيَةٌ تَدْعُو العَرَانِينَ مِنْ بَكْرٍ وَمَا جَمَعُ

أي: جمعُوا، فحذفَ الواوَ اكتفاءً بالضمّةِ قبلَها، وقولُهُ[9]:

جَزَيت ابنَ أَرْوضى بِالمَدِينةِ قَرْضَه وَقُلْتُ لِشُقَّاعِ المَدِينَةِ أَوْجِفُ

يريد: أوجِفُوا، وقولُ الآخَرِ[10]:

---

[1] الفراء: معاني القرآن 91/1.

[2] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص716، وخزانة الأدب للبغدادي 385/2. وفي حاشية المغني أنه يروى شاؤوا، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

[3] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب للبغدادي 385/2.

[4] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب 88/1، والكشاف للزمخشري 25/3.

[5] سيبويه: الكتاب 211/4 - 214.

[6] البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص168. وبلا نسبة في الكتاب لسيبويه 211/4، وشرح المفصل لابن يعيش 78/9، وفيه غذاة الأمس.

[7] البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص172.

[8] البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص170.

[9] البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص197.

[10] البيت من الطويل، وهو لضرار بن الأزور في شرح أبيات سيبويه للسيرافي 342/2، وخزانة الأدب للبغدادي 5/2، وروايتُه ثَمَّ: أو تقدّمُوا، وعليهِ فلا شاهد فيه.

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الحَقِّ أَنْ قَدْ غَوَيْتُمُ بَنِي أَسَدٍ فَاسْتَأْخِرُوا أَو تَقَدَّمُ

أي: فتقدّمُوا، فحذفَ الواوَ كما حذفَها فيما تقدّمَ. ومن الشّواهدِ على حذفِ الواوِ اجتزاءً بالضمّةِ عنها إضافةً إلى ما ذُكِرَ قولُ الشّاعرِ[1]:

لَوْ أَنَّ قَومِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ عَلَى الجِبَالِ الصُّمِّ لارْفَضَّ الجَبَلْ

أرادَ: حملُوا، فحذفَ واوَ الضميرِ اجتزاءً بما قبلَها من الضمِّ[2].

والعجيبُ أنْ يجعلَ غيرُ واحدٍ من النّحويّينَ[3] نحوَ ما سيقَ من قبيلِ الضّرورةِ الضّرورةِ الشّعريّةِ، وليسَ لغةً لبعضِ العربِ، كما نصَّ على ذلكَ سيبويهِ والفرّاءُ. وفي ظنّي أنَّ حملَ ما سبقَ من نصوصٍ حُذِفُ منها واوُ الجماعةِ على أنَّ ذلكَ ضرورةٌ شعريّةٌ فيهِ بعدٌ عن الواقعِ ومجافاةٌ للحقيقةِ اللّغويّةِ؛ ذلكَ لأنَّ مثلَ هذا الحذفِ وقعَ أيضًا في كتابِ اللهِ تعالَى، ولا يصحُّ حملُ كتابِ اللهِ على الضّرورةِ. فمن ذلكَ قراءةُ طلحةَ بنِ مصرفٍ قولَ اللهِ تعالى: (قَدْ أَفْلَحُ المُؤْمِنُونَ)[4] بضمةٍ بغيرِ واوٍ، اجتزاءً بها عنها، وعنهُ أيضًا أنَّهُ قرأَ: (قَدْ أَفْلَحُوا)، على لغةَ أكلوني البراغيثُ[5]. ومنها أيضًا قراءةُ ابنِ مُحيصنٍ: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ)[6]، والأصلُ: أَنْ يتمُّوا بالجمعِ، فحذفَ الواوُ اكتفاءً بالضمّةِ، وذكرَ ابنُ هشامٍ[7] أنَّ هذا الوجهَ حسنٌ حملاً للجمعِ على معنَى(مَنْ). ومنها كذلكَ أنَّ التّبريزيَّ ذكرَ أنَّ وجهَ قراءةِ يحيى بنِ يَعمرَ[8]: (تَمَامًا عَلَى الّذِي أَحْسَنُ)[9] بالرفعِ؛ أنَّ الأصلَ أحسنُوا، فحُذفتِ الواوُ اجتزاءً بالضّمةِ عنها[10].

ولا ريبَ في أنَّ هذهِ القراءاتِ تُعزّزُ وتؤكّدُ أنَّ هذا الحذفَ لغةٌ لبعضِ العربِ، هم هوازنُ وعُليا قيسٍ كما نصَّ الفرّاءُ، وليسَ من قبيلِ الضّرورةِ الشّعريّةِ. ويُستأنسُ لهذا الرأيِ أيضًا بأنَّ غيرَ واحدٍ من النّحويّينَ أكّدَ أنَّ هذا الحذفَ لغةٌ للعربِ، وليسَ مقصورًا على الضرورةِ. فذا ابنُ يعيشَ، في أحدِ قوليهِ[11]، يستندُ عليها ليُبرّرَ أنَّ الفعلَ الماضيَ بُنيَ على الفتحِ في نحوِ: ضَرَبَ، وليسَ على الضّمِّ؛ لئلاّ يلتبسَ فعلُ الواحدِ بفعلِ الجماعةِ في بعضِ اللغاتِ، قالَ[12]:" ولم يَجُزْ أَنْ يُبنَى على الضمِّ؛ لأنَّ بعضَ العربَ يجتزئُ بالضمّةِ عن الواوِ، فيقولُ في قامُوا: قَامُ... فلو بُنِيَ على الضمِّ لالتبسَ بالجمعِ في بعضِ اللّغاتِ، فعُدلَ عن الضمِّ مخافةَ الإلباسِ".

---

[1] الشعرُ من الرجزِ، ولم اقفْ عليه إلا في شرح المفصل لابن يعيش 80/9 وبلا نسبةٍ.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل 80/9.

[3] الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 72، 546/2، والرضي: شرح الكافية 8/2، والبغدادي: خزانة الأدب 385/2، والشنقيطي: الدرر اللوامع 33/1.

[4] المؤمنون الآية 1.

[5] الزمخشري: الكشاف 25/3.

[6] البقرة الآية 233.

[7] ابن هشام: مغني اللبيب ص717.

[8] وقرأ بالرفع أيضا ابنُ أبي إسحاق. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 255/4.

[9] الأنعام الآية 154.

[10] ابن هشام: مغني اللبيب ص716، والبغدادي: خزانة الأدب 385/2.

[11] أما قولُه الثاني فهو أنَّ مثلَ هذا الحذفِ لا يحسُنُ في الكلامِ، وإنّما هو بالضّرورةِ أشبهُ. ينظر: شرح المفصل 80/9.

[12] ابن يعيش: شرح المفصل 5/7.

4 - اسمُ الإشارة:

عرضَ الفرّاءُ لإثباتِ اللامِ والكافِ في اسمِ الإشارةِ،وحذفِها، فذكرَ أنَّ" ذلك وتلكَ لغةُ قريشٍ، وتميمٌ تقولُ: ذاكَ وتيكَ"[1]. ونقلَ أبو حيّانَ قولَ الفرّاءِ هذا، إلاَّ أنّه استبدلَ أهلَ الحجازِ بقريشٍ، وجعلَ تميمًا من أهلِ نجدٍ، وأضافَ إليهم قيسًا وربيعةَ[2]. ويُفيدُ كلامُ الفرّاءِ أنَّ في اسمِ الإشارةِ المتصلةِ بِهِ الكافُ لُغتينِ؛ لغةَ قريشٍ قريشٍ وهي إثباتُ اللامِ مَعَ الكافِ، ولَغةَ تميمٍ وهي إسقاطُ اللامِ مَعَ الكافِ، ويُفيدُ أنَّه لا مرتبةَ للمُشارِ إليهِ من حيثُ التوسّطُ والبعدُ لدى تميمٍ. وحكايةُ الفرّاءِ هذه كانتْ عمادَ ابنِ النّاظمِ في ردِّ رأْيِ من ذهبَ إلى أنَّ المقرونَ بالكافِ دونَ اللامِ للمُتوسّطِ، والمقرونَ بِها مَعَ اللامِ للبعيدِ، قالَ:" وزعمَ الأكثرونَ أنَّ المقرونَ بالكافِ دونَ اللامِ للمُتوسّطِ، وأنَّ المقرونَ بالكافِ مَعَ اللامِ للبعيدِ، وهو تحكُّمٌ لا دليلَ عليهِ، ويكفِي في ردِّهِ أنَّ الفرّاءَ حَكَى أنَّ إخلاءَ (ذلكَ) و (تلكَ) من اللامِ لغةُ تميمٍ، فعُلِمَ أنَّ الحجازيّينَ إذا لم يُريدُوا القريبَ لا يقولُونَ إلاّ ذلكَ وتلكَ، وأنْ ليسَ لاسمِ الإشارةِ عندَهم إلاّ مَرتبتانِ: قربٌ وبُعدٌ"[3].

وإذا كانَ الأكثرونَ ذهبُوا إلى أنَّ اللامَ في ذلكَ وتلكَ زيدتْ لمعرفةِ مرتبةِ المُشارِ إليهِ، فقد ذكرَ العُكْبَريُّ وجهًا آخرَ لزيادتِها، وهو أنَّها عِوَضٌ من (ها) الّتي للتنبيهِ، مُحتجًّا بأنّكَ تقولُ: هذاكَ، ولا تقولُ: هذلكَ؛ لامتناعِ الجمعِ بينَ العِوَضِ والمُعوّضِ، وذكرَ أيضًا أنّها حُرّكتْ في (ذلِكَ)؛ لئلاّ يلتقيَ ساكنانِ، سكونُها وسكونُ ألفِ (ذا)، وحُرّكتْ بالكسرِ؛ لأنّه الأصلُ في التخلُّصِ منهما، وبقيتْ ساكنةً في (تلْكَ)؛ لأنَّ الياءَ قبلَها حُذِفتْ لئلاّ تقعَ الياءُ بينَ كسرتينِ[4].

وقد يكونُ من المناسبِ أنْ نذكرَ في سياقِ ما نقلَه الفرّاءُ من لغاتٍ في أسماءِ الإشارةِ أنَّ أبا حيّانَ نقلَ عنهُ أنَّ في أولاءِ لغتينِ؛ المدَّ وهي لغةُ الحجازِ، والقصرَ وهي لغةُ تميمٍ[5].

5 - المنقوصُ:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ للعربِ في فاعلٍ ممّا كانَ منقوصًا، ودخلتْهُ الألفُ واللامُ لُغتينِ؛ حذفَ الياءِ كقولِه تعالى: (مَن يَهْدِ اللهُ فَهُو المُهْتَدِ)[6]، وإثباتَها كقولِه تعالى: ((فَهُو المُهْتَدِي)[7]، من غيرِ أنْ يُعيّنَ أصحابَ كلِّ لغةٍ. وقد صوّبَ اللغتينِ، وفَضَّلَ إثباتَ الياءِ؛ لامتناعِ التنوينِ مَعَ وجودِ الألفِ واللامِ فيهِ، وذكرَ أنَّ مَن حَذفَها حَذفَها كراهيةَ زيادةِ ما لم يكنْ فيهِ، وهو الياءُ، حينَ أُدخلتِ الألفُ واللامُ[8].

---

[1] الفراء: معاني القرآن 109/1.
[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب 507/1.
[3] ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص30. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 260/1 - 261.
[4] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 487/1.
[5] أبو حيان: ارتشاف الضرب 506/1.
[6] الكهف الآية 17.
[7] الأعراف الآية 178.
[8] الفراء: معاني القرآن 201.

وأنبَهَ الرّضيُّ[1] إلى أنَّ بعضَ العربِ، دونَ أنْ يُعيِّنَهم، يحذِفُ ياءَ المنقوصِ ذي الألفِ واللامِ رفعًا وجرًّا في الوَقفِ؛ لكونِهِ موضعَ استراحةٍ، ولثِقلِ الياءِ المكسُورِ ما قبلَها، وذكرَ أنَّ من يحذِفُها في الوصلِ، كقولِهِ تعالى: (الكَبِيرُ المُتَعَالِ سَوَاءٌ مِنْكُمْ)[2] يُوجبُ حذفَها وَقفًا بإسكانِ ما قبلَها. وأشارَ كذلكَ أبو حيّانَ إلى حذفِ الياءِ من المنقوصِ رفعًا وجرًّا، وذكرَ أنَّ ذلكَ ضرورةٌ عندَ سيبويه[3] لغةٌ عندَ الفرّاءِ، من غيرِ أنْ يُعيّنَ هو أيضًا أصحابَ هذه اللغةِ[4].

وقد يكونُ مُناسبًا أنْ نُشيرَ في سياقِ هذهِ المُباحثةِ إلى أنَّ ضمّةَ المنقوصِ وكسرتَهَ معرّفًا بالألفِ واللامِ، تُحذفُ لتوالي الأمثالِ، ولهذا الحذفِ طريقانَ؛ الأُوّلى أنَّ ياءهُ مقدّرةٌ بكسرتينِ، وهي مضمومةٌ، أو مكسورةٌ، وما قبلَها مكسورٌ، فتجتمعُ أربعُ حركاتٍ أمثالٍ إنْ كانَ مكسورًا، وغيرِ أمثالٍ إنْ كانَ مضمومًا، فتحذفُ الأخيرةُ منها، وهي علامةُ الإعرابِ، فيكونُ إعرابُهُ مُقدّرًا لثقلِ الجمعِ بينَ أربعِ الحركاتِ، والثانيةُ أنَّ الياءَ حرفٌ خفِيٌّ، وتحريكَهُ تكلُّفٌ لإبانتِه بما هو أضعفُ منهُ، وذلكَ فيه مشقّةٌ في النُّطقِ[5]، على أنَّ تحريكَ ياءِ المنقوصِ رفعًا وجرًّا ضرورةٌ سائغةٌ عندَ المُبرِّدِ[6].

ثانيًا: القلبُ المكاني

يدورُ مفهومُ القلبِ المكانيِّ في فلكِ تقديمِ صوتٍ صامتٍ وتأخيرِ آخرَ في الكلمةِ العربيّةِ[7]. وهذا المفهومُ واضحٌ في ذهنِ الفرّاءِ حينما استوقفتهُ بعضُ المَقلُوباتِ اللّغويّةِ الّتي فسّرَها في ضوءِ التّبايُنِ اللهجيِّ. ففي أثناءِ وُقوفِهِ على قراءةِ الحَسَنِ قولَهُ عزَّ وجلَّ: (إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالُ الجَحِيمِ)[8]، بضمِّ اللامِ من (صَالُ)، ردَّ هذهِ القرّاءةَ مُنكرًا أنْ يكونَ (صَالُ) اسمَ فاعلٍ مُفردًا من (صلى)؛ لأنَّكَ لا تقولُ من قضَى ورمَى: هذا قَاضٌ ولا رامٌ؛ إلاَّ إنْ كانَ الحَسَنُ عرفَ في (صَلَى) لُغةً مقلوبةً، أعني (صالَ). واستأنسَ الفرّاءُ لتوجيهِ قراءةِ الحَسَنِ الآنفةِ بالإشارةِ إلى طائفةٍ من البنى اللّغويّةِ المحمولةِ على أنَّها من المقلوباتِ، وأنّها عندَهُ، مُصرِّحًا بذلكَ، من قبيلِ التَّبايُنِ اللّهجيِّ، قالَ[9]:" وقرأَ الحسَنُ (إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالُ الجَحِيمِ) رفعَ اللامَ فيما ذكرُوا، فإنْ أرادَ واحدًا فليسَ بجائزٍ؛ لأنَّكَ لا تقولُ: هذا قاضٌ ولا رامٌ، وإنْ عرفَ

---

[1] الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ج2، ص300.
[2] الرعد الآيتان 9 ، و 10.
[3] ينظر: سيبويه: الكتاب 183/4.
[4] أبو حيان: ارتشاف الضرب 424/1.
[5] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 81/1.
[6] المبرد: المقتضب 354/3.
[7] الحموز: ظاهرة القلب المكاني في العربية ص14.
[8] الصافات الآية 163. والّذي في المصحف: إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالِ الجَحِيمِ.
[9] الفراء: معاني القرآن 394/2.

فيها لغةً مقلوبةً، مثل: عاثَ وعثا، فهوَ صوابٌ. قد قالتِ العربُ: جُرْفٌ هارٌ وهَارٍ، وهوَ شاكُ السّلاحِ وشاكِي السّلاحِ، وأنشدنِي بعضُهم[1]:

فَلو أَنِّي رَمَيتُكَ مِنْ بَعِيدٍ لَعَاقَكَ عنْ دُعاءِ الذِّئْبِ عَاقِي

يُريدُ: عائق، فهذا ممّا قُلبَ. ومنهُ (وَلا تَعْثَوا)[2]، ولا تَعِيثُوا[3] لُغتانِ"[4].

وأكّدَ الفرّاءُ في موطنٍ آخرَ على أنَّ هذهِ المقلوباتِ من قبيلِ التّبايُنِ اللّهجيِّ لديهم، وأنَّ بعضَها أفشى من بعضٍ في كلامِهم، غيرَ أنَّهُ في هذهِ المرّةِ يعزو بعضَ هذهِ اللّغاتِ، قالَ[5]:" وسمعتُ بعضَ قُضاعةَ يقولُ: اجتحى مالَهُ، واللغةُ الفاشيةُ اجتاحَ مالَهُ". فهوَ، كما ترى، ينصُّ صراحةً على أنَّ اجتحى لغةٌ لقُضاعةَ، وأنَّ اجتاحَ هيَ اللغةُ الفاشيةُ، في إشارةٍ إلى أنَّها لغُةٌ غيرِ قُضاعةَ من العربِ. وعلى كلِّ حالٍ فالّذي يبدو من كلامِ الفرّاءِ أنَّ الأزواجَ اللّغويَّةَ؛ صَالٍ وصَالٌ، وعاثَ وعثا، وهارٌ وهارٍ، وشاكٌ وشاكٍ، وعاقٍ وعائقٌ، واجتحى واجتاحَ؛ مقلوباتٌ مردُّها تَبايُنُ اللّغاتِ العربيّةِ، كما يبدو منهُ أيضًا أنّه لا يشترطُ ـ في سِياقِ الإنباهِ على كونِ اللّفظِ من قبيلِ التّعدُّدِ اللّهجيِّ أو من المقلوبِ ـ للحكمِ على أنَّ التركيبينِ لغتانِ، أنْ يتصرّفَا تصرُّفًا واحدًا مُتساويًا، إذ لو كانَ هذا الشرطُ ملحوظًا لديهِ، كما أنَّهُ ملحوظٌ لدى آخرينَ[6]؛ لوجبَ أنْ يكونَ اسمُ الفاعلِ من (صالَ) ـ وهيَ لغةٌ في (صلى) ـ صائلٌ، كما أنَّ اسمَ الفاعلِ من جَبَذَ ـ في قولِ من قالَ: إنّا مقلوبةٌ عن جذبَ ـ جابذٌ، ولوجبَ أنْ يكونَ (عاقي) اسمَ فاعلٍ من (عقا)، لا أنْ يكونَ أصلُهُ (عائق)، فقُلِبَ. ولكنْ ينبغي الإشارةُ إلى أنَّ الفرّاءَ، بحمْلِهِ تلكَ الأزواجَ المقلوبةَ على التّباينِ اللّهجيِّ، كانَ من أولئكِ اللّغويّينَ الأَوَائِلِ الّذينَ تجاوزُوا حدَّ وصفَها بأنّها مقلُوباتٌ في كلِّ حالٍ.

وأيًّا كانَ الأمرُ فظاهرةُ القلبِ المكانيِّ فاشيةٌ كثيرةٌ في لغةِ العربِ، وعلى الرّغمِ من فُشُوِّها وكثرتِها فقد نصَّ الأوائلُ على أنّه ينبغِي التّوقُّفُ عندَ المسموعِ، ولا نُجاوزُهُ فنقيسُ عليهِ، جاءَ في (لسانِ العربِ)[7]:" والمقلوباتُ في كلامِهم كثيرةٌ، ونحنُ ننتهِي إلى ما ثبتَ لنا عنهُم، ولا نُحدِثُ في كلامِهم ما لم ينطقُوا بهِ، ولا نقيسُ

---

[1] البيت من الوافر، وهو لذي الخرق الطهوي في مجالس ثعلب 154/1، ولسان العرب (عقا)، 80/15، ولحميد في: الصحاح (عقا)، 2433/6.

[2] البقرة الآية 60. وتكررَ في مواطنَ أخرى.

[3] كذا ضُبطتْ في معاني القرآن للفراءِ، وهي قراءةُ ابن مسعودٍ كما في (مختصر في شواذ القرآن ص6، لابن خالويه)، وضبطتْ ثَمَّ: تَعْيَثُوا، وهو خطأٌ، والصّوابُ كما في (معاني القرآنِ)، فهيَ مثل: باعٍ، ولا تَبِيعُوا.

[4] على أنَّ (عاقي) يحتَملُ أنْ يكونَ الشّاعرُ توهمَ عَقَوَ، فبنى منهُ عاقيًا. ينظر: ابن منظور: لسان العرب (عقا) 81/15.

[5] الفراء: معاني القرآن 124/2.

[6] يقولُ ابنُ جنّي في الخصائص69/2 - 70.:" اعلمْ أنَّ كُلَّ لفظينِ وُجِدَ فيهما تقديمٌ وتأخيرٌ، فأمكنَ أنْ يكونَا جميعًا أصلينِ ليسَ أحدُهما مقلوبًا عن صاحبِهِ، فهوَ القِياسُ الّذي لا يجوزُ غيرُهُ، وإنْ لم يُمكنْ ذلكَ حكمتَ بأنَّ أحدَهُما مقلوبٌ عن صاحبِهِ... فممذا تركيباهُ لا قلبَ فيهما قولُهم: جَذَبَ وجَبَذَ؛ ليسَ أحدُهما مقلوبًا عن صاحبِهِ. وذلكَ أنَّهُما يتصرّفانِ تصرُّفًا واحدًا؛ نحو: جذبَ يجذبُ جذْبًا فهوَ جاذبٌ والمفعولُ مجذوبٌ، وجبذَ يجبِذُ جبْذًا فهوَ جابذٌ والمفعولُ مجبُوذٌ... فإنْ قصّرَ أحدُهما عن تصرُّفِ صاحبِهِ، ولم يُساوِهِ كان أوسَعُهما أصلاً لصاحِبِهِ...".

[7] ابن منظور: لسان العرب (أود)، 75/3.

على كلمةٍ نادرةٍ جاءتْ مقلوبةً"؛ كما أنَّ هذهِ الظّاهرةَ شيءٌ يتّسعُ بهِ أبناءُ اللّغةِ في توليدِ البنَى والتّوسُّعِ فيها، وأنَّها قد ترتدُّ، ولو بوجهٍ، إلى الخطأِ الناتجِ عن السُّرعةِ في الأداءِ، ثُمَّ يفشُو هذا الخطأُ، إلى أنْ يُصبحْ حَتْمًا لُغويًّا.

ثالثًا: المماثلةُ

بينَ يديَّ في هذهِ المُباحثةِ بعضُ الإشاراتِ اللّغويّةِ التي لمحَ فيها الفرّاءُ أثرَ التّبائُنِ اللّهجيِّ الآتي ممّا عُرِفَ في الدرسِ اللغويِّ الحديثِ بقانونِ المُماثلةِ الّذي يرجعُ في أساسِه إلى ظاهرةٍ صوتيّةٍ تستهدفُ التّجانُسَ الصوتيَّ بينَ الأصواتِ، ويعنُونَ بهِ أنَّهُ إذا التقَى في الكلامِ صوتانِ مُتّحدانِ مخرجًا، أو مُتقاربانِ فيهِ، وكانَ أحدُهما، مثلاً، مجهورًا والآخرُ مهموسًا، حدثَ بينَهما تأثيرٌ وتأثُّرٌ، كلُّ واحدٍ منهما يُحاولُ أنْ يُؤثّرَ في الآخرِ، ويمنحَهُ كلَّ خصائِصِهِ، أو شيئًا منها. والمماثلةُ عندَهم قد تكونُ كُليةً إنْ حدثتْ مُماثلةٌ تامّةٌ بينَ الصّوتينِ، أو جزئيةً إنْ حدثتْ مُماثلةٌ في بعضِ خصائصِ الصوتِ، وتكونُ أيضًا تقدّميّةً إنْ أثّرَ الصوتُ الأوّلُ في الثاني، أو رجعيّةً إنْ حدثَ العكسُ، كما أنَّها تكونُ إنْ كانَ الصّوتانِ مُتّصلينِ تمامًا أو مُنفصلينِ[1]. وممّا جاءَ لدى الفرّاءِ من لغاتٍ مُوجّهةٍ في ضوءِ المُماثلةِ:

1 ـ قالَ الفرّاءُ[2] في أثناءِ وقوفِه على قولِهِ تعالى: (فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ)[3]:" قالَ بعضُ العربِ: أحطُّ، فأدخلَ الطّاءَ مكانَ التّاءِ. والعربُ إذا لقيتِ الطّاءُ التاءَ فسكَنتِ الطّاءُ صيَّرُوا الطّاءَ تاءً، فيقولُونَ: أَحَتُّ، كما يُحوِّلُونَ: الظّاءَ تاءً في قولِهِ: (أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الوَاعِظِينَ)[4]، والذّالَ والدّالَ تاءً مثل: (أَخَتُّمْ)[5]، ورأيتُها في مَصاحِفِ عبدِ اللهِ (وَأَخَتُّمْ)، ومِن العربِ من يُحوِّلُ التّاءَ إذا كانتْ بعدَ الطّاءِ طاءً فيقُولُ: أَحَطُّ". فالّذي يتبدّى من حديثِ الفرّاءِ أنَّ للعربِ لغاتٍ ثلاثًا في الطّاءِ والظّاءِ والذّالِ والدّالِ إذا جاورْنَ التّاءَ، وكُنَّ ساكناتٍ؛ اللّغةُ الأولى، ألاَّ تُبدلَ هذهِ الأحرفُ تاءً، فتبقى على أصلِها، أي: أحطْتُ، ووعظْتُ، وأخّذْتُ وجلَدْتُ، واللّغةُ الثّانيةُ أنْ تُبدلَ هذهِ الأحرفُ تاءً، أي: أحتُّ، ووَعَتُّ وأخَتُّ، وجلَتُّ، فتكونُ المُماثلةُ كُليّةً مُتّصلةً رجعيّةً، واللّغةُ الثّالثةُ أنْ تُبدلَ التّاءُ ـ وسياقُ الكلامِ يُفضِي إلى إعمامِ ذلكَ على أخواتِها الظّاءِ والذّالِ والدّالِ ـ طاءً، أي: أحَطُّ، فتكونُ المُماثلةُ كُلّيةً مُتّصلَةً تقدّميّةً.

ويظهرُ من حديثِ الفرّاءِ أيضًا أنَّ هذهِ اللّغاتِ مُتساويةٌ، لا تَفاضُلَ بينَها، وأنَّها كُلَّها جائزَةٌ مقبولةٌ. غيرَ أنَّ سيبويهِ، وفي سِياقِ تعليقِهِ على قولِ بعضِ العربِ: خَبَطٌ، بدلاً من: خَبَطْتُ، ذكرَ أنَّ أعربَ اللُغتينِ وأجودَهُما أنْ تبقَى التّاءُ تاءً، و" ألاّ

---

[1] برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص28، وعبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص22، وشاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص208.

[2] الفراء: معاني القرآن 289/2.

[3] النمل الآية 22.

[4] الشعراء الآية 136. وهي في المصحف: أوعظت.

[5] آل عمران الآية 81. وهي في المصحف: وأخذتم.

تقلبَها طاءً؛ لأنَّ هذهِ التّاءَ علامةُ الإضمارِ، وإنّما تجيءُ لمعنًى"[1]. وكذا وقفَ ابنُ الأثيرِ على هذهِ الظّاهرةِ، فعدَّ نحوَ قولِهم: جَلَدُهُ لُغيّةً[2]، يومِئُ إلى أنَّ البيانَ، أعني: جَلَدْتُهُ، أكثرُ في كلامِهم.

2- وناقشَ الفرّاءُ[3] صيغةَ الافتعالِ ممّا فاؤُهُ ذالٌ أو ظاءٌ أو ثاءٌ أو زايٌ أو صادٌ أو طاءٌ في أثناءِ وقوفِهِ على قولِهِ تعالى: (وَمَا تَدَّخِرُونَ)[4]، فذكرَ أنَّ للعربِ لغاتٍ عدّةً، سمّى أهلَها حينًا، وأغفلَ ذلكَ حينًا آخرَ.

(آ) فإذا كانَتِ الفاءُ ذالاً ففي ذلكَ لغتانِ للعربِ مقبولتانِ لدى الفرّاءِ؛ فبعضُهم يقولُ: يدَّخِرُ ويَدَّكِرُ، وبعضُهم يقولُ: يذّخِرُ ويذّكِرُ، وعبّرَ الفرّاءُ عن هذهِ الظاهرةِ بالتّعاقُبِ؛ تعاقبِ صوتَي الدّالِ والذّالِ على الصيغةِ الواحدةِ، ثُمَّ طَفِقَ الفرّاءُ يَشرحُ طريقةَ تشكّلِ كُلٍّ من اللّغتينِ. فأمّا الّذينَ يقولُونَ: يدّخرُ، فإنَّهم" وجدُوا التّاءَ إذا سكنتْ واستقبلتْها ذالٌ دخلتْ التّاءُ في الذّالِ، فصارتْ ذالاً، فكرِهُوا أنْ تصيرَ التّاءُ ذالاً، فلا يُعرفُ الافتعالُ من ذلكَ، فنظرُوا إلى حرفٍ يكونُ عَدْلاً بينَهما في المُقاربةِ، فجعلُوهُ مكانَ التّاءِ، ومكانَ الذّالِ. وأمّا الّذينَ غَلّبُوا الذّالَ، فأَمضُوا القِياسَ، ولم يلتفتُوا إلى أنَّهُ حرفٌ واحدٌ، فأدغمُوا تاءَ الافتعالِ عندَ الذّالِ".

وتفسيرُ قولِ الفرّاءِ، وَفقَ من يقولُ: يدّخرُ، أنَّه لمّا ثَقُلَ على اللّسانِ الجمعُ بينَ الذَّالِ والتّاءِ في يَذْتَخِرُ أدغمُوا التّاءَ في الذّالِ، فصارتِ التّاءُ ذالاً حرفًا واحدً مُدغمًا، وكرِهُوا أنْ تذهبَ التّاءُ في الذّالِ، فَيَعْمَى معنَى الافتعالِ ويذهبُ، فجاءُوا بحرفٍ عَدلٍ بينَ التاءِ والذّالِ، وهو الدالُ، فصارَ اللفظُ: تدّخِرُونَ، وبناءً على ذلكَ فليسَ أحدُ الصّوتينِ بمؤثِّرٍ في صاحبِهِ، وإنّما جيءَ بالدّالِ مُشدّدةً بدلاً من الذّالِ والتّاءِ. وقد اعترضَ أبو جعفرٍ النّحاسُ على الفرّاءِ، وغلّطَهُ؛ لأنَّهم لو أدغمُوا على وَفقَ قولِ الفرّاءِ لوجبَ أنْ يُدغِمُوا الذّالَ في التّاءِ، لكونِ بابِ الإدغامِ مبنيًّا على أنْ يُدغمَ الأوّلُ في الثاني[5]، فكيفَ تذهبُ التّاءُ ؟ ثُمَّ ذكرَ النّحّاسُ أنَّ طريقَ صيرورتِهِ تدّخِرُونَ،" أنَّ أنَّ الذّالَ حرفٌ مجهورٌ يمنعُ النّفَسَ أنْ يَجرِيَ، والتّاءَ حرفٌ مهموسٌ يَجري مَعَهُ النّفَسُ، فأبدلُوا من مخرجِ التّاءِ حرفًا مجهورًا أشبَهَ الذّالَ في جهرِها، فصارَ تَذْدَخِرُونَ، ثُمَّ أُدغمتِ الذّالُ في الذّالِ فصاترَ تدّخِرونَ"[6].

وأمّا تفسيرُ قولِهِ، وَفْقَ من يقولُ: يذّخرُ، فيتمثّلُ في أنَّهُ لمّا ثَقُلَ في النّطقِ الجمعُ بينَ الذّالِ والثّاءِ في يذْتَخرُ، غلّبَ أهلُ هذهِ اللغةِ، وهو القياسُ، الذالَّ على التاءِ، ولم يلتفتُوا إلى أنَّ الذّالَ المُدغمةَ حرفٌ واحدٌ، وإنّما هما حرفانِ، أُدغمَ ثانيهما وهو التاءُ، في الأوّلِ وهو الذّالُ. والملاحظُ هُنا أنَّ الفرّاءَ لا يلتفتُ إلى أنَّ التّاءَ، قيلَ أنْ تذوبَ في الذّالِ الّتي قبلَها، صارتْ أوّلاً دالاً، أي: تذْدَخرُ، ثُمَّ أُدغمتِ الدّالُ في الذّالِ، وَفْقَ المشهورِ من مذاهبِ النّحاةِ. وما جعلَهُ الفرّاءُ قياسًا عدّهُ آخرونَ وجهًا

---

[1] سيبويه: الكتاب 472/4.
[2] ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 285/1.
[3] الفراء: معاني القرآن 215/1- 216.
[4] آل عمران الآية 49.
[5] ينظر: سيبويه 469/4.
[6] النحاس: إعراب القرآن 379/1 - 380.

ليسَ بالمرضيِّ عنهُ، قالَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ[1]:" وإنْ شئتَ أدغمتَ الدَالَ في الذّالِ، فقلتَ: تذّخرُون، وليسَ بالوجهِ".

(ب) وإذا كانَتِ الفاءُ ظاءً، فذكرَ الفرّاءُ أنَّهُ يتعاقبُ على الصيغةِ الطّاءُ والظّاءُ، فمنهم من يقولُ: يطّلمُ، والأصلُ فيهِ: يظتلمُ، فجاءُوا بالطاءِ عَدلاً بينَ الظّاءِ والتاءِ، ومنهم من يقولُ: يظّلمُ، بتغليبِ الظّاءِ على التاءِ، أي أنَّ تفسيرَهما كتفسيرِ يدّخرُ ويذّخرُ، وفيهما من القولِ كالّذي في يدّخرُ ويذّخرُ. وثَمَّ لغةٌ ثالثةٌ، لم يُشرْ إليها الفرّاءُ، هاهُنا وأشارَ إليهَا غيرُه[2]، وهي يظطَلمُ، بإبدالِ تاءِ افتعلَ طاءً.

(ج) وكذلكَ إذا كانتِ الفاءُ ثاءً ففيها لغتانِ؛ لُغةُ بني أسدٍ الّذينَ يقولُونَ: اتَّغَرَ، بإدغامِ تاءِ افتعلَ في الثّاءِ فاءِ الكلمةِ، وذكرَ الفرّاءُ أنَّ هذهِ اللغةَ كثيرةٌ فيهم خاصَّةً. ووجهُ تصييرِ الثاءِ تاءً تشابهُ التاءِ والثّاءِ في الهمسِ، وتدانيهما مخرجًا؛ ولهذا قلبُوا الثّاءَ تاءً وأدغمُوا؛ ليكونَ الصّوتُ نوعًا واحدًا. واللغةُ الثانيةُ، وهيَ لغيرِ بني أسدٍ من العربِ، فيقولُونَ: اثَّغَرَ، فيُغلّبُونَ الثاءَ على التاءِ، وهذهِ اللغةُ هي القياسُ كما يرى الفرّاءُ. وناقشَ ابنُ جنّي[3] اللغتينِ، فقوّى الأولى، وجعَلَها الأشهرَ.

(د) وإذا كانتِ الفاءُ زايًا، ففي الافتعالِ لغتانِ أيضًا؛ فمنهم من يقولُ: ازْدجَرَ، والأصلُ فيها: ازتَجَرَ، ثُمَّ جيءَ بالدالِ عَدْلاً بينَ الزايِ والتاءِ، لشبهِهِ بهما، فجُعِلَ مكانَ التاءِ ومكانَ الزّايِ، ومنهم من يقولُ: مُزّجرٌ، فيُغلّبُ الزايَ على التاءِ، كما غلّبَ التاءَ في: اتّغرَ.

(هـ) وإذا كانتِ الفاءُ صادًا ففيها كذلكَ لُغتانِ؛ أنَّ بعضَ بني عُقَيلٍ يُغلّبُ الصّادَ على التّاءِ، كقولِ أحدِهم:" عليكَ بأبوالِ الظِّباءِ فاصَّعِطْها فإنّها شِفاءٌ للطَّحَلِ". وهاهُنا قرّرَ الفرّاءُ أنَّ تاءَ الافتعالَ تُصبحُ طاءً مَعَ الصّادِ والضّادِ، وأنَّ ذلكَ الفصيحُ المسموعُ، كقولِهِ تعالى: (فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ)[4]، وكقولِهِ جلَّ ثناؤُهُ: (وَامُرْ أَهَلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيهَا)[5].

وعلى كلِّ حالٍ فليسَ بخافٍ أنَّ اللّغاتِ المذكورةَ آنفًا في صيغةِ الافتعالِ إنّما تشكّلتْ وتخلّقتْ بأثرٍ من تجاوُرِ الأصواتِ، وأنَّ هذه الأصواتَ بينَها علاقةٌ صوتيّةٌ، سوّغتْ ذلكَ، وتتمثّلُ هذهِ العلاقةُ في التشابهِ بينَ الصوتينِ المُتجاورينِ في الصّفةِ أو المخرجِ، وقد أشارَ الفرّاءُ مُلِحًّا إلى هذهِ العلاقةِ، وعبّرَ عنها بالحرفِ العَدْلِ، كما ألحَّ الدرسُ الحديثُ كذلكَ على ضرورةِ وُجودِ مثلِ هذهِ العلاقةِ الصوتيّةِ بينِ الأصواتِ المُتجاورةِ؛ ليتمَّ التأثيرُ إبدالاً أو مُماثلةً[6].

رابعًا: الإبدال

---

[1] النحاس: إعراب القرآن 380/1.
[2] ينظر: الحلواني: الواضح في النحو والصرف" قسم الصرف" ص29.
[3] ابن جني: سر صناعة الإعراب 190/1.
[4] المائدة الآية 3.
[5] طه الآية 132.
[6] ينظر: شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص210 - 211.

تقتربُ هذهِ المُباحثةُ من سابقتِها من جهةٍ، وتختلفُ عنها من جهةٍ أخرى، فكلتاهما فيها إبدالُ حرفٍ بآخرَ، غيرَ أنَّ الإبدالَ في الأولى كانَ أثرًا من آثارِ تجاورِ صوتينِ بينَهما علاقةٌ صوتيّةٌ أدّتْ إلى تأثيرِ أحدِهما في الآخرِ، وليسَ الأمرُ كذلكَ هُنا، لكونِهِ، في الأعمِّ الأغلبِ، يتمثّلُ في الحرفينِ المُتقاربينِ صفةً أو مخرجًا، يُستعملُ أحدُهما مكانَ الآخرِ، ويُبدلُ منهُ. وهذهِ جملةُ ما جاءَ لدى الفرّاءِ مُفسَّرًا في ضوءِ التّبايُنِ اللّهجيِّ.

1 ـ ذكرَ الفرّاءُ أنَّ العربَ تُبدلُ الفاءَ بالثاءِ لتقاربِهما في المخرجِ، كجَدَثٍ وجَدَفٍ والأثاثِيِّ والأثافيِّ، وأنَّه سمِعَ" كثيرًا من بني أَسَدٍ مثلَ هذا الإبدالِ في المَغَافِيرَ المَغَاثيرِ"[1]. وذكرَ الفرّاءُ أيضًا أنّهم يُبدلُونَ القافَ بالكافِ، ولكنّهُ اشترطَ لمثلِ هذا الإبدالِ أنْ يتقاربَ الحرفانِ في المخرجِ، فإذا تقاربَا مخرجًا تعاقبَا في اللغاتِ، قالَ[2] معقّبًا على قولِهِ تعالى: (وَإِذا السَّمَاءُ كُشِطَتْ)[3]:" وفي قراءةِ عبدِ اللهِ: (قُشِطَتْ) بالقافِ، وهُما لُغتانِ، والعربُ تقولُ: القافُورُ والكافُورُ، والقَفُّ والكَفُّ ـ إذا تقاربَ الحرفانِ في المخرجِ تعاقبًا في اللغاتِ، كما يُقالُ: جَدفٌ وجدَثٌ، تَعاقبتِ الفاءُ الثاءَ في كثيرٍ من الكلامِ، كما قيلَ: الأثافيُّ والأثاثيُّ"[4].

وإذا كانَ الفرّاءُ لم يُحدِّدْ أحدًا ممّنْ يُبدلُ الكافَ بالقافِ في النصِّ السابقِ فظاهرُ نصٍّ آخرَ لهُ في موضعٍ لاحقٍ في (المعاني) يُفيدُ أنَّ ذلكَ في بني أسدٍ أيضًا، قالَ[5] مُعلّقًا على قولِهِ تعالى: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ)[6]:" وهيَ في مُصحفِ عبدِ اللهِ (فلا تكهرْ)، وسَمعتُها من أعرابيٍّ من بني أسدٍ قرأَها عليَّ". وأكدَّ أبو حيانَ أنَّ (تكهر) لغةٌ بمعنى تقهر، ولكنّه لم يَنصُّ على أصحابِ هذا اللغةِ[7]. وأكّدَ المُحدثُونَ تقارُبَ القافِ والكافِ، وأنَّهُ" لا فرقَ بينَ القافِ كما ننطقُ بها، وبينَ الكافِ إلاّ في أنَّ القافَ أعمقُ قليلاً في مخرجِها"[8].

والّذي لا ريبَ فيهِ أنَّ التّبادُلَ بينَ صوتَي القافِ والكافِ لهُ ما يُبرّرُهُ، فهُما صَوتانِ مُتدانيانِ في المخرجِ، ولعلَّ هذا ما نُبرّرُ بهِ قلبَ القافِ كافًا في لهجةِ ناسٍ من أهلِ فلسطينِ، وبخاصّةٍ ريفُها، فيقولُون: كَلْبِي بدلاً من قَلْبِي، وكَهَرْنِي بدلاً من قَهَرَنِي، وكَاعةٌ بدلاً من قَاعَةٍ، ونحوُ هذا كثيرٌ على ألسنتِهم.

2 ـ وأشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ الحاءَ تُبدلُ من العينِ، فـ (بُعْثِرَ وبُحْثِر) لغتانِ، وأنَّه سمعَ (بُحْثِرِ) من بعضِ أعرابِ بني[9] أسدٍ[10]. والمسوّغُ في معاقبةِ الحاءِ العينَ أنَّ

---

[1] الفراء: معاني القرآن 41/1.
[2] الفراء: معاني القرآن 241/3.
[3] التكوير الآية 11.
[4] وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص125، وابن جني: سر صناعة الإعراب 191/1.
[5] الفراء: معاني القرآن 274/3.
[6] الضحى الآية 9.
[7] أبو حيان: البحر المحيط 486/8.
[8] أنيس: الأصوات اللغوية ص87.
[9] الفراء: معاني القرآن 286/3.
[10] وأوردَ أبو عليٍّ القالي في (الأمالي 67/2 ـ 68) ألفاظًا عديدةً غيرَ بعثر وبحثر ـ تعاقبتْ فيها العينُ والحاءُ. وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص86.

مخرجَهما واحدٌ، وهو الحلقُ، على الرغمِ من أنَّ بينَهما فرقًا يكمنُ في الحّاءَ صوتٌ مهموسٌ والعينَ صوتٌ مجهورٌ[1]. وقد لَمحَ الزّمخشريُّ المُعاقبةَ بينَ صوتي الحاءِ والعينِ، وأنَّ بينَهما " من القُربِ ما لولا بُحّةٌ في الحاءِ لكانت عَينًا"[2].

وقد يكونُ نافعًا في سياقِ هذهِ المُباحةِ أنْ يُذكَرَ أنَّ المُعاقبةَ بينَ صوتَي الحاءِ والعينِ توجدُ في لهجاتٍ عربيّةٍ أخرى، ولكنّها بالضدِّ، أعنِي ما يُعرفُ عندَ اللّغويّينَ بالفحفحةِ المنسوبةِ إلى هُذيلٍ، ففيها تُبدلُ الحاءُ عينًا في كلمةِ (حتّى) وحدَها، ومنهُ قراءةُ ابنِ عبّاسٍ: (عَتّى حِينٍ)[3]. ونقلَ الزّمخشريُّ عن الفرّاءِ أنَّ (حتّى) لغةُ قريشٍ قريشٍ وجميعِ العربِ إلاّ هُذيلاً وثقيفًا الّذينَ يقولُونَ: عَتّى[4]، وهذا دفعَ بعضَ المُحدثينَ ـ مُسوّغًا الإبدالَ ـ إلى أنْ يَعودَ إلى أخواتِ العربيّةِ من السّامياتِ، ليُقرّرَ أنَّها في العبريّةِ والآراميةَ عينٌ ودالٌ: (عد)[5].

3 ـ وأشارَ أيضًا إلى العربَ تُبدلُ الباءَ ميمًا لتقاربِ مخرجيهما، في نحوِ: ليسَ هذا بضربةِ لازبٍ ولازمٍ، ولكنّهُ لم يُعيّنْ مَن يقولُ: لازبٌ، ومَن يقول: لازمٌ، وأنَّ منهم، وهم قيسٌ، يُبدلُونَ الزايَ تاءً، فيقولُونَ: لاتِبٌ[6]. وفَطِنَ الأنباريُّ إلى لُغتي لازمٍ ولازبٍ وأنّهما بمعنًى، وإلى أنَّ الفرّاءِ ذكرَ هاهُنا لغاتٍ ثلاثًا[7]. ومعلومٌ تآخي الباءِ والميمِ لدى علماءِ الأصواتِ، فكلاهُما صوتٌ مجهورٌ شفويٌّ[8]، فقد يكونُ هذا هو السّببَ في تعاوُرِهما في هذا المثالِ، أمّا العلاقةُ بينّهما وبينَ التّاءِ فغيرُ واضحةٍ، إذْ إنَّ التّاءَ صوتٌ مهموسٌ سنّيٌّ[9].

4 ـ وذكرَ الفرّاءُ الرِّجْسَ وهو العذابُ والغضبُ، وأنّهُ مضارِعٌ للرِّجزِ، ورجا أنْ يكونَ الرجسُ والرّجْزُ لُغتينِ" بُدّلتْ السينُ زايًا، كما قيلَ: الأَسْدُ والأَزْدُ"[10]. وأنبهَ الأنباريُّ[11] إلى كونِ الرّجزِ بمعنَى الرّجسِ، وأنَّ معناهُ كمعناهُ، وأنَّ الزّايَ والسيّنَ أُختانِ في هذا الموضعِ، وفي نحوِ: الأَزْدِ والأَسْدِ، ولَزِقَ بهِ ولَسِقَ بهِ. ومعلومٌ أنَّ السينَ والزايَ صوتانِ لثويّانِ احتكاكيانِ، وقد يكونَ هذا هو المسوِّغَ لتعاوُرِ هذينِ الصوتينِ على هذا المثالِ، غيرَ أنَّ الأوّلَ مهموسٌ والثانيَ مجهورٌ[12].

---

[1] أنيس: الأصوات اللغوية ص88.
[2] الزمخشري: الفائق في غريب الحديث 392/2.
[3] يوسف الآية 35. والّذي في المصحفِ: حَتَّى حِينٍ.
[4] الزمخشري: الفائق في غريب الحديث 391/2.
[5] عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية ص139.
[6] الفراء: معاني القرآن 384/3. وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 73، والقالي: الأمالي 53/2.
[7] الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 609/1.
[8] ينظر: أنيس: الأصوات اللغوية ص45، والسعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص154، و 169.
[9] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص155.
[10] الفراء: معاني القرآن 480/1.
[11] الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 213/2ـ214. وينظر: ابن منظور: لسان العرب (رجس)، 95/5.
[12] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص175.

5 ـ وأشارَ الفرّاءُ إلى إبدالِ الجيمِ شينًا في (أَجاءَ)، وذكرَ أنّها بالجيمِ لغةُ أهلِ الحجازِ وأهلِ العاليةِ، وبالشينِ لغةٌ تميميّةٌ، قالَ مُفَسِّرًا قولَ اللهِ تعالى: (فَأَجَاءهَا المَخَاضُ)[1]:" ولُغةٌ أُخرى لا تصلحُ في الكتابِ، وهي تميميّةٌ: فَأَشَاءها المَخاضُ، ومن أمثالِ العربِ: شرّ مَا ألجأَكَ إلى مُخَّةِ عُرقُوبٍ. وأهلُ الحجازِ وأهلُ العاليةِ يقولُونَ: شرّ مَا أجاءكَ إلى مُخَّةِ عُرقُوبٍ، والمعنى واحدٌ. وتميمٌ تقولُ: شرّ مَا أَشاءكَ إلى مُخَّةِ عُرقُوبٍ"[2]. وأشارَ الميدانيُّ كذلكَ إلى أنَّ إبدالَ الجيمِ شينًا لغةٌ تميمٍ[3]. ولا ريبَ في أنَّ لتقارُبِ مخرجِ صوتي الجيمِ والشّينِ، إذ إنّهما من أصواتِ وسطِ الحنكِ[4]، أثرًا في قلبِ الجيمِ شينًا عندَ بني تميمٍ في (أَجاءَ) و (أَشَاءَ)، ومُسوغًا لهُ. ولا زالَ يعرضُ لصوتِ الجيمِ في اللهجاتِ العربيّةِ الحديثةِ شيءٌ يُشبهُ ما أشارَ إليهِ الفرّاءُ، فالنّطقُ العاميُّ للجيمِ في سوريا وبعضِ بلاد المغربِ، يجعلُها مثلَ الصوتِ الأخير في كلمةِ (rouge) الفرنسيّةِ(= رُوج)، إذ تبدو شينًا مجهورةً[5]، وهو ما باتَ يُعرفُ لديهم بالتعطيشِ، ولعلَّ هذا وغيرَهُ ما دفعَ بعضَهم للقولِ: إنَّ الجيمَ " تطوّرَتْ تطوُّرًا كبيرًا في اللهجاتِ العربيّةِ الحديثةِ، فطورًا نسمعُها في ألسنةِ القاهريّينَ خاليةً من التعطيشِ، كما هو الحالُ في سوريا، وأخرى نجدُها صوتًا آخرَ يبعُدُ إلى حدٍّ كبيرٍ عن الصوتِ الأصليِّ، مثل نطقِ بعضِ أهالي الصّعيدِ حينَ ينطقُونَ بها دالاً"[6].

6 ـ ومنهُ أيضًا أنَّ العجَميَّ من الأسماءِ ممّا آخرُهُ لامٌ، كإسماعيلَ وميكائيلَ وإسرائيلَ وإسرافيلَ وشراحيلَ وجبريلَ يكونُ بالنونِ عندَ بني أسَدٍ، وباللامِ عندَ سائرِ العربِ[7]. وأنبهَ الجواليقيُّ إلى بعضِ الأعلامِ الآنفةِ، وذكرَ أنَّ العربَ كثيرًا ما يجترئُونَ على تغييرِ الأسماءِ الأعجميّةِ عندَ استعمالِها، فيُبدلُونَ الحروفَ التي ليستْ من حروفِهم إلى أقربِها مخرجًا، وأنَّ لهم في بعضِها لغاتٍ مختلفةً، وذكرَ من ذلك إسماعيلَ وإسماعينَ[8]، وأضافَ إلى إسرائيلَ وإسرائينَ لغةً ثالثةً هي إِسْرَالُ[9]، وإلى وإلى جِبريلَ وجبرينَ خمسَ لغاتٍ[10].

ولا شكَّ في أنَّ توافقَ اللامِ والنّونِ صفةً ومخرجًا، فكلٌّ منهما صوتٌ مجهورٌ سِنّيٌّ[11]، مُسوّغٌ لتعاوُرهما في المُثلِ الآنفةِ، وبعضُ هذهِ الأسماءِ، كإسماعينَ

---

[1] مريم الآية 32.
[2] الفراء: معاني القرآن 164/2.
[3] الميداني: مجمع الأمثال 358/1، وروايتُه: " شرّ ما يجيئُكَ إلى مخة عرقوب".
[4] أنيس: الأصوات اللغوية ص76 ـ 77.
[5] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص176 ـ 177.
[6] أنيس: الأصوات اللغوية ص77.
[7] الفراء: معاني القرآن 391/2.
[8] الجواليقي: المعرب ص105.
[9] الجواليقي: المعرب ص106. وأضافَ الزمخشريُّ لغةً رابعةً هي إِسْرَائِلُ. ينظر: الكشاف 275/1.
[10] الجواليقي: المعرب ص258.
[11] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص196 ـ 170. وينظر: أنيس الأصوات اللغوية ص46.

وجِبرينَ، ما زالَ جاريًا بالنّونِ على ألسنةِ أهلِ بعضِ البلدانِ العربيّةِ، كمِصْرَ وفِلَسطينَ.
7 ـ وذكرَ الفرّاءُ أنَّ أهلَ الحجازِ يُبدلُونَ الواوَ ياءً في (الفَيعَالِ) من ذواتِ الثلاثةِ، فيقولُونَ للصَّوَّاغِ: الصَّيَّاغِ، ولكنّهُ لم يُعيّنْ من يقولُ ذلكَ بالواوِ[1]، وهم تميمٌ كما رجّحَ بعضُ المحدثينَ؛" وذلكَ أنَّ تميمًا غالبًا ما يَضعُها العلماءُ في مقابلِ أهلِ الحجازِ"[2]. ونقلَ أيضًا عن أهلِ الحجازِ أنّهم يفعلُونَ العكسَ فيُبدلُونَ الياءَ واوًا، فيقولُونَ: مَرضُوٌّ، وغيرُهم يقولُ: مَرضِيٌّ، قالَ[3]مُعلّقًا على قولِهِ عزَّ وجلَّ: (وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا)[4]:" ولو أتتْ مرضُوًّا كانَ صوابًا؛ لأنَّ أصلَها الواوُ؛ ألا ترَى أنَّ الرِّضوانَ بالواوِ.والذينَ قالُوا مرضِيًّا بنَوهُ على رَضِيتُ، ومَرْضُوًّا لغةُ أهلِ الحجازِ". وتُعرفُ هذهِ الظّاهرةُ عندَ القدماءِ بالتّعاقبِ أو المُعاقبةِ، وأكثرُ حكمِها أنْ تُقلبَ الواوُ ياءً؛ لكونِ الياءِ أخفَّ منَ الواوِ، أمَّا المعاقبةُ بقلبِ الياءِ واوًا فوقوعُها قليلٌ؛ لكونِ الواوِ أثقلَ، وهم إنّما يطلبُونَ الأَخفَّ[5]. وأمثلةُ التعاقبِ بينَ الياءِ والواوِ كثيرةٌ في كلامِهم، وقد أفردَ بعضُ المحدثينَ تعاقبُ الواوِ والياءِ على الصيغةِ الواحدةِ ببحثٍ لهُ مُستقلٍ[6].

خامسًا: كسر حرف المضارعة

أشارَ الفرّاءُ إلى كسرِ حرفِ المضارعةِ في موضعينِ في (المعاني). ففي الموضعِ الأوّلِ اكتفى بالإشارةِ فقط إلى كسرِ حرفِ المضارعةِ من غيرِ أنْ يذكرَ أنَّ ذلكَ لغةٌ[7]، قالَ:" وقرأَ يحيى بنُ وثّابٍ: (فَإِمَتِّعُهُ قَليلاً ثُمَّ إِضْطَرُّهُ)[8]، وفي الموضعِ الموضعِ الثاني ذكرَ أنَّ ذلكَ لغةٌ، ولكنّهُ لمْ يُعيِّنْ أصحابَها، قالَ[9] في قولِ الشاعرِ[10]:

لَو قُلتُ مَا فِي قَوْمِها لَمْ تَأْثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ وميسَمِ

" ويُروى أيضًا (تِيثَم) لغةٌ"، وأصلُه تِأْثَمُ، فلمّا كَسرُوا الياءَ انقلبتِ الهمزةُ ياءً.
وقد نصَّ سيبويهِ على أنَّ كسرَ أوائلِ الأفعالِ المضارعةِ لغةُ جميعِ العربِ إلاّ أهلَ الحجازِ، قالَ:" هذا بابُ ما تَكسرُ فيهِ أوائلَ الأفعالِ المُضارعةِ للأسماءِ كما

---

[1] الفراء: معاني القرآن 190/1. وينظر: 193/3، وابن منظور: لسان العرب (جيت)، 22/2، و (خيص) 34/7، و (صوغ) 442/8، و (عون) 300/13.
[2] آل غنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية ص280.
[3] الفراء: معاني القرآن 169/2 - 170.
[4] مريم الآية 55.
[5] ابن منظور: لسان العرب (دمي)، 268/14. وينظر: (جوت)، 21/2، و (خيص)، 34/7، و (صوغ) 442/8، و (دوم) 219/12.
[6] الجندي:"التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي"، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد40، 1977م.
[7] الفراء: معاني القرآن 78/1.
[8] البقرة الآية 126. وهي في المصحف: فَأُمَتِّعُهُ قَليلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ.
[9] الفراء: معاني القرآن 271/1.
[10] البيت من الرجز، وهو لأبي الأسود الحِمّاني في شرح المفصل لابن يعيش 61/3، وشرح التصريح للأزهري 118/2، ولحكيم بن مَعيّة في خزانة الأدب 311/2.

كَسرتَ ثانيَ الحرفِ حينَ قلتَ فَعِلَ وذلكَ في لغةِ جميعِ العربِ إلاّ أهلَ الحجازِ"[1].
أمّا الأخفشُ فعزَا كسرَ أحرفِ المُضارعةِ إلى بنَي تميمٍ وحدَهم، إلاّ الياءَ، فإنّهم لا يكسرُونَها؛" لأنَّ الكسرَ من الياءِ، فاستثقلُوا اجتماعَ ذلكَ" إلا في بابِ (وَجِلَ) فإنّهم يكسرُونَ الياءَ أيضًا؛" لأنَّ الواوَ قد تحوّلتْ إلى الياءِ مَعَ التّاءِ والنّونِ والألفِ، فلو فتحُوها استنكرُوا الواوَ، ولو فتحُوا الياءَ لجاءتِ الواوُ، فكسرُوا الياءَ، فقالُوا: يِيْجَل، ليكونَ الّذي بعدَها ياء، وكانتِ الياءُ أخفَّ مَعَ الياءِ من الواوِ مَعَ الياءِ؛ لأنَّهُ يُفرُّ إلى الياءِ من الواوِ، ولا يُفرُّ إلى الواوِ من الياءِ"[2].

وأمّا ابنُ جنّي، فنسبَ الكسرَ مرةً إلى تميمٍ، وقيّدَه فيما عينُ ماضيهِ مكسورةٌ، كعَلِمَ ـ تِعلمُ[3]، ونسبَه مرّةً أخرى إلى بهراءَ[4]. وقد تبعَ سيبويهِ في العزوِ صاحبُ (شرحِ التصريح)[5]، ولكنَّ ابنَ منظورٍ أضافَ إلى أهلِ الحجازِ قومًا من أعجازِ هَوازِنَ وأزْدِ السَّراةِ وبعضِ هُذيلٍ، وجعلَ الكسرَ لغةَ قيسٍ وتميمٍ وأسَدٍ وربيعةَ وعامّةِ العربِ[6]، وجعلَها في موضعٍ آخرَ من (اللسانِ) لغةً لبعضِ العربِ من غيرِ تفصيلٍ[7]. وخصَّ ابنُ خالويهِ بني أسَدٍ وحدَهم بكسرِ أوّلِ المُضارعِ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ من كسرَ النّونَ والتّاءَ والهمزةَ لم يكسرِ الياءَ، فيقولُ: يِعلمُ، استثقالاً للكسرةِ في الياءِ، ثُمَّ أضافَ أنّهُ حُكيَ الكسرُ فيها، وأنَّ ذلكَ شاذٌّ[8].

وأشارَ الرّضيُّ إلى شيءٍ يُشبهُ ما أشارَ إليهِ الأخفشُ من أنَّ الكسرَ يقعُ في أحرفِ المُضارعةِ إلاّ على الياءِ، فذكرَ أنَّ جميعَ العربِ إلاّ أهلَ الحجازِ يُجيزُونَ كسرَ حرفِ المُضارعةِ ما عدا الياءَ في الفعلِ الثلاثيِّ المبنيِّ للمعلومِ إذا كانَ ماضيهِ مكسورَ العينِ على وزنِ فَعِلَ، إلاَّ إذا كانتْ فاءُ الفعلِ واوًا، نحو: وَجِلَ يِيْجَلُ، لاستثقالِهم الواوَ التي بعدَ الياءِ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ مَن كسرَ أحرفَ المُضارعةِ فإنّما كسرَها تنبيهًا على كسرِ عينِ الماضِي، وأنَّ الكسرَ في همزةِ الفعلِ (إخالُ) وحدَهُ أكثرُ وأفصحُ من الفتحِ[9].

سادسًا: تركُ الهمزِ

ناقشَ الفرّاءُ تركَ الهمزِ في غيرِ موضعٍ من (المعاني)، فذكرَ أنَّ لغةَ قريشٍ تركُ الهمزِ بإحلالِ الألفِ أو الواوِ أو الياءِ محلّهُ، وسكتَ عمّنْ يُحقّقُ الهمزَ، وهم

---

[1] سيبويه: الكتاب 110/4.
[2] الأخفش: معاني القرآن 379/2.
[3] ابن جني: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها 330/1.
[4] ابن جني: سر صناعة الإعراب 235/1.
[5] لأزهري: شرح التصريح على التوضيح 118/2.
[6] ابن منظور: لسان العرب (وقي)، 402/15 - 403. وينظر: آل غنيم: اللهجات في الكتاب أصواتا وبنية ص153 وما بعدها.
[7] ابن منظور: لسان العرب (أثم)، 5/12.
[8] ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص85. وينظر ص103.
[9] الرضي: شرح لشافية ابن الحاجب 141/1.

تميمٌ[1]. قالَ[2] مُفسّرًا قولَ اللهِ تبارَكَ وتعالى: (قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ)[3]:" مهموزةٌ، ولو تركتَ همزَ مثلِهِ في غيرِ القرآنِ قلتَ: يكلُوكُمْ بواوٍ ساكنةٍ، أو يكْلاكُم بألفٍ ساكنةٍ؛ مثل: يخشاكُم، ومَن جعلَها واوًا ساكنةً قالَ كَلانِ بالألفِ تترُكُ منها النّبرةَ. ومَن قالَ: يكْلاكُم قالَ: كَلَيتُ، مثل: قضيتُ. وهي من لغةِ قريشٍ". وقالَ[4] في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: (تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ)[5]:" هَمَزَها عاصمٌ والأعمشُ... ولَم يَهمزْها أهلُ الحجازِ ولا الحَسَنُ. ولعلّهم أرادُوا لغةَ قُريشٍ؛ فإنَّهم يتركُونَ الهمزَ. وزعمَ ليَ أبو جعفرٍ الرُّؤاسيُّ أنَّهُ سألَ عنها أبا عَمرٍو، فقالَ: مِنْسَاتَهُ، فقالَ أبو عمرٍو: لأنِّي لا أعرِفُها، فتركتُ هَمْزَها". وذكرَ الفرّاءُ في موضعٍ لاحقٍ[6] أنَّ بعضَ أهلِ الحجازِ يهمزُونَ ما غيرُهم يُترِكُ همزَهُ، قالَ مُعلّقًا على قولِهِ تعالى: (أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ)[7]:" البريّةُ غيرُ مهموزةٍ، إلاّ أنَّ بعضَ أهلِ الحجازِ همزها". وقد وثّقَ بعضُ العلماءِ أنَّ تركَ الهمزِ من لغةِ أهلِ الحجازِ[8]، وأضافَ بعضُهم إليهم هُذيلاً وأهلَ مكّةَ والمدينةِ[9]، والمدينةِ[9]، بل إنَّ تركَ الهمزِ منسوبٌ أيضًا إلى بعضِ التّميميّينَ[10].

ولعلَّ الباعثَ على تركِ الهمزِ عندَ من اقترفَهُ هو الفِرارُ من ثِقلِ اللفظِ بالهمزةِ، والجُنوحُ إلى الخفَّةِ، والتقليلُ من الجُهدِ العضليِّ المبذُولِ في نُطقِها، إذْ عندَ النُّطقِ بها تنطبقُ فتحةُ المِزمارِ انطباقًا تامًّا، فلا يُسمحُ للهَواءِ بالنّفاذِ إلى الحلْقِ، ثُمَّ تنفرجُ فتحةُ المِزمارِ فينفذُ الهواءُ فجأةً مُحدثًا صوتًا انفجاريًّا[11]، ولا ريبَ في أنَّ في هذا العملِ جُهدًا رُبّما يفضُل مثلَهُ عندَ النُّطقِ بصوتٍ آخرَ، ولهذا وَصفَ بعضُ المحدثينَ الهمزةَ بأنّها من أشقِّ الأصواتِ، ممّا دفعَ بعضَ اللّغاتِ العربيّةِ إلى نبذِ الهمزَةِ وتركِها، وتمثّلَ ذلكَ بتخفيفِها إبدالاً وحذفًا ونقلاً، أو غيرَ ذلكَ[12].

مظاهرُ التّبايُنِ الصرفيِّ

على الرّغمِ من أنَّ بعضَ ما سِيقَ آنفًا من مظاهرَ ضمنَ المستوى الصوتيِّ يصلحُ أنْ يكونَ أيضًا ضمنَ مظاهرِ المستوى الصرفيِّ، إلاَّ أنّنا لنَ نعودَ إليهِ، خشيةَ التطويلِ. وجملةُ ما وردَ في (معاني القرآنِ) ممّا مردّهُ التّبايُنِ اللهجيُّ ضمنَ هذه المُباحثةِ يتمثّلُ في الآتي:

---

[1] ابن منظور: لسان العرب 22/1. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 211/7.
[2] الفراء: معاني القرآن 204/1.
[3] الأنبياء الآية 42.
[4] الفراء: معاني القرآن 356/2.
[5] سبأ الآية 14.
[6] الفراء: معاني القرآن 282/3.
[7] البينة الآية 7.
[8] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 81/1.
[9] ابن منظور: لسان العرب 22/1.
[10] ينظر: أنيس: في اللهجات العربية ص75 - 76.
[11] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص157.
[12] أنيس: الأصوات اللغوية ص89 - 90.

(1) فَعَلَ وأَفْعَلَ:

أشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ فَعَلَ وأَفْعَلَ صيغتانِ تأتيانِ بمعنًى واحدٍ في غيرِ موضعٍ من (المعاني)[1]، وأنَّ ذلكَ لغتانِ، وكانَ أحيانًا يكشفُ عن أصحابِهما، وأحيانًا أخرى يسكتُ، ومن ذلكَ.

ـ بَثَّ اللهُ الخلقَ أي نشرَهم، ومن العربِ من يقولُ: أَبثَّ اللهُ الخلقَ. وذكرَ الفرّاءُ أنّهم يقولُونَ: بَثْتُكَ ما في نفسِي وأبَثْتُكَ[2]. وردّدَ الزّجّاجُ[3] كلامَ الفرّاءِ، والرّازيُّ[4] كلامَ كلامَ الزجّاجِ والفرّاءِ، فذكرَ أنَّ بثَّ بمعنًى نشَرَ، وأنَّ بعضِ العربِ يقولُ أبثَّ دونَ أنْ يُبيّنَ، كالفرّاءِ، أصحابَ هذهِ اللغةِ، وتوالتْ إشاراتُ النّحويّينَ[5] إلى أنَّ بثَّ وأبثَّ بمعنًى، غيرَ أنَّ أحدًا منهم لم يُنبهْ إلى كونِهما لُغتينِ.

ـ ذكرَ الفرّاءُ[6] في أثناءِ وُقوفِهِ على قولِهِ تعالى: (أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا)[7] أنَّ أنَّ (يُبَشِّرُكَ) يُقرأُ بالتشديدِ والتخفيفِ[8]، ثُمَّ ذكرَ أنَّ المُشدّدَ منهُ على بشاراتِ البُشَراءِ، البُشَراءِ، وأنَّ المُخفَّفَ من جهةِ الإفراحِ والسُّرُورِ، ثُمَّ أضافَ أنَّ بَشَرَ وأبشَرَ، يكونَانِ بمعنًى واحدٍ، وأنَّ أبشرتُ لغةٌ حِجازيّةٌ، وأنَّ بَشَر لغةٌ سمِعَها هو من عُكْلٍ، ورواها الكسائيُّ عن غيرِهم، وأضافَ لغةً أُخرَى لم يَعزُها وهي بَشِرَ بكسرِ العينِ.

وعرضَ ابنُ القطّاعِ[9] لِلُغاتِ (بشر)، فذكرَ أنَّ بَشِرَ وأَبْشَرَ بمعنًى، وأَنَّ بَشِرَ لغةٌ دونَ أنْ يَعزُوَها، وأمّا بَشَرَ بالفتحِ فذكرَ ابنُ القطّاعِ أنّها لِقُضاعةَ، وخالفَ الفيّوميُّ[10] فعزَا بَشَرَ إلى تِهامةَ، وكلا العَزوَينِ مخالفُ لِما ذَكرَهُ الفرّاءُ إذ جعلَ بَشَرَ لِعُكْلٍ. وأيّا كانَ الأمرُ فلا وجهَ لإنكارِ أبي حاتمٍ تخفيفَ بَشَّرَ[11]، لكونِ التخفيفِ لغةً مشهورةً لِعُكلٍ أو قُضاعةَ.

ـ جَبَرَ وأَجْبَرَ لغةٌ لبعضِ العربِ. ذكرَ الفرّاءُ[12] في أثناءِ تفسيرِهِ قولَ اللهِ تعالى: (وَمَا أَنْتَ عَلَيهِمْ بِجَبَّارٍ)[13] أنَّ الجبّارَ بمعنى السُّلطانِ، والمعنَى: لستَ عليهم

---

[1] ذكرَ ابنُ النديم في (الفهرست ص100) أنَّ للفراء كتابًا في فَعَلَ وأفعل. وليسَ اللغويّونَ جميعا متفقينَ على مجيءِ فَعَلَ وأفعلَ بمعنًى واحدٍ، فقد أنكرَ ذلكَ طائفة منهم، منهم الأصمعيُّ الذي أنكرَ جملةً ممّا جاءَ على أفعلَ. ينظر: الأصمعيّ: فعل وأفعل، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1401 هـ.

[2] الفراء: معاني القرآن 252/1.

[3] الزجاج: معاني القرآن 5/2.

[4] الرازي: مفاتيح الغيب 651/4.

[5] ينظر: الجوهري: الصحاح (بثث)، 272/1، وابن القطاع: الأفعال 96/1، وأبو حيان: البحر المحيط 155/2، والفيومي: المصباح المنير (بث)، ص36.

[6] الفراء: معاني القرآن 212/1.

[7] آل عمران الآية 39.

[8] قالَ القيسيُّ في (الكشف 343/1 ـ 344):" قرأَ حمزةُ بالتخفيفِ... وشدّدَ ذلكَ الباقُونَ".

[9] ابن القطاع: الأفعال 66/1. وينظر: الزجاج: فعلت وأفعلت ص5.

[10] الفيومي: المصباح المنير (بشر)، ص49.

[11] ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 344/1.

[12] الفراء: معاني القرآن 81/3.

[13] ق الآية 43.

بمُسَلَّطٍ[1]، ونقلَ عن الكلبيِّ أنَّ المعنَى: لم تُبعَثْ لِتَجْبُرَهم على الإسلامِ والهُدى، إنّما بُعثتَ مُذكّرًا، وذلكَ قبلَ أنْ يُؤمرَ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ بقتالِهم.

وأيًّاما يكنْ معنى الجبّارِ في الآيةِ فاشتقاقُهُ مُشكِلٌ. ووجهُ إشكالِهِ، كما يرَى الفرّاءُ، أنَّ العربَ تشتقُّ بناءَ فَعَّالٍ صيغةً للمُبالغةِ من فَعَلْتُ، فيقولُونَ: دَخّالٌ من دخَلْتُ، وخَرّاجٌ من خَرَجْتُ، ولا تشتقُّهُ من أفعلْتُ، فلا يقولونَ من أدخَلْتُ: هذا دَخَّالٌ، ولا من أخرجْتُ: هذا خَرّاجٌ، بمعنَى هذا مُدخِلٌ، وهذا مخرِجٌ، إلاَّ ما آتَى عنهم شاذًّا، كقولِهم: دَرّاكٌ من أَدركْتُ، وعليهِ فيُمكنُ حملُ الجَبّارِ على أَنَّهُ من أَجْبَرَ شُذوذًا. ثمَّ ذكرَ الفرّاءُ أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: جَبرَهُ على الأمرِ، يُريدُ أجبرَهُ، وبناءً على ذلكَ" فالجبّارُ من هذه اللغةِ صحيحٌ يُرادُ بهِ: يَقْهَرُهم ويَجْبُرُهم".

وكلامُ الفرّاءِ آنفًا مبنيٌّ على أنَّ العربَ لم تستعملْ من الجبّارِ فعلاً ثلاثيًّا مُشدّدَ العينِ، أي لم تقلْ: جَبّرَ فهو جبّارٌ، وإنّما قالتْ: تجبّرَ فهو مُتجبّرٌ، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فلا بدَّ من حملِ الجبّارِ إمّا على أنَّهُ من أجبرَ شاذًّا، وإمَّا على أنَّهُ من أجبرَ التي بمعنى جبرَ.

وناقشَ الزّجّاجيُّ الإشكالَ في اشتقاقِ الجبّارِ، فأنبَهَ ابتداءً إلى أنَّ الأصلِ في فَعّالٍ أنْ يُشتقَّ من الفعلِ الثلاثيِّ المُضّعفِ العينِ، الذي أصلُهُ على ثلاثةِ أحرفٍ، وأنَّهُ لا يُشتقُّ من الرُّباعيِّ، فلا يُقالُ من دحرجَ: دَحّارُ أو دَحّاجٌ؛ لاختلالِ البناءِ بسقوطِ حرفٍ منهُ؛ لأنَّ المعنَى إنّما يكملُ بكمالِ الحروفِ[2]، ثُمَّ اعترفَ الزّجّاجيُّ بأنَّ الجبّارَ بناءٌ خرجَ على هذا الأصلِ؛ لعدمِ وجودِ جَبَرَ في اللّغة، وعليهِ فالجبّارُ، وَفْقَ رأيِهِ، مَبنيٌّ على غيرِ الفعلِ المُستعملِ، قالَ:" وفعّالٌ اسمُ الفاعلِ من فعّلَ بتشديدِ العينِ... ولم يُستعملِ الفعلُ منَ الجبّارِ على أصلِهِ على التقديرِ الّذي ذكرناهُ، لم يُقلْ: جَبّرَ فهو جبّارٌ، ولكنْ يُقالُ: تجبّرَ فلانٌ فهو مُتجبّرٌ، وجبّارٌ، فالمُتجبّرُ على الفعلِ من تجبّرَ، وجبّارٌ اسمٌ على غيرِ الفعلِ"[3].

وأنبهَ الزّجّاجُ[4]، مؤكّدًا ما ذهبَ إليهِ الفرّاءُ، إلى أنَّ جَبَرْتُ الرّجلَ على الأمرِ الأمرِ وأجْبَرْتُهُ، بمعنًى واحدٍ، أي أكرهتُهُ عليهِ. ولم يُعيّنِ الفرّاءُ ولا الزّجّاجُ أصحابَ كلِّ لغةٍ، إلاّ أنَّ ابنَ القطّاعِ[5] ذكرَ أنَّ جَبَرَتُكَ على الأمرِ بمعَنى أكرهتُكَ لُغةُ لُغةُ بني تَميم.

ـ وذكرَ الفرَّاءُ في أثناءِ وُقوفِهِ عندَ قولِهِ تعالى: (وَاللَّيلِ إِذْ أَدْبَرَ)[6] أنَّ دَبَرَ وأدبَرَ لغتانِ ومعناهُما واحدٌ، يُقالُ دَبَرَ النّهارُ والشّتاءُ والصّيفُ وأَدْبَرَ، وذكرَ أنَّ مثلَهما قَبَلَ وأَقْبَلَ، وخصَّ الفرّاءُ ذلكَ بالأزمِنةِ، وذكرَ أنّهم إذا قالُوا: أقْبلَ الرّاكبُ وأدبَرَ لم يقولُوهُ إلاّ بالألفِ، ثمّ قالَ[7]:" لا أَبعدُ أنْ يأتيَ في الرّجُلِ ما أَتى في الأزمِنةِ". يُريدُ

---

[1] وينظر: اليزيدي: غريب القرآن ص346. والجبار بمعنى المسلط لغةُ حمير كما في اللغات لابن حسنون ص43، وذكرَ السيوطيّ في (الإتقان 176/1) أنّها كذلكَ لغةُ جرهم.

[2] الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص153.

[3] الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص240.

[4] الزجاج: فعلت وأفعلت ص17.

[5] ابن القطاع: الأفعال 157/1.

[6] المدثر الآية 33.

[7] الفراء: معاني القرآن 204/3.

أنّـهُ يُقـالُ: دَبَـرَ الرّاكـبُ وأدبـرَ، كمـا يُقـالُ: دبـرَ الليـلُ وأدبـرَ. وحـديثُ الفـرّاءِ هـذا، وتسويتُهُ بينَ دَبَرَ وأدبَرَ في المعنَى، يُريدُ منهُ أنْ يُساويَ بينَ قراءةِ مَن قرأَ[1] (وَاللّيلِ إذْ ـ أو إذا ـ أَدْبَرَ)، ومَن قرأَ (وَاللّيلِ إِذْ ـ أو إذا ـ دَبَرَ)، وأنَّ من اختارَ دَبَرَ دونَ أدبرَ إنّما اختارَها لكونِ أدبرَ من أدبرَ ظهرُ البعيرِ.

وذكرُ غيرُ واحدٍ من النُّحـاةِ[2]أنَّ دَبَرَ وأَدْبَرَ، وقَبَلَ وأقبلَ بمعنًـى واحدٍ، وأنّـهُ ليسَ بينَها فرقٌ، كما يُقالُ: أمسِ الدّابرِ وأمسِ المُدبرِ بمعنًى واحدٍ، غيرَ أنَّ أحدًا منهم لم يُشرْ إلى كونِهما لُغتينِ، أو لم يَلْمَحِ الفرقَ الدقيقَ في استعمالِ كلٍّ من دَبَرَ وأَدْبَرَ وقَبَلَ وأَقْبَلَ، في الزمانِ وفي غيرِهِ، كما لَمَحَ ذلكَ الفرّاءُ. ومنعَ جماعةٌ أنْ يكونَ دَبَرَ وأَدْبَرَ بمعنًى واحدٍ. فَيُونُسُ بنُ حبيبٍ يرى أنَّ دَبَرَ انْقضَى وأدبَرَ تولّى، ويرى قتادةُ أنَّ دَبَرَ اللّيلُ بمعنًى تولّى[3]، ويرى اليزيديُّ أنَّ دبرَ بمعنًى تَبَعَ وخلفَ، وأدبرَ بمعنى ولّى[4].

ـ شَطَطْتُ وأشطَطْتُ. قالَ الفرّاءُ[5] مُعلّقًا على قولِهِ تعالى: (وَلا تُشْطِطْ)[6]:" يقولُ: ولا تَجُرْ، وقد يقولُ بعضُ العربِ: شطَطْتَ علىَّ في السّوم، وأكثرُ الكلام أشططْتُ". والذي يتبدّى من كلامِ الفرّاءِ أنَّ الأصلَ ـ لكونِهِ أكثرَ الكلام ـ أنْ يُقالَ: أشطَّ في السّومِ، أي جارَ، وأنَّ بعضَ العربِ قد يقولُ: شطَّ، إلاّ أنَّ الفَيّوميَّ[7] أشارَ إلى أنَّ أشطَّ في الحُكمِ وفي السّومِ لغةٌ في شطَّ، فأفهمَ كلامُهُ أنَّ شطَّ هي الأصلُ وأنَّ أشطَّ لغةٌ فيهِ، وهذا خلافُ ما ذكرَهُ الفرّاءُ. وساوى ناسٌ من النّحاةِ[8] بينَ شطَّ وأشطَّ في في السّومِ، وأنّهما بمعنًى.

ـ عَصَفَتِ الريحُ وأَعْصَفَت. قالَ الفرّاءُ:" وبالألفِ لغةٌ لبني أسدٍ"[9]. وأكّدَ غيرُ واحدٍ[10]أنَّ أعصفتْ في لغةِ بني أسدٍ، واكتفَى جماعةٌ[11] بالإشارةِ فقطْ إلى أنَّ عَصَفَتِ الرّيحُ وأَعْصَفَتْ بمعنًى.

---

[1] في (النشرِ 393/2 لابن الجزري):" واختلفُوا في (إذ أدبرَ) فقرأ نافعٌ ويعقوبُ وحمزةُ وخلفٌ وخفص(إذْ) بإسكانِ الذالِ من غيرِ ألفٍ بعدَها. (أدبرَ) بهمزةٍ مفتوحةٍ وإسكانِ الدالِ بعدَها، وقرأ الباقونَ { إذا } بألفٍ بعدَ الذالِ { دَبَرَ } بفتحِ الدالِ من غيرِ همزةٍ قبلَها.

[2] ينظر: الأخفش: معاني القرآن 515/2، والزجاج: معاني القرآن 248/5، وفعلت وأفعلت ص36، والنحاس: إعراب القرآن 71/5، والزمخشري: الكشاف 168/4، وأبو حيان: البحر المحيط 378/8.

[3] الزمخشري: الكشاف 168/4.

[4] اليزيدي: غريب القرآن وتفسيره ص399 - 400. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 378/8.

[5] الفراء: معاني القرآن 403/2.

[6] ص الآية 22.

[7] الفيومي: المصباح المنير (شطط)، ص313.

[8] ينظر: الزجاج: فعلت وأفعلت ص54 - 55، وابن القطاع: الأفعال 209/2، والصاغاني: العباب " حرف الطاء" ص101 - 102.

[9] الفراء: معاني القرآن 460/1.

[10] ينظر: الجوهري: الصحاح (عصف)، 1404/4، وابن منظور: لسان العرب (عصف)، 248/9.

[11] الزجاج: فعلت وأفعلت ص65، وابن القطاع: الأفعال 328/2، والفيومي: المصباح المنير (عصفت) ص414.

ـ فتنَ وأفتنَ. قالَ الفرّاءُ[1] مُعلّقًا على قولِهِ تعالى: (وَمَا أَنْتُمْ علَيهِ بِفَاتِنِينَ)[2]:" وأهلُ نجدٍ يقولُونَ: بِمُفْتِنِينَ. أهلُ الحجازِ فتنْتُ الرّجلَ، وأهلُ نجدٍ يقولُونَ: أفتنْتُهُ". وأكّدَ الجوهريُّ[3] مُرَدِّدًا كلامَ الفرّاءِ أنَّ فتنَ لغةُ أهلِ الحجازِ، وأفتنَ لغةُ أهلِ نجدٍ، واكتفى واكتفى ابنُ القطّاعِ بأنْ ذكرَ أنَّ أفتنَ لغةٌ في فتنَ[4].

ـ ووَقفَ الفرّاءُ[5] على قولِهِ تعالى: (كَيْفَ نُنْشِزُهَا)[6] وأنَّ الحسنَ قرأَ[7]: (كَيْفَ نَنْشُرُهَا)، فذكرَ أنَّ الحسنَ ذهبَ إلى النّشْرِ والطّيِّ، أي نشرِ الثّوبِ وطيِّهِ، كأنَّ الموتَ طواهَا والإحياءَ نشَرها، وأنَّ الوجهَ أنْ يُقالَ في الميّتِ: أنشَرَ اللهُ الموتى فنَشَرُوا، إذا حَيُوا، ثُمَّ ذكرَ إمكانَ حملِ قراءةِ الحسنِ على أنْ يكونَ نَشَرَ بمعنَى أَنْشَرَ، أي عادَ وحيِيَ، وأنَّ ذلكَ سمِعَهُ من بني الحارثِ، سمِعَ بعضَهم يقولُ: كانَ بهِ جربٌ فنَشَرَ، أي عادَ وحَيِيَ، كما قالَ الشّاعرُ[8]:

حَتّى يَقُولَ النَّاسُ مِمّا رَأَوا يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النّاشِرِ

وأشارَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ[9] إلى هذهِ القراءةِ فذكرَ أنّها قراءةُ ابنِ عبّاسٍ والحسنِ، وأنَّ وأنَّ المعروفَ في اللغةِ أنْ يُقالَ: أنشَرَ اللهُ الموتَى[10]، وأنَّهُ يمكنُ أنْ يُحملَ نَنْشُرُها على معنَى نشرتُ الثوبِ، ولكنّهُ لم يُشرْ إلى أنَّ ذلكَ لغةٌ، بل اكتفَى بالقولِ:" وقيلَ".

ومهما يكنْ من الأمرِ، فقد أنبهَ جماعةٌ من النّحويّينَ إلى أنَّ فَعَلَ وأَفْعَلَ لُغتانِ[11]، كلُّ واحدةٍ منهما لغةُ قومٍ، ثُمَّ تختلطُ اللّغتانِ، فتستعملانِ بمعنًى واحدٍ في آنٍ مَعًا. وإذا كانَ مذهبُ الفرّاءِ، كما هو مذهبُ كثيرٍ من النّحويّينَ، أنَّ فَعَلَ وأفعلَ بمعنًى، فمذهبُ الرّضيِّ أنَّ في أفعلَ معنًى ليسَ في فَعَلَ، وهو التأكيدُ والمُبالغةُ، قالَ:" فإذا قيلَ، مثلاً: إنَّ أقالَ بمعنى قالَ، فذلك منهم تسامحٌ في العِبارةِ، وذلك على نحوِ ما يُقالُ: إنَّ الباءَ في: كفى باللهِ، و (من) في: ما من إلهٍ، زائدتانِ لمَّا لم تُفيدَا

---

[1] الفراء: معاني القرآن 394/3.
[2] الصافات الآية 162.
[3] الجوهري: الصحاح (فتن)، 2176/6.
[4] ابن القطاع: الأفعال 450/2.
[5] الفراء: معاني القرآن 173/1.
[6] البقرة الآية 258.
[7] ورويت هذه القراءةُ عن أبانٍ عن عاصمٍ. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص16.
[8] البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص141.
[9] النحاس: إعراب القرآن 332/1 - 333.
[10] وينظر: اليزيدي: غريب القرآن وتفسيره ص98.
[11] ينظر: سيبويه: الكتاب 61/4، وابن دريد: جمهرة اللغة 143/1، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص70. وقد أفردَ ناسٌ كثير من العلماءِ (فعلَ وأفعلَ) بالتصنيفِ (ينظر: الزجاج: فعلت وأفعلت مقدمة الحقق صز). ومنهم الزّجّاج في كتاب (فعلت وأفعلت)، وقد قسّمهُ إلى أربعةِ أقسامٍ، وهي: ما تكلّمتْ بهِ العربُ على لفظِ فعلتُ وأفعلتُ والمعنى واحدٌ، وما تكلّمتْ به العربُ علىً لفظِ فعلتُ وأفعلتُ والمعنى مختلفٌ، وما ذُكِرَ فيه فعلتُ وحدَه، وما ذُكِرَ فيه أفعلتُ وحدَه.

فائدةً زائدةً في الكلامِ سِوى تقريرِ معنَى الكلامِ الحاصلِ وتأكيدِهِ، فكذا لا بدَّ في الهمزةِ في (أقالنِي) منَ التأكيدِ والمُبَالَغةِ"[1].

(2) الجمع:

ناقشَ الفرّاءُ الجمعَ في غيرِ موضعٍ في (المعاني). وهذه جملةُ ما جاءَ لديهِ في ضوءِ تعدُّدِ اللهجاتِ.

آ ـ ذكرَ الفرّاءُ أنَّ ما كانَ على فَعُولٍ أو فَعيلٍ أو فِعالٍ فإنّه يُجمعُ على مثالِ فُعُلٍ مُثَقَّلاً، سواءٌ أكانَ مُذكّرًا أم مُؤنَّثا، كَرَسُولٍ ورُسُلٍ، وسَبيلٍ وسُبُلٍ، وكِتابٍ وكُتُبٍ، وذكرَ أنَّ لغةَ تميمٍ وبكرٍ تخفيفُهُ. قالَ[2] مُعلِّقًا على قولِهِ تعالى: (عُرُبًا)[3]:" واحدُهُنَّ واحدُهُنَّ عَرُوبٌ، وهيَ المُتحبِّبةُ إلى زوجِها الغَنِجةُ. حدّثنا الفرّاءُ قالَ: وحدّثني شيخٌ عن الأعمشِ، قالَ: كنتُ أسمعُهم يقرءونَ: عُرْبًا أترابًا، بالتخفيف، وهو مثلُ قولِكَ: الرُّسْلُ والكُتْبُ في لغةِ تميمٍ وبكرٍ بالتخفيفِ، والتثقيلُ وجهُ القراءةِ؛ لأنَّ كلَّ فَعُولٍ وفَعيلٍ وفِعالٍ جُمِعَ على هذا المِثالِ، فهو مُثقَّلٌ مذكّرًا كانَ أو مُؤنّثا، والقُرّاءُ على ذلكَ"[4].

وأشارَ سيبويهِ إلى هذه اللغةِ، ونسبَها أيضًا إلى بكرِ بنِ وائلٍ وإلى أُناسٍ كثيرٍ من بني تميمٍ، وذكرَ أنَّ هؤلاءِ يُسكّنُونَ المُتحرِّكَ استخفافًا، كراهةَ تتابُعِ الضمّتينِ[5]. وظاهرةُ تخفيفِ فُعُلٍ ذائعةٌ في اللهجاتِ العربيّةِ، سواءٌ أكانَ مُفردًا كعُنُقٍ، أم جمعًا كرُسُلٍ، بل إنَّ بعضَهم قد جعلَهُ قياسًا مُطّردًا في الجمعِ، وهو "في الجمعِ أقيسُ من المُفردِ؛ لثِقلِ الجمعِ وخفّةِ المُفردِ"[6].

ب ـ وذكرَ الفرّاءُ أنَّ وجهَ الكلامِ في جمعِ فُعْلَةٍ، كحُجْرةٍ وغُرفةٍ، ضَمُّ أوّلِهِ وثانيهِ، فتقولُ: حُجُراتٌ وغُرُفاتٌ، ثمَّ أشارَ إلى أنَّ بعضَ العربِ يفتحُ ثانيَهُ، فيقولُ: حُجَراتٌ وغُرَفاتٌ، وقرّرَ أنَّ الضمَّ أجودُ. قالَ[7] في قولِهِ تعالى: (مِنْ وَرَاءِ الحُجُرَاتِ)[8]:" وجهُ الكلامِ أنْ تَضمَّ الحاءَ والجيمَ، وبعضُ العربِ يقولُ: الحُجَراتُ والرُّكَباتُ. وكلُّ جمعٍ كأنْ يُقالَ في ثلاثةٍ إلى عشرةٍ: غُرَفٌ وحُجَرٌ، فإذا جمعتَهُ بالتاءِ نصبتَ ثانيَهُ، فالرَّفعُ أجودُ من ذلك". وقدَ أوْضَحَ الفرّاءُ في موضعٍ سابقٍ في (المعاني) أنَّ العلّةَ في ضمِّ الثاني هي إتباعُ الثاني الأوَّلَ، قالَ[9]:".. كما جمعُوا ظُلْمةً على ظُلُماتٍ، فرفعُوا ثانيَها إتباعًا لرفعَةِ أوَّلِها".

---

[1] الرضي: شرح شافية ابن الحاجب 83/1.
[2] الفراء: معاني القرآن 125/3.
[3] الواقعة الآية 37.
[4] وينظر: الحلواني: الواضح في النحو والصرف" قسم الصرف" ص124 - 125.
[5] سيبويه: الكتاب 113/4 - 114. وينظر: آل غنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية ص133 وما بعدها.
[6] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 184/1. وينظر 366/1.
[7] الفراء: معاني القرآن 70/3.
[8] الحجرات الآية 4.
[9] الفراء: معاني القرآن 330/2.

وذكرَ أبو حيّانَ أنَّ فتحَ الثاني لغةٌ حَكاها الأخفشُ وغيرُه، ثُمَّ ذكرَ أنَّ قومًا زعمُوا أنَّ الفتحَ" إنّما هو على أنَّهُ جمعُ غُرَفٍ الذي هو جمعُ غُرْفةٍ، فهو جمعُ جمعٍ"[1]. ولا يخفى أنَّ الزاعمَ هو الفرّاءُ، وهو القائلُ قالَ:" وكلُّ جمعٍ كأنْ يُقالَ في ثلاثةٍ إلى عشرةٍ: غُرَفٌ وحُجَرٌ، فإذا جمعتَهُ بالتاءِ نصبتَ ثانيَهُ".

ج ـ وذكرَ الفرّاءُ أنَّ وجهَ الكلامِ في جمعِ فِعْلةٍ أنْ تجمعَ على فِعَلٍ، لا أنْ تُجمعَ بالتاءِ، كنِعْمَةٍ وَنِعَمٍ وسِدْرَةٍ وسِدَرٍ وخِرْقَةٍ وخِرَقٍ، ثمَّ ذكرَ أنَّ العربَ قلّما تجمعُها بالتاءِ، وأنّهم كرِهُوا ذلكَ؛" لأنّهم يُلزِمُونَ أنفُسَهم كسرَ ثانيهِ إذا جُمِعَ؛ كما جمعُوا ظُلْمةً على ظُلُماتٍ، فرفعُوا ثانيَها إتباعًا لرفعَةِ أوَّلِها، وكما قالُوا:حَسَراتٌ فأتبعُوا ثانيَها أوّلَها. فلمّا لزمَهم أنْ يقولُوا: بنِعِماتٍ استثقلُوا أنْ تَتوالى كسرتانِ في كلامِهم؛ لأنّا لم نجدْ ذلكَ إلاّ في الإبلِ وحدَها. وقدْ احتملَهُ بعضُ العربِ، فقالَ: نِعِماتٌ وسِدِراتٌ"[2]. ونقلَ أبو حيّانَ أنَّ جمعَ فِعْلَةٍ على فِعِلاتٍ مقصورٌ على المسموعِ عندَ الفرّاءُ، وأنَّ الكوفيّينَ لا يجيزُونَ هذا الجمعَ، وأنَّ هذا الجمعَ لغةٌ نصَّ عليها الأخفشُ، وأجازَها سيبويهِ، ونصَّ على اطّرادِها[3].

د ـ ومن ذلكَ أنَّ فَعُلةً وجمعَها على فَعُلاتٍ كصَدُقةٍ وصَدُقاتٍ لغةُ أهلِ الحجازِ، وبنو تميمٍ يقولُونَ صُدْقَةٌ وصُدْقاتٌ، ومثلُ ذلكَ المَثُلاتُ بلغةِ أهلِ الحجازِ وتميمٌ تقولُ المُثْلاتُ[4]. وكانَ الأخفشُ عزا إسكانَ الدّالِ في صُدْقةٍ إلى تميمٍ أيضا[5].

(3) المشتقات:

ناقشَ الفرّاءُ اشتقاقَ المصدرِ واسمِ الزّمانِ والمَكانِ واسمِ الآلةِ واسمِ الفاعلِ والمفعولِ في غيرِ موضعٍ من (معاني القرآنِ)، وأسهبَ في ذلكَ أحيانًا. وهذا ما جاءَ لديهِ في هذه المباحثةِ ممّا فيهِ أكثرُ من لُغةٍ.

آ ـ ذكرَ الفرّاءُ أنَّ من العربِ مَن يقولُ: فسدَ الشيءُ فُسُودًا، من غيرِ تعيينٍ، قالَ[6] معلّقًا على قولِه تعالى: (وَاللهُ لا يُحِبُّ الفَسَادَ)[7]:" من العربِ مَن يقولُ فَسَدَ الشيءُ فُسُودًا، مثل قولِهم: ذَهَبَ ذُهُوبًا وذَهابًا، وكَسَدَ كُسُودًا وكَسادًا". وأنبهَ غيرُهُ[8] إلى الفُسُودِ، وأنّهُ مصدرُ فَسَدَ وفَسُدَ دونَ أيِّ إشارةٍ أنَّ الفُسودَ لغةٌ خاصّةٌ لبعضِ العربِ، أمّا الذُّهوبُ فهو مصدرٌ مشهورٌ في مصادرِ الفعلِ ذهبَ، وأمّا الكُسُودُ فقد أغفلتْ ذكرَهُ المعاجمُ[9] إلاَّ بعضَها[1].

---

[1] أبو حيان: ارتشاف الضرب 276/1. وينظر: الأخفش: معاني القرآن 169/1.

[2] الفراء: معاني القرآن 330/2.

[3] أبو حيان: ارتشاف الضرب 276/1. وينظر: الأخفش: معاني القرآن 169/1، وسيبويه: الكتاب 397/3، و580، و 585.

[4] الفراء: معاني القرآن 59/2.

[5] الأخفش: معاني القرآن 226/1. وينظر: النحاس: إعراب القرآن 434/1 ـ 435.

[6] الفراء: معاني القرآن 124/1.

[7] البقرة الآية 205.

[8] ينظر: ابن القطاع: الأفعال 462/2، وابن منظور: لسان العرب (فسد)، 335/3.

[9] ابن القطاع: الأفعال 79/3، وابن منظور: لسان العرب (كسد)، 380/3، والفيومي: المصباح المنير (كسد)، ص523.

ب ـ وذكرَ الفرّاءُ[2] في أثناءِ تفسيرِهِ قولَ اللهِ تعالى: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا)[3] أنَّ مصدرَ فَعّلَ هو فِعّالٌ في لغةِ اليمنِ، قالَ:"وهي لغةٌ يمانيّةٌ فصيحةٌ، يقولُونَ: كذَّبتُ بهِ كِذَّابًا، وخَرَّقْتُ القميصَ خِرَّاقًا، وكلُّ فَعَّلْتُ فمصدرُهُ فِعَّالٌ في لُغتِهم مشدّدٌ". وأكّدَ ابنُ منظورٍ ذلكَ إذ ذكرَ نقلاً عن اللّحيانيِّ أنَّ الكسائيَّ قالَ:" أهلُ اليمنِ يجعلُونَ مصدرَ فَعَّلتُ فِعَّالاً، وغيرُهم من العربِ تفعِيلاً"[4].

وقصدَ أبو جعفرٍ النحاسُ[5] الإساءةَ، على عادتِهِ في الأعمِّ الأغلبِ، للفرّاءِ إذْ لم يُسمّهِ باسمِهِ، إذ ذكرَ أنَّ الكِذَّابَ على قولِ بعضِ الكوفيّينَ لغةٌ يمنيّةٌ، وأنَّ هذا القولَ لا يحصُلُ منه كثيرُ فائدةٍ، وذهبَ إلى أنَّهُ، وَفْقَ مذهبِ سيبويهِ،" مصدرُ كذّبَ على الحقيقةِ"، ولعلّهُ يُريدُ بقولِهِ:" على الحقيقةِ" أنَّهُ ليسَ لغةً يمنيّةً، بل هو لغةُ العربِ. والّذي في (الكتابِ) أنَّ المصدرَ من فَعّلتُ هو التّفعيلُ، وأنَّ ناسًا قد يأتُونَ بالمصدرِ منهُ على الفِعَّالِ، قالَ[6]:" وَأَمّا فَعَّلتُ فالمصدرُ منهُ على التفعيلِ... وقد قالَ ناسٌ: كَلَّمتُهُ كِلاَّمًا، وحَمّلتُهُ حِمَّالاً".وذهبُ بعضُ النّحويّينَ إلى أنَّ فِعّالاً بمعنًى التّفعيلِ مُطّردٌ شائعٌ في كلامِ الفُصحاءِ، وأنَّهُ في الآيةِ أقامَ الكِذَّابَ مقامَ" التكذِيبِ للدّلالةِ على أنّهم كذّبُوا في تكذِيبِهم"[7].

ج ـ وذكرَ الفرّاءُ أنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ ممّا كانَ مضارعُهُ مكسورَ العينِ يأتي على وزنِ مَفْعِلٍ مكسورَ العينِ، كهَلَكَ يَهْلِكُ مَهْلِكٌ، وأنَّ المصدرَ يأتي على وزنِ مَفعَلٍ مفتوحَ العينِ كضَربَ يَضرِبُ مَضْرَبٌ، وأمّا إذا كانَ المضارعُ مفتوحَ العينِ فإنَّ العربَ تُؤثِرُ فتحَ عينِ مَفعَلٍ في اسمِ الزمانِ والمكانِ والمصدرِ، وأنّ منهم من يكسرُ العينَ في اسمِ المكانِ والزمانِ، فيقولُ: مَجْمِعٌ، ولكنَّ ذلكَ قليلٌ، وأمّا إذا كانَ المضارعُ مضمومَ العينِ آثرتِ العربُ فتحَ عينِ مفعلٍ في المصدرِ واسمِ المكانِ والزمانِ إلاّ ما جاءَ مكسورَ العينِ كالمَسجِدِ والمَطلِعِ والمشرِقِ والمَسْقِطِ والمَفْرِقِ والمَجزِرِ والمَسْكِنِ والمرفِقِ من رَفَقَ يَرْفُقُ والمَنْسِكِ من نسَكَ يَنسُكُ والمَنْبِتِ، ثُمَّ قرّرَ الفَرّاءُ أنَّ العربَ جعلتِ الكسرَ علامةً لاسمِ المكانِ والزمانِ والفتحَ علامةً للمصدرِ، وأنَّ بعضَ العربِ يفتحُ عينَ مفعلٍ اسمَ مكانٍ وزمانٍ، فيقولُ: مَسْكَنٌ ومَسجَدٌ ومطلَعٌ[8]. وفي مواضعَ أخرَ من (المعاني) عينَ الفَرّاءُ أصحابَ بعضِ هذه اللغاتِ. فقد ذكرَ أنَّ المَنسَكَ بفتحِ السينِ لغةُ بني أَسَدٍ، والمَنْسِكَ بكسرِها لغةُ أهلِ الحجازِ[9]، وأنَّ مَسْكَنًا لغةٌ يمانيّةٌ[1]، في حينَ ذكرَ بعضُهم أنَّ مَسكَنًا، بفتحِ الكافِ، لغةُ لغةِ أهلِ الحجازِ[2].

---

[1] الفيروزابادي: القاموس المحيط (كسد)، 330/1.
[2] الفراء: معاني القرآن 229/3.
[3] النبأ الآية 28.
[4] ابن منظور: لسان العرب (كذب)، 706/1 - 707.
[5] النحاس: إعراب القرآن 133/5.
[6] سيبويه: الكتاب 79/4.
[7] البيضاوي: تفسير البيضاوي 442/5. وينظر: الزجاج: معاني القرآن 274/5، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 491/2.
[8] الفراء: معاني القرآن 148/2 - 149.
[9] الفراء: معاني القرآن230/2.

د ـ وإذا كانَ اسمُ المكانِ والزمانِ والمصدرُ من ذواتِ الياءِ والواوِ فعينُ مَفعلٍ من ذلكَ مفتوحةٌ، وبعضُ العربِ يكسِرُها في حرفينِ نادرينِ هما المَأْقِي من العينِ، ومَأْوِي الإبلِ، وذكرَ الفرّاءُ أنَّ العلّةَ في امتناعِ كسرِ العينِ في الياءِ والواوِ هيَ أنَّ" الياءَ والواوِ تذهبانِ في السكتِ للتنوينِ الذي يلحقُ، فردُّوها إلى الألفِ إذ كانتْ لا تسقُطُ في السكوتِ"[3]. ومذهبُ الفرّاءِ في المأقي من العينِ مبنيٌّ على أنَّ الياءَ فيهِ أصليةٌ والميمَ زائدةٌ. ومذهبُ الجوهريِّ[4] أنَّ ياءَهُ زائدةٌ للإلحاقِ، والميمُ أصليةٌ، وأنَّ وَزْنَهُ فَعْلِي، وفَعْلِي، بكسرِ اللامِ، نادرٌ، ولهذا أُلحِقَ بِمَفْعِلٍ. ومنعَ ابنُ بَرِّيّ كونَ الياءِ فيهِ زائدةً للإلحاقِ، بل هيَ زائدةٌ لغيرِ الإلحاقِ، على حدِّ زيادةِ الواوِ في تَرْقُوَةٍ وعَرْقُوَةٍ، وأنَّهُ ليسَ ثَمَّ حاجةٌ إلى تشبيهِهِ بِمَفْعِلٍ[5].

وردّدَ ابنُ خالويهِ كلامَ الفرّاءِ، ولكنّهُ عزا كسرَ عينِ مَفعِلٍ للعربِ، وليسَ لبعضِهِمْ، قالَ:" ليسَ في كلامِ العربِ من ذواتِ الياءِ والواوِ كلمةٌ على مَفْعَلٍ إلاّ مفتوحَ العينِ، ما خلا حرفينِ، فإنّهم كَسَرُوا فقالُوا: مَأْوِي الإبلِ، ومَأقِي العينِ"[6]. وثَمَّ حرفٌ ثالثٌ جاءَ على مَفْعِلٍ، هو مَعْدِيكرب، والأصلُ أنْ يكونَ مَعْدَى، قالَ ابنُ جنّي[7]:" وَمعدِيكرب كانَ ينبغِي أنْ يكونَ مَعْدَى؛ لأنَّ مَفْعِل ممّا لامُهُ مُعتلّةٌ لا يوجدُ إلا في حرفٍ واحدٍ، وهو مَأْوِي الإبلِ، حكاهَا الفرّاءُ". وقد سبقَ آنفًا أنَّ الفرّاءَ حكَى حرفينِ على وزنِ مَفْعِلٍ، وليسَ حرفًا واحدًا، كما قالَ ابنُ جنّي.

هـ ـ وذكرَ الفرّاءُ أنَّ اسمَ الآلةِ ممّا تكونُ فيهِ الهاءُ كالمِروَحَةِ وأشباهِها، أو لا تكونُ فيهِ الهاءُ كالمِدْرَعِ وأشباهِها فميمُه مكسورةٌ وعينُهُ مفتوحةٌ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ بعضَهم فتحَ الميمَ وبعضُهم كسرَها، قالُوا: المَطهرةُ والمِطهرةُ، والمَرقاةُ والمِرقاةُ، والمَسقاةُ والمِسقاةُ، معتلاً بأنَّ مَن" كسرَها شبّهها بالآلةِ التي يُعملُ بها، ومَن فتحَ قالَ: هذا مَوضِعٌ يُفعلُ فيهِ فجعلَه مُخالِفًا ففتحَ الميمَ؛ ألا ترى أنَّ المِرْوَحةَ وأشباهَها آلةٌ يُعملُ بها، وأنَّ المطهرةَ والمرقاةَ في موضِعهما لا تزولانِ يُعملُ فيهما"[8]

كما ذكرَ الفرّاءُ أنَّ بعضَهم ضمَّ الميمَ والعينَ فقالُوا: مُكْحُلةٌ ومُسْعُطٌ ومُدْهُنٌ ومُدُقٌّ، وبعضَهم كسرَ الميمَ والعينَ فقالُوا: مِنْخِرٌ ومِنْتِنٌ، وأنَّ آخرينَ، وهم طيّئٌ، زادُوا على مِفْعِلٍ ياءً للكسرِ، نحو: مِسْكِينٍ ومِنْدِيلٍ ومِنْطِيقٍ، وواوًا للضمِّ نحو: مُغْفُورٌ ومُغْثُورٌ ومُنْخُورٌ، وذكرَ أنَّ الّذينَ ضمُّوا ميمَهُ وعينَه شبّهُوا الميمَ بما هو من الأصلِ، كأنَّهُ فُعْلُولٌ، وأنَّ الّذينَ كسرُوا ميمَهُ وعينَهُ شبّهوهُ بِفِعْلِيلٍ وفِعْلِلٍ[9].

---

[1] الفراء: معاني القرآن 357/2.
[2] الجوهري: الصحاح (سكن)، 2136/5، و الرازي: مختار الصحاح (سكن)، ص307.
[3] الفراء: معاني القرآن 149/2.
[4] الجوهري: الصحاح (مأق)، 1553/4.
[5] ابن منظور: اللسان(مأق)، 337/10.
[6] ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص108.
[7] ابن جني: سر صناعة الإعراب 171/1.
[8] الفراء: معاني القرآن 151/2.
[9] الفراء: معاني القرآن 152/2.

ومذهبُ سيبويهِ أنَّ وزنَ مِنْخِرٍ مِفْعِلٍ، وأنَّ وزنَ مِنْتِنٍ مُفْعِلٌ؛ لأنّـهُ من أَنْتَنَ، ولكـنّهم أتبعُـوا الكسـرَ الكسـرَ، وأنَّ مِفْعِيلاً[1] ومُفْعُـولاً بنـاءَانِ قائمـانِ بأنفُسِـهما، وأنَّ مُفْعُولاً جاءَ غريبًا شاذًّا[2]. وساوى ابنُ خالويهِ بينِ مِنْخِرٍ ومِنْتِنٍ وزنًا، فذكرَ أنَّهُ" ليسَ ليسَ في كلامِ العربِ مِفْعِلٌ إلاّ حرفانِ: مِنْتِنٌ ومِنْخِرٌ[3]، ولكنَّ أحدًا منهما لم ينصَّ على أنَّ مِنْتِنَ ومِنْخِرًا من اللغاتِ.

و ـ وإذا اشتقَقْتَ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ أو مصدرًا من فعلٍ رباعيٍّ قد زيدَ على ثُلاثيِّهِ شيءٌ من الزِّيادتِ فقد ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الميمَ الزائدةَ في أوّلِهِ مَضْمُومةٌ، وأنَّ ما قبلَ الآخرِ مفتوحٌ في المصدرِ واسمِ المفعولِ، ولا يجوزُ أنْ ينكسرَ، وأنَّه لا يُختلفُ فيهِ في لغاتٍ ولا غيرِها، ثمَّ ذكرَ أنَّ من العَربِ ـ وهم قليلٌ ـ مَنْ يقولُ في المُتكبِّرِ: المُتكبَّرُ، وأنَّ ذلكَ من لغةِ الأنصارِ، وأنَّه لا يجوزُ القياسُ على ذلكَ، وأضافَ الفرّاءُ أنَّ بعضَ العربِ، وهم من الأنصارِ، يكسرُ ميمَ اسمِ الفاعلِ إذا أُدغمَ، فيقولُ: هم المِطَّوِّعةُ والمِسَّمِعُ، للمُطّوِعةِ والمُستَمِعِ، وأنَّ ذلكَ مرفوضٌ لا يجوزُ[4].

مظاهرُ التباينِ النحويِّ

ثَمَّ تبايُنٌ لهجيٌّ وردَ في (معاني القرآنِ) مردُّهُ تبايُنُ اللهجاتِ العربيّةِ الآتي من تأثيرِ السّياقِ في الكلماتِ، وما يعتوِرُها في أحوالِها المُتنقّلةِ فيهِ. وهذهِ هيَ المظاهرُ التي تجلّى فيها هذا الملحظُ.

(1) الاسمُ الموصولُ (الّذِينَ):

أشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ أصلَ (الّذينَ) عندَ العربِ هو (الّذي) زادُوا عليهِ نونًا تدلُّ على الجمعِ، فقالُوا: الّذينَ بالياءِ في أحوالِهِ الإعرابيّةِ كلِّها، وذكرَ أنَّ كِنانةَ يعربُونَه إعرابَ جمعِ المذكّرِ السالمِ، فيقولونَ في الرفعِ: اللَّذُونَ، قالَ[5]:" كما قالتِ العربُ (الّذي)، ثمَّ زادُوا نونًا تدلُّ على الجِماعِ، فقالُوا: الّذينَ في رفعِهم ونصبِهم وخفضِهم ... وكِنانةُ يقولونَ: اللّذُونَ"، ومنهُ قولُ الشّاعرِ[6]:

نَحنُ الّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا يَومَ النَّخيلَ غارةً مَلْحاحَا

وإذا كانَ الفرّاءُ قد نقلَ هذه اللغةَ عن كنانةَ، فقد نَقلَها بعضُهم عن هُذيلٍ وبني عقيلٍ[7]، وأضافَ إليهما آخرونَ الطّائيّينَ[8]. وظاهرُ كلامِ الفرّاءِ أنَّ إعرابَ (الّذينَ) (الّذينَ) مختصٌّ بالرّفعِ، وقد يشهدُ لذلكَ قولُ ابنِ هشامٍ[9]: " وقد يُقالُ بالواوِ رفعًا"، وأمّا إذا كانَ منصوبًا أو مجرورًا، فتستوي لغةُ كنانةَ ولغةُ غيرِهم من العربِ،

---

[1] سيبويه: الكتاب 268/4.
[2] سيبويه: الكتاب 273/4.
[3] ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص93.
[4] الفراء: معاني القرآن 153/2.
[5] الفراء: معاني القرآن 184/2.
[6] البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانِه ص172، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص61.
[7] ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص32.
[8] أبو حيان: ارتشاف الضرب 526/1، والسيوطي: همع الهوامع 285/1.
[9] ابن هشام: أوضح المسالك 101/1.

وينعدمُ التفريقُ بين اللغتين، كما فرقتْ بينَهما الواوُ في الرفعِ، لذا فليسَ بممتنعٍ أنْ يكونَ (الّذونَ) مبنيًّا جيءَ بهِ على صورةِ المعربِ، فيكونَ مبنيًّا على الواوِ رفعًا، ومبنيًّا على الياءِ نصبًا وجرًّا، وهو وجهُ أشارَ إليهِ محيي الدين عبد الحميد[1].

(2) المُثنّى:

آ ـ عَزَا الفرّاءُ إلى بَني الحارثِ بنِ كَعْبٍ خاصّةً أنَّهم يجعلُونَ المثنّى في رفعِهِ ونصبِهِ وخفضِهِ بالألفِ، مُحتجًّا بقولِ الشاعرِ[2]:

فأَطرَقَ إطرَاقَ الشُّجاعِ وَلو يرى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما

وقولِ بعضِهم: هذا خطٌّ يَدَا أخَي بعينِه[3]. وقد أكّدَ هذا العزوَ جماعةٌ منهم الأخفشُ[4]، الأخفشُ[4]، وابنُ شُقيرٍ البغداديُّ الذي ذكرَ عنِ ابنِ عبّاسٍ أنّه قالَ:" إنَّ اللهَ ـ تباركَ اسمُه ـ أنزلَ القرآنَ بلغةِ كلِّ حيٍّ من أحياءِ العربِ، فنزلتْ هذه الآيةُ بلُغةِ بني الحارثِ بنِ كَعْبٍ"[5]، ومنهم أيضًا ابنُ خالويهِ الذي قالَ بعدَ أنْ نقلَ خبرَ ابنِ عباسٍ:" عباسٍ:" وهذهِ اللفظةُ بلغةِ بلحارثِ بنِ كعبٍ خاصّةً"[6]، في حينَ نقلَ أبو عُبيدةَ عن أبي الخطّابِ أنّها لغةُ بني كِنانةَ وغيرِهم[7]، ونقلَ العينيُّ أنَّ الكسائيَّ حَكاها عن بَالحارثِ وزُبيد وخَثْعَم وهمدان، وأنَّ بعضَهم نسبَها إلى بَلعنبرِ وبَلهجيم وبطونٍ من ربيعةَ[8]، وأضافَ السيوطيُّ إلى ما سبقَ بكرَ بنَ وائلٍ وفزارةَ وعُذرةَ ومرادًا[9]، وأمّا وأمّا السهيليُّ فقد خصَّ طوائفَ خثعمَ وطيءٍ وبني الحارثِ فقط بهذه اللغةِ[10]، وجعلَها الفارقيُّ لُغةً في بني الحارثِ وبعضِ بني سليم[11].

وقد اعتمدَ الفرّاءُ هذه اللغةَ، وأجازَها، وإنْ كانَتْ قليلةً؛ لكونِها أقيسَ، ووجّهَ في ضَوئِها قراءةَ قولِه تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[12]، بتشديدِ (إنَّ) وبالألفِ. قالَ[13]:" فقِراءَتُنا بتشديدِ (إنَّ) وبالألفِ على جهتينِ: إحداهُما على لغةِ بني الحارثِ

---

[1] ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 102/1 الحاشية.
[2] البيت من الطويل، وهو للمتلمس في ديوانه ص34.
[3] الفراء: معاني القرآن 184/2.
[4] الأخفش: معاني القرآن 113/1، و 408/2.
[5] ابن شقير: المحلى وجوه النصب ص107.
[6] ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع ص242. وفي نسبتها إلى بني الحارث بن كعبِ خاصة ينظر أيضا: النحاس: إعراب القرآن 248/2، 249، و45/3، وابن هشام: مغني اللبيب ص58، والزركشي: البرهان في علوم القرآن 229/4، وأبو حيان: تذكرة النحاة ص432، والشلوبين: شرح المقدمة الجزولية 333/1.
[7] أبو عبيدة: مجاز القرآن 21/2. وينظر أيضا: الزجاج: معاني القرآن 362/3، وقد نقل كلام أبي عبيدة.
[8] العيني: شرح شواهد العيني مع الصبان 70/1 - 71.
[9] السيوطي: همع الهوامع 133/1.
[10] السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص153.
[11] الفارقي: الإفصاح ص377.
[12] طه الآية 63.
[13] الفراء: معاني القرآن 184/2.

بنِ كَعْبٍ، يجعلُونَ الاثنينِ في رفعِهما ونصبِهما وخفضِهما بالألفِ، وأنشدني رجلٌ من الأَسْدِ عنهم. يُريدُ بني الحارثِ:

فأَطرَقَ إطرَاقَ الشُّجاعِ وَلو يرى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما

قالَ: وما رأيتُ أفصحَ من هذا الأَسْديِّ، وحكى هذا الرجلُ عنهم: هذا خطُّ يَدَا أخي بعينِه. وذلكَ ـ وإنْ كانَ قليلاً ـ أقيسُ؛ لأنَّ العربَ قالُوا: مُسلمُونَ فجعلُوا الواوَ تابعةً للضمّةِ؛ لأنَّ الواوَ لا تعربُ، ثُمَّ قالُوا: رأيتُ المسلمِينَ فجعلُوا الياءَ تابعةً لكسرةِ الميمِ. فلمّا رأَوا أنَّ الياءَ من الاثنينِ لا يُمكِنُهم كسرُ ما قبلَها، وثبتَ مفتوحًا تركُوا الألفَ تتبعُه، فقالُوا: رجُلانِ في كلِّ حالٍ".

وإذا كانَ الفرّاءُ قد قبلَ لغةَ إعرابِ المُثنّى بالألفِ مُطلقًا، ونصّهُ الآنفُ لا يحتملُ غيرَ ذلكَ، وإنْ كانَ وصفَها بالقلّةِ، فقد نُقِلَ عنهُ أنَّهُ قالَ[1]: " واعلمْ أنَّ كثيرًا ممّا نَهتُكَ عن الكلامِ بهِ من شاذِّ اللّغاتِ، ومُستنكَرِ الكلامِ لو توسّعتُ بإجازتِهِ لرخّصتُ لكَ أنْ تقولَ: رأيتُ رجلانِ"، وقولُه هذا لا يخلو من أنكارٍ لها ورفضٍ. وقد وَردَ النّحويّونَ العربُ على هذهِ اللغةِ بالشّرحِ والتّأمُّلِ، فقبلَها بعضُهم، ووصفَها بأنَّها لُغةٌ فاشيةٌ[2]، وجنحَ ناسٌ آخرُ إلى ردِّها، ووصفِها بالشّذوذِ والقلّةِ[3]، وتردّدَ نفرٌ آخرُ بينَ القبولِ والردِّ، واضطربَ رأيُهم فيها[4].

وفي ظنّي فليسَ ثَمَّ وجهٌ مقبولٌ مُقنعٌ لردِّ هذهِ اللغةِ وإنكارِها، ففضلاً على كونِ أصلِ الإعرابِ أنْ يكونَ بالحركةِ، وأنَّ الألفَ أخفُّ من الياءِ، وأنَّ التنزيلَ وردَ بها في قراءةِ مَن قرأَ: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)، فثمَّ نصوصٌ أُخرى كثيرةٌ وافقتْ هذهِ اللّغةَ، ذكرَها أهلُ اللغةِ[5].

ب ـ وإذا كانَ لفظُ المثنّى (كِلا) مُضافًا إلى ظاهرٍ، نحو:كِلا الرجلينِ، فقد عزَا الفرّاءُ[6] إلى بني كنانةَ أنّهم يأتُونَ بالياءِ في النصبِ والخفضِ، فيقولونَ: رأيتُ كِلَي الرجلينِ، ومررتُ بكِلَي الرجلينِ، وذكرَ أنَّ هذه اللغةَ مخالفةٌ لإجماعِ العربِ على إثباتِ الألفِ في مثلِ هذا في الرفعِ والنصبِ والخفضِ، وأنّها قبيحةٌ قليلةٌ، وإنْ كانَ أصحابُها ماضينَ على قياسِ إعرابِ المثنى[7]. والغريبُ أنْ ينقلَ بعضُهم عنهُ جوازَ إجراءَ كلا وكلتا مَعَ الظّاهرِ مُجراهُما مَعَ الضميرِ[8]، فرأيُهُ الآنفُ يؤكّدُ عكسَ

---

[1] الحريري: درة الغواص ص843، ضمن تكملة الجواليقي.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل 128/3، وابن هشام: مغني اللبيب ص58، وابن شقير: المحلى وجوه النصب ص107.

[3] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 110/1.

[4] الأخفش: معاني القرآن 113/1، وقارنه مَعَ 408/2.

[5] ينظر في هذهِ النّصوص: ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص335، وابن شقير: المحلى وجوه النصب ص107، والفارقي: الإفصاح ص377، وأبو حيان: تذكرة النحاة ص432، و ابن يعيش: شرح المفصل ج 3، 128 ـ 129، والسيوطي: شرح شواهد المغني 128/1-129، و 331، وهمع الهوامع 133/1.

[6] الفراء: معاني القرآن 184/2.

[7] ولعلّهُ من المُفيدِ الإشارةُ إلى أنَّ الزّبيديَّ نقلَ في (طبقاتِه ص133) عن الفرّاءِ أنَّ (كلا) ليستْ اسمًا ولا فعلاً، بل هي بينَ الأسماءِ والأفعالِ.

[8] أبو حيان: ارتشاف الضرب 609/2.

ذلكَ، وأنَّهُ يستقبحُها ويستقلُّها. وممّا يؤكّدُ قُبحَها أنَّهم تركُوا الأخفَّ وهو الألفُ، وفرُّوا إلى الأثقلِ وهو الياءُ، وبخاصّةٍ أنَّها مسبوقةٌ بحرفٍ مفتوحٍ.

وأكّدَ عزوَ هذهِ اللغةِ إلى بني كِنانةَ السيوطيُّ نقلاً عن الفراءِ[1]، واكتفى الأُشمونيُّ بالإشارةِ إلى أنَّ بعضَهم يُعربُ (كلا) مضافا إلى الظاهرِ إعرابَ المثنّى، من غيرِ أنْ يُسمّيَ هذا (البعضَ)[2].

ج - وذكرَ الفرّاءُ أيضًا أنَّ كثيرًا من العربِ يُشدِّدُ نونَ تثنيةِ اسمَي الإشارةِ والموصولِ، فيقولُ: (ذانّ) و (ذانّك)، واللّذانِّ، غيرَ أنّه لم يعزُ ذلكَ إلى قبيلةٍ بعينِها. قالَ[3]معلّقًا على قولِهِ عزَّ وجلَّ: (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ)[4]:" اجتمعَ القُرّاءُ على تخفيفِ النونِ من (ذَانِكَ)،وكثيرٌ من العربِ يقولُ: (فَذَانّكَ) و (هذانِّ) قائمانِ، (واللّذانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُم)[5] فيُشدِّدُونَ النونَ".

وناقشَ النُّحاةُ تخفيفَ نونِ اسمَي الإشارةِ والموصولِ وتشديدَها، فعزَوا التخفيفَ إلى أهلِ الحجازِ وبني أسدٍ، والتشديدَ إلى تميمٍ وقيسٍ[6]. وذكرَ ابنُ هشامٍ أنَّ تشديدَ النّونِ فيهما تعويضٌ من المحذوفِ، وهما الألفُ في (هذا)، والياءُ في (الّذي)، أو تأكيدٌ للفرقِ بينَ تثنيةِ المبنيِّ والمعربِ، وأنَّ التشديدَ لا يختصُّ بهما في حالةِ الرفعِ، خلافًا للبصريّينَ[7].

(3) جمعُ المذكّرِ السّالمُ:

ناقشَ الفرّاءُ إعرابَ عِضينَ وبابِها، ممَّا كانَ منقوصًا ثلاثيًّا حُذِفتْ لامُه، وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيثِ، مثل: سنةٍ وسنينَ، وقلةٍ وقُلينَ، وبُرةٍ وبُرينَ، وثُبةٍ وثُبينَ، وعِزةٍ وعِزينَ، فذكرَ أنَّ منَ العربِ من يجعلُ هذا البابَ بالياءِ في جميعِ أحوالِهِ، ويُعربُ نونَه بالحركاتِ، ثمَّ ذكرَ بعدُ أنَّ هذه اللغةَ كثيرةٌ في أسدٍ وتميمٍ وعامرٍ، وأجازَها معتلاً لها بتوهُّمِ أصالةِ الواوِ فيها، وأنّها على وزنِ فُعُولٍ، قالَ[8] موجّهًا قولَهُ عزَّ وجلَّ: (الَّذِينَ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضِينَ)[9]:" وواحدةُ العِضين عِضةٌ رفعُها عِضونَ، ونصبُها وخفضُها عِضينَ. ومنَ العربِ مَن يجعلُها بالياءِ على كلِّ حالٍ، ويُعربُ نونَها، فيقولُ: عِضِينُكَ ومررتُ بعضينِكَ وسِنينِكَ، وهي كثيرةٌ في أَسَدٍ وتميمٍ وعامرٍ ... وإنَّما جازَ ذلكَ في هذا المنقوصِ الّذي كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ فنُقصتْ لامُه، فلمَّا جمعُوهُ بالنونِ توهَّموا أنَّه فُعُولٌ، إذْ جاءتِ الواوُ، وهيَ واوُ

---

[1] السيوطي: همع الهوامع 136/1.
[2] الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 43/1.
[3] الفراء: معاني القرآن 306/2.
[4] القصص الآية 32.
[5] النساء الآية 16.
[6] أبو حيان: ارتشاف الضرب 526/1.
[7] ابن هشام: أوضح المسالك 98/1. وينظر في علة زيادةِ النونِ وخلافِ النحويّينَ في ذلكَ: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 108/1.
[8] الفراء: معاني القرآن 92/2 - 93.
[9] الحجر الآية 91.

جماعٍ، فوقعتْ في موضعِ الناقصِ، فتَوَهَّمُوا أنَّها الواوُ الأصليَّةُ، وأنَّ الحرفَ على فُعُولٍ، ألا ترَى أنَّهم لا يقولُونَ ذلكَ في الصّالحينَ والمسلمينَ، وما أشبهَهُ"[1].

وأشارَ ثعلبٌ إلى هذهِ اللغةِ دونَ أنْ يعزوَها[2]. ونقلَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ عن الفرّاءِ أنَّ من العربِ من يُعربُ النّونَ في السّنين مُحتجًّا بقولِ الشّاعرِ[3]:

أرَى مَرَّ السِّنينِ أخذْنَ منِّي كما أخَذَ السِّرارُ من الهلالِ

وأنَّ بني عامرٍ يصرفُونَ (سنين)، فيقولُونَ: أقمتُ عندَهُ سنينًا يا هذا، وأنَّ بني تميمٍ لا يصرفُونَ، فيقولُونَ: مضتْ لهُ سنينُ يا هذا[4]، ولكنَّ كلامَ أبي حيّانَ كانَ أكثرَ تفصيلاً إذْ نقلَ عنهُ أنَّ بني تميمٍ تمنعُ (سنين) من الصرفِ إذا كانتْ خاليةً من الألفِ واللامِ، وأنَّ بني عامرٍ يصرفُونَها [5]، ولغةُ بني عامرٍ ظاهرةٌ في إنشادِ الفرّاءِ[6] عن بعضِهم قولَه[7]:

ذرانيَ مِنْ نجدٍ فإنَّ سِنيـنَه لَعِبنَ بِنا شِيبًا وشَيَّبْننَـــا مُرْدَا

متى تَنجُ حَبْوًا مِن سِنينٍ مُلحّةٍ تُشمّرْ لأُخْرى تَنْـزِلُ الأعصَمَ الفَرْدا

أمّا رأيهُ في (السّنين) معرّفةً بالألفِ واللامِ فلم يَبدُ لنا صريحًا في (معاني القرآنِ)، كما نُقلَ عنهُ، فقد اكتفى[8] بأنْ قالَ مُعقّبًا على قولِهِ تعالى: (وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَونَ بِالسِّنِينَ)[9]: " أخذهم بالسنين: القحطُ والجدوبةُ عامًا بعدَ عامٍ"، واشتشهدَ بالشّعرِ[10] على اكتسابِ المُضافِ التأنيثَ من المُضافِ إليهِ، وجاءَ البيتُ مضبوطةً بعضُ ألفاظِهِ على النحوِ الآتي:

أرى مَرَّ السنين أخذن مني كما أخَذ السِّرار من الهلال

ونقلَ بعضُهم عن الفرّاءِ أنَّهُ يُجيزُ إعرابَ جمعِ المذكّرِ السالمِ، وما حُملَ عليهِ مُطلقًا بحركاتٍ ظاهرةٍ على النّونِ[11]، ولكنَّ كلامُ الفرّاءِ السابقُ يُفصحُ عن أنَّهُ لا يَرَى هذا الرأيَ، إلا معَ (سنينَ) وبابِه، ممّا حُذِفَتْ لامُه. وكانَ الفرّاءُ، إذ ذهبَ هذا المذهبَ، أعني جوازَ إعرابِ سنينَ وبابِهِ بالحركاتِ مُطلقًا، مُتابَعا شيخَهُ الكسائيَّ، كما تابعهما في ذلكَ ثعلبٌ[12]، والأنباريُّ[13]. وإذا كانَ الكوفيّونَ راضينَ عن هذهِ

---

[1] وينظر: البغدادي: خزانة الأدب 412/3.

[2] ثعلب: مجالس ثعلب 265/1.

[3] البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص546.

[4] النحاس: إعراب القرآن ج 2، ص145. وينظر: الأزهري: شرح التصريح ج 1، ص76-77.

[5] أبو حيان: ارتشاف الضرب 268/1.

[6] الفراء: معاني القرآن 92/2.

[7] الشعر من الطويل، وهو للصمة بن عبد الله القشيري كما في شرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 49/1.

[8] الفراء: معاني القرآن 392/1.

[9] الأعراف الآية 130.

[10] الفراء: معاني القرآن 37/2.

[11] الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 87/1، والكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص10-11.

[12] ينظر: ثعلب: مجالس ثعلب 147/1-148، و 265-266.

[13] الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 209/1-201.

اللّغةِ، فثمَّ من النُّحاةِ مَن لم يكنْ راضيًا عنها، فجعلُ الإعرابِ في النونِ من غيرِ قلبِ الواوِ من أرذلِ اللغاتِ عندَ أبي حيّانَ[1].

(4) الممنوعُ من الصّرفِ:

ناقشَ الفرّاءُ إعرابَ (بُكرة) و (غُدوة) و (عشيّة)، فذكرَ أنَّ من العربِ من يمنعُها من الصرفِ من غيرِ أنْ يُعيِّنَ هؤلاءِ العربَ. قالَ[2]:" العربُ تُجري: غدوة، وبُكرة، ولا تُجريهما؛ وأكثرُ الكلامِ في غُدوة تركُ الإجراءِ، وأكثرُه في بكرة أنْ تُجرَى. قالَ: سمعتُ بعضَهم يقولُ: أتيتُه بُكرةَ باكرًا، فمن لم يُجرها جعلَها معرفةً؛ لأنّها اسمٌ تكونُ أبدًا في وقتٍ واحدٍ بمنزلةِ أمسِ وغدٍ، وأكثر ما تُجري العربُ غُدوة إذا قُرنتْ بعَشيّة، فيقولُونَ: إنّي لآتيكَ غُدوةً وعَشيّةً، وبعضُهم غُدوةً وعشيّةَ، ومنهم من لا يُجري عشيّةَ لكثرةِ ما صِحبتْ غدوةً". ونقلَ الرضيُّ عن سيبويهِ أنَّ بعضَ العربِ ـ من عيرِ أنْ يُعيّنَهم ـ يدعُ التنوينَ في عشيّة كما في غُدوة[3].

(5) الفعلُ المُضارعِ المعتلُّ المجزومُ:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ منَ العربِ مَنْ يُعاملُ الفعلَ المُضارعَ المجزومَ المعتلَّةَ لامُهُ مُعاملةَ الفعلَ الصحيحَ، فيُثبِتُ حروفَ العلّةِ فيهِ؛ الألفَ والواوَ والياءَ، ولكنّه لم يُعيّنْ من هم أُولاءِ العربُ الذينَ يفعلُونَ ذلكَ، قالَ[4] مُعلّلاً ومُجيزًا إثباتَ الياءِ في (تخشى) في قولِهِ تعالى: (فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى)[5]:")[5]:" في ذلكَ ثلاثةُ أوجهٍ؛ إنْ شئتَ استأنفتَ (ولا تخشى) بعدَ الجزمِ، وإنْ شئتَ جعلتَ (تخشى) في موضعِ جزمٍ، وإنْ كانتْ فيهِ الياءُ؛ لأنَّ من العربِ من يفعلُ ذلكَ؛ قالَ بعضُ بني عَبْسٍ[6]:

ألمْ يأتيكَ وَالأنبَاءُ تَنْمِي بِما لاقتْ لَبُونُ بنِي زِيادِ

فأثبتَ الياءَ في (يأتيكَ)، وهي في موضعِ جزمٍ؛ لأنّه رآها ساكنة، فتركَها على سكونِها، كما تفعلُ بسائرِ الحروفِ ... وأنشدني بعضُهم في الواوِ[7]:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ سَبِّ زَبَّانَ لَم تَهجُو ولم تدَعِ".

---

[1] أبو حيان: تذكرة النحاة ص52.

[2] الفراء: معاني القرآن 109/3.

[3] الاستراباذي: شرح الكافية 189/1. وينظر: سيبويه: الكتاب 220/1، والنحاس: إعراب القرآن 298/4..

[4] الفراء: معاني القرآن 161/1 - 162.

[5] طه الآية 77.

[6] البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير العبسي كما في ذكرَ الفراء نفسه في 223/2، وكما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي 340/1، وشرح شواهد المغني للسيوطي 328/1. وأشار السيوطي إلى رواية أخرى للبيت وهي: ألم يبلغْك، وأورد ابن جني البيت في سر صناعة الإعراب 88/1 ـ 89 من غير نسبة، وذكر أنّ بعض أصحابه رواه (ألم يأتك)، وأنَّ أبا العباس أنشده عن أبي عثمان عن الأصمعي: ألا هل أتاك ...، ولا شاهد فيه على هذه الروايات.

[7] البيت من البسيط، وهو لأبي عمرو بن العلاء كما في معجم الأدباء للحموي 346/3.

وأشارَ غبرُ واحدٍ إلى أنَّ إقرارَ هذه الحروفِ في موضعِ الجزمِ لغةٌ لبعضِ العربِ من غيرِ نسبتِها لأحدٍ، منهم الزّجّاجيُّ حيثُ قالَ في (الجمل)[1]:" ومن العربِ من يُجري المُعتلَّ من الجنسِ مُجرَى الصحيحِ، فيرفعُهُ في موضعِ الرّفعِ، ويفتحُهُ في موضعِ النصبِ، ويُسكّنُهُ في موضعِ الجزمِ ولا يحذِفُهُ، وذلكَ في الياءِ والواوِ خاصَّةً دونَ الألفِ، وعلى هذهِ اللغةِ قالَ الشاعرُ: ألم يأتيكَ ...". وذكرَ آخرونَ أنَّ ذلكَ لا يجوزُ إلاّ في الضرورةِ الشعريّةِ، بل إنَّ أبا جعفرٍ النّحاسَ لم يعترفْ بهذه اللغةِ، ووصفَ مذهبَ الفرّاءِ بأنّه من أقبحِ الغلطِ، وذكرَ أنّه لا يجوزَ إثباتُ شيءٍ من ذلكَ عندَ البصريّينَ[2].

(6) المستثنى:

آ ـ ناقشَ الفرّاءُ إعرابَ ما بعدَ (إلاّ) في الاستثناءِ المنقطعِ المسبوقِ بجحدٍ، نحو: ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ أحمرة، فأجازَ النصبَ على الاستثناءِ، وأجازَ أنْ يتبعَ ما بعدَ إلاّ ما قبلَها، إنْ رفعًا فرفعٌ، وإنْ نصبًا فنصبٌ وإنْ جرًّا فجرٌّ، وذكرَ أنَّ" النصبَ في هذا النوعِ المُختلفِ من كلامِ أهلِ الحجازِ، والإتباعَ من كلامِ تميم[3]. وظاهرُ كلامِ الفرّاءِ أنَّ بني تميمٍ يوجبونَ الإتباعَ، كما أنَّ أهلَ الحجازِ يوجبونَ النصبَ[4]، غيرَ أنَّ أبا حيّانَ وقفَ على اللغتينِ فذكرَ أنَّ بني تميمٍ يُجيزونَ الإتباعَ، وأنَّ النصبَ عندَهم أفصحُ من البدلِ، وأنَّ الحجازيّينَ يُوجبونَ النّصبَ[5].

ب ـ وناقشَ الفرّاءُ إعرابَ المستثنى مُتقدِّمًا على المستثنى منه، نحو: ما أتاني إلاّ أخاكَ أحدٌ، فذكرَ أنَّ المختارَ النصبُ على الاستثناءِ، وأنَّ من العربِ من يرفعُ، فيقولُ: ما أتاني إلاّ أخوكَ أحدٌ، فيكونُ (أحدٌ) بدلاً من (أخوكَ). ولكنّهُ لم يُعيّنْ من هم هؤلاءِ العربُ. قالَ[6]:" وإذا كانَ الذي قبلَ (إلاّ) نكرةً معَ جحدٍ فإنّكَ تُتبعُ ما بعدَ إلاّ ما قبلَها؛ كقولكَ: ما عندي أحدٌ إلاّ أخوكَ. فإنْ قدّمتَ إلاّ نصبتَ الذي كنتَ ترفعُه؛ فقلتَ: ما أتاني إلاّ أخاكَ أحدٌ. وذلكَ أنّ (إلاّ) كانتْ منسوقةً على ما قبلَها فاتّبعَه، فلمّا قُدِّمتْ فمنعَ أنْ يتبعَ شيئًا هو بعدَها فاختارُوا الاستثناءَ... ومن العربِ مَن يرفعُ ما تقدّم في إلاّ على هذا التفسيرِ". والرفعُ في هذا السّياقُ لغةٌ حكاها يُونُسُ عن بعضِ العربِ الموثوقِ بِهم[7].

---

[1] الزجاجي: الجمل ص406 - 407.

[2] النحاس: إعراب القرآن 51/3، و 396/4 - 397. وينظر: سيبويه: الكتاب 316/3، وابن السراج: الأصول في النحو 443/3، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 423/1، والسلسيلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل 127/1، والسيوطي: همع الهوامع 179/1.

[3] الفراء: معاني القرآن 480/1. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 256/3، والبغدادي: خزانة الأدب 125/2.

[4] الفراء: معاني القرآن 273/3.

[5] أبو حيان: ارتشاف الضرب 303/2.

[6] الفراء: معاني القرآن 168/1.

[7] سيبويه: الكتاب 337/2. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 307/2.

ج ـ وفيما يتعلّقُ بـ (غيرٍ) ذكرَ الفرّاءُ[1] أنَّ بعضَ بني أسدٍ وقُضاعةَ ينصبُونَها مطلقًا إذا كانتْ في معنى (إلاّ)،" تمَّ الكلامُ قبلَها أو لم يتمَّ، فيقولُونَ: ما جاءَني غيرَكَ، وما أتاني أحدٌ غيرَكَ"[2].

(7) الخفض:

آ ـ ناقشَ الفرّاءُ حذفَ الباءِ في الخبرِ المنفيِّ بـ (ما) وإثباتَهُ فيهِ، فذكرَ أنَّ أهلَ نجدٍ يُثبتُونهَ الباءَ الباءَ ويُسقطُونَها، وأنّهم إذا أسقطُوا رفعُوا، وهو الأقوى والقياسُ، وأنَّ أهلَ الحجازِ لا يكادونَ يتكلّمونَ إلاَّ بالباءِ، وأنّهم إذا حذفُوها نصبُوا. قالَ[3] موجّهًا نصبَ (بشرًا) في قولِه تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا)[4]:" نصبتَ (بشرًا) لأنَّ الباءَ قد استُعملتْ فيهِ، فلا يكادُ أهلُ الحجازِ ينطقُونَ إلاّ بالباءِ، فلمّا حذفُوها أحبُّوا أنْ يكونَ لها أثرٌ فيما خرجتْ منه فنصبُوا على ذلكَ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ ما القرآنِ أتى بالباءِ إلاّ هذا وقولَهُ: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[5]، وأمّا أهلُ نجدٍ فيتكلّمُونَ بالباءِ وغيرِ الباءِ، فإذا أسقطُوا رفعُوا، وهو أقوى الوجهينِ في العربيّةِ". ونقلَ أبو حيانَ عن الكسائيِّ أنَّ النصبَ أيضًا لغةُ أهلِ تهامةَ، وعن سيبويهِ أنَّ الرفعَ لغةُ تميم[6].

ب ـ وأشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ أهلَ الحجازِ ومَنْ جاورَهم من قيسٍ يحذفُونَ حرفَ الخفضِ فيما يتعدّى إلى مفعولينِ أحدُهما بحرفٍ. قالَ[7] موجّهًا قولَ اللهِ عزَّ وجلَّ: (وَإِذَا كَالُوهُم أَوْ وَزَنُوهُمْ)[8]:" الهاءُ في موضعِ نصبٍ، تقولُ: قد كلتُكَ طعامًا كثيرًا، وكِلتنِي مثلَهُ. تُريدُ: كِلتَ لي، وكِلتُ لكَ، وسمعتُ أعرابيّةً تقولُ: إذا صدرَ الناسُ أتينا التّاجرَ، فيكيلُنا المُدَّ والمُدّينِ إلى الموسمِ المُقبلِ، فهذا شاهدٌ، وهو من كلامِ أهلِ الحجازِ، ومَنْ جاورَهم من قيسٍ". ونسبَ الأخفشُ[9] حذفَ حرفِ الجرِّ مَعَ كالَ ووزنَ ووزنَ إلى أهلِ الحجازِ وحدَهم، قالَ مُعقّبًا على الآيةِ:" أي كالُوا النّاسَ أو وزنُوهم؛ لأنَّ أهلَ الحجازِ يقولُونَ:كِلتُ زَيدًا ووَزنتُهُ، أي: كِلتُ لهُ، ووَزنتُهُ".

ويتبدّى من تمثيلِ الفرّاءَ أنَّ إثباتَ حرفِ الجرِّ وحذفَهُ خاصٌّ بالفعلِ كالَ وحدهُ. ويُشبهُهُ حذفُ حرفِ الجرِّ وإثباتهُ في نحوِ: شكرتُكَ وشكرتُ لكَ، ونصحتُكَ ونصحتُ لكَ[10]، وصِدتُكَ وصدْتُ لكَ[11]، وقولُ الشّاعرِ[12]:

---

[1] الفراء: معاني القرآن 382/1.
[2] وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 322/2 - 323.
[3] الفراء: معاني القرآن 42/2.
[4] يوسف الآية 31.
[5] المجادلة الآية 2.
[6] أبو حيان: ارتشاف الضرب 103/2. وينظر: سيبويه: الكتاب 59/1، والمرادي: الجنى الداني ص322.
[7] الفراء: معاني القرآن 245/2 - 246.
[8] المطففون الآية 3.
[9] الأخفش: معاني القرآن 532/2.
[10] ينظر: السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص352.
[11] النحاس: إعراب القرآن 174/5.
[12] البيت من البسيط، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص35.

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فَافْعلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

ونحوُ ذلكَ كثيرٌ[1].

ج ـ وذكرَ الفرّاءُ أنَّ مَن العربِ ـ من غيرِ أنْ يُعيّنَهم ـ مَن يُضيفُ العددَ إلى الجمعِ، وعلى ذلكَ وجّهَ قراءةَ: (ثَلاثَمِائَةِ سِنِينَ)[2]، قالَ[3]:" مضافةٌ. وقد قرأ كثيرٌ من القُرّاءِ (ثَلاثَمِائَةِ سِنِينٍ) يريدُونَ لبثُوا في كهفِهم سنين ثلاثمائةٍ فينصِبُونَها بالفعلِ. ومِن العربِ مَن يضعُ السّنينَ في موضعِ سنةٍ، فهيَ حينَئذٍ في موضعِ خفضٍ لمَنْ أضافَ". وما أجازَه الفرّاءُ هنا وجعلَه لغةً منعَه غيرُه إلاّ في الضرورةِ[4].

ونقلَ الفرّاءُ عن بعضِ بني سُليمٍ جوازَ إضافةِ الضميرِ إلى ياءِ المتكلّمِ، وأنْ تلحَقَ نونُ الوقايةِ الضميرِ قبلَ الياءِ، قالَ[5]:" وسمعتُ بعضَ بني سُليمٍ يقولُ في كلامِهِ: كما أنتَنِي، ومَكانَكَنِي، يُريدُ: انتظرْنِي في مكانِكَ".

(8) الأدوات:

الحديثُ عنها ذو شقينِ، شِقٌّ بدا فيهِ التبايُنُ اللّهجيُّ مُرتدًّا إلى عملِها، وآخرُ مُرتدًّا إلى معانيها.

آ ـ لات:

ناقشَ الفرّاءُ عملَ (لاتَ) فذكرَ أنَّ الأصلَ أنْ تعملَ عملَ ليسَ؛ لكونِها في معناها، وأنَّ من العربِ من يخفضُ بها، من غيرَ أنْ يُعيّنَ هؤلاءِ العربَ. قالَ[6]:" ومن العربِ من يُضيفُ لاتَ فيخفضُ. أنشدُوني[7]:

... لاتَ ساعةِ مَندمِ

ولا أحفظُ صدرَه. والكلامُ أنْ يُنصبَ بها؛ لأنّها في معنى ليسَ". وأشارَ المالقيُّ إلى ما أشارَ إليهِ الفرّاءُ فذكرَ أنَّ" من العربِ من يخفضُ بها الحينَ، أو ما في معناهُ مَنبهةً على الأصلِ من الخفضِ، إذ ما يختصُّ باسمٍ ولا يكونُ كجزءٍ منه أصلُه أنْ يعملَ فيهِ الجرَّ"[8]. ومنعَ الرضيُّ الجرَّ بـ (لاتَ)، وإنْ سُمعِ فهو شاذٌّ[9].

---

[1] ينظر: النحاس: إعراب القرآن 174/5- 175، وابن يعيش: شرح المفصل 63/7.

[2] الكهف الآية 25.

[3] الفراء: معاني القرآن 138/2.

[4] السيوطي: همع الهوامع 76/4.

[5] الفراء: معاني القرآن 323/1.

[6] الفراء: معاني القرآن 397/2.

[7] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في رصف المباني للمالقي ص334. وتمامه كما أنشده المالقي: فلمّا علمتُ أنّني قد قتَلتُه ندمتُ عليهِ...

وذكر محققه في حاشيته أن البيت للقتال الكلابي في ديوانه ص89، وروايته فيه:

ولمّا رأيتُ أنّني قد قتَلتُه ندمتُ عليهِ أيَّ ساعةَ مندمِ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

[8] المالقي: رصف المباني ص334. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص336، والمرادي: الجنى الداني ص490.

[9] الاستراباذي: شرح الكافية 271/1.

ب ـ لكنَّ:

نصَّ الفرّاءُ[1] على أنَّ للعربِ في (لكن) لغتينِ؛ تشديدَ النونِ وتخفيفَها، وأنَّ من شدّدَها نصبَ بِها الأسماءَ، ولم يلِها الفعلُ، ومن خفَّفَ نونَها وأسكَنَها أهملَها ولم يُعملْها لا في الأسماءِ ولا في الأفعالِ، وذكرَ أنَّ العربَ إذا أدخلتِ الواوَ عليها آثرتْ تشديدَ نونِها، وإذا ألقَوا منها الواوَ آثرُوا تخفيفَ نونِها[2].

ج ـ الجزمُ بـ (إذا):

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ من العربِ يجزمُ بـ (إذا) من غيرِ أنْ يُعيّنَ هؤلاءِ العربَ، كما ذكرَ أنَّ أكثرَ الكلامِ فيها الرفعُ؛ لكونِها صفةً أي ظرفًا. قالَ[3]:" من العربِ من يجزمُ بإذا، فيقولُ: إذا تقمْ أقمْ، ... وقالَ آخرُ[4]:

وَاسْتغنِ ما أغناكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وإذَا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجمَّلِ

وأكثرُ الكلامِ فيها الرفعُ؛ لأنّها تكونُ في مذهبِ الصفةِ".

وناقشَ أبو بكرٍ الأنباريُّ[5] وابنُ مالكٍ الجزمَ بـ (إذا)، وأجازاهُ في النثرِ والشعرِ من غيرِ أنْ يُشيرَا إلى أنَّ ذلكَ لُغةٌ، إلاّ أنَّ ابنَ مالكِ أجازَه في الشعرِ على كثرةٍ، وفي النثرِ على قلّةٍ، مُحتجًّا بقولِهِ عليهِ الصّلاةُ والسّلامُ لعليٍّ وفاطمةَ ـ رضيَ اللهُ عنهُما ـ:" إذا أخذتُما مضاجعَكما تُكبّرا أربعًا وثلاثينَ، وتُسبّحا ثلاثًا وثلاثينَ، وتُحمّدَا ثلاثًا وثلاثينَ"[6]. والجزمُ بـ (إذا) عندَ جمهورِ النحويّينَ شاذٌّ نادرٌ، لا يجوزُ إلاّ في ضرورةٌ في الشعرِ[7]. والغريبُ أنَّ النحّاسَ ذكرَ أنَّ النحويّينَ جميعًا أجازُوا" الجزمَ بـ (إذا)، وأنْ تُجعلَ بمنزلةِ حروفِ المجازاةِ؛ لأنَّها لا تقعُ إلاّ على فعلٍ، وهيَ تحتاجُ إلى جوابٍ، وهكذا حروفُ المجازاةِ"[8].

د ـ لا بمعنى إنْ:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ (لا) تأتي بمعنى (أنْ) إذا صحَّ أنْ تقعَ موقعَ (أنْ) لئلاّ وكيلا، وجعلَ منه قولَه تعالى: (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا)[9]" قالَ[10]:" معناهُ: ألاّ تضلّوا. ولذلكَ صَلَحتْ لا في موضعِ أنْ. هذه محنةٌ لِـ (أنْ) إذا صَلَحتْ في موضِعِها لئلا

---

[1] الفراء: معاني القرآن 464/1.

[2] وينظر: المرادي: الجنى الداني ص587.

[3] الفراء: معاني القرآن 158/3.

[4] البيت من الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في المفضليات ص385، وشرح المفضليات للتبريزي 1291/3، ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى 383/1. وفي حاشية مغني اللبيب لابن هشام ص128:" ويروى: وإذا تكون خصاصة، ولا شاهد فيه حينئذ".

[5] الأنباري: الأضداد ص120.

[6] ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص18. وينظر: الآلوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص156.

[7] سيبويه: الكتاب 60/3 ـ 61. وابن هشام: مغني اللبيب ص127 ـ 128، والسيوطي: همع الهوامع 180/3، والرضي: شرح الكافية 109/2.

[8] النحاس: إعراب القرآن 432/4.

[9] النساء الآية 176.

[10] الفراء: معاني القرآن 297/1.

وكيلا صَلَحت لا". وإذا كانتْ (لا) كذلكَ صَلَحَ أنْ ينجزمَ الفعلُ بها وأنْ يرتفعَ، ونسبَ الجزمَ إلى العربِ من غيرِ تخصيصٍ، ونسبَ الرفعَ إلى أهلِ الحجازِ. قالَ[1] في معنى (لا) في قولِهِ تعالى: (لا يَسّمّعُونَ)[2]:" ومعنى (لا) كقولِهِ: (كذلكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ المُجْرِمِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِهِ)[3][الحجر: 12، و 13] لو كانَ في موضعِ (لا) (أنْ) صلحَ ذلكَ، كما قالَ: (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا)، وكما قالَ: (وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ)[4] ويصلحُ في (لا) على هذا المعنى الجزمُ. العربُ تقولُ: ربطْتُ الفرسَ لا ينفلتْ، وأوثقتُ عبدي لا يَفْرِرْ... والرفعُ لغةُ أهلِ الحجازِ.وبذلكَ جاءَ القرآنُ".

وناقشَ ابنُ مالكٍ المنفيَّ بـ (لا) الصالحَ قبلَها (كي)، فأجازَ الرفعَ والجزمَ سماعًا عن العربِ من غيرِ تحديدٍ، وأوردَ ابنُه حكايةً عنِ العربِ قولَهم: ربطتُ الفرسَ لا تنفلت، وأوثقتُ العبدَ لا يفرّ، وذكرَ نقلاً عن الفرّاءِ" أنَّ العربَ ترفعُ هذا وتجزمُه"[5].

هـ ـ لمّا بمعنى إلاّ:

نسبَ الفرّاءُ إلى هُذيلٍ أنّهم يجعلُونَ (إلاّ) معَ (إنْ) المخفَّفةِ بمعنَى (لمّا). قالَ[6] قالَ[6] مُفسِّرًا قولَه تعالى: (لَمَّا عَلَيهَا حَافِظٌ)[7]:" قرأها العوامُّ (لمّا)، وخفَّفها بعضُهم. بعضُهم. الكسائيُّ كانَ يُخفِّفُها، ولا نعرفُ جِهةَ التثقيلِ، ونرى أنّها لغةٌ في هذيلٍ، يجعلُونَ إلاّ معَ إنِ المُخفَّفةِ (لمّا)، ولا يُجاوزُونَ ذلكَ، كأنّه قالَ: ما كلُّ نفسٍ إلاّ عليها حافظٌ". ونقلَ أبو حيّانَ عن الأخفشِ أنَّ هُذيلا وغيرَهم يجعلُونَ لمّا بمعنى (إلاّ)، كقولِهم: أقسمتُ عليكَ لمّا فعلتَ كذا، بمعنى: إلاّ فعلتِ[8]. وذكرَ الهرويُّ أنَّ (لمّا) تأتي بمعنى (إلاّ) في موضعينِ فقط هما القسمُ وبعدَ حرفِ الجحدِ[9].

و ـ كم بمعنى كأيّن:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ (كم) و (كأيِّن) لغتانِ بمعنى (كم)، ولكنّه لم يُعيِّنَ أصحابَ كلِّ لغةٍ. قالَ[10] معلّقًا على قولِه تعالى: (كَمْ مِن فِئةٍ قَليلةٍ غَلبتْ فِئَةً كثيرةً)[11]:" وفي قراءةِ أُبيٍّ (كَأَيِّن مِن فِئةٍ قَليلةٍ غَلبتْ)، وهما لغتانِ. وكذلكَ (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ)[12] هيَ

---

[1] الفراء: معاني القرآن 383/2.
[2] الصافات الآية 9.
[3] الحجر الآيتان 12، و 13.
[4] النحل الآية 15، ولقمان الآية10.
[5] السيوطي: همع الهوامع 139/4.
[6] الفراء: معاني القرآن 254/3.
[7] الطارق الآية 4.
[8] أبو حيان: البحر المحيط 454/8.
[9] الهروي: الأزهية في علم الحروف ص198.
[10] الفراء: معاني القرآن 168/1.
[11] البقرة الآية 149.
[12] آل عمران الآية 146.

لغاتٌ كلّها معناهنَّ معنى كم". وفي موضعٍ لاحقٍ[1] ذكرَ الفرّاءُ أنَّ (كم) أصلُها (ما) الاستفهاميةُ، دخلَ عليه الكافُ، ثمَّ حُذفَتْ ألفُ (ما) لكثرتِها في الكلامِ، فسكنتْ ميمُها. والمشهورُ عندَ النحويّينَ أنَّ (كأيّن) ليستْ لغةً أخرى لـ (كم)، وإنّما هما كنايتانِ من كناياتِ العددِ[2].

ز ـ في بمعنَى الباء:

في أثناءِ مُناقشتِهِ قولَهُ تعالى: (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ)[3]، ذكرَ الفرّاءُ[4] أنَّ بعضَ القُرّاءِ[5] قرأَ: (وَمَنْ تَرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ)، بالتّاءِ مفتوحةً، ثُمَّ ذكَرَ في هذهِ القراءةِ القراءةِ ثلاثةَ أوجُهٍ؛ أنْ يكونَ من الوُرُودِ، كأنَّهُ أرادَ: مَنْ وَرَدَهُ أو تَوَرَّدَهُ، وهذا الوجهُ غيرُ مَرضيٍّ عنهُ لديهِ؛ لأنَّ وَرَدَ يتعدّى مُباشرةً إلى المفعولِ، فيُقالُ: وردنا مكّةَ، ولا يُقالُ وَرَدْنا في مكّةَ، والوجهَ الثّانيَ أنْ يكونَ بمعنَى النُّزولِ، والوجهَ الثالثَ أنْ يكونَ بمعنَى الطّلبِ وإرادةِ الشّيءِ، وأنَّ الباءَ وقعَ موقعَ (في)، وكانَ بمعناهُ وَفْقَ لغةِ طيّءٍ، قالَ:" وقد تجوزُ في لغةِ الطّائيّينَ؛ لأنَّهم يقولُونَ: رَغِبْتُ فيكَ، يُريدونَ: رَغِبْتُ بِكَ". وكانَ الفرّاءُ في غيرِ موضعٍ[6] في (معاني القرآنِ) تبصّرَ في المسألةِ، فألفى أنَّ" مِن العربِ مَن يجعلُ (في) موضعَ الباءِ، فيقولُ: أدخلَكَ اللهُ بالجنّةِ، يُريدُ: في الجنّةِ".

وقد وردَ أهلُ العربيّةِ على ظاهرةِ تناوبِ حروفِ الخفضِ، ووُقوعِ بعضِها موقعَ بعضٍ، بالنّظرِ والتّأمُّلِ، فأجازَ الكوفيّونُ، وبعضُ البصريّينَ[7] أنْ يكونَ لحرفِ الخفضِ غيرُ معنًى تَبَعًا لِسياقِ كلامِ العربِ، ومنعَ ذلكَ جمهورُ البصريّينَ، وتأوّلُوا ما أوْهَمَ على تضمينِ الفعلِ معنَى فَعلٍ آخرَ يتعدّى بهذا الحرفِ[8].

ووَقفَ بعضُ المحدثينَ من هذهِ الظّاهرةِ موقفًا أبطلَ فيهِ قولَ الكوفيّينَ والبصريّينَ مَعًا؛ لعدمِ استحكامِ أدلّتِهم في هذهِ المسألةِ، ووَجدَها" مسألةً مُعجميّةً تندرجُ في بحثِ دلالاتِ الألفاظِ على وجهٍ مُباينٍ للوجهِ، أو الوجوهِ التي رسمَها السّلَفُ، ذلكَ أنَّ لكلِّ لفظٍ معنًى واحدًا، أو أكثرَ يُؤدّيهِ من غيرِ حَاجةٍ إلى تضمينٍ"[9]. ونحنُ نوافقهُ الرأيَ، ونُضيفُ أنَّ ذلكَ يمكنُ أنْ يكونَ من قبيلِ المُشتركِ اللفظيِّ.

---

[1] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[2] ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 377/1، و 385.

[3] الحج الآية 25.

[4] الفراء: معاني القرآن 223/2.

[5] لم أتبيّنْ هذهِ القراءةَ في توافرَ بينَ يدّى من مصادرَ، ولكنَّ فيها { يَرِدْ }، بالياءِ مفتوحةً، قالَ أبو حيّانَ في (البحرِ المحيط 363/6):" وقرأتْ فرقةٌ: { وَمَنْ يَرِدْ } بفتحِ الياءِ من الورودِ، وحكاها الكسائيُّ والفرّاءُ". وقالَ العكبري في (التبيان 939/2):" الجمهورُ على ضمِّ الياءِ من الإرادةِ، ويُقرأ شاذًّا بفتحها من الورود".

[6] الفراء: معاني القرآن 70/2. وينظر: 132/3، 173.

[7] ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص568، و 571 ـ 572، وابن سلام: التّصاريف ص227، و 230.

[8] ينظر: المرادي: الجنى الداني ص46، والأزهري: شرح التصريح 4/2 ـ 7، والصبان: حاشية الصبان 210/2، والجبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص150.

[9] عواد: تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ص5 ـ 6.

وبعدُ، فلعلَّ ما سبقَ كانَ الباحثُ هدفَ وقصدَ إليهِ، يلتمسُ خلالَهُ ظاهرةَ التّبايُنِ اللّهجيِّ فيما عيّنَهُ الفرّاءُ، وحكاهُ في (معاني القرآنِ)، وقد انتظمَها ثلاثةُ المُستوياتِ: الصوتيِّ والصّرفيِّ والنحويِّ، المتّسقةِ من قضايا في العربيّةِ مختلفةٍ مُتباينةٍ.

إنَّ ما وردَ بيانُه من لهجاتٍ يُنبئُ من جهةٍ عن استثمارٍ واسعٍ، وعنايةٍ مُنكشفةٍ بكلامِ العربِ، سَخّرَها الفراءُ للكشفِ عن معاني التنزيلِ المُباركِ، وبناءِ القواعدِ، ويُنبئُ من جهةٍ أخرى عن أنَّ هذهِ اللّهجاتِ لم تكنْ كُلّها ممّا يجوزُ أنْ تُبنى عليهِ القواعدُ عندَ الفرّاءِ، فطالمًا ردَّ بعضَها، ونعتَ بعضًا آخرَ بالخطأِ أو باللّحنِ.

الفصل الثاني

ما تعدد فيه النقل عن الفراء

في ضوء معاني القرآن

مدخل

يلاحظُ دارسُ النحوِ، والمتتبِّعُ نُقول النحويّينَ عن الفرّاءِ (207 هـ)، تعدُّدًا في النقلِ عنهُ، واختِلافًا في نسبةِ الآراءِ النحويَّةِ إليهِ، على الرغمِ من وجودِ مصدرٍ أصيلٍ، من مصادرِهِ، بينَ أيدِيهم، وهوَ كتابُه الكبيرُ (معاني القرآن)، يكشفُ عنْ مواقفِه، ومذاهبِه في كثيرٍ من المسائلِ، ويوضّحُها بجلاءٍ، لا لَبْسَ فيه، ولا غموضٍ.

وقد جاءَتْ هذهِ الدراسةُ، لتكشفَ عن هذهِ الظاهرةِ، عن هذا التعدُّدِ والاختلافِ في النقلِ عن الفراءِ، متّخذةً (معاني القرآن)، ما أمكنَ، مستندًا؛ لتحقيقِ القولِ في ما نُسِبَ إلى الفراءِ حقًّا، ونفْيِ ما نسبَ إليهِ، على جهةِ السهوِ، أو الغلطِ.

ولعلّ منَ الأسبابِ الكامنةِ وراءَ هذا التعدُّدِ والاختلافِ في نقولِ النحويينَ عن الفراءِ، ونسبةِ الآراءِ إليهِ، عدمَ اطلاعِ النحاةِ، نقلةِ المذاهبِ على كتبِهِ، وهيَ بينَ أيديهِم، ولو أنّهم فعلُوا ذلكَ، وعادُوا إليها، لما وجدْنا هذا الحشدَ الهائلَ من الآراءِ النحويّةِ المنسوبةِ إليه، الّتي لم يقلْ بها البتّةَ، وإنّما اكتفى هؤلاءِ النقلةُ بالأخذِ، بعضِهم عن بعضٍ، والركونِ إلى ذلكَ، حتّى غدا هذا النقلُ أمرًا مسلّمًا به عندَ الكثيرينَ، لا يأتيهِ الباطلُ من بينِ يديهِ، ولا من خلفِه.

ولنا أنْ نحملَ جزءًا من هذهِ المسائلِ، لا كلّها، على أنّها أقوالٌ أخرى متضادّةٌ للفرّاءِ، ذُكرتْ في غيرِ (معاني القرآن)، ممّا صنّفَ الفرّاءُ، ولم يصلْ إلينا، وهيَ

ظاهرةٌ - أعني تعدّدَ أقوالِ العالمِ الواحدِ - لا يعدمُ دارسُ النحوِ وجودَها، لدى الكثيرِ من النحاةِ[1].

وَلِتُحَقِّقَ هذه الدراسةُ ما هدفَتْ إليهِ، على نحوٍ مضبوطٍ، سارَتْ وَفقَ منهجٍ ثابتٍ، تمثّلَ في الآتي:

1- تتبّعِ المسائلِ موضوعِ البحثِ؛ لاستقصائِها والوقوفِ عليها، ما أمكنَ.

2- عدِّ المسائلِ الّتي نُسبَتْ للكوفيّينَ، ووَجَدْتُ للفرّاءِ فيها رأيًا مختلفًا، من مسائلِ هذا البحثِ، فلا شكَ أنَّ الفرّاءَ منهم.

3- بيانِ رأيِ الفرّاءِ، أو رأيِ الكوفيّينَ فيها، مُثبتًا كما نُقلَ.

4- اتخاذِ (معاني القرآن) مستندًا أصْلاً، في تحقيقِ آراءِ الفرّاءِ وتوثيقِها؛ لتأييدِ ما نُقلَ، أومعارضتِهِ، بنقْلِ النصوصِ، ما لزمَ الأمرُ.

5- الاستئناسِ، أحيانًا، بأقوالِ الفرّاءِ، الّتي لم ترِدْ في (معاني القرآن)، ووردتْ في كتبٍ أخرى.

وقد كانَتِ المسائلُ والآراءُ، الّتي وقفتُ عليها، وتلبّثتُ عندَها، نيّفًا وأربعينَ مسألةً، نسّقتُها، وبوّبتُها، فكانَ منها هذه الدراسةُ.

القراءات القرآنية:

يذكرُ بعضُ الباحثينَ المحدثينَ أنّ الفرّاءَ لم يكنْ موقفُه من القراءاتِ موقفَ المعارضِ، أو المتهجّمِ؛ لذلكَ ليسَ هناكَ دليلٌ على تهجّمِهِ عليها، أو تخطئتِها[2]، ويرى هذا الفريقُ في أقوالِ الفرّاءِ، وآرائِهِ، وكتبِه أكثرَ من شاهدٍ على عنايتِهِ بالقرآنِ والقراءاتِ، وتحرّجِهِ من مخالفةِ نصوصِ الكتابِ، وإنْ تعارضَتْ مَعَ القواعدِ الموضوعةِ[3].

وصفوةُ القولِ في هذا الرأيِ، أنّ القراءاتِ القرآنيّةَ وإنْ عُدّتْ من الشواذِّ في نظرِ النحويّينَ البصريّينَ، كانَ الفرّاءُ "يستشهدُ بها، ويصوّبُها، ويحتجُّ بها"[4].

إلا أنّ المرءَ حينَما يمعنُ النظرَ في (معاني القرآن) يفجؤهُ موقفُ الفرّاءِ من القراءاتِ القرآنيّةِ، المناقضُ لِمَا ذهبَ إليه هذا النّفرُ من الباحثينَ. فالفرّاءُ، وإنْ نصَّ في فواتحِ كتابِه على أنّ"الكتابَ أعربُ وأقوى في الحجّةِ من الشعرِ"[5]، وقفَ عندَ وجوهٍ منَ القراءاتِ القرآنيّةِ، تزيدُ عن مائةِ وجهٍ؛ رادًّا ومنكرًا، أو مشذّذًا، أو مقبّحًا، أو مضعّفًا، أو مفاضلاً بينَها.

---

[1] عقد ابن جني في (الخصائص 200/1 - 208) بابا عنوانه: باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين. وذكر لذلك أوجهًا؛ منها أن يكون أحدها مرسلا والآخر معللا، وأن يرد اللفظان عن العالم الواحد متضادين على غير الوجه السابق، وأن يرد اللفظان عن العالم متضادين غير أنه قد نصّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر.

[2] محمد حسين آل ياسين: في المدارس النحوية ص72.

[3] مهدي المخزومي: أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة ص916.

[4] مهدي المخزومي: ص140.

[5] الفراء: معاني القرآن 14/1.

فمن القراءاتِ الّتي أنكرَها وغلّطَ فيها أصحابَها، قولُه معلّقًا على قولِه تَعَالَى: (وما تنزّلتْ به الشياطينُ)[1]:"تَرفعُ النونَ. قالَ الفرّاءُ: وجاءَ عن الحسنِ (الشياطونَ)، وكأنّه من غلطِ الشيخِ، ظنَّ أنّه بمنزلةِ المسلمينَ والمسلمونَ"[2]. وقالَ عن القراءةِ السابقةِ في موضعٍ آخرَ:"وممّا أوهمُوا فيهِ قولُه: (وما تنزّلتْ به الشياطونَ)"[3].

بل إنّه كانَ لا يتحرّجُ من إنكارِ قراءةِ شيخِه الكسائيِّ، واتهامِهِ بالجهلِ بالتأويلِ والتفسيرِ. قالَ مفسّرًا قولَه تَعَالَى: (والّذينَ آمنُوا ولم يُهاجرُوا ما لكم من وَلايتِهم)[4]: "يريدُ من مواريثِهم. وكسرُ الواوِ في الولايةِ أعجبُ إليّ من فتحِها؛ لأنّها إنّما تُفتحُ أكثرَ من ذلكَ إذا كانتْ في معنى النُّصْرةِ. وكانَ الكسائيُّ يفتحُها، ويذهبُ بها إلى النُّصْرةِ، ولا أراهُ علِمَ التفسيرَ"[5].

ومن القراءات الّتي شذّذَها، ووصفَها بالندورِ قولُه معلّقًا على قولِه تَعَالَى: (إنّ ابنكَ سَرَقَ)[6]:"ويُقرأُ (سُرِّقَ)، ولا أَشْتَهيهَا؛ لأنّها شاذّةٌ"[7].

ومن القراءاتِ الّتي ضعّفَها قراءةُ حمزةَ: (لا تحسبنَّ الّذينَ كفرُوا معجزينَ في الأرضِ)[8] قال:"قرأَها حمزةُ (لا يحسبنَّ) هاهنا... وهوَ ضعيفٌ في العربيّةِ، والوجهُ أنْ تقرأَ بالتاءِ..."[9].

وإذا كانَ الفرّاءُ يتحرّجُ أحيانًا من ردِّ القراءةِ، أو وصفِها بالقُبحِ، أو الشذوذِ، فأنتَ تراهُ يلجأُ إلى مقارنتِها بأخرى، والمفاضلةِ بينَهما، مستخدمًا عباراتٍ من مثلِ: أجودَ، وأحسنَ، وأعجبَ الخ[10].

وربّما يكونُ فيما سبقَ دليلٌ مقنعٌ على أنّ الفرّاءَ تلبّثَ عندَ حروفٍ كثيرةٍ، وخطّأَ عددًا منها، وتهجّمَ على قراءاتٍ سبعيّةٍ، وأنّه لم يكنْ يَقبلُ ما كانَ يشذّذُه نحاةُ البصرةِ ليحتجَّ بهِ ويقيمَ عليهِ أحكامَهُ.

الحديث الشريف:

---

[1] الشعراء الآية 210.
[2] الفراء: معاني القرآن 2/284-285.
[3] الفراء: معاني القرآن: 2/76. وينظر أيضا: 3/184.
[4] الأنفال الآية 72.
[5] الفراء: معاني القرآن 1/418-419. وينظر فيما رده من قراءات أيضا: 1/19، 24، 29، 125، 145، 223، 238، 241، 265، 314، 357، 360، 373، 414، 419، 459، 473، و 2/22، 75، 91، 119، 127، 130، 132، 139، 183، 210، 223، 252، 293، 302، 331، 351، 383، 389، 394، 438، 411، و 3/46، 74، 111، 259، 266.
[6] يوسف الآية 81.
[7] الفراء: معاني القرآن 2/53. وينظر 1/416، و 2/53، 264، 385، و 3/62، 97.
[8] التوبة الآية 57.
[9] الفراء: معاني القرآن 2/259. وينظر أيضا: 1/252-253، 473، و 3/55.
[10] الفراء: معاني القرآن: 1/41، 49، 75، 88، 112، 124، 143، 200، 260، 364، 375، 441، و 2/78، 95، 158، 161، 240، 243، 260، 275، 296، 301، 322-323، 351، 364، 367، 378، 382، 407، 411، و 3/14، 44، 143، 172، 225، 228، 231، 241، 244، 256، 269، 270، 281، 288.

ذكرَ أبو حيّانَ أنّ الأوائلَ من أئمّةِ النحاةِ البصريّينَ والكوفيّينَ تحاموا الحديثَ، وتركُوا الاحتجاجَ به على قواعدِ اللغةِ، والنحوِ، والصرفِ، ومنهمُ الفرّاءُ[1]. الفرّاءُ[1]. وقد تابعَ أبا حيانَ في هذا الرأْيِ بعضُ المحدثينَ، الّذينَ أخرجُوا الفرّاءَ ممّن ممّن كانَ يستدلُّ بالحديثِ، ورأوا أنّهُ مضى، كالبصريّينَ والكسائيِّ، لا يستشهدُ بهِ، وأنّهُ التزمَ بمنهجِ مدرستِه في هذهِ السبيلِ، وأنّ ما جاءَ في (معاني القرآن)"جاءَ عرضًا وعفوًا، بحيثُ لا يصحُّ التعميمُ عندَه، وأنّه يقالُ: إنّه كانَ يستشهدُ بهِ"[2].

وبالرجوعِ إلى (معاني القرآن)، وغيرِه ممّا طُبعَ من كتبِ الفرّاءِ، وجدتُه يحتجُّ بما يزيدُ عن أربعينَ حديثًا. أوردَ منها خمسةً شواهدَ على ظواهرَ نحويّةٍ[3]، وخمسةَ أحاديثَ شواهدَ على قضايا صرفيّةٍ[4]، وأما الباقي فقد أوردُه شواهدَ على قضايا لغويّةٍ عامّةٍ؛ لتوضيحِ معنًى، أو تفسيرِ لفظةٍ من آياتِ الكتابِ المبينِ، أو نحوِ ذلكَ[5].

فمن الأحاديثِ الّتي احتجَّ بها على ظواهرَ نحويَّةٍ قولُه[6]:"... وكان الكسائيُّ يعيبُ قولَهم: (فلتفرحُوا)[7] ؛ لأنّه وجدَه قليلاً فجعلَه عيبًا، وهوَ الأصلُ، ولقد سمعتُ سمعتُ عن النبيِّ - صلّى الله عليه وسلّمَ - أنّه قالَ في بعضِ المشاهدِ: لتأخذُوا مصافَّكُم، يريدُ به: خذُوا مصافَّكُم"[8].

وبهذا ينكشفُ لنا أنّ ما نُسبَ للفرّاءِ من أنّه تحامى الاحتجاجَ بالحديثِ كما قالَ أبو حيّانَ، أو أنّه جاءَ عفوَ الخاطرِ كما قالَ شوقي ضيف[9]، ليسَ بصحيحٍ. فالفرّاءُ احتجَّ بهِ احتجاجًا مقصودًا، واعتمدهُ مصدرًا من مصادرِ دَرْسِه اللغويِّ، بيْدَ أنّه لم يبلغْ في مصادرِه المرتبةَ الّتي حظيَ بها الشعرُ والقرآنُ.

حذف الفاعل:

نُسبَ إلى الكوفيّينَ جوازُ حذفِ الفاعلِ مطلقًا[10]. وهذا يفيدُ أنّ الفرّاءَ ممّن يجيزُ المسألةَ.

غيرَ أنّ الفرّاءَ ناقشَ المسألةَ في (معاني القرآن)، ونَسبَ جوازَها إلى الكسائيِّ[11]، وهوَ ما ذكرتْه مصادرُ نحويّةٌ أخرى[1]، وردَّها هوَ، ومنعَها، قالَ:"وقالَ

---

[1] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص52-53، وهمع الهوامع 24/2، والبغدادي: خزانة الأدب 5/1.

[2] مغالسة، محمود حسني:: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ص90.

[3] الفراء: معاني القرآن 146/1، 266، 468، 470، و183/3، والمنقوص والممدود ص40.

[4] الفراء: معاني القرآن 5/1، و 128/3، والمنقوص والممدود ص43، 45.

[5] الفراء: معاني القرآن 37/1-38، 62، 65، 115، 272، 280، 321، 344، 403، 406، 430، 440، 451، و 59/2، 88، 336، 343، 400، و 39/3، 43، 51، 64، 66، 67، 73، 138، 145، 152، 165، 288، 289.

[6] وهي قراءة زيد بن ثابت.

[7] يونس الآية 58.

[8] الفراء: معاني القرآن 469/1-470، وينظر 146/1.

[9] شوقي ضيف: المدارس النحوية ص215.

[10] أبو حيان: النكت الحسان، ص51.

[11] الفراء: معاني القرآن 268/1.

بعضُ العربِ: قلتُ أبياتًا جادَ أبياتًا، فوحّدَ فعلَ البيوتِ، وكانَ الكسائيُّ يقولُ: أُضمِر جادَ بهنّ أبياتًا، وليسَ هاهنا مضمرٌ، وإنّما هو الفعلُ وما فيه"[2].

إقامة غير المفعول به مقام الفاعل:

نسبَ بعضُ النحويّينَ إلى الفرّاءِ أنّه يجيزُ إقامةَ غيرِ المفعولِ بهِ من مصدرٍ، أو ظرفٍ، أو جارٍّ ومجرورٍ مقامَ الفاعلِ، معَ وجودِ المفعولِ بهِ[3]. بل إنّ مصادرَ نحويّةً عمّمتِ النسبةَ للكوفيّينَ[4].

وفي الواقعِ أنّ الفرّاءَ يمنعُ ذلكَ. فقد لحّنَ قراءةَ عاصمٍ (وكذلكَ نُجِّي المؤمنونَ)[5]، قالَ:"وقد قرأَ عاصمٌ - فيما أعلمُ – (نُجّيَ) بنونٍ واحدةٍ، ونصبِ المؤمنينَ، كأنّه احتملَ اللحنَ، ولا نعلمُ لها جهةً إلا تلكَ؛ لأنّ ما لم يسمَّ فاعلُه إذا خلا باسمٍ رفعَه"[6]. كما لحّنَ أيضًا قراءةَ أبي جعفرٍ (ليجزيَ قومًا بما كانُوا يكسبونَ)[7]، قالَ:"وقد قرأَ بعضُ القرّاءِ فيما ذُكرَ لي (ليُجزَى قومًا) وهوَ في الظاهرِ لحنٌ"[8].

تقديم الفاعل:

ذَكرَ كثيرٌ من النحويّينَ أنّ الكوفيّينَ يجوّزونَ أنْ يتقدّمَ الفاعلُ أو نائبُه على فعلِه، في سَعةِ الكلامِ واختيارِه، مخالفينَ في ذلكَ البصريّينَ، الّذينَ يمنعونَ ذلكَ[9].

وعُدْتُ إلى (معاني القرآن)، فألفيتُ الفرّاءَ يصرّحُ أكثرَ من مرّةٍ بمنعِ تقديمِ الفاعلِ، أو نائبِه على فعلِه، وأنّه لا يصحُّ أن يخلوَ الفعلُ من كنايةِ الاسمِ المتقدّم، ويلحُّ على ذلكَ. فالفعلُ"إذا أتَى بعدَ الاسمِ كانَ فيه مكنيٌّ من الاسمِ"[10]، حتّى إنّه ليروي قولَ الزبّاءِ، وهوَ ممّا استدلَّ به مَن أجازَ المسألةَ:

---

[1] ابن هشام: أوضح المسالك 341/1، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد 396/1، والرضي: شرح الكافية 6/2، 50، 77، والبغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد121/1، 122، والكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص18-19.

[2] الفراء: معاني القرآن 268/1. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 53/5.

[3] العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريّينَ والكوفيين، مسألة 39، ص271، وابن الشجري: الأمالي الشجرية ص126/2.

[4] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، 365/2، وابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص77، وأبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب 194/2، البحر المحيط 335/6، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص189، والسلسيلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل 418/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 67/2، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح 290/1.

[5] الأنبياء الآية 88.

[6] الفراء: معاني القرآن 210/2. وينظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص469

[7] الجاثية الآية 14.

[8] الفراء: معاني القرآن 46/3. وينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 144/4.

[9] الأنباري: أسرار العربية، ص79-84، وأبو حيان: تذكرة النحاة ص694، وارتشاف الضرب 179/2، وابن عقيل: المساعد 387/1، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 159/1-160، والسيوطي: همع الهوامع 254/2، و 160/5.

[10] الفراء: معاني القرآن 128/1.

ما لِلْجِمَالِ مَشْيُها وَئِيدًا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا[1]

بخفضِ (مَشْيِها) على البدلِ من (الجمالِ)[2]، وروايتُه هذه تخرجُه ممّن قالَ بجوازِ تقديمِ الفاعلِ، أو نائبِه على فعلِه.

ثمَّ إنّ أبا عمرٍو الشيبانيَّ - وهوَ لغويٌّ كوفيٌّ - منعَ المسألةَ بقولِه:"... ولا يتقدّمُ الفاعلُ على فعلِه"[3]. وفي هذا ما يدفعُ قولَ من نَسبَ للكوفيّينَ كافّةً جوازَ المسألةِ.

الفصل بين فعل الشرط وجوابه بمعمول جواب الشرط وآثار ذلك:

نُقلَ عن الفرّاءِ وغيرِه أنّه لا يجيزُ جزمَ جوابِ الشرطِ، إذا تقدّمَ عليهِ معمولُه المنصوبُ، نحو: إنْ يقمْ زيدًا اضربْ، فنحوُ هذا غيرُ جائزٍ عندَ الفرّاءِ، إلا برفعِ جوابِ الشرطِ[4].

وقد علّلَ صاحبُ الإنصافِ ذلكَ بعلّةٍ، لم يعرفْها نحاةُ الكوفةِ، وهيَ أنّ الشرطَ يُجزمُ بمجاورتِه فعلَ الشرطِ عندَ الكوفيّينَ، فإذا فَصَلَ فاصلٌ بينَهما، اختلَّ الجوارُ، وارتفعَ الجوابُ[5].

وعدْتُ إلى (معاني القرآن) فوجدتُ للفرّاءِ تعليلاً آخرَ، يختلفُ عمّا نقلَه أبو البركاتِ الأنباريُّ عن الكوفيّينَ، وهذا التعليلُ هوَ أنّ"الجزاءَ له جوابٌ بالفاءِ، فإذا لم يُستقبلْ بالفاءِ استُقبلَ بجزمِ مثلِه، ولم يلقَ باسمٍ، إلا أنْ يضمرُ في ذلكَ الاسمِ الفاءُ، فإذا أضمرتِ الفاءُ ارتفعَ الجوابُ، في منصوبِ الأسماءِ ومرفوعِها، لا غيرُ"[6].

تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط:

نسبَ ابنُ السرّاجِ إلى الفرّاءِ جوازَ تقديمِ جوابِ الشرطِ على أداةِ الشرطِ وفعلِ الشرطِ[7].

وطالعتُ (معاني القرآن)، فلم أجدْ ما يؤيّدُ ما نسبَ للفرّاءِ. لقد تحدّثَ الفرّاءُ في أكثرَ من موضعٍ عن تركيبِ جملةِ الشرطِ، وناقشَ نحوَ قولِكَ: أقومُ إنْ تقمْ، من دونِ أنْ يذكرَ أنّ المتقدّمَ هوَ الجوابُ[8]. بل إنّ حديثَه في بعضِ الأحيانِ يشيرُ إلى أنّ رأيَه لا يناقضُ رأيَ البصريّينَ، ولا يختلفُ عنه. قالَ معلّقًا على قولِه تَعَالَى: (فإنِ اسْتطَعْتَ أنْ تَبتَغيَ نَفَقًا في الأرضِ أو سُلّمًا في السماءِ فتأتِيَهم بآيةٍ)[9]:"فافعلْ،

---

[1] البيت من الوافر وهو لعقبة الأسدي في الإنصاف 332/1، ولعمر بن أبي ربيعة في رصف المباني ص122، 148.

[2] الفراء: معاني القرآن 73/2، 424.

[3] أبو حيان: تذكرة النحاة ص305.

[4] أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّينَ والكوفيين، مسألة 86، ص620، وابن مالك: التسهيل ص238، والرضي: شرح الكافية 255/2، 256.

[5] أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة 86، ص620.

[6] الفراء: معاني القرآن 422/1-423، وينظر: البغدادي: خزانة الأدب 642/3.

[7] ابن السراج: الأصول في النحو 187/2.

[8] الفراء: معاني القرآن 134/2، و 27/3.

[9] الأنعام الآية 35.

مُضْمَرَة؛ بذلكَ جاءَ التفسيرُ، وذلكَ معناهُ، وإنّما تفعلُه العربُ في كلِّ موضعٍ يُعرفُ فيه معنى الجوابِ؛ ألا ترى أنّكَ تقولُ للرجلِ: إنِ استطعْتَ أنْ تتصدّقَ، إنْ رأيتَ أنْ تقومَ معَنا، بتركِ الجوابِ، لمعرفتِكَ بمعرفتِه به، فإذا جاءَ ما لا يعرفُ جوابُه إلا بظهورِه أظهرتَه؛ كقولِكَ للرجلِ: إنْ تقمْ تصبْ خيرًا، لا بدَّ في هذا من جوابٍ؛ لأنّ معناهُ لا يُعرفُ إذا طُرِحَ"[1].

تقديم معمول اسم الفعل عليه:

نَقلَ البغداديُّ في (خزانةِ الأدبِ) عن الفرّاءِ أنّه يجيزُ تقديمَ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه[2].

ورجعْتُ إلى (معاني القرآن)، فوجدْتُ الفرّاءَ قد ناقشَ المسألةَ في ثلاثةِ مواضعَ من الكتابِ، نصَّ فيها كلِّها على عدمِ جوازِ تقديمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه. قالَ:"والعربُ تأمرُ من الصفاتِ بعليكَ، وعنَدَكَ، ودونَكَ، وإليكَ... ولا تقدّمنَّ ما نصبتْه هذه الحروفُ قبلَها؛ لأنّها أسماءٌ، والاسمُ لا ينصبُ شيئًا قبلَه"[3]. وهوَ ما أكَّدتْه بعضُ المصادرِ النحويّةِ، حينَما نَسَبَتْ إلى الفرّاءِ منعَ تقديمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه[4]. وبذلكَ تكونُ نسبةُ جوازِ تقديمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه للفرّاءِ، غيرَ وثيقةٍ، ولا ولا صحيحةٍ.

تقديم التمييز على عامله:

نَقلَ ابنُ السرّاجِ عن الفرّاءِ جوازَ تقديمِ التمييزِ على عاملِه في نحوِ: وجعَ عبدُ اللهِ رأسَه، قالَ:"وكَانَ شيخُنا[5] - رحمَه اللهُ - لا يجيزُ: وجعَ عبدُ اللهِ رأسَه، في تقديمٍ ولا تأخيرٍ؛ لأنّ (وجعَ) لا يكونُ متعدّيةً، وهيَ جائزةٌ في قولِ الكسائيِّ والفرّاءِ"[6]. وهذا النقلُ ليسَ صحيحًا. فمذهبُ الفرّاءِ منعُ ذلكَ. قالَ مفسّرًا قولَه تَعَالَى: تَعَالَى: (ومنْ يَرغَبُ عن ملّةِ إبْراهيمَ إلا من سَفِهَ نَفْسَهُ)[7]:"العربُ توقعُ (سفهَ) على على نفسهِ، وهيَ معرفةٌ. وكذلكَ قولُه: (بَطِرَتْ مَعيشَتَها)[8]، وهيَ من المعرفةِ كالنكرةِ؛ لأنّه مفسّرٌ، والمفسّرُ في أكثرِ الكلامِ نكرةٌ؛ كقولِكَ: ضقتُ به ذرعًا؛ وقولِه: (فإنْ طِبنَ لكم عن شيءٍ منه نَفْسًا)[9] ، فالفعلُ للذرعِ، لأنّكَ تقولُ: ضاقَ ذرعي به، فلما جعلْتَ الضيقَ مسندًا إليكَ فقلْتَ: ضقتُ، جاءَ الذرعُ مفسّرًا؛ لأنّ الضيقَ فيه؛ كما تقولُ: هوَ أوسعُكم دارًا... ولذلكَ لا يجوزُ تقديمُه، فلا يقالُ: رأيَه سفهَ زيدٌ، كما

---

[1] الفراء: معاني القرآن 331/1-332.
[2] البغدادي: خزانة الأدب 15/3-16.
[3] الفراء: معاني القرآن 322/1-323. وينظر: 260/1، و 414/2.
[4] الزجاجي: اشتقاق أسماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك ص379، وأمالي الزجاجي ص137، وابن عقيل: المساعد 657/2، والسلسيلي: شفاء العليل 876/2.
[5] أي المبرد.
[6] ابن السراج: الأصول في النحو 230/2.
[7] البقرة الآية 130.
[8] القصص الآية 58.
[9] النساء الآية 4.

لا يجوزُ: دارًا أنتَ أوسعُهم؛ لأنّه، وإنْ كانَ معرفةً فإنّه في تأويلِ نكرةٍ، ويصيبُه النصبُ في موضعِ نصْبِ النكرةِ ولا يجاوزُه"[1].

الفصل بين حرف العطف وما عطف:

نَسبَ بعضُ النحويّينَ إلى الفرّاءِ أنّه أجازَ الفصلَ بشبهِ الجملةِ بينَ حرفِ العطفِ وما عطفَ، كقولِكَ: مررْتُ بعمرٍو اليومَ وأمسِ زيدٍ، وأنّه حملَ على ذلكَ قولَه تَعَالَى: (فبشّرْناها بإسحقَ ومن وراءِ إسحقَ يعقوبَ)[2]. قالَ أبو حيانَ:"وأجازَ ذلكَ الفرّاءُ في قولِه تَعَالَى: (ومن وراءِ إسحقَ يعقوبَ)، فقالَ: ينوى به الخفضَ، فيكونُ معطوفًا على (بإسحقَ)، وقد فصلَ بينَهما بالجارِّ والمجرورِ، الّذي هو (من وراءِ إسحقَ)، والعطفُ بالواوِ"[3].

وعُدْتُ إلى (معاني القرآن) لتمحيصِ المسألةِ، فلم أجدْ فيه ما يؤيّدُ نقلَ أبي حيانَ، ولا ذهابَ الفرّاءِ هذا المذهبَ. لقد عرضَ الفرّاءُ الآيةَ في موضِعينِ، من كتابِه (معاني القرآن)، ورأى أنّ الوجهَ في (يعقوبَ) الرفعُ، وأنّه مَن نصبَ نَوَى به النصبَ، ورأى أنّه لا يجوزُ فيه الخفضُ إلا بإعادةِ حرفِ الخفضِ. وهذا كلامُه:"والوجهُ رفعُ (يعقوبَ) ومَن نصبَ نوى به النصبُ، ولم يجزِ الخفض إلا بإعادةِ الخافضِ: ومن وراءِ اسحقَ بيعقوبَ"[4].

بل إنّ الفرّاءَ يفصِحُ عن مذهبِه، ويمنعُ مثلَ هذا الفصلِ، إلا بإعادةِ الخافضِ، قالَ:"ولا يجوزُ مررْتُ بزيدٍ وعمرٍو وفي الدارِ محمّدٍ، حتّى تقولَ: بمحمّدٍ، وكذلكَ: أمرْتُ لأخيكَ بالعبيدِ ولأبيكَ بالورِقِ، ولا يجوزُ: لأبيكَ الورِقِ"[5]. وبذلكَ يندفعُ قولُ مَن نسبَ إليه أنّه يجيزُ الفصلَ بينَ حرفِ العطفِ وما عطفَ[6].

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

نَقلَ أبو البركاتِ الأنباريُّ عن الكوفيّينَ أنّهم يجيزونَ الفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ، في ضرورةِ الشعرِ[7]، وزادَ عليه السيوطيُّ جوازَ ذلكَ بغيرِهما[8]، وتابَعَهما على ذلكَ الكنغراويُّ[9]، محتجّينَ بقولِ الشاعرِ[10]:

---

[1] الفراء: معاني القرآن 79/1. وينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 263/1.
[2] هود الآية 71.
[3] أبو حيان: ارتشاف الضرب 666/2. وينظر: ابن عقيل: المساعد 478/2.
[4] الفراء: معاني القرآن 197/1. وينظر أيضا: 22/2.
[5] الفراء: معاني القرآن 197/1.
[6] وينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 293/2، ومكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 370/1، والشيخ يس: حاشية الشيخ يس على صرح التصريح (بهامش شرح التصريح) 136/2.
[7] أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة 60، ص427.
[8] السيوطي: همع الهوامع 295/4.
[9] الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص52-53.
[10] البيت من مجزوء الكامل وهو بلا نسبة في شرح المفصل 189/3.

فَزَجَجْتُها بِمزجّـــــــةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزادهْ

وبقراءةِ ابنِ عامرٍ: (زُيّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ أولادَهم شُركائِهم)[1].

ورجعْتُ إلى (معاني القرآن) فوجدْتُ الفرّاءَ، من جهةٍ، ينكرُ الفصلَ إلا في ضرورةِ الشعرِ، قالَ:"ولكنْ إذا اعترضَتْ صفةٌ بينَ خافضٍ وما خفضَ، جازَ إضافتُه، مثلُ قولِك: هذا ضاربُ في الدارِ أخيهِ، ولا يجوزُ إلا في الشعرِ"[2]. ومن جهةٍ أخرى وجدْتُه ينكرُ مثلَ هذا الفصلِ، بغيرِ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ في ضرورةِ الشعرِ، وفي غيرِها. قالَ:"وليسَ قولُ مَن قالَ: إنّما أرادُوا مثلَ قولِ الشاعرِ:

فَزَجَجْتُها مُتمكِّنـــــًا زَجَّ القلوصَ أبي مَزادهْ

بشيءٍ. وهذا ممّا كانَ يقولُه نحويُّو أهلِ الحجازِ، ولم نجدْ مثلَه في العربيّةِ"[3].

فالفرّاءُ، إذًا، لا يسوّغُ الفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، بغيرِ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ، ولا يقرُّ به إلا في ضرورةِ الشعرِ، فكيفَ بالسَّعةِ ؟

وقد تنبّهَ إلى هذا الخطأِ في النسبةِ البغداديُّ، وردَّ على أبي البركاتِ الأنباريِّ الّذي نسبَ الجوازَ إلى الكوفيّينَ، وذكرَ أنّ الفرّاءَ لم يعترفْ بجوازِ الفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، بل أنكرَهُ[4].

مطابقة النعت المنعوت:

يُشترطُ عندَ جمهورِ النحويّينَ أنْ يطابقَ النعتُ المنعوتَ؛ تعريفًا وتنكيرًا. وقد نُسبَ إلى الكوفيّينَ جوازُ نعتِ النكرةِ بالمعرفةِ؛ فيما فيه مدحٌ، أو ذمٌّ، كقولِه تَعَالَى: (ويلٌ لكلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الّذي جمعَ مالاً وعدّدَهُ)[5]، على أنْ يكونَ (الّذي جمعَ) نعتًا لِـ (هُمَزَةٍ)[6].

والصحيحُ أنّ هذا النقلَ ليسَ صحيحًا. فالفرّاءُ عرضَ هذه المسألةَ في (معاني القرآن)، وناقشَها، ومنعَ نعتَ النكرةِ بالمعرفةِ، وأوجبَ المطابقةَ بينَ النعتِ والمنعوتِ؛ تعريفًا، وتنكيرًا. قالَ معلّقًا على قولِه تَعَالَى: (وامرأتُهُ حمّالةُ الحَطَبِ)[7]:"ترفعُ الحمّالةُ وتنصبُ... وأما النصبُ فعلى جهتينِ: إحداهما أنْ تجعلَ الحمّالةَ قطعًا؛ لأنّها نكرةٌ؛ ألا ترى أنّكَ تقولُ: وامرأتُه الحمّالةَ الحطبِ، فإذا ألقيتَ الألفَ واللامَ كانتْ نكرةً، ولم يستقمْ أنْ تنعتَ معرفةً بنكرةٍ. والوجهُ..."[8].

نعت المكني:

---

[1] الأنعام الآية 137.

[2] الفراء: معاني القرآن 81/2.

[3] الفراء: معاني القرآن 357/1-358.

[4] البغدادي: خزانة الأدب 254/2، و 474/3.

[5] الهمزة الآيتان 1، 2.

[6] الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 158/1، والشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 138/1.

[7] المسد الآية 4.

[8] الفراء: معاني القرآن 298/3.

نَقلَ أبو جعفرٍ النحاسُ عن الفرّاءِ أنّه يجيزُ نعتَ المكنيِّ. قالَ في توجيهِ إعرابِ قولِه تَعَالَى: (إنّا كلٌّ فيها)[1]:"وأجازَ الفرّاءُ والكسائيُّ: (إنّا كلاً فيها)، بالنصبِ على النعتِ. قالَ أبو جعفرٍ: وهذا من عظيمِ الخطأِ أنْ يُنعتَ بالمضمرِ، وأيضًا فإنّ (كلاً) لا تُنعتُ ولا يُنعتُ بها"[2].

والصحيحُ أنّ الفرّاءَ لا يجيزُ ذلكَ، ولأنّه كانَ يسمّي التوكيدَ أحيانًا نعتًا، استشكلَ الأمرُ على أبي جعفرٍ النحاسِ، فنسبَ إليه أنّه يجيزُ نعتَ المكنيِّ. قالَ الفرّاءُ مفسِّرًا قولَه تَعَالَى: (إنّا كلٌّ فيها):"رفعْتَ (كلّ) بـ (فيها)، ولم تجعلْه نعتًا لـ (إنّا)، ولو نصبْتَه على ذلكَ، وجعلْتَ خبرَ (إنّا) (فيها)، ومثلُه: (قلْ إنّ الأمرَ كلَّه للهِ)[3]، ترفعُ (كلَّه للهِ) وتنصبُها على هذا التفسيرِ"[4]. وممّا يعزِّزُ أنّ المقصودَ بالنعتِ في قولِ الفرّاءِ هوَ التوكيدُ، لا غيرُ، ما نقلَه مَكّيُّ بنُ أبي طالبٍ القيسيُّ، عندَما قالَ في الآيةِ نفسِها:"... وأجازَ الكسائيُّ والفرّاءُ نصبَ (كلّ) على النعتِ للمضمرِ المنصوبِ بإنّ، ولا يجوزُ ذلكَ عندَ البصريّينَ؛ لأنّ المضمرَ لا ينعتُ، ولأنّ كلاً نكرةٌ في اللفظِ، والمضمرُ معرفةٌ. ووجهُ قولِهما أنّه تأكيدٌ للمضمرِ، والكوفيّونَ يُسمُّونَ التأكيدَ نعتًا"[5].

إتباع الاسم الموصول:

نُسبَ إلى الفرّاءِ جوازُ نعتِ الاسمِ الموصولِ (مَنْ)؛ لكونِه معرفةً. وما في (معاني القرآن) ينفي أنْ يكونَ الفرّاءُ قَد أجازَ نعتَ (مَن)؛ لأنّها قد تكونُ غيرَ معرفةٍ، كما منعَ أنْ تقعَ صفةً للمعرفةِ، فلم يُجزْ نحوَ: مررْتُ بأخيكَ مَن قامَ[6]. قالَ الفرّاءُ:"... ولا يكونُ نعتًا لأنّ (مَنْ) قد تكونُ معرفةً، ونكرةً، ومجهولةً، ولا تكونُ نعتًا؛ كما أنّ (الّذي) قد يكونُ نعتًا للأسماءِ؛ فتقولُ: مررْتُ بأخيكَ الّذي قامَ، ولا تقولُ: مررْتُ بأخيكَ مَنْ قامَ. فلمّا لم تكنْ نعتًا لغيرِها من المعرفةِ لم تكنِ المعرفةُ نعتًا لها"[7].

إبدال النكرة من المعرفة والعكس:

نُسبَ إلى الكوفيّينَ منعُ إبدالِ المعرفةِ من النكرةِ إلا أنْ توصفَ[8]، وأنْ يتّحدَ البدلُ والمبدلُ منه[9]. وفَحْوَى هذه النسبةِ يشملُ الفرّاءَ، فهوَ من الكوفيّينَ.

---

[1] غافر الآية 48.
[2] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 36/4. وينظر 73/1.
[3] آل عمران الآية 154.
[4] الفراء: معاني القرآن 10/3. وينظر: 243/1، و 75/2.
[5] مكي: مشكل إعراب القرآن 637/2. وينظر في تسمية التوكيد نعتا: حمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واستعمالا واختلافا ص86.
[6] ابن السراج: الأصول في النحو 342/2.
[7] الفراء: معاني القرآن 427/1-428.
[8] ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 286/1، والسيوطي: همع الهوامع 218/5.
[9] أبو حيان: ارتشاف الضرب 620/2، وابن عقيل: المساعد 428/2.

وهذه النسبةُ مُخَالِفَة لما جاءَ في (معاني القرآن). قالَ الفرّاءُ في توجيهِ إعرابِ قولِه تَعَالَى: (يَسأَلُونَكَ عن الشهْرِ الحَرامِ قتالٍ فيهِ)[1]:"فخفضْتهُ على نيّةِ عن عن مضمرةً"[2]، أي على البدلِ.

ونُسبَ إلى الكوفيّينَ أيضًا أنّهم لا يبدلُون المعرفةَ من النكرةِ إلا إنْ وصِفَتْ. وهذه النسبةُ مُخَالِفَة لكلامِ الفرّاءِ عندَ تفسيرِه قولَه تَعَالَى: (إنّا زيّنَّا السماءَ الدُّنيا بزينةٍ الكواكبِ)[3]، قالَ:"عن مسروقٍ أنّه قرأَ (بزينةٍ الكواكبِ)، يخفضُ الكواكِب بالتكريرِ، فيردُّ معرفةً على نكرةٍ، كما قالَ: (لَنَسْفَعًا بالناصِيةِ نَاصيةٍ كَاذبةٍ خَاطِئةٍ)[4]، فردَّ نكرةً على معرفةٍ"[5].

إذًا، فالفرّاءُ يجيزُ إبدالَ النكرةِ من المعرفةِ، والمعرفةِ من النكرةِ، من دونِ أنْ يشترطَ وصفَها، كما نُقلَ عن الكوفيّينَ.

إضافة الوصف المحلى بـ ال إلى المعارف:

نَقلَ بعضُ النحاةِ عن الفرّاءِ أنّه أجازَ إضافةَ الوصفِ المحلّى بال إلى المعارفِ[6].

وكلامُ الفرّاءِ في (معاني القرآن) عندَما فسّرَ قولَه تَعَالَى: (والمقيمي الصلاةِ)[7] يدفعُ ما نُسبَ إليه، ويَنفيه نفيًا، لا لَبْسَ فيه ولا غُموضٍ، ويكشفُ أنّ مذهبَه جوازُ جوازُ المسألةِ إذا كانَ المضافُ إليه محلًى بال فقطْ. قالَ:"... وإنّما جازَ النصبُ معَ حذفِ النونِ؛ لأنّ العربَ لا تقولُ في الواحدِ إلا بالنصبِ. فيقولونَ: هوَ الآخذُ حقَّه فينصبونَ الحقَّ... ولو خُفِضَ في الواحدِ لجازَ ذلكَ ولم أسمعْه إلا في قولِهم: هوَ الضاربُ الرجلَ، فإنّهم يخفضونَ الرجلَ وينصبونَه"[8]. وهو ما أكّده ابنُ السرّاجِ حينَما قالَ:"فأمّا الظاهرُ فلا أعلمُ أحدًا يجيزُه الخفضَ إلا الفرّاءَ"[9].

زيادة مِن في الواجب:

يُشترطُ عندَ جمهورِ النحاةِ لزيادةِ مِن أنْ تسبقَ بنفْيٍ، أو نهْيٍ، أو استفهامٍ بِهَلْ، وأنْ يكونَ معمولُها نكرةً. ونقلَ جماعةٌ من النحويّينَ عن الكوفيّينَ كافةً جوازَ زيادتِها في الواجبِ[10].

---

[1] البقرة الآية 217.
[2] الفراء: معاني القرآن 141/1. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 145/2.
[3] الصافات الآية 6.
[4] العلق الآيتان 15، 16.
[5] الفراء: معاني القرآن 382/2.
[6] السلسيلي: شفاء العليل 630/2.
[7] الحج الآية 35.
[8] الفراء: معاني القرآن 226/2.
[9] ابن السراج: الأصول في النحو 15/2.
[10] ابن هشام: مغني اللبيب ص428، والمالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص391، وابن عقيل: المساعد 251/2، والمرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ص318.

وهذا النقلُ غير صحيح. فالفرّاءُ منهم نقلَ في (معاني القرآن) عن الكسائيِّ جوازَ زيادتِها في الواجبِ، وردَّ ذلكَ بقولِه:"وليسَ ذلكَ بشيء"[1]، واشترطَ لزيادتِها، كجمهورِ البصريّينَ، أنْ يتقدّمَها جحدٌ، كقولكَ: ما أخذتُ من شيءٍ[2]. وقد أكّد مذهبَ الفرّاءِ هذا أبو بكرٍ الأنباريُّ، وأبو جعفرٍ النحاسُ، الّذي أشارَ إلى أنّ زيادتَها في الواجبِ صحيحٌ عندَ الكسائيِّ، خطأٌ عندَ الفرّاءِ والبصريّينَ[3].

زيادة مَنْ:

نَسبَ بعضُ النحويّينَ إلى الكوفيّينَ جوازَ زيادةِ مَن[4]. ولا أدري عَلامَ استُنِدَ في نسبةِ ذلكَ للكوفيّينَ كافةً ؟ فالفرّاءُ نصَّ صراحةً على منعِ زيادتِها، قال:"... مَن لا تكونُ حَشْوًا، ولا تُلْغَى"[5]. وهوَ ما يفيدُه توجيهُه لقولِ الشّاعرِ ـ وهوَ ممّا يَستدلُ به المجوّزونَ[6]:

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيرِنا حُبُّ النبيِّ محمّـــدٍ إيّانا[7]

وقد أكّدَ مذهبَ الفرّاءِ هذا جماعةٌ منَ النحويّينَ، وأشارُوا إلى أنّه مذهبٌ تفرّدَ به الكسائيُّ[8].

التعجب ممّا الصفة منه على وزن أفعل فعلاء:

نَسبَ بعضُ النحويّينَ إلى الفرّاءِ أنّه أجازَ التعجبَ ممّا الصفةُ منه على وزنِ أفعلَ فعلاءَ مطلقًا، في الشعرِ وغيرِه، وأنّه حكى: ما أعماهُ، وما أعورَهُ[9].

والصحيحُ أنّ الفرّاءَ منعَ ذلكَ إلا في الشعرِ. قالَ:"ولا تقلْ: هوَ أعمى منه في العينِ. فذلكَ أنّه لمّا جاءَ على مذهبِ أحمرَ وحمراءَ تُركَ فيه أفعلُ منكَ، كما تُرك في كثيرِه. وقد تلقى بعضَ النحويّينَ يقولُ: أجيزُه في الأعمى والأعشى والأعرجِ والأَزرقِ... وليسَ ذلكَ بشيءٍ... ألا ترى أنّكَ قد تقولُ: فلانٌ أقومُ من فلانٍ وأجملُ؛ لأنّ قيامَ ذا وجمالَه يزيدُ على قيامِ الآخرِ وجمالِه، ولا تقولُ لأعميينِ: هذا أَعمى من هذا، ولا لميّتينِ: هذا أموتُ من هذا. فإنْ جاءَكَ منه شيءٌ في شعرٍ فأجزتَه احتملَ النوعانِ الإِجَازَة"[10].

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:

---

[1] الفراء: معاني القرآن 317/1.
[2] الفراء: معاني القرآن 264/2.
[3] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 34/2.
[4] الرضي: شرح الكافية 55/2، والبغدادي: خزانة الأدب 549/2.
[5] أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص353.
[6] البيت من الكامل وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص289
[7] الفراء: معاني القرآن 245/1.
[8] البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص361-362، والهروي: الأزهية في علم الحروف ص102، والبغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 549/5.
[9] مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن 334/1.
[10] الفراء: معاني القرآن 128/2.

نُقلَ عن الفرّاءِ أربعةُ مذاهبَ في علامةِ إعرابِ المثنّى، وجمعِ المذكّرِ السالمِ:
1- الحروفُ في المثنّى، وجمعِ المذكرِ السالمِ هي الإعرابُ نفسُهُ[1].
2- ألفُ المثنّى وياؤُه حرفا إعرابٍ، وهما بمنزلةِ الدالِ من زيدٍ، وحركةُ الإعرابِ مقدّرةٌ فيهما[2].
3- انقلابُ الألفِ إلى ياءٍ في المثنّى هوَ الإعرابُ[3].
4- الحروفُ في التثنيةِ والجمعِ حروفُ إعرابٍ في نيّةِ الحركةِ[4].

ووقفْتُ على كلامِ الفراءِ في (معاني القرآن)، فوجدْتُ رأيَه، في هذه المسألةِ، هوَ الرأيَ الأوّلَ، وما سواهُ من الآراءِ الّتي نُسبَتْ إليهِ لم يقلْ بهَا. قالَ:"... لأنّ العربَ قالُوا: مسلمونَ، فجعلُوا الواوَ تابعةً للضمّةِ؛ لأنّ الواوَ لا تعربُ، ثمَّ قالُوا: رأيْتُ المسلمينَ، فجعلُوا الياءَ تابعةً لكسرةِ الميمِ"[5].

ومن هذا البابِ ما نُسبَ إلى الفراءِ أنّه يجيزُ إلزامَ جمعِ المذكّرِ السالمِ، وما حُملَ عليهِ، الياءَ، وإعرابَه بحركاتٍ ظاهرةٍ على النونِ[6].

وإذا وقفْتَ على كلامِ الفراءِ في (معاني القرآن)، وجدْتَ الفراءَ، لا يَرَى هذا الرأيَ، إلا معَ (سنينَ) وبابِه، ممّا حُذِفَتْ لامُه[7].

ومنْ هذا البابِ أيضًا أنّهم نسبُوا إلى الفراءِ أنّه يَرَى أنّ العلّةَ في كسرِ نونِ المثنّى أنّ الألفَ في نيّةِ الحركةِ، وأنّ العلّةَ في فتحِ نونِ الجمعِ أنّ الواوَ والياءَ ليسَتَا في نيّةِ الحركةِ[8].

ويشرحُ السيرافيُّ مذهبَ الفراءِ ويوضّحُه بأنّ ما كانَ من الحروفِ في نيّةِ الحركةِ أو متحركًا، فإنّ الساكنَ بعدَه يُحرّكُ بالكسرِ، كقولِكَ:"دمنة لم تكلم"فاللامُ متحرّكةٌ قد كسرتِ الساكنَ بعدَها، وكذلكَ الألفُ في نيّةِ الحركةِ، وقد حُرّكَ الساكنُ بعدَها، وأنّ ما يكنْ في نيّةِ الحركةِ، فإنّ الساكنَ بعدَه يحرّكُ بالفتحِ، كـ أينَ، وكيفَ، وما شابهَ ذلكَ. ويعترضُ السيرافيُّ على توجيهِ الفراءِ هذا، ويفسدُه؛ لأنّنا"نقولُ: أمسِ، والميمُ ليسَتْ في نيّةِ الحركةِ، وجيْرِ، وليسَتِ الياءُ في نيّةِ الحركةِ، ونقولُ: حيثُ، وليسَتِ الياءُ في نيّةِ الحركةِ"، ثمَّ قالَ:"وليْتَ شِعْرِي ما الّذي فصلَ بينَ التثنيةِ والجمعِ حتّى صارَ آخرُ أحدِهما في نيّةِ الحركةِ، وآخرُ الآخَرِ في نيّةِ السكونِ، ولا

---

[1] أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص52، والعكبري: التبيين مسألة 22، ص204-205، والاسفراييني: فاتحة الإعراب ص132، والموصلي: شرح ألفية ابن معط 276/1.
[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب 264/1.
[3] ابن جني: الخصائص73/3.
[4] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 117/1. وفسر ابن الحاجب: في نية الحركة، بأن الحركة مقدرة عليها تقديرها في عصا.
[5] الفراء: معاني القرآن 184/2.
[6] الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 87/1، والكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص10-11.
[7] انظر مذهب الفراء في سنين وبابه: ثعلب: مجالس ثعلب ص265 -266، وأبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 309/1، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 145/2.
[8] السيرافي: شرح كتاب سيبويه 234/1.

يعلمُ الغيبَ إلا اللهُ؟"[1]. ويتساءلُ السيرافيُّ: إنْ كانَ ما ذهبَ إليه الفراءُ صحيحًا فلماذا لم تُفتحْ نونُ المثنّى في حالّتي النصبِ والجرِّ، وقبلَهما ياءٌ ساكنةٌ، نحو: رجلينِ وفرسينِ، وهوَ في اللفظِ كأيْنَ وكيْفَ ؟[2].

وطالعْتُ كتابَ الفراءِ (معاني القرآن)، فألفيْتُ الفراءَ يذهبُ إلى أنّ نونَ المثنّى كُسرتْ للألفِ الّتي قبلَها، وأنّ نونَ الجمعِ فُتحَتْ للياءِ والواوِ اللتينِ قبلَها، من دونِ أنْ يُفلسِفَ الظاهرةَ، ويشتطَّ في فلسفتِها، كما فعلَ السيرافيُّ. قالَ:"فخفضُوا النونَ من (رجلانِ)؛ لأنّ قبلَها ألفًا، ونصبُوا النونَ في المسلمينَ والمسلمونَ؛ لأنّ قبلَها ياءً وواوًا"[3].

ومن هذا البابِ أنّه نُقلَ عن الفراءِ جوازُ إجراءِ كِلا وكِلتَا معَ المظهرِ مُجراهما معَ المضمرِ، نحو: جاءَ كلا أخويكَ، ورأيْتُ كلي أخويكَ، ومررْتُ بكلي أخويكَ، وأنّه حكاها عنْ كِنانةَ[4].

وكلامُ الفراءِ في (معاني القرآن) يدفعُ ما نُسبَ إليه. لقد ذكرَ ذلكَ وعزاهُ إلى بني كنانةَ، غيرَ أنّه استقبَحَه واستقلَّه. ولا شكَ أنّ هذا ينافي إطلاقَ أبي حيانَ، حينَما قالَ:"والكسائيُّ والفراءُ أجرَيا كِلا وكِلْتَا مَعَ المظهرِ مُجرَاهما مَعَ المضمرِ"[5].

وهذا كلامُ الفراءِ:"وقد اجتمعَتِ العربُ على إثباتِ الألفِ في كِلا الرجلينِ في الرفعِ والنصبِ والخفضِ، وهما اثنانِ، إلا بني كِنانةَ، فإنّهم يقولُونَ: رأيْتُ كِلي الرجلينِ، ومررْتُ بكِلي الرجلينِ. وهيَ قبيحةٌ قليلةٌ، مَضَوا على القياسِ"[6].

صرف ما لا ينصرف في اختيار الكلام:

نَقلَ الرضيُّ عن الأخفشِ والكسائيِّ أنّهما أجَازَا صرفَ ما لا ينصرفُ غيرَ (أفعلَ مِن) مطلقًا، في سَعَةِ الكلامِ،"وأنكرَه غيرُهما، إذْ ليسَ بمشهورٍ عن أحدٍ في الاختيارِ، نحو: جاءَني أحمدٌ وإبراهيمٌ، ونحو ذلكَ"[7]. ولا ريبَ في أنّ قولَه:"وأنكرَه غيرُهما"يعني أنّ الفراءَ من زمرةِ المنكرينَ. بيدَ أنّ ما في (معاني القرآن) يخالفُ ما ذكرَه الرضيُّ. فالفراءُ كالكسائيِّ والأخفشِ يجيزُ اختيارًا صرفَ غيرَ أفعلَ مِن، غيرَ أنّه يشترطُ أنْ يكونَ اسمًا معرفةً، فيه ياءٌ أو تاءٌ أو ألفٌ[8].

وعرضَ أبو جعفرٍ النحاسُ مذهبَ الفراءِ هذا، وأكّدَ على موافقةِ الفراءِ الكسائيَّ والأخفشَ في جوازِ صرفِ ما لا ينصرفُ في اختيارِ الكلامِ[9]. وأمّا إذا لم

---

[1] السيرافي: شرح كتاب سيبويه 234/1.
[2] السيرافي: شرح كتاب سيبويه 235/1.
[3] الفراء: معاني القرآن 10/1.
[4] أبو حيان: ارتشاف الضرب 609/2.
[5] أبو حيان: ارتشاف الضرب 609/2.
[6] الفراء: معاني القرآن 184/2.
[7] الرضي: شرح الكافية 38/1.
[8] الفراء: معاني القرآن 189/3.
[9] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 41/5-42.

يكنْ أوّلَ ما لا ينصرفُ ياءٌ أو تاءٌ أو ألفٌ فالفراءُ يرى جوازَ صرفِه في الشعرِ فقطْ[1].

إعراب ضمير العماد (الفصل):

نَقلَ النحويّونَ عن الكوفيّينَ أن ضميرَ العمادِ (الفصلِ) اسمٌ، وأنّ له موضعًا منَ الإعرابِ، ونَقلُوا عن الفراءِ مذهبينِ في ذلكَ:

1- أنّ موضعَه باعتبارِ ما بعدَه؛ لكونِه معَ ما بعدَه كالشيءِ الواحدِ، فينبغي أنْ يكونَ حكمُه بمثلِ حكمِ ما بعدَه[2].

2- أنّ موضعَه باعتبارِ ما قبلَه؛ لكونِه توكيدًا لِمَا قبلَه[3].

والّذي في (معاني القرآن) أنّ الفراءَ لم يقلْ إنّ موضعَ العمادِ من الإعرابِ موضعَ ما بعدَه، أو موضعَ ما قبلَه، وإنّما رأْيُه فيه هوَ رأيُ جمهورِ البصريّينَ؛ وهوَ أنّه اسم ملغًى، لا موضعَ له من الإعرابِ. قالَ عندَ تفسيرِه قولَه تَعَالَى: (وإذْ قالُوا اللهمَّ إنْ كانَ هذا هوَ الحقَّ من عندِكَ)[4]:"في (الحق) النصبُ والرفعُ. إنْ جعلتَ (هوَ) اسمًا رفعْتَ (الحق) بـ (هو)، وإنْ جعلْتَها عمادًا بمنزلةِ الصلةِ نصبْتَ (الحق). وكذلكَ فافعلْ في أخواتِ كانَ وأظنُّ وأخواتِها"[5]. فأنتَ تَرَى أنّ (هو) عندَه؛ إمّا أنْ يكونَ اسمًا مبتدًا، رافعُه ما بعدَه، على قاعدتِهم (الترافع)، وإمّا أنْ يكونَ صلةً، والصلةُ - لا ريبَ - تعني الزائدَ. وعليهِ يتبيّنُ ألا موضعَ لَهذا الضميرِ من الإعرابِ عندَ الفراءِ.

إعراب المصدر المؤول من أنْ وأنّ إذا سقط حرف الخفض:

يحذفُ حرفُ الخفضِ قبلَ أنْ وأنّ قياسًا، ويكونُ موضعُ المصدرِ المؤوّلِ خفضًا عندَ الكسائيِّ، ونصبًا بالفعلِ الّذي قبلَه على نزعِ الخافضِ عندَ الفراءِ. قالَ الفراءُ معلّقًا على قولِه تَعَالَى: (فلا جناحَ عليهما أنْ يتراجعَا)[6]:"يريدُ: فلا جناحَ عليهما في أنْ يتراجعَا؛ (أنْ) في موضعِ نصبٍ، إذا نُزِعتِ الصفةُ، كأنّكَ قلتَ: فلا جناحَ عليهم أنْ يراجعَها. قالَ: وكانَ الكسائيُّ يقولُ: موضعُه خفضٌ. قالَ الفراءُ: ولا أعرفُ ذلكَ"[7]. وقد نقلَ أبو البركاتِ الأنباريُّ مذهبَ الكسائيِّ عن الكوفيّينَ[8]، وهوَ وهمٌ، فقد عرفْنا أنّ مذهبَ الفراءِ غيرُ مذهبِ الكسائيِّ، بشهادةِ الفراءِ نفسِه.

---

[1] الفراء: معاني القرآن 217/3-218. وينظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص637-638.

[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب 494/1، والنكت الحسان ص60.

[3] ابن هشام: مغني اللبيب ص645، والمرادي: الجنى الداني ص351، وابن عقيل: المساعد 122/1-123، والسيوطي: همع الهوامع 237/1.

[4] الأنفال الآية 32.

[5] الفراء: معاني القرآن 409/1.

[6] البقرة الآية 229.

[7] الفراء: معاني القرآن 148/1. وينظر: 296/1، و 173/2، 238، والشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 769/2، وابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص511.

[8] أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 97/1، 165.

ومن هذا البابِ أنّ بعضَ النحاةِ نسبَ إلى الفراءِ أنّ المصدرَ المؤوّلَ بعدَ (لا جرمَ) على إسقاطِ حرفِ الخفضِ (من)، وأنّ المعنى عندَه: لا بدَّ، ولا محالةَ من كذا[1]. والصحيحُ أنّ (لا جرمَ) عندَ الفراءِ لا تحتاجُ إلى إسقاطِ حرفِ الخفضِ بعدَها؛ لأنّ تقديرَه عندَه بمعنى: كسبَ، وأنّ موضعَ المصدرِ المؤوّلِ رفعٌ[2] ويدلُّ لذلكَ أنّ الفراءَ ذكرَ أنّ موضعَ المصدرِ المؤوّلِ في قولِ الشاعرِ[3]:

ولقدْ طعنْتُ أبا عُيَيْنةَ طَعنةً جَرَمَتْ فزارةُ بَعدَها أنْ تغْضبَا

رفعٌ. قالَ معلّقًا على هذا البيتِ:"وموضعُ أنْ مرفوعٌ كقولِه[4]:

أَحَقًا عِبادَ اللهِ جُرأَةُ مُحْلِقٍ عَليَّ وقَدْ أَعييْتُ عَادَ وَتبَّعَـــا"[5].

الجر الجواري:

نَقلَ السيوطيُّ عن الفراءِ أنّه قصرَ الجرَّ على الجوارِ، على السماعِ، وأنّه منعَ القياسَ على ما سُمعَ منه، فلا يقالُ: هذه جحرةُ ضبٍّ خَرِبةٍ[6].

وراجعْتُ رأيَ الفراءِ في هذه المسألةِ، فوجدْتُه من أنصارِها المدافعينَ عنها، المتحمّسينَ لها، ممّا يدفعُ أنْ يكونَ قد قصرَها على السماعِ، كما ذكرَ السيوطيُّ. ولعلَّ فيما ذكرَه الفراءُ من شواهدَ على الجرِّ الجواريِّ، وفي قولِه:"... وذلكَ من كلامِ العربِ أنْ يُتبعُوا الخفضَ إذا أشبهَه"[7]، لعلَّ في ذلكَ كلِّه ما يؤكّدُ ذلكَ، ويعزّزُ ويقوّي كونَ الجرِّ على الجوارِ غيرَ ممتنعٍ من القياسِ عندَ الفراءِ.

نصب المستثنى إذا حذف المستثنى منه:

نَقلَ بعضُ النحاةِ عن الفراءِ أنّه أجازَ - كالكسائيِّ- حذْفَ المستثنَى، ونصْبَ ما بعدَ إلا في الاستثناءِ المفرّغِ، نحو: ما قامَ إلا زيدًا[8].

وعُدْتُ إلى (معاني القرآن) فألفيْتُ الفراءَ يمنعُ ذلِكَ، ولا يجيزُه؛"لأنّ الاستثناءَ ينبغِي أنْ يكونَ بعدَ التمامِ"[9]. ومن كلامِه أيضًا:"وإذا لم ترَ قبلَ إلا اسمًا فأعملْ ما قبلَها فيما بعدَها، فتقولُ: ما قامَ إلا زيدٌ، رفعْتَ زيدًا لإعمالكَ قامَ، إذ لم تجدْ قامَ اسمًا بعدَها"[10].

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب ص314، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 142/2-143.

[2] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 277/2.

[3] البيت من الكامل، وهو لأبي أسماء بن الضريبة في لسان العرب لابن منظور (جرم)، 93/12.

[4] البيت من الطويل، ولم أعثرْ عليه فيما رجعت إليه من مصادر.

[5] الفراء: معاني القرآن 9/2. وينظر: ابن منظور: لسان العرب (جرم) 94/12.

[6] السيوطي: همع الهوامع 304/4. البغدادي: خزانة الأدب 324/2.

[7] الفراء: معاني القرآن 74/2. وينظر 123/2.

[8] الموصلي: شرح ألفية ابن معط 598/1، وأبو حيان: النكت الحسان ص105، والرضي: شرح الكافية 36/1-37.

[9] الفراء: معاني القرآن 283/1-284.

[10] الفراء: معاني القرآن 167/1. وينظر: 111/3.

عمل أمثلة المبالغة:

نَسبَ بعضُهم إلى الفراءِ منعَ إعمالِ أمثلةِ المبالغةِ، وأنّ ما بعدَها بإضمارِ فعلٍ. قالَ ثعلبٌ": لا يتعدّى فعولٌ ولا مفعالٌ، وأهلُ البصرةِ يعدّونَه، والفراءُ والكسائيُّ يأبيانِه إلا من كلامينِ"[1].

غيرَ أنّ رأْيَ الفراءِ في المسألةِ خلافَ ما نُسبَ إليه، ورأيُه كرأْيِ البصريّينَ في جوازِ إعمالِ أمثلةِ المبالغةِ فيما بعدَها. قالَ معلّقًا على قولِ الشاعرِ[2]:

أَو مِسْحَلٌ عَمِلٌ عضادةَ سَمْحَجٍ بسَرَاتِها نَدَبٌ لَهُ وكُلُــومُ

"فأوقعَ عَمِلٌ على العضادةِ"[3]. لكنّه عادَ، وقيّدَ ذلكَ بالضرورةِ الشعريّةِ[4].

إذًا، فالفراءُ نصَّ على إعمالِ أمثلةِ المبالغةِ، ولم يذهبْ إلى أنّ ما بعدَها منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ. وهذا ما تنبّهَ إليهِ الرضيُّ حينَما ذكرَ أنّ الفراءَ منعَ تقديمَ منصوبِ أمثلةِ المبالغةِ عليها. قالَ:"وهذا دليلٌ على العملِ لها عندَه"[5].

عمل كان في اسمها:

نقلَ بعضُ مصادرِ النحوِ عن الكوفيّينَ أنّ كانَ وأخواتِها لا ترفعُ اسمَها، وإنّما هوَ باقٍ على رفعِه الّذي كانَ في الابتداءِ عليهِ[6]. ومضمونُ هذهِ النسبةِ يشملُ الفراءَ.

وقد تَتَبّعْتُ حديثَ الفراءِ عن كانَ وأخواتِها في (معاني القرآن)، فوجدْتُه يلّحُ دائمًا على أنّها ترفعُ وتنصبُ. قالَ:"لأنّ بِنْيَةَ كانَ على أنْ يكونَ لها مرفوعٌ ومنصوبٌ"[7]. وقالَ معلّقًا على قولِه تَعَالَى: (أَكانَ للناسِ عَجَبًا أنْ أَوْحَيْنَا)[8]:"نصبْتَ أَوْحَيْنَا)[8]:"نصبْتَ (عجبًا) بكانَ، ومرفوعُها: (أنْ أَوْحَيْنَا)"[9]. وهوَ ما تنبّهَ إليهِ بعضُ بعضُ النحاةِ حينَما أشارَ إلى أنّ مذهبَ الفراءِ كمذهبِ البصريّينَ[10]. ولكنَّ الفراءَ عادَ وناقضَ في ليسَ، فتارةً يَرَى أنّها ترفعُ الاسمَ[11]، وتارةً أخرى"لا ينبغِي لهَا أنْ ترفعَ الاسمَ"[12].

عمل"ما"إذا تقدم خبرها على اسمها، أو انتقض نفي خبرها بإلا:

---

[1] ثعلب: مجالس ثعلب، ص124. وينظر: ص196، والزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص41. ومعنى: يأبيانه إلا من كلامين: أي يقدرون عاملا آخر مناسبا بعد صيغة المبالغة.

[2] البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص 125.

[3] الفراء: معاني القرآن 228/3. وينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 129/5.

[4] الفراء: معاني القرآن 228/3.

[5] الرضي: شرح الكافية 202/2. وينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص695.

[6] ابن عقيل: المساعد 248/1، وابن هشام: شرح اللمحة البدرية 3/2 والأشباه والنظائر 14/1.

[7] الفراء: معاني القرآن 186/1.

[8] يونس الآية 2.

[9] الفراء: معاني القرآن 457/1. وينظر: 3/1، 50-51، 281، و 322/2، 328، 358.

[10] أبو حيان: ارتشاف الضرب 72/2، والأزهري: شرح التصريح 184/1.

[11] الفراء: معاني القرآن 50/1-51.

[12] الفراء: معاني القرآن 165/1.

نَقلَ جماعةٌ من النحويّينَ عن الفراءِ أنّه يجيزُ نصبَ خبرِ (ما) العاملةِ عملَ ليسَ، وإنْ تقدّمَ على اسمِها، نحو: ما قائمًا زيدٌ[1]. والّذي في (معاني القرآن) منعُ النصْبِ، ووجوبُ الرفعِ. قالَ الفراءُ:"وإذا قدّمْتَ الفعلَ قبلَ الاسمِ رفعْتَ الفعلَ واسمَه فقلْتَ: ما سامعٌ هذا، وما قائمٌ أخوكَ"[2].

ونُقلَ عن الفراءِ أيضًا أنّه يجيزُ إعمالَ (ما) عملَ ليسَ، وإنْ دخلَتْ إلا على الخبرِ، بشرطِ كونِ الخبرِ وصفًا، نحو: ما زيدٌ إلا قائمًا[3].

وكلامُ الفراءِ في (معاني القرآن) يدلُّ على أنّ الفراءَ يمنعُ المسألةَ. قالَ معلِّقًا على قراءةِ (وما أمرُنا إلا واحدةً)[4]:"ولا أشتهِي نصبَها في القراءةِ"[5]. ثمَّ إنّ الفراءَ الفراءَ وجّهَ قراءةَ النصْبِ ليسَ على كونِ المنصوبِ خبرًا لِـ ما، بل على إضمارِ فعلٍ[6]. وهوَ ما نقلَه عنه ابنُ خالويهِ[7].

نصب ليت ولعل الاسم والخبر:

نَسبَ أبو حيانَ إلى الفراءِ أنّ ليتَ ولعلَّ تنصبانِ ما بعدَهما من اسمٍ وخبرٍ مطلقًا[8].

والّذي في (معاني القرآن) خاصٌّ بليتَ وحدَها، وفي حالِ وقوعِ ضميرِ العمادِ (الفصلِ)، بينَها وبينَ اسمِها، كقولِ الشاعرِ[9]:

ليتَ الشبابَ هوَ الرجيعَ على الفتَى والشيبَ كانَ هو البديءُ الأوَّلُ[10]

إلغاء عمل ظنّ متقدّمة:

الإلغاءُ هو إبطالُ عملِ الفعلِ القلبيِّ لفظًا ومعنًى. وهوَ جائزٌ عندَ النحاةِ إذا توسّطَ الفعلُ القلبيُّ معموليهِ، وإذا تأخّرَ عنهما. وأمّا أنْ يُلغى إذا تقدّمَ معموليهِ فهوَ جائزٌ عندَ الكوفيّينَ - ومنهم الفراءُ - كما ينقلُ جماعةٌ من النحاةِ، كقولِكَ: ظننْتُ زيدٌ قائمٌ[11].

والصحيحُ أنّ الفراءَ منعَ المسألةَ، ولم يُجزْ إلغاءَ العاملِ إذا تقدّمَ معموليهِ، وإنّما تجوزُ المسألةُ عندَه إذا وقعَ بينَ معموليهِ، أو تأخّرَ عنهما. قالَ:"ألا تَرَى أنّهم

---

[1] أبو حيان: ارتشاف الضرب 103/2، والمرادي: الجنى الداني ص324، والسلسيلي: شفاء العليل 330/1، والسيوطي: همع الهوامع 13/2.

[2] الفراء: معاني القرآن 43/2. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 103/2.

[3] أبو حيان: البحر المحيط 293/1، وارتشاف الضرب 104/2، والنكت الحسان ص74.

[4] البقرة الآية 50.

[5] الفراء: معاني القرآن 111/3.

[6] الفراء: معاني القرآن 111/3.

[7] ابن خالويه: إعراب ثلاثين من القرآن الكريم ص52.

[8] أبو حيان: ارتشاف الضرب 131/2.

[9] البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص 493.

[10] الفراء: معاني القرآن 410/1.

[11] ابن عقيل: المساعد 364/1، وابن هشام: أوضح المسالك 320/1، والسيوطي: همع الهوامع 229/2.

يقولُونَ: أظنُّكَ قائمًا، فيُعملُونَ الظنَّ إذا بدءُوا بهِ، وإذا وقعَ بينَ الاسمِ وخبرِه أبطلُوهُ، وإذا تأخّرَ بعدَ الاسمِ وخبرِه أبطلُوهُ"[1].

عامل المفعول به في باب الاشتغال:

الاشتغالُ أنْ يتقدّمَ اسمٌ، ويتأخّرَ عنهُ عاملٌ انشغلَ بمكنيِّ ذلكَ الاسمِ، أو بما يُلابسُ مكنيّه في المعنَى، بحيثُ لو تفرّغَ هذا العاملُ المتأخرُ للعملِ في الاسمِ المتقدّمِ لنصبَه، كقولِكَ: زيدًا ضربتُه، وزيدًا ضربْتُ خادمَه. وقد نُسبَ للفراءِ أنّ ناصبَ هذا الاسمِ العاملُ المشغولُ، أي الفعلُ الظاهرُ، وأنّ المكنيَّ المتصلَ بالعاملِ ملغًى زائدٌ للتأكيدِ، لا أثرَ لِهذا العاملِ فيهِ، فهوَ في الأصلِ خَلْفَ المفعولَ بهِ، الّذي فارقَ موضعَه، فأصلُ قولِكَ: زيدًا ضربْتُه: ضربْتُ زيدًا، لكنْ لمّا قُدِّمَ (زيدًا) قبلَ الفعلِ أُعيدتِ الهاءُ إلى موضعِهِ[2].

وقد عرضَ الفراءُ الرأيَ الّذي نُسبَ إليه في (معاني القرآن)، وناقشَه، وردَّه، ونسبَه لبعضِ النحاةِ[3]، ممّا يدلُّ على أنَّه ليسَ رأيًا لهُ، ولا قالَ بهِ، كما ادّعَى بعضُ النحاةِ.

والّذي للفراءِ في هَذا السياقِ أنّه جعلَ الفعلَ المذكورَ عاملاً في الاسمِ المتقدّمِ، وعاملاً في كنايتِه[4]، غيرَ مكترثٍ بما اشترطَه النحاةُ من القولِ بعدمِ تأثّرِ معلولينِ بعلّةٍ واحدةٍ، وبما قعّدَه النحاةُ وقرّرُوهُ في بابِ لزومِ الأفعالِ وتعدّيها. فليسَ مهمًّا عندَ الفراءِ أنْ يردَ عليهِ جعلُ اللازمِ متعدّيًا، والمتعدّي لواحدٍ متعدّيًا إلى اثنينِ، والمتعدي إلى اثنينِ متعدّيًا إلى ثلاثةٍ.

عمل أنْ جزما:

قالَ الفارقيُّ في توجيهِ إعرابِ قولِ الشاعر[5]:

إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ قَوْمِنَا تَعَالَوْا إلى أَنْ يَأْتِنا الصَّيْدُ نَحْطبِ

"أمّا عندَ الفراءِ فإنّ جزْمَ (يأتِنَا) بـ (أنْ) المفتوحةِ الهمْزَة، وأجازَ: أنْ تقمْ أقمْ"[6].

وطالعْتُ (معاني القرآن)، فوجدْتُ الفراءَ يلحُّ على أنّ هذه الأداةَ قد يكونُ معنَاها الجزاءَ في الماضِي، وأنّها تفيدُ ما تفيدُه (إنْ) المكسورةُ الهمْزَة، من حيثُ المعنَى لا غيرُ، وأمّا من جهةِ العملِ، وتأثيرِها فيما بعدَها، فلا أثرَ لها فيهِ البتّةَ جزْمًا. قالَ مفسّرًا قولَه تَعَالَى: (بَغْيًا أَنْ يُنزِّلَ اللهُ من فَضْلِه)[7]:"موضعُ (أنْ) جزاءٌ، جزاءٌ، وكانَ الكسائيُّ يقولُ في (أنْ): هي في موضعِ خفضٍ، وإنّما هي جزاءٌ. إذا كانَ الجزاءُ لم يقعْ عليهِ شيءٌ قبلَه، وكانَ يُنوى بها الاستقبالُ كسرْتَ (إنْ)، وجزمْتَ

---

[1] الفراء: معاني القرآن 338/2.
[2] الرضي: شرح الكافية 163/1. وقد نسب في الإنصاف مسألة 12، ص82 للكوفيين.
[3] الفراء: معاني القرآن 256/2.
[4] الفراء: معاني القرآن 376/1. وينظر: ابن عقيل: المساعد 413/1، وابن هشام: شرح شذور الذهب ص215، والسيوطي: همع الهوامع 158/5، والأزهري: شرح التصريح 297/1.
[5] البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص389.
[6] الفارقي: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص107.
[7] البقرة الآية 90.

بها، فقلْتَ: أكرمُكَ إنْ تَأتِني. فإنْ كانَتْ ماضيةً قلْتَ: أكرمُكَ أنْ تَأتِيَني. وأَبْيَنُ من ذلكَ أنْ تقولَ: أكرمُكَ أنْ أتيتَني؛ كذلكَ قالَ الشاعرُ[1]:

أَتَجْزَعُ أَنْ بَانَ الخَلِيطُ المُودّعُوَحَبْلُ الصَّفَا من عَزَّةَ المُتَقَطِّعُ

يريدُ: أتجزعُ بِأنْ، أو لأنْ كانَ ذلكَ. ولو أرادَ الاستقبالَ ومحضَ الجزاءِ لكسرَ (إنْ) وجزمَ بها، كقولِ اللهِ جلَّ ثناؤُه: (فلعلّكَ باخعٌ نفسَكَ على آثارِهم إنْ لم يُؤمنُوا)[2]، فقرأَها القرّاءُ بالكسرِ، ولو قرئَتْ بفتحِ (أنْ) على معنَى: إذْ لم يؤمنُوا، ولأنْ لم يؤمنُوا، ومن أنْ لم يؤمنُوا لكانَ صواباً، وتأويلُ (أنْ) في موضعِ نصبٍ؛ لأنّها إنّما كانَتْ أداةً بمنزلةِ (إذْ)، فهيَ في موضعِ نصْبٍ إذا ألقيْتَ الخافضَ، وتمَّ ما قبلَها، فإذا جعلْتَ لها الفعلَ، أو أوقعْتَه عليها، أو أحدثْتَ لها خافضًا فهيَ في موضعِ ما يصيبُها من الرفعِ، والنصْبِ، والخفضِ"[3].

فأنتَ تراهُ كيفَ يصوغُ قاعدةَ فتحِ همزةِ (إنْ)، وتحويلِها إلى (أنْ)، معَ دِلالتِها على معنَى الشرطِ، الّذي كانَ ماثلاً في (إنْ) من غيرِ أنْ يكونَ لها أيُّ أثرٍ للجزمِ فيما بعدَها، ويشترطُ لذلكَ أنْ تكونَ (إنْ) للماضِي بمعنَى (إذْ)، وأنْ يكونَ الفعلُ قبلَها لها، أو واقعًا عليها، وأحدثَ لها الخفض[4].

وصفوةُ القولِ أنّ الفراءَ لم يذكرْ أنّ هذه الأداةَ تعملُ جزمًا فيما بعدها مثلَ (إنْ)، وكلُّ ما في الأمرِ أنّه شبّهَها بها من حيثُ المعنَى، لا الإعرابُ.

رافع الاسم بعد (إنْ) الشرطيّة:

ذُكرَ عن الكوفيّينَ أنَ الاسمَ المرفوعَ بعدَ (إنْ) الشرطيّةِ فاعلٌ للفعلِ المذكور، استدلالاً بقولِهِ[5]:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا[6]

وذُكرَ عن الفراءِ [7] أنّه مبتدأٌ، والعاملُ فيه الخبرُ، على قاعدةِ (الترافعِ)، أو المكنيُّ العائدُ إليه، المستكنُّ في الفعلِ الواقعِ بعدَه.

وفي الواقعِ أنّ الفراءَ لم يكنْ مذهبُه لا الأوّلَ ولا الثانيَ. وقد ناقشَ المذهبَ الثانيَ في (معاني القرآن) وردَّه[8]، وكانَ يذهبُ إلى أنّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ (إنْ) فاعلٌ، لفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه المذكورُ، أي أنّ مذهبَه في المسألةِ هوَ مذهبُ جمهورِ النحويّينَ. قالَ في أثناءِ توجيهِ قولِهِ تَعَالَى: (ومَا بِكُم مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ)[9]:"ما في معنَى جزاءٍ، ولها فعلٌ مضمرٌ، كأنّكَ قلْتَ: ما يكنْ بكم من نعمةٍ فمنَ اللهِ لأنّ الجزاءَ

---

[1] البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله فيما عدت إليه من مصادر.

[2] الكهف الآية 6.

[3] الفراء: معاني القرآن 58/1-59.

[4] وينظر أيضًا: الفراء: معاني القرآن 178/1، 184، و 275/2-276، 280، و 27/3.

[5] البيت من الوافر، وهو لعقبة الأسدي في الإنصاف 332/1، ولعمر بن أبي ربيعة في رصف المباني ص122، 148.

[6] ابن هشام: مغني اللبيب ص757-758، وشرح شذور الذهب ص35.

[7] ابن يعيش: شرح المفصل 82/2، والرضي: شرح الكافية 177/1.

[8] الفراء: معاني القرآن 422/1. وينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف ص616.

[9] النحل الآية 53.

لا بدَّ له من فعلٍ مجزومٍ، إنْ ظهرَ فهوَ جزمٌ، وإنْ لم يظهرْ فهو مضمرٌ، كما قالَ الشاعرُ[1]:

إنِ العَقْلُ في أَمْوالِنا لا نَضِقْ بهِ ذِرَاعًا وَإنْ صَبْرًا فَنَعرِفُ للصَّبْرِ

أرادَ: إنْ يكنْ، فأضمرَها"[2].

رافع الاسم بعد لولا:

ذُكرَ عن الكوفيّينَ مذهبانِ في رافعِ الاسم بعدَ لولا؛ أحدُها أنَّه مرفوعٌ على إضمارِ فعلٍ بعدَ لولا تقديرُه: وجدَ، أو نحوه[3]. والثاني أنّ العاملَ فيه فعلٌ نابَتْ (لا) منابَه، فإذا قُلْتَ: لولا زيدٌ لأكرمتُكَ، كانَ المعنَى: لو انعدمَ زيدٌ، بناءً على أنّ (لولا) أصلُها: لو والفعلُ[4].

وهذانِ النقلانِ ليسَا صحيحينِ. فمذهبُ الفراءِ أنّ لولا نفسَها هي الرافعةُ للاسمِ بعدَها؛ لاستغنائِه بها. قالَ موجِّهًا قولَ اللهِ جلَّ ثناؤُه: (لولا رجالٌ مؤمنونَ ونساءٌ)[5]:"رفعَهم بِـ (لولا)، ثمَّ قالَ: (أنْ تطئوهم)، فأنْ في موضعِ رفعٍ بِـ (لولا)"[6]. وهوَ ما نقلَه عددٌ من النحويّينَ[7]. ونقلَ آخرونَ عنه أنّه حكَى المذهبَ الثاني وأنّه ردَّه[8].

ناصب الفعل المستقبل بعد الواو:

نَسبَ بعضُ النحاةِ إلى الكوفيّينَ أنّ الواوَ نفسَها تنصبُ الفعلَ المستقبلَ بعدَها[9]. ونَسبَ إليهم آخرونَ أنّ ناصبَه الظرفُ[10].

وفَحْوى هذينِ النقلينِ يشملُ الفراءَ، وهوَ غيرُ صحيحٍ. فللفراءِ مذهبٌ آخرُ في ناصبِ الفعلِ المستقبلِ بعدَ الواوِ، وهو الصرفُ. قال:"وإنْ شِئْتَ جعلْتَ هذهِ الأحرفَ المعطوفةَ بالواوِ نصبًا على ما يقولُ النحويّونَ من الصرفِ؛ فإنْ قلْتَ: وما الصرفُ ؟ قلْت: أنْ تأتيَ بالواوِ معطوفةً على كلامٍ في أوّلِهِ حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على ما عُطفَ عليها، فإذا كانَ كذلكَ فهوَ الصرفُ، كقولِ الشاعرِ[11]:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

---

[1] البيت من الطويل، وهو لهدبة بن خشرم في شعر هدبة بن خشرم ص98.
[2] الفراء: معاني القرآن 104/2-105. وينظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص230-231.
[3] العكبري: التبيين مسألة 31، ص239، والسلسيلي: شفاء العليل 177/1.
[4] المالقي: رصف المباني ص362-363، وابن يعيش: شرح المفصل 96/1، و 146/8.
[5] الفتح الآية 25.
[6] الفراء: معاني القرآن 404/1. وينظر 84/2-85.
[7] راجع: أبو حيان: ارتشاف الضرب 21/2، و 576/2، والمرادي: الجنى الداني ص27، 602، وابن عقيل: المساعد 212/1، والرضي: شرح الكافية 104/1، والسلسيلي: شفاء العليل 277/1.
[8] راجع: المرادي: الجنى الداني ص602، وابن عقيل: المساعد 212/1.
[9] البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص44، والمرادي: الجنى الداني ص154.
[10] أبو حيان: البحر المحيط 56/2.
[11] البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود في ديوانه ص404.

ألا تَرَى أنّه لا يجوزُ إعادةُ (لا) في (تأتيَ مثلَه) فلذلكَ سُمّيَ صرفًا إذْ كانَ معطوفًا، ولم يستقمْ أنْ يُعادَ فيه الحادثُ الّذي قبلَه"[1].

وكانَ النحاةُ نقلةُ المذاهبِ ينقلُونَ عن الفراءِ مصطلحًا آخرَ هوَ الخلافُ[2]. والخلافُ والصرفُ بمعنًى واحدٍ. وهذهِ الواوُ تُسمّى واوَ الصرفِ؛ إمّا لأنّها تصرفُ إعرابَ الفعلِ الداخلةِ عليهِ عن إعرابِ الفعلِ الأوّلِ، وإمّأ لأنّها تصرفُ معناهُ وحكمَه عن معنَى الأوّلِ وحكمِه[3].

ناصب الفعل المستقبل بعد حتّى:

ذَكرَ الرضيُّ أنّ مذهبَ الكوفيّينَ في ناصبِ الفعلِ المستقبلِ بعدَ حتّى هوَ حتّى لنيابتِها عن (أنْ)الناصبةِ، وليسَ بها أصالةً[4]. والصحيحُ أنّ هذا مذهبُ ثعلبٍ وحدَه[5]. وحدَه[5]. فكلامُ الفراءِ في (معاني القرآن) يفيدُ أنّ ناصبَ الفعلِ هو حتّى أصالةً، لا لنيابتِها عن (أنْ) الناصبةِ. قالَ موجّهًا قراءةَ النصْبِ في قولِه عزَّ وجلَّ: (وَزُلْزِلُوا حتّى يَقُولَ الرسُولُ)[6]:"فأمّا النصبُ فلأنّ الفعلَ الّذي قبلَها ممّا يتطاولُ كالترددِ، فإنْ فإنْ كانَ الفعلُ على ذلكَ المعنَى نُصِبَ بعدَه بـ (حتّى)، وهو في المعنَى ماضٍ"[7].

عمل هل:

نَقلَ أبو حيانَ عن بعضِ النحاةِ أنّ هل عندَ نحاةِ الكوفةِ ترفعُ الاسمَ والخبرَ[8]. والصحيحُ أنّ هذا ليسَ مذهبًا للكوفيّينَ جميعًا. فالفراءُ نَفَى أنْ تكونَ (هل) من الحروفِ العاملةِ، بصرفِ النظرِ عن نوعِ العملِ. قالَ:"فجعلَ معَ هل العمادَ، وهيَ لا ترفعُ ولا تنصبُ"[9].

ليس فعل أو حرف:

نَقلَ الزجَّاجيُّ عن الفراءِ وجميعِ الكوفيّينَ أنّ ليسَ حرفٌ، استدلالاً بأنّها ليسَتْ على وزنِ شيءٍ من الأفعالِ لسكونِ ثانيها، وأنّه لم يأتِ منها فاعلٌ، ولا مفعولٌ ولا المستقبلُ[10].

---

[1] الفراء: معاني القرآن 33/1-34. وينظر أيضا: 115/1، 221، 235، 236، 267، 292، 391، و 24/3، 64.

[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب 407/2، 416، وابن يعيش: شرح المفصل 21/7.

[3] ابن الخشاب: المرتجل، ص207، وحمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص126.

[4] الرضي: شرح الكافية 240/2.

[5] ابن يعيش: شرح المفصل 20/7، وأبو حيان: تذكرة النحاة ص438.

[6] البقرة الآية 21.

[7] الفراء: معاني القرآن 132/1-133. وينظر: أبو بكر الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص373.

[8] أبو حيان: تذكرة النحاة ص318.

[9] الفراء: معاني القرآن 52/1.

[10] الزجاجي: اللامات ص34.

وحديثُ الفراءِ عنها ينفِي هذهِ النسبةَ. فقد نصَّ صراحةً على أنّها فعلٌ لا يتصرّفُ. وهذا كلامُه"وربّما اجترأتِ العربُ على تغييرِ بعضِ اللغةِ إذا كانَ الفعلُ لا ينالُه قد قالُوا: لُستُمْ، يُريدُونَ: لَستُم، ثمَّ يقولُونَ: ليسَ وليسُوا سَواء؛ لأنّه فعلٌ لا يتصرّفُ، ليسَ له يفعلُ"[1]. وهذا ما نقلَه غيرُه عنه[2].

رب اسم أو حرف:

نَقلَ جماعةٌ من النحويّينَ عن الفراءِ أنّ (ربَّ) اسمٌ، مثلُها مثلُ (كم)[3]. وقد بيَّنَ الفراءُ مذهبَه في (ربَّ) بما يخالفُ ما نقلَ عنه، ونصَّ صراحةً على أنّها أداةٌ لا اسمٌ. قالَ مفسّرًا قولَه تَعَالَى: (هيهاتَ هيهاتَ لِمَا تُوعدُونَ)[4]:"فنصْبُ هيهاتَ بمنزلةِ بمنزلةِ هذهِ الهاءِ الّتي في ربَّتَ؛ لأنّها دخلَتْ على ربَّ وعلى ثمَّ، وكانَا أداتينِ، فلم يُغيّرْهُما عن أداتِهما فنُصبَا"[5].

نعم وبئس فعلان أو اسمان:

نَسبَ نحويّونَ كثيرونَ إلى الفراءِ القولَ إنّ نِعْمَ وبِئْسَ اسمانِ بدليلِ دخولِ حرفِ الخفضِ عليهما، ونِدائِهما، وعدمِ تصرّفِهما، وتجرُّدِهما من الزمانِ[6].

وكلامُ الفراءِ في (معاني القرآنَ) يدحضُ ما نُسبَ إليه وينفيهِ، ويدلُّ على أنّه يَرَى أنّ نِعمَ وبِئسَ فعلانِ جامدانِ، لا يتصرّفانِ. قالَ:"... ولو قيلَ: وساءَ مصيرًا، وحَسُنَ مرتفقًا، لكانَ صوابًا؛ ويجوزُ: نِعمَتِ المنزلُ دارُكَ، وتؤنّثُ فعلَ المنزلِ لمّا كانَ وصفًا للدارِ، وكذلكَ تقولُ: نِعمَ الدارُ منزلُكَ، فتذكّرُ فعلَ الدارِ إذْ كانتْ وصفًا للمنزلِ. وقالَ ذو الرُّمَّةِ[7]:

أو حُرَّةٌ عَيطَلٌ ثبجاءُ مُجْفِرةٌ دعائمَ الزَّورِ نِعمَتْ زورقُ البلدِ

ويجوزُ أنْ تذكرَ الرجلينِ فتقولُ: بئسَا رجلينِ، وبِئْسَ رجلينِ، وللقومِ: نِعمَ قومًا، ونِعمُوا قومًا، وكذلكَ الجمعُ من المؤنّثِ وإنّما وحّدُوا الفعلَ وقد جاءَ بعدَ الأسماءِ؛ لأنّ بِئْسَ ونِعْمَ دلالةٌ على مدْحٍ أو ذمٍّ"[8].

أفعلْ به أمر حقيقة أو لا:

---

[1] الفراء: معاني القرآن 62/3.

[2] راجع: أبو بكر الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص244، وأبو حيان: تذكرة النحاة ص730.

[3] ابن السراج: الأصول في النحو 418/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 455/2.

[4] المؤمنون الآية 36.

[5] الفراء: معاني القرآن 236/2.

[6] ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي: 598/1، وابن الشجري: الأمالي الشجرية 147/2، وابن عقيل: المساعد 12/2، والزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص141.

[7] البيت من البسيط، في ديوان ذي الرمة ص174.

[8] الفراء: معاني القرآن 268/1. وينظر: 56/1-75، و 99/2، 141-142، و 135/3، وثعلب: مجالس ثعلب ص273.

نَقلَ بعضُ النحاةِ عن الفراءِ أنّ (أفعلْ) في صيغةِ التعجبِ (أفعلْ به) صيغةُ أمرٍ حقيقةً، والهمزةَ همزةُ التعديةِ، والفاعلَ مضمرٌ، والباءَ زائدةٌ في المفعولِ[1]. وهوَ منقولٌ أيضًا عن الكوفيّينَ[2].

وفي الواقعِ أنّ نسبةَ ذلكَ إلى الفراءِ، بَلْهَ الكوفيّينَ، ليسَتْ بثابتةٍ، ولا صحيحةٍ. فالفراءُ، وفي أثناءِ حديثِه عن قولِه جلَّ ثناؤُه: (أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ)[3] لم يقُلْ يقُلْ إنّ هذهِ الصيغةَ أمرٌ حقيقةً؛ لأنّه قارنَها بصيغةِ (ما أفعلَه)[4]. ويعزِّزُ ذلكَ ويعضُدُهُ أنّ الفراءَ يَرَى، كجمهورِ النحاةِ، أنّ الباءَ في الصيغةِ زائدةٌ، وأنّ موضعَ المخفوضِ بها رفعٌ على الفاعليّةِ، لا نصْبٌ على المفعوليّةِ، كما نُقلَ عنه[5]، ويشبّهُ مخفوضَ الصيغةِ بمخفوضِ الباءِ بعدَ (كَفَى). قالَ:"وكلُّ ما في القرآنِ من قولِه: (وكَفَى بربِّكَ)، (وكَفَى باللهِ) و (كَفَى بنفْسِكَ)[6]، فلو ألقيْتَ الباءَ كانَ الحرفُ مرفوعًا؛ كما قالَ الشاعرُ[7]:

وَيُخْبِرُني عَنْ غَائِبِ المَرْءِ هَدْيُهُ كَفَى الهَدْيُ عَمَّا غَيَّبَ المَرْءُ مُخْبِرَا

وإنّما يجوزُ دخولُ الباءِ في المرفوعِ إذا كانَ يُمدحُ بهِ صاحبُه؛ ألا تَرَى أنّكَ تقولُ: كَفَاكَ بهِ، ونَهَاكَ بِهِ، وأكرِمْ بهِ رجلاً"[8].

أصل إلا:

نُسبَ إلى الفراءِ أنّه يَرَى أنّ (إلا) مركّبةٌ لا بسيطةٌ، وأنّها مركّبةٌ من (إنّ) الّتي تنصِبُ الأسماءَ، وترفعُ الأخبارَ، ومن (لا) العاطفةِ، ثمَّ حُذفَتْ نونُ (إنّ) الثانيةُ، وأُدغِمَتْ في (لا). وبناءً على ذلكَ قالُوا: إنِ انتصبَ الاسمُ بعدَها فناصبُه (إنّ)، وإذا تبِعَ ما قبلَه فبأداةِ العطفِ (لا)[9].

ورجعْتُ إلى كلامِ الفراءِ في (معاني القرآن) فوجدْتُه قد قالَ بتركيبِ (إلا)، ولكنْ ليسَ على الوجهِ الّذي بَسَطَه النحاةُ، ونسبُوه إليهِ. فـ (إلا) عندَه مركّبةٌ من (إنْ) الّتي للجحدِ، ومن (لا). قالَ:"ونَرَى أنّ قولَ العربِ (إلا) إنّما جمعُوا بينَ (إنْ) الّتي تكونُ جحدًا، وضمُّوا إليها (لا)، فصارَا جميعًا حرفًا واحدًا، وخرجَا من حدِّ الجحدِ إذْ جمعتَا فصارَا حرفًا واحدًا"[10].

---

[1] ابن هشام: أوضح المسالك 274/2، والرضي: شرح الكافية 310/2، والأزهري: شرح التصريح 88/2.

[2] أبو حيان: النكت الحسان 138، والسيوطي: الأشباه والنظائر 155/4.

[3] الكهف الآية 26.

[4] الفراء: معاني القرآن 139/2.

[5] الرضي: شرح الكافية 311/2، وابن عقيل: المساعد 150/2، والمرادي: الجنى الداني ص47.

[6] الإسراء الآية 14.

[7] البيت من الطويل، وهو لزيادة بن زيد العبادي في لسان العرب لابن منظور (هدي) 356/15.

[8] الفراء: معاني القرآن 119/2. وينظر أيضا: 139/2.

[9] الزجاجي: اللامات ص38، وابن يعيش: شرح المفصل 76/2، والمرادي: الجنى الداني ص517.

[10] الفراء: معاني القرآن 377/2.

وفي هذا دِلالةٌ على أنّ ناصبَ المستثَنى عندَ الفراءِ ليسَ (إنّ) الّتي ركّبَتْ معَ (لا)، لأنّ (إلا) عندَه مركّبةٌ من (إنْ) الّتي للجحدِ ومن (لا) العاطفةِ، و (إنْ) لم يقُلْ أحدٌ إنّها تنصبُ المستثنَى، ثمَّ إنّ الفراءَ قد نصَّ صراحةً على أنّ ناصبَ المستثنَى هو الخلافُ[1]، أو الاستثناءُ[2]. وبذلكَ يندفعُ ما نُسبَ للفراءِ، وتندفعُ ردودُ النحويّينَ، واعتراضاتُهم الّتي صاغُوها؛ لإفسادِ ما نسبُوه إليهِ.

أصل لكنْ:

ذَكرَ بعضُ النحويّينَ أنّ الفراءَ كانَ يَرَى أنّ (لكنّ) مركّبةٌ من (لكنْ) ساكنةِ النُّون، و (أنّ) المفتوحةِ المشدّدةِ النُّون، فحذفَ الهمزةُ للتخفيفِ، ونونُ (لكنْ) لالتقاءِ الساكنينِ[3].

وعُدْتُ إلى (معاني القرآن) فألفيْتُ الفراءَ يذهبُ إلى أنّ"أصلَها إنّ عبدَ اللهِ قائمٌ، فزيدَتْ على (إنّ) لامٌ وكافٌ، فصارتَا جميعًا حرفًا واحدًا"[4]. ونفيدُ من كلامِ الفراءِ أمرينِ؛ أحدُهما نفْيُ ما نسبَه النحاةُ إليه، فهوَ، كما تَرَى، لم يكنْ يَرَى أنّها مركّبةٌ على النحوِ الّذي نُقلَ عنه، والأمرُ الثاني نفْيٌ لنقلِ مَن نَقلَ عن الكوفيّينَ جميعًا أنّها مركّبةٌ من (إنّ) زيدَتْ عليها (لا) والكافُ[5]، ولنقْلِ من نقلَ عنهم أيضًا أنّها مركّبةٌ من (لا) و (كأنّ)[(206)]، فقد سبقَ أنّ للفراءِ رأْيًا مُخالفًا لهذينِ النقْلينِ.

وبعدُ، فهكَذا بدا من خِلالِ ما مرَّ من أدلَّةٍ، ومناقشاتٍ، ونصوصِ الفراءِ نفسِها، أنّ النحويّينَ؛ نقلةَ المذاهبِ، ومحرِّريها وَقعُوا في السهْوِ، أوالغَلَطِ، لِبعْدِهم في كثيرٍ من الأحيانِ عن مصادرِ الفراءِ. فما سبقَ صورةٌ، مشوَّهةٌ، مجملةٌ لِمَا نُسِبَ إلى الفراءِ، وهو منه - كما ظهرَ - براءٌ. وهيَ صورةٌ، حقيقيّةٌ، مبنيَّةٌ على ثوابتَ، لا على افتراضاتٍ، بسبَبِ وجودِ كُتُبِ الفراءِ بينَ أيدينَا، ولا سيّما معاني القرآنِ.

إنَّ التناقضَ والأوهامَ في مذاهِبِ العالِمِ الواحدِ صِفةٌ من صفاتِ الاضطرابِ في نُقولِ النحويّينَ. ولعلَّ بعدَ الشّقَّةِ بينَ العلماءِ، والاعتمادَ على الآراءِ المرويَّةِ من دونِ الوقوفِ على كُتُبِ المؤلِّفِ، وتعدُّدَ آراءِ العالِمِ الواحدِ، أو رجوعَه عن بعضِ أقوالِه، وعدمَ وصولِ مصنَّفاتِه كلِّها، واختلافَ التَلاميذِ، وتعدُّدَ النُّسَّاخِ؛ لعلَّ ذلكَ كلَّه، أو بعضًا منه وراءَ هذا التدافُعِ، والخلْطِ، وعدمِ الّدقَّةِ في نقْلِ آراءِ الفراءِ، وعرضِ مذاهبِه.

---

[1] الفراء: معاني القرآن 15/2 و 273/3.
[2] الفراء: معاني القرآن 281/2-282.
[3] ابن هشام: مغني اللبيب ص384، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 128/2.
[4] الفراء: معاني القرآن 465/1 وينظر 566/1.
[5] أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة 25، ص209، والسهيلي: نتائج الفكر في النحو ص255.
[(206)] السيوطي: همع الهوامع 150/2.

الفصل الثالث

الأحكام المبنيّة على كثرة الاستعمال عند الفرّاء
في ضوء معاني القرآن

مدخل

إنَّ مصطلحَ الكثرةِ واحدٌ من المصطلحاتِ التي لها حضُورٌ دائمٌ، وواسعٌ في (معاني القرآنِ) للفرّاءِ، على العكسِ من مصطلحِ القلّةِ[1]، وما في معناهُ[2]. فقد أفرطَ الفرّاءُ في استخدامِ مصطلحِ الكثرةِ في كتابهِ، وهو لديهِ يسيرُ في مَسلَكينِ، بينَهما اختلافٌ. أمّا الأوّلُ فيدورُ في فَلَكِ الكَمِّ، ووصفِ الظاهرةِ بالكثرةِ في سياقِها، دونَ أنْ يقرنَه بالاستعمالِ[3]، وأكثرُ ما جاءَ لديهِ منْ هذا البابِ. وأمّا الثاني ـ وهو موضوعُ هذا البحثِ ـ فيَقتَرِنُ بالإستعمالِ، أو ما يدلُ عليه، ويكونُ فيهِ الفرّاءُ معتلاً لبناءِ قاعدةٍ، مُحتجًّا لها، متّخذًا منه عِمادَ هذا الاحتجاجِ. ومواضِعُه تكادُ تكونُ محدودةً مقارنةً بالكثرةِ في مسلكِها الأوّلِ.

ويسعى هذا البحثُ للوقوفِ على الظواهرِ اللغويّةِ التي كثرَ استعمالُها، والتي أشارَ إليها الفرّاءُ، ووقفَ عندَها مُحلّلاً مُفسّرًا، معتمدًا على هذه الكثرةِ، متّخذًا منها الحُجّةَ لتأييدِ مذهبِهِ، وبناءِ قاعدتِه.

وهذه الظواهرُ تتوزّعُها مسائلُ لغويّةٌ متنوّعةٌ، وأبوابٌ نحويّةٌ متفرّقةٌ، نسوقُ ما تشابهتْ أحكامُه على التّتابعِ والتوالي، مستعينينَ بعناوينَ رئيسةٍ، وأخرى فرعيّةٍ.

أوّلاً ـ الحذف:

---

[1] ينظـــــــر: **1/**399، 417، 470، **و 2/**10، 86، 179، 223، 224، 259، 314، 329، **و 3/**65.

[2] كقوله: وليس بالكثير (102/1، 417)، ولو كثر لجاز (286/1).

[3] كأن يقول: " وهو كثير (81/1)، وذلك كثير في العربية (60/1)، وكلاهما صواب كثير في الكلام (80/1)، فهذه الحروف كثيرة (323/1)، في كثير من أشباهه (339/1)، وهذا كثير في كلام العرب وأشعارهم (14/1)، وهو كثير في الشعر والكلام (87/1)، وهو أكثر كلام العرب (333/1)، وهو في القرآن والكلام كثير (459/1)، وهو في القرآن كثير (113/1)، ومثله في القرآن كثير (109/1)، ومنه في كتاب الله شيء كثير (229/1)، في كثير من القرآن (104/1)، وكذلكَ كلّ ما في القرآن وهو كثير (81/1)، وهي أكثر قراءة القراء (411/1)، لأن فتح الراء كثير (149/1)، فأمّا الضمّ فكثير (174/1)، والنصب أكثر (309/1)، فهذا في بئس ونعم مطرد كثير (268/1)، فلما جرى أكثره (307/1) "، ونحو ذلك. وينظر أيضا: **1/**2، 19، 34، 67، 79، 82، 107، 118، 173، 201، 205، 208، 215، 237، 257، 281، 304، 326، 328، 333، 341، 373، 393، 394، 398، 401، 414، 441، 457، 462، 471، **و 2/**6، 38، 69، 84، 95، 96، 102، 103، 114، 124، 128، 134، 135، 142، 163، 168 179، 181، 187، 190، 2023، 204، 222، 224، 232، 246، 252، 255، 269، 274، 294، 302 314، 333، 344، 352، 353، 358، 362، 366، 367، 375، 377، 379، 389، 392، 402، 413 416، 418، 422، **و 3/**15، 22، 42، 48، 65، 78، 89، 95، 109، 112، 167، 171، 179، 189 206، 207، 210، 217، 225، 226، 229، 233، 240، 245، 253، 256، 277،258، 282. والكثرة بهذا المفهوم بحاجة إلى فضل بيان.

ألحَّ الفرّاءُ في غيرِ موطنٍ، في كتابهِ، على أنَّ اللفظَ إذا كثُرَ على ألسُنِ العربِ، وكثُرَ في استعمالِهم، ووضُحَ معناهُ، فإنّ العربَ يحذفُونَ حرفًا، أو أكثرَ من أحرفِه، يُؤثرُونَ تخفيفَه، وأنّهم يستخفُّونَ ذلكَ.

1 ـ الهمزةُ الأصليةُ: وقفَ الفرّاءُ على ظواهرَ الأصلُ فيها أنْ تُهمزَ، ولكنَّ العربَ تركتْ همزَها لكثرةِ استعمالِها، ودَوْرِها في الكلامِ.

أ ـ من ذلكَ تركُ همزِ الأمرِ في **سألَ**. قالَ إذ وقفَ على قولِهِ تعالى: (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)[1]: "لا تُهمزُ في شيءٍ من القرآنِ الكريمِ؛ لأنّها لو هُمزتْ كانتِ (اسْألْ) بألفٍ. وإنما تُركَ همزُها في الأمرِ خاصّةً؛ لأنَّها كثيرةُ الدورِ في الكلامِ؛ فلذلكَ تُركَ همزُهُ كما قالُوا: **كُلْ، وخُذْ،** فلم يهمِزُوا في الأمرِ، وهمزُوا في النهيِ، وما سِواهُ. وقد تهمزُهُ العربُ. فأمّا في القرآنِ، فقد جاءَ بتركِ الهمزِ"[2].

ولمْ يُبيّنِ الفرّاءُ لنا إنْ كانَ تركُ همزِ الأمرِ في **سألَ** مُطلقًا؛ وقعَ الأمرُ ابتداءً، غيرَ مسبُوقٍ بحرفِ عطفٍ، أو استثناءٍ، أو حرفِ رَبطٍ، أمْ مَشروطًا بعدمِ وُقوعِهِ ابتداءً، مَسبوقًا بشيءٍ ممَّا ذُكِرَ. غيرَ أنَّ في تمثيلِهِ: (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)، وفي قولِهِ: "فأمّا في القرآنِ، فقد جاءَ بتركِ الهمزِ"، ما يَكشِفُ عنْ أنَّ ذلكَ يقعُ مُطلقًا. والواقعُ أنَّ هذا الحذفَ مشرُوطٌ، بدليلِ إثباتِ الهمزِ إذْ سُبِقَ الأمرُ بحرفِ العطفِ؛ الفاءِ، في قولِهِ تعالَى: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)[3].

وإذا كانَ الفرّاءُ قدِ اعتلَّ بكثرةِ الاستعْمالِ؛ لحذفِ الهمزِ في الفعلِ **سَلْ**، فَثَمَّ وَجْهٌ آخرُ لمثلِ هذا الحذفِ. فمِنْ لهجاتِ العربِ تخفيفُ الهمزةِ، كقولِهم: سِلْتُ أَسالُ، وهُما يَتساولانِ، مثلُ: خِفْتُ أَخافُ، وسالني فلانٌ في موضعِ: سألني[4]، فكذلكَ إذا خُفِّفتْ همزةُ الفعلِ: سالَ، صارَ في المُضارعِ: يسال، وفي الأمرِ سالْ، فالتقَى ساكنانِ، فُحُذِفَتِ الأَلفُ المنقلبةُ عنِ الهمزةِ، فأصبحَ: سَلْ.

وَيلحَقُ بالأفعالِ **سألَ وأكلَ وأخذَ** الفعلانِ **أمرَ، ورأى**، ثُلاثيًّا مُجرّدًا كانَ الفعلُ **رأى**، أمْ مُتَعدّيًا بهمزةِ التعدِيةِ، إذْ يُتركُ همزُ الأمرِ في **أمرَ**، وهمزُ المُضارعِ والأمرِ في **رأى** مُجرّدًا، والهمزُ في صيغِ المتعدّي الثلاثِ؛ لكثرةِ الاستعمال، فيُقالُ في الأوّلِ: مُرْ أخاكَ، وفي الثاني: رأى، يرى، رَ، وفي الثالثِ: أراهُ، يُريهِ، أَرِهِ، والأصلُ في الأخيرِ أنْ يُقالَ: أرآهُ، يُرْئِهِ، أَرْئِهِ. جاءَ في القرآنِ المجيدِ قولُهُ عزَّ وجلَّ: (لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ)[5]، وقولُهُ: (كَذَالِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)[6]، وقولُهُ: (وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَينَا)[7].

---

[1] البقرة الآية 211.
[2] الفراء: معاني القرآن 124/1. وينظر: المبرد: الكامل (تحقيق الدالي)، 772/2.
[3] الأنبياء الآية 7.
[4] المبرد: الكامل في اللغة والأدب (تحقيق الدالي)، 627/2.
[5] النساء الآية 105.
[6] البقرة الآية 167.
[7] البقرة الآية 128.

وإذا كانَتْ كثرةُ الاستعْمالِ، كمَا ذَهبَ الفرّاءُ، هيَ دافعَ العربِ لمِثلِ هذا الحذفِ في هذهِ الأفعالِ، فقدْ أثبتُوا الهمزَ في غَيرِها، ممَّا قلَ استعمالُهُ، ولمْ يكثُرْ كَثرةً تُلجِئُهمْ إلى الحذفِ، فقدْ قالُوا: أُأْبُرِ النّخلَ، أيَ: لَقِّحْهُ، كمَا قالُوا: أُأْثُرْهُ، أيْ: اتبعْ أثرَهُ[1].

ب ـ ومن ذلكَ تركُ همزِ **سَبأٍ**؛ لكثرةِ جريهِ على ألسنتِهم. قالَ: "والعربُ تقولُ: تفرّقُوا أيادِي سَبَا وأيدِي سَبًا، قالَ الشّاعرُ[2]:

عينًا ترَى الناسَ إليها نَسِيبا مِن صادرٍ وَواردٍ أيادِي سَبَا

يترُكونَ همزَها؛ لكثرةِ ما جرَى على ألسنَتِهم، ويُجرُونَ سَبا، ولا يُجرُونَ[3]، مَن لم يُجرِ ذهبَ إلى البلدةِ، ومَنْ أجرى جعلَ سَبَا رجلاً أو جبلاً، ويهمزُ. وهو في القرآنِ كثيرٌ بالهمزِ، لا أعلمُ أحدًا تركَ همزَه "[4].

ولا يَخفَى أنَّ الفرّاءَ يُقيِّدُ تركَ همزِ سبأٍ في كلامِ العربِ، كقولِهم: تفرّقُوا أيادِي سَبَا وأيدِي سَبًا، وأنَّ مثلَ هذا التّركِ، لا يصِحُّ في القرآنِ الكريمِ، إذْ لم يَقرأْ بذلكَ أحدٌ، كما قالَ.

وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ قولَهم: تفرّقُوا أيادِي سَبَا، وأيدِي سَبًا، ليسَ مُخفَّفًا عن (سَبَأ)، لأنَّ صورةَ تخفيفِهِ ليسَ على ذلكَ، وأنَّ الأَلفَ فيهِ بدلٌ من الهمزةِ، وأَنَّ هذا الإبدالَ إنَّما سبَبُهُ كثرتُهُ في كلامِهم[5].

جـ ـ وقريبٌ من هذا أنَّ الفرّاءَ ذكرَ أنَّ معنى قولِه تعالى: (لَكِنَّا هوَ اللهُ ربِّي)[6] هو "لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ ربّي، تُركَ همزُ الألفِ من أنَا، وكثرَ بها الكلامُ، فأُدغمتِ النونُ من (أنا) معَ النونِ من لكنْ "[7].

وتفسيرُ كلامِ الفرّاءِ أنَّ الأَصلَ: لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ ربّي، فطُرِحت حركةُ همزةِ (أَنَا) الفتحةُ، على نونِ (لكنْ)، ثمَّ حُذفتِ الهمزةُ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، فبقِيَ (نَا)، واجتمعَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ؛ نونُ لِكنْ ونونُ بقيّةِ الضميرِ، فَأُدغمتِ النونُ في النونِ، وأمَّا ألفُ (نَا) فثبتَتْ في الوصلِ وفي الوقفِ. وإثباتُ الألفِ هاهنا هو الجيّدُ؛ "لأنَّ الهمزةَ قد حُذِفتْ من أنا، فصارَ إثباتُ الألفِ عِوضًا عن الهمزةِ"[8].

---

[1] ينظر: الحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم الصرف" ص 42 ـ 44.
[2] البيت من الرجز، وهو لدكين الراجز كما في لسان العرب لابن منظور (نسب) 756/1.
[3] ومعنى قولِهِ: (يُجرُونَ سَبا، ولا يُجرُونَ)، أي يصرفونَها ولا يصرفونَها.
[4] الفراء: معاني القرآن 358/2. وينظر: الفراء: المقصور والممدود ص50.
[5] ابن منظور: لسان العرب (سبأ) 94/1.
[6] الكهف الآية 38.
[7] الفراء: معاني القرآن 144/2.
[8] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 287/2. وذكرَ الزجاجُ أنَّ في (أَنَا) في الوصلِ ثلاثَ لُغاتٍ؛ أَنَا قمتُ، بغيرِ ألفٍ، وبألفٍ، وأَنْ قمتُ بإسكانِ النونِ.

والوجهُ الّذي أَشارَ إليهِ الفرّاءُ في قولِهِ: (لَكِنَّا هوَ اللهُ ربِّي) أَحَدُ أوجهٍ يحتمِلُها هذا الحرفُ. فبالإضافةِ إلى الوجهِ الّذي ذكرَهُ الفرّاءُ، ذكرَ الزّجّاجُ[1] أوجهًا أُخرَ يحتمِلُها هذا الحرفُ.

الأوّلُ: لَكِنَّ هوَ اللهُ ربِّي، بنونٍ مُشدَّدةٍ مفتوحةٍ، ويُوقفُ على هذهِ النونِ بالألفِ، ويُوصَلُ بغيرِ ألفٍ. ووجههُ كوجهِ من قرأَ (لَكِنَّا)، إذْ أصلُهُ: لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ ربّي، فطُرِحت حركةُ همزةِ (أَنَا) الفتحةُ، على نونِ (لكنْ)، ثمَّ حُذفتِ الهمزةُ، فبقِيَ (نَا)، واجتمعَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ؛ نونُ لِكنْ ونونُ الضميرِ، فَأُدغمتِ النونُ في النونِ، وأمَّا ألفُ (نَا) فحُذفتْ في الوصلِ؛ لأنّها تثبُتُ في الوقفِ، وتُحذفُ في الوصلِ.

والثاني: لَكِنْ هوَ اللهُ ربِّي، بإسكانِ النونِ.

والثالثُ: لَكِنَنَ هوَ اللهُ ربِّي، بنونينِ مَفتُوحتَينِ، ولم يُدغِمِ النونينِ؛ لأَنَّ النونينِ من كَلمتينِ. وهذا الوجهُ قالَ فيهِ الزّجّاجُ: "وَلا أعلمُ أحدًا قَرأَ بِهِ".

والرابعُ: لَكِنَنَا هوَ اللهُ ربِّي، بنونينِ وألفٍ، على قياسِ لكنْ أنا ، ولم يدغمْ؛ لأَنَّ النونينِ من كلمتينِ.

د ـ وقد ينعكسُ الأمرُ، فتهمزُ العربُ غيرَ المهموزِ؛ لكثرتِهِ في كلامِهم. قالَ مُعقِّبًا على قولِه تعالى: (وجعلْنا لَكُمْ فيهَا مَعَايِشَ)[2]: " لا تُهمزُ؛ لأنّها ـ يعني الواحدةَ ـ مَفْعِلَةٌ، الياءُ من الفعلِ، فلذلكَ لم تُهمزْ، إنّما يُهمزُ من هذا ما كانتِ الياءُ فيهِ زائدةً، مثل مدينةٍ ومدائنَ، وقبيلةٍ وقبائلَ. لمّا كانتِ الياءُ لا يُعرفُ لها أصلٌ، ثمَّ قارفتْها ألفٌ مجهولةٌ أيضًا هُمِزتْ، ومثلُ معايشَ من الواوِ ممّا لا يُهمزُ لو جَمعتَ، معونةٌ قلتَ: معاونُ، أو منارةٌ قلتَ: مناورُ. وذلكَ أنَّ الواوَ ترجعُ إلى أصلِها؛ لسكونِ الألفِ قبلَها. وربّما همزتِ العربُ هذا وشبهَهُ، يتوهّمونَ أنّها فعيلةٌ، لشبَهِها بوزنِها في اللفظِ وعدّةِ الحروفِ؛ كما جمعُوا مسِيلَ الماءِ أمسلةً، شُبِّهَ بفعيلٍ، وهو مَفعِلٌ. وقد همزتِ العربُ المصائبَ، وواحدتُها مُصيبةٌ؛ شُبّهتْ بفعيلةٍ لكثرتِها في الكلامِ "[3].

وكلامُ الفرّاءِ يكشفُ عن أنَّ فعائلَ جمعَ فَعيلةً، ممّا كانَ فيهِ حرفُ العلةِ زائدًا للمدَّ، أكثرُ استعمالاً، من جمعِهِ على فعايلَ أو فعاولَ، ممّا كانَ فيهِ حرفُ العلّةِ أصلاً. فكلّما كَثُرَ استعمالُ الحرفِ جنحتِ العربُ فيهِ إلى التخفيفِ، فلا شكَّ أنَّ الهمزةَ في مصائبَ أخُفُّ من الواوِ فيهَا على الأصلَ.

وإذا كانَ الفرّاءُ قد فسّرَ قلبَ الواوِ في مصائبَ ونحوِها، وحملَهُ على كثرةِ الاستعمالِ، فغيرُهُ جعلَهُ من أغلاطِ العربِ[4]. وهذا لا يَصِحُّ، إذا لا يُعقلُ أنْ يُخطِئَ العربيُّ في لغتِهِ، لذا حملُهُ على أنَّ ذلكَ من قبيلِ الإبدالِ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، أولى، وأحسنُ.

---

[1] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 286/2 - 287.

[2] الأعراف الآية 10.

[3] الفراء: معاني القرآن 373/1 - 374.

[4] الآلوسي ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص 48 .

2 ـ بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ: الأصلُ في هَمْزةِ الوصلِ في كلمةِ (اسم)، من هذهِ الآيةِ، أنْ تثبتَ في الوصلِ في الخطِّ، ولكنّها تُرسمُ بلا ألفٍ، بإجماعِ أهلِ العربيّةِ. وقد وقفَ الفرّاءُ على ذلكَ، وناقشَ حذفَها، واعتلَّ لذلكَ بكثرةِ استعمالِها في كلامِ العربِ، ولكنَّه اشترطَ لهذا الحذفِ أنْ يُضافَ (اسم) إلى لفظِ الجلالةِ وحدَه، وأنْ يكونَ مخفوضًا بالباءِ دونَ غيرِه من حروفِ الجرِّ؛ وذلكَ لكثرةِ لزومِ (اسم) لفظَ الجلالةِ، وكثرةِ استعمالِ الباءِ معَه.

قالَ في فواتحِ كتابِهِ: " فأوّلُ ذلكَ اجتماعُ القُرّاءِ وكُتّابِ المصاحفِ على حذفِ الألفِ من (بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ)، وفي فواتحِ الكتبِ، وإثباتُهم الألفَ في قولِهِ: (فسبّحْ باسمِ ربِّكَ العظيمِ)[1]؛ وإنمّا حذفُوها من (بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ) أوّلَ السّوَرِ والكُتبِ؛ لأنّها وقعتْ في موضعٍ معروفٍ لا يجهلُ القارئُ معناهُ، ولا يحتاجُ إلى قراءتِه، فاستُخفَّ طَرحُها؛ لأنَّ من شأنِ العربِ الإيجازَ، وتقليلَ الكثيرِ إذا عُرِفَ معناهُ، وأُثبتتْ في قولِه: (فسبّحْ باسمِ ربِّكَ العظيمِ) لأنّها لا تلزمُ هذا الاسمَ، ولا تكثُرُ معَهُ ككثرتِها معَ اللهِ تباركَ وتعالى. ألا ترى أنّكَ تقولُ: بسمِ اللهِ عندَ ابتداءِ كلِّ فعلٍ تأخذُ فيهِ: من مأكلٍ أو مَشربٍ أو ذبيحةٍ. فخفَّ عليهم الحذفُ لمعرفتِهم بهِ. وقد رأيتُ بعضَ الكُتّابِ تدعُوه معرفتُه بهذا الموضعِ إلى أنْ يحذفَ الألفَ والسينَ من (اسم)، لمعرفتِه بذلكَ، ولعلمِه بأنَّ القارئَ لا يحتاجُ إلى عِلمِ ذلكَ. فلا تحذِفنَّ ألفَ (اسم) إذا أضفتَه إلى غيرِ اللهِ تباركَ وتعالَى، ولا تحذِفنَّها معَ غيرِ الباءِ منَ الصّفاتِ، وإنْ كانتْ تلكَ الصّفةُ حرفًا واحدًا، مثلَ اللامِ والكافِ. فتقولُ: لاسمِ اللهِ حلاوةٌ في القلوبِ، وليسَ اسمٌ كاسمِ اللهِ؛ فثبتتِ الألفُ في اللامِ وفي الكافِ؛ لأنّهما لم يُستعملا كما استُعملتِ الباءُ في اسمِ اللهِ "[2].

فالفرّاءُ، كما يكشفُ عن ذلكَ كلامُهُ السابقُ، نصَّ على أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حذفِ الألفِ من (اسم) من البسملةِ، مخفوضًا بالباءِ، مُضافًا إلى لفظِ الجلالةِ، ومُنعقدٌ أيضًا على إثباتِها في غيرِها؛ لوقوعِ الألفَ في البسملةِ في موضعٍ غيرِ مجهولٍ معناهُ للقارئِ، وذكرَ الفرّاءُ أنَّ وضوحَ هذا الموضعِ عندَ بعضِهِمْ جعلَهُ يحذفُ السينَ معَ الألفِ.

وناقشَ القُدامَى حذفَ الألفِ منَ البسملةِ، وتَابعُوا الفراءَ، واعتلُّوا لحذفِ الألفِ من الخطِّ، لكثرةِ الاستعمالِ، منهمُ العُكْبُريُّ، إذْ قالَ: " وحُذِفتِ الألفُ منَ الخطِّ لكثرةِ الاستعمالِ، فلو قلتَ: لاسمِ اللهِ بركةٌ، أو باسمِ ربِّكَ، أثبتَّ الألفَ في الخطِّ"[3]. ومنهم ابنُ قتيبةَ، وابنُ درستويهِ، وابنُ الدّهّانِ[1]، كما تبعَ الفرّاءَ بعضُ المحدثينَ، معتلّينَ كذلكَ بعلّةِ كثرةِ استعمالِ البسملةِ في الكلامِ[2].

---

[1] الواقعة الآية 74، والحاقة الآية 52.

[2] الفراء: معاني القرآن 1/1 ـ 2. وذكر الفراء قولاً آخر في حذف الألف من (بسم) وأبطله، هو أنّ الباء لا تنفصل ولا يُسكت عليها. وأورد أبو جعفر النحاس في (النحاس: إعراب القرآن 167/1) القولين اللذين أوردها الفراء وأضاف إليهما قولين آخرين أحدهما أنّ الألف حُذفت لأنها ليست من اللفظ، وثانيهما أنّ الأصل سِمٌ وسُمٌ، ثم جئت بالباء فصار بِسِم ثمّ حذفت الكسرة فصار بِسْم، فعلى هذا القول لم يكن فيه ألف.

[3] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 3/1.

وفي ظنّي أنّه يمكنُ لنا أنْ نعتلَ لحذفِ ألفِ الوصلِ، إلى جانبِ كثرةِ الاستعمالِ، بعلّتينِ أخريينِ؛ الأولى أنّها إنّما حُذِفَتْ تمثيلاً لِما يَنطِقُ بهِ المتكلّمُ، والثانيةِ أنّها إنّما حُذِفتْ حملاً على (سِم)، وهي لغةٌ من لغاتٍ خمسٍ فيهِ[3].

3 ـ أيْشِ: وذكرَ أيضًا قولَهم: أَيْشِ عندَكَ، وجعلَه ممّا حُذِفَ منه أكثرُ ممّا حُذِفَ من (بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ)؛ لكثرتِه في كلامِ العربِ. قالَ محتجًّا لمذهبِه السابقِ: "وممّا كثرُ في كلامِ العربِ فحذفُوا منهُ أكثرَ من ذا قولُهم: أَيْشِ عندَكَ؛ فحذفُوا إعرابَ (أيّ) وإحدَى ياءَيهِ، وحُذِفتِ الهمزةُ من (شيءٍ)، وكُسِرتِ الشينُ، وكانتْ مفتوحةً؛ في كثيرٍ من الكلامِ لا أُحصيهِ"[4].

ولعلّه منَ المفيدِ أنْ نَقِفَ على رأيِ أبي عليٍّ الفارسيِّ في (أَيْشٍ). فقد نقلَ عن الفرّاءِ أنّهم يقولُونَ: أَيْشٍ لكَ، ولكنّه خالفَه في التفسيرِ، ورأى أنَّ الأصلَ أيُّ شيءٍ، " فخُفِّفَ الهمزةُ، وأُلقيَ الحركةُ على الياءِ، فتحرّكتِ الياءُ بالكسرةِ، فكُرِهتِ الكسرةُ فيها، فأُسكِنتْ، فلحِقَها التنوينُ، فحُذفتْ لالتقاءِ الساكنينِ، كما أنّه لمّا خُفِّفَ هو يَرْمِ إخْوانَه، فحُذفتِ الهمزةُ، وطُرِحَ حركتُها على الياءِ، كُرِهَ تحريكُها بالكسرةِ، فأسكنَها وحذفَها لالتقائِها معَ الخاءِ من الإخْوانِ، فالتنوينُ في (أيشٍ) مثلُ الخاءِ في إخْوانِه"[5].

وما زالَ هذا القولُ فاشيًا في عددٍ من العامّياتِ، في البلادِ العربيَّةِ، فعاميّةِ بعضِ مناطقِ فلسطينَ فيها (ايشْ بدّكْ)، بمعنى: أيَّ شيءٍ تريدُ.

4 ـ تنوين العلم المتبوع بـ (ابن): لقد فصلَّ الفرّاءُ المواضعَ التي ينوَّنُ فيها العلمُ المتبوعُ بـ (ابن)، والمواضعَ التي يحذفُ فيها تنوينُه. فذكرَ أنَّ الوجهَ أنْ يُنوّنَ إذا كانَ الكلامُ قبلَ (ابن) مُحتاجًا إليهِ، وأنْ يُحذفَ تنوينُه إذا كانَ قد اكتفَى دونَ (ابن)، وذلكَ إذا ظهرَ اسمُ أبي الرجلِ أو كنيتُه، وذكرَ أنَّ إثباتَ التنوينِ واجبٌ إذا أَضفْتَ (ابن)، سواءٌ أكانَ الكلامُ قبلَه تامّا مُكتفيًا أم ناقصًا. ووجهُ حذفِ التنوينِ في الموضعِ الواجبِ حذفُه فيهِ كثرَتُه في الكلامِ، وكونُه موضعًا مُستعملاً، وذلكَ في النّسبِ، ولكنّه عادَ وأجازَ حذفَ نونِ التنوينِ، وإنْ كانَ الكلامُ قبلَها ناقصًا؛ لسكونِ الباءِ من (ابن)؛ لثقلِها لكونِها ساكنةً لقيتْ ساكنًا، فحُذفَتْ لثقلِ حركتِها، كما عادَ وأجازَ إثباتَ النونِ في الكلامِ التامِّ معَ ذكرِ الأبِ.

قالَ مُفسّرًا قولَه تعالى: (وَقَالَتِ اليَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ)[6]: " قرأها الثّقاتُ بالتنوينِ وبطرحِ التنوينِ. والوجهُ أنْ يُنوَّنَ؛ لأنَّ الكلامَ ناقصٌ (وابن) في موضعِ

---

[1] ينظر على التتابع: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص184، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص77، وابن الدهان: باب الهجاء ص9.

[2] الشيخ حسين والي: كتاب الإملاء ص117 - 118.

[3] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 3/1. وهذه اللغاتُ كما ذكرهَا العكبري: سِمٌ، واِسْم، وسُمًى.

[4] الفراء: معاني القرآن 2/1.

[5] السيوطي: الأشباه والنظائر 267/1.

[6] براءة الآية 30.

خبرِ لعُزيرٍ. فوجهُ العملِ في ذلكَ أنْ تُنوِّنَ ما رأيتَ الكلامَ مُحتاجًا إلى (ابن). فإذا اكتفَى دونَ (بن)، فوجهُ الكلامِ ألاّ يُنوَّنَ، وذلكَ معَ ظُهورِ اسمِ أبي الرّجلِ، أو كُنيتِه. فإذا جاوزتَ ذلكَ فأضفْتَ (ابن) إلى مكنيٍّ عنهُ؛ مثلَ: ابنكَ، وابنِه، أو قلتَ: ابنُ الرّجلِ، أو ابنُ الصالحِ، أدخلْتَ النونَ في التّمامِ منهُ والناقصِ. وذلكَ أنَّ حذفَ النونِ إنّما كانَ في الموضعِ الذي يُجرى في الكلامِ كثيرًا، فيُستخفُّ طرحُها في الموضعِ الذي يُستعملُ. وقدْ تَرى الرّجلَ يُذكرُ بالنسبِ إلى أبيهِ كثيرًا، فيُقالُ: مِن فلانِ بنِ فلانٍ إلى فلانِ بنِ فلانٍ، فلا يُجرَى كثيرًا بغيرِ ذلكَ. ورُبّما حذفْتَ النونَ، وإنْ لم يتمَّ الكلامُ؛ لسكونِ الباءِ منِ (ابن)، ويُستثقلُ النونُ إذْ كانتْ ساكنةً لقيتْ ساكنًا، فحذفت استثقالاً لتحريكِها. قالَ: من ذلكَ قراءةُ القرّاءِ (عُزَيرُ ابنُ اللهِ) .... وقد سمعتُ كثيرًا من الفُصحاءِ يقرءونَ: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصّمَدُ)[1]، فيحذفُونَ النونَ من (أحد) ... وربّما أدخلُوا النونَ في التّمامِ معَ ذكرِ الأبِ؛ أنشدني بعضُهم[2]:

جَارِيةٌ مِن قيسِ ابنِ ثَعلبَهْ كأَنَّها حِلْيَةُ سيفٍ مُذهَبَهْ"[3]

وإذا كانَ الفرّاءُ قدْ اعتلَّ لِحذفِ التنوينِ الواجبِ إثباتُهُ، من العلمِ المتبوعِ بكلمةِ (ابنٍ)، بكثرةِ الاستعمالِ، وبسببِ التقاءِ الساكنينِ؛ فثمَّ علّةٌ ثالثةٌ أشَارَ إليهَا غيرُهُ، وهيَ أنَّهُ إنّما حُذِفَ لكونِهِ غيرَ مصروفٍ للعُجمةِ والتعريفِ. ولكنَّ العُكبُريَّ ضعَّفَ هذا الوجهَ؛ لكونِ (عُزَيْرٌ) اسمًا عربيًّا "عندَ أكثرِ النّاسِ، ولأنَّ مُكبَّرَهُ ينصرفُ؛ لسُكونِ أوسطِهِ، فصَرفُهُ في التصغيرِ أولى"[4].

5 ـ سوف: وممّا تُركَ بعضُ أحرفِه تخفيفًا؛ لكثرتِه في الكلامِ، وجريِهِ على ألسنةِ العربِ، ولكونِ موضِعِه معروفًا للقارئِ غيرَ مجهولٍ؛ (سوفَ). فقد تركتِ العربُ منها الفاءَ والواوَ. وقد حشرَ الفرّاءُ (سوفَ) معَ **أيشٍ، ولا أبا لكَ، ولا أبا لشانئِكَ، وكيفَ**، وهي جميعًا ألفاظٌ كثرُ استعمالُها فتَركَتِ العربُ منها بعضَ أحرفِها. قالَ معقّبًا على قولِه تعالى: (ولَسوفَ يُعطِيكَ ربُّكَ فترضَى)[5]. وهي في قراءةِ عبدِ اللهِ ((وَلَسَيُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) والمعنى واحدٌ، إلاّ أنَّ (سوفَ) كثُرتْ في الكلامِ، وعُرِفَ موضعُها، فتُركَ منها الفاءُ والواوُ، والحرفُ إذا كثُرَ فربّما فُعِلَ بهِ ذلكَ، كما قيلَ أَيشٍ تقولُ، وكما قيلَ: لابَاكَ، وقُمْ لا بِشانئكَ، يُريدونَ: لا أبا لك، ولا أبا لشانئكَ، وقد سمعتُ بيتًا حُذفتِ الفاءُ فيهِ من كيفَ، قالَ الشاعرُ[6]:

مِن طَالِبِينَ لِبُعْرَانٍ لَنا رَفَضَتْ كَيلا يَحُسّونَ مِن بُعْرَانِنا أَثَرا

---

[1] الإخلاص الآيتان 1، 2.

[2] البيت من الرجز، وهو للأغلب العجلي في ديونه ص148.

[3] الفراء: معاني القرآن 431/1ـ 432. وذكر أبو حيان في (ارتشاف الضرب 124/3) أنّهم اشترطُوا أيضا لحذف تنوين العلم المتبوع بـ (ابن) أن يكونَ (ابن) واقعا بين علمين مذكرين، وأنّه لو كان الثاني مؤنثا نحو: زيدٌ بن علية لثبتت النون، وأما في عمرِو بنِ هندٍ فحُذف لكثرة الاستعمال.

[4] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 640/2.

[5] الضحى الآية 5.

[6] الشعر من البسيط ، وهو لابن أحمر في ديوانه ص71، وروايته:
أو راعيانِ لبُعرانٍ شَرَدْنَ لنَا كي لا يُحِسّانِ من بُعْراننا أثرا

أرادَ: كيفَ لا يحُسُّون ؟ وهذا لذلك "[1].

وللبصريّينَ رأيٌ مختلفٌ في هذهِ المسألَةِ، يتمثَّلُ في أنَّ (سوف) حرفٌ لمْ يلْحَقْهُ الحذفُ، وأنَّهُ والسّينُ كلٌّ منهُما أصلٌ في نفسِهِ، غيرُ مأْخُوذٍ من غيرِهِ[2].

ويشهَدُ لِمَا ذهبَ إليهِ الفرّاءُ ما رُويَ عنِ العربِ أنَّهُم قالُوا: سوفَ يكونُ، دونَ حذفٍ، وسَو يكونُ، بحذفِ اللامِ، وسَفْ يكونُ، بحذفِ العينِ[3].

6 ـ كم: مذهبُ الفرّاءِ أنَّ أصلَ (كم) هو (ما) الاستفهاميّةُ، زيدتْ في أوّلِها الكافُ، ثمَّ كثُر بها الكلامُ حتّى حُذِفتِ الألفُ من آخرِها. قالَ: " ونَرى أنَّ قولَ العربِ: كم مالُكَ ؟ أنّها (ما) وُصلتْ من أوّلِها بكافٍ، ثمَّ إنَّ الكلامَ كثُرَ بـ (كم) حتّى حُذِفتِ الألفُ من آخرِها، فسكنتْ ميمُها؛ كما قالُوا: لِمْ قلتَ ذاك ؟ ومعناهُ: لِمَ قلتَ ذاكَ، ولِمَا قلتَ ذاكَ ؟ قالَ الشّاعرُ[4]:

يا أبا الأسودِ لمْ أسلمتَني ... لِهُمُومٍ طَارقاتٍ وذِكرِ

وقالَ بعضُ العربِ في كلامِه، وقيلَ لهُ: منذُ كمْ قعدَ فلانٌ ؟ فقالَ: كمُذْ أخذتَ في حديثِكَ، فرَدُّهُ الكافَ في (مُذْ) يدلُّ على أنَّ الكافَ في (كم) زائدةٌ. وإنّهم ليقولُونَ: كيفَ أصبحتَ ؟ فيقولُ: كالخيرِ، وكخيرٍ. وقيلَ لبعضِهم: كيفَ تصنعونَ الأَقِطَ ؟ فقالَ: كَهَيِّنٍ "[5].

وعرضَ أبو جعفرٍ النحّاسُ لأصلِ كم، ونقلَ عن الكسائيِّ أنَّ أصلَها كما، وأنَّ الألفَ حُذفتْ من (ما) كما تحذفُ معَ حروفِ الجرِّ، وأنّه قيلَ للكسائيِّ: " فلِمَ أَسكَنْتَ المِيمَ ؟ قالَ: لكثرةِ الاستعمالِ "[6].

وإذا كانتْ (كم) عندَ الفرّاءِ مركّبةً من الكافِ، ومن (ما) الاستفهاميّةِ، الّتي حُذِفُ ألفُها، وسكنتْ ميمُها؛ لكثرةِ الاستعمالِ، فهيَ كذا بسيطةٌ، غيرُ مركّبةٍ عندَ البصريّينَ.

وقدْ عابَ عددٌ من أهلِ العربيّةِ مذهبَ الفرّاءِ، وأفسدوهُ، منهم ابنُ كيسانَ[7]، والزّجّاجَ الّذي استدلَّ بإسكانِ ميمِها؛ لأَنَّ ميمَ (ما) الاستفهاميةِ إذا دخلَ عليهَا حرفُ الجرِ بقيتْ مفتوحةً، نحوَ: بِمَ، ولِمَ[8]؛ ولمْ يستبْعدْهُ ابنُ عقيلٍ، كما أنَّ جماعةً منَ المحدثينَ قبلُوه وأيدُوه، منهم المستشرقُ برجشتراسرُ إذ ذهبَ إلى أنَّ أصلَ كم هو

---

[1] الفراء: معاني القرآن 274/3. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 110/4، والبغدادي: خزانة الأدب 195/3.

[2] أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم 92.

[3] ابن منظور: لسان العرب (سوف) 164/9.

[4] البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الإنصاف للأنباري ص211.

[5] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[6] النحاس: إعراب القرآن 129/4. وينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 40.

[7] ينظر: النحاس: إعراب القرآن 129/4

[8] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 435/1.

كما [1]، ومهدي المخزومي[2]، وأحمد مكيّ الأنصاري[3] اللذانِ دافعَا عنهُ، مُستندينِ في في دفاعِهم إلى ما انتهى إليهِ برجشتراسرُ.

وجعلُ (كم) بسيطةً غيرَ مُركَّبةٍ أقربُ إلى روحِ اللغةِ، وواقعِها؛ لبعدِهِ عن التأويلِ والتقديرِ.

7 - لام الأمر: ومن الحذفِ، الذي سببُه كثرةُ الاستعمالِ، حذفُ اللامِ من فعلِ الأمرِ للمُواجَهِ. فمذهبُ الفرّاءِ أنَّ فعلَ الأمرِ للمُواجَهِ فرعٌ على الفعلِ المُضارعِ، ومقتطعٌ منهُ، وأنّه معربٌ مجزومٌ، وعاملُ جزمِه لامٌ محذوفةٌ، ولكنْ لمّا كثُرَ في الكلامِ، وجَرى على الألسنِ، استُثقِلَ مجيءُ اللامِ فيهِ معَ كثرةِ استعمالِه، فحُذفتِ اللامُ معَ حرفِ المُضارعةِ تخفيفًا[4]. قالَ الفرّاءُ إذ وقفَ على قولِه تعالى: (قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا)[5]: " هذهِ قراءةُ العامّةِ. وقد ذُكِرَ عن زيدِ بنِ ثابتٍ أنَّهُ قرأَ قرأَ (فبذلكَ فلتفرحُوا) أي يا أصحابَ محمّدٍ، بالتاءِ ... وقوّى قولَ زيدٍ أنَّها في قراءةِ أُبيّ: (فبذلكَ فافرحُوا)، وهو البناءُ الذي خُلِقَ للأمرِ إذا واجهتَ بهِ أو لم تُواجهْ؛ إلاّ أنَّ العربَ حذّفتِ اللامَ من فعلِ المأمُورِ المُواجَهِ لكثرةِ الأمرِ خاصّةً في كلامِهم؛ فحذفُوا اللامَ كما حذفُوا التاءَ من الفعلِ. وأنتَ تعلمُ أنَّ الجازمَ أو الناصبَ لا يقعانِ إلاّ على الفعلِ الذي أوّلهُ الياءُ والتاءُ والنونُ والألفُ. فلمّا حُذِفتِ التاءُ ذهبْتَ باللامِ، وأحدثتَ الألفَ في قولكَ: اضْربْ وافرحْ؛ لأنَّ الضادَ ساكنةٌ، فلم يستقِمْ أنْ يُستأنَفَ بحرفٍ ساكنٍ، فأدخلُوا ألفًا خفيفةً يقعُ بها الابتداءُ "[6].

وقد جعلَ أبو البركاتِ الأنباريُّ اعتلالَ الفرّاءِ بكثرةِ الاستعمالِ إحدَى حِجاجِ الكوفيّينَ في عرضِه خلافَهم معَ البصريّينَ في فعلِ الأمرِ[7].

ويترتَّبُ على جَعْلِ الفرّاءِ فعلَ الأمرِ قطعةً من الفعلِ المُضارعِ أَنَّ الكوفيِّينَ لا يُثبتُون ما يُسمَّى فعلَ أمرٍ عندَ البصريِّينَ، وأنَّ الفعلَ عندَ الكوفيِّينَ ماضٍ، ومستقبلٌ ودائمٌ، ويعنُونَ بالدائمِ ما يَسمّيهِ البصريّونَ اسمَ فاعلٍ[8].

ومهما يكنْ من أمرٍ، فقَدْ ردَّ المبرّدُ كونَ فعلِ الأمرِ مجزومًا بلامٍ محذوفةٍ، وعدَّهُ خطأً فاحشًا؛ لأنَّ الإعرابَ لا يلحقُ منَ الأفعالِ إلاّ ما ضارعَ الأسماءَ، ونحوُ: اخْرُجْ وقُمْ، ليسَ فيهِ من أحرفِ المَضارعةِ، ولو وُجِدتْ فيهِ، لم يكنْ جزمُهُ إلاّ بحرفٍ يدخلُ عليهِ[9].

---

[1] برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص66.

[2] المخزومي: مدرسة الكوفة ص232.

[3] الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص487 - 479.

[4] قد تحذفُ هذهِ اللامُ، ويبقى حرفُ المُضارعةِ، كما في قولِهِ تعالى: (قلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ يَرْجُونَ أَيَّامَ اللهِ)، أي: لِيَغْفِرُوا.

[5] يونس الآية 58.

[6] الفراء: معاني القرآن 469/1.

[7] أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 72.

[8] ينظر: جبالي: في مصطلح النحو الكوفي تصنيفًا واختلافًا واستعمالاً ص35 وما بعدها.

[9] المبرد: المقتضب 3/2 - 4، و131/2. وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 180/2 - 181.

وقبِلَ ابنُ هشامٍ رأيَ الفرّاءِ والكوفيِّينَ، واحتجَّ لهُ بجملةٍ من الحِجَجِ، منهَا أنَّ الأمرَ معنًى فحقُّهُ أَنْ يُؤَدّى بالحرفِ، كالنّهيَ الّذي أُدِّيَ بالحرفِ[1].

كما أنَّ في عدمِ تفريقِ اللّغاتِ السّاميّةِ إلاّ بينَ نوعينِ منَ الأزمنةِ؛ الماضي الّذي حملَ معنى حدثٍ انتهَى، والمضارعِ الّذي حملَ معنًى حدثٍ لمْ ينتَهِ بعدُ؛ ما يشهدُ لمذهبِ الفرّاءِ، ويَعْمَدُهُ[2].

8 - لا جرم: ناقشَ الفرّاءُ أثرَ كثرةِ الاستعمالِ في (لا جرمَ)، وبينَ أنَّ لهُ أثرًا من جهتينِ؛ من جهةِ تغييرِ معناها، ومن جهة حذفِ بعضِ أحرفِها.

أمَّا من حيثُ الجهةُ الأولى، فرأَى أنَّها "كلمةٌ كانتْ في الأصلِ بمنزلةِ لا بُدَّ أنّكَ قائمٌ، ولا مَحالةَ أنَّكَ ذاهبٌ، فجرتْ على ذلكَ، وكثُرَ استعمالُهم إيّاها، حتّى صارتْ بمنزلةِ حقًّا "، وأيدَّ مذهبَه هذا بأنَّ العربَ تقولُ: لا جرمَ لآتينّكَ، وأنَّ المُفسّرينَ فسّرُوها بمعنى الحقِّ، وردَّ قولَ من ذهبَ إلى أنّها بمعنَى حَقُقتْ، أو حُقِقتْ[3].

وأمَّا من حيثُ الجهةُ الثانيةُ، فذكرَ أنَّهُ تُركَ بعضُ أحرفِه؛ لكثرتِه في الكلامِ. قالَ الفرّاءُ في أثناءِ وقُوفِهِ عندَ قولِهِ تعالى: (لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ)[4]: " ولكثرَتِها في الكلامِ حُذفتْ منها الميمُ، فبنُو فزارةَ يقولُونَ: لا جَرَ أنّكَ قائمٌ "[5].

وكلامُ الفرّاءِ السابقُ واضحٌ بيّنٌ، غيرَ أنَّ فيهِ أشارةً خفيَّةً إلى عاملٍ من عواملِ التطوّرِ الدّلاليِّ للكلماتِ والصيغِ، وهو كثرةُ دَوَرانِها في الكلامِ، وذلك ما ألحَّ عليهِ المتأخرونَ. قالَ فندريسُ: " نلاحظُ أنَّ معنى الكلمةِ يزيدُ تعرُّضًا للتّغيُّرِ، كلّما زادَ استعمالُها، وكثرُ ورُودُها في نصوصٍ مختلفةٍ "[6].

وكلامُ الفرّاءِ "أنَّ (لا جرمَ) كانتْ في الأصْلِ بمنزلةِ لا بُدَّ، ولا مَحالةَ أنَّكَ قائمٌ"؛ يُشيرُ إلى أنَّ هناكَ مصدرًا مؤوّلاً، ولا يُشيرُ إلى أنَّ هناكَ حرفَ خفضٍ مُسقطًا، ولا إلى محلِّ المصدرِ الإعرابيِّ. وهو ما أكّدَهُ أبو جعفرٍ النّحّاسُ، غيرَ أنَّ أبا جعفرٍ النّحّاسَ نقلَ عنِ الفرّاءِ أنَّ محلَّ المصدرِ المؤوّلِ رفعٌ[7].

ويرَى الكسائِيُّ أَنَّ (لا جرمَ) بمعنَى لا صَدَّ، ولا مَنَعَ، و (جرمَ) اسمُ لا التبرئةِ، وموضعُ المصدرِ المؤوّلِ نصبٌ على نزعِ الخافضِ (عن).

وذهبُ بعضُ أهلِ العربيّةِ إلى أنَّ المصدرَ المؤوّلَ على تقديرِ حرفِ الخفضِ (من)، وأنَّ معناها لا بدَّ من كذا، ولا محالةَ من كذا.

ونقلَ السيوطيُّ عنِ الكوفيِّينَ أنَّ (لاجرمَ) من أدواتِ القسمِ، وأنَّها تُغنِي عنِ القسمِ مثلَمَا تُغنِي الواوُ أوِ التاءُ أوِ الباءُ، وأنَّهُ يصِحُّ أنْ يُقالَ: لاَ جرمَ لآتينَّكَ، في

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب ص300.
[2] كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية ص113.
[3] الفراء: معاني القرآن 8/2 - 9.
[4] هود الآية 221.
[5] الفراء: معاني القرآن 9/2.
[6] اللغة ص253 - 254.
[7] النحاس: إعراب القرآن 277/2.

معنَى واللهِ لآتينَّكَ. وأنْ تكونَ لا جرمَ منْ أدواتِ القسمِ شيءٌ لا يعرفُهُ البصريُّونَ، ولا يُثْبِتونَهُ[1].

9 - وَيكَ: ومن ذلكَ أيضًا أنّه قَبِلَ أنْ يَكونَ أصلُ (وَيْكَ) ويْلكَ، ثُمَّ حذِفُ اللامُ منها، معتلاً بكثرتِها في الكلامِ. قالَ إذ وقفَ على قولِه تعالى: (وَيْكَأَنَّ اللهَ)[2]: " ... وقد يذهبُ بعضُ النحويّينَ[3] إلى أنَّهما كلمتانِ يريدُ: وَيكَ أنَّه، أرادَ ويلكَ، فحذفَ اللامَ ... ... وأمّا حذفُ اللامِ من (وَيلكَ) حتّى تصيرَ (وَيكَ) فقد تقولُه العربُ؛ لكثرتِها في الكلامِ، قالَ عنترةُ[4]:

وَلقدْ شفَى نفسِي وأبرأَ سُقْمَها قِيلُ الفوارسِ وَيْكَ عنتَرَ أَقْدِمِ "[5]

وقد خطّأَ أبو جعفرٍ النّحاسُ مذهبَ الفرّاءِ هذا من جميعِ الجهاتِ، ولم يجدْ لهُ ما يصحّحُه. قالَ بعدَ أنْ نقَلَ معنى كلامِ الفرّاءِ:" وما أعلمُ جهةً من الجهاتِ إلاّ هذا القولُ خطأٌ منها، فمنْ ذلكَ أنَّ المعنَى لا يصِحُّ عليهِ؛ لأنَّ القومَ لم يُخاطِبُوا أحدًا، فيقولُوا: وَيلكَ، وكانَ على قولِه أنْ يكونَ (إنّه) بكسرِ (إنَّ)؛ لأنَّ جميعَ النحويّينَ يكسرونَ أنَّ بعدَ ويلكَ، وأيضًا فإنَّ حذفَ اللامِ من ويل لا يجوزُ، وأيضًا فليسَ يكتبُ هذا وَيكَ "[6].

وممّا يُقوّي مذهبَ الفرّاءِ من أنَّ (ويكَ) أصلُها (ويلكَ)، فحذفتْ منها اللامُ لكثرةِ الاستعمالِ أنَّ أبا زيدٍ حكى "عن العربِ: ويكَ بمعنَى ويلكَ".

ويحسنُ بنا أنْ نُنْبِهَ إلى الآتيَّ، ممّا يتصلُ بهذهِ المباحثةِ[7].

1- أنَّ (وَي) كلمةُ تعجّبٍ. وأنَّهُ يُقالَ: وَيْ كَأَنَّهُ. ومنهُ قولُهُ تعالَى: (وَيْكَأَنَّ اللهَ)[8].

2- أنَّ (وَيْ) يُكْنَى بِها عنِ الويلِ، فيُقالُ: وَيْكَ أَتَسْمَعُ قَولِي.

3- أَنَّهُ يُقالُ في معرِضِ التهديدِ: وَيْبِكَ يا فُلانُ، وَوَيْكَ، وَوَيْ لِعبدِ اللهِ.

4- أَنَّهُ يُقالُ: وَيْلُمّهِ مَا أَشَدَّهُ، بِمَعنَى: ويلُ أُمِّهِ، فحذِفَ همزةُ (أُمّ)، واتّصلتِ اللامُ بالميمِ لَمَّا كثُرَ استعمالُها في الكلامِ، يُقالُ ذلكَ: للعَفْرِ منَ الرّجالِ.

5- أَنَّهُ يُقالُ: إنَّهُ لَوَيْلُمّهِ منَ الرجالِ، وهو القاهرُ لِقِرْنِهِ.

6- معنَى قولِهِ تعالى: (وَيْكَأَنَّ اللهَ):

---

[1] السيوطي: همع الهوامع 45/2. وينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص550.

[2] القصص الآية 82.

[3] لعلَّ الفرّاءَ يقصدُ بـ (بعض النحويين) الكسائيَّ. فقد نَقَلَ ابن الشجريِّ في (أماليهِ 6/2)عن الكسائيِّ أنَّ (ويكأنَّ) هيَ (ويكَ) دخلتْ على أَنَّ، وأنَّ (ويكَ) بمعنَى (ويلكَ)، فحذِفتْ منها اللامُ لكثرةِ استعمالِها. وقال أبو حيان في (البحر المحيط 135/7): " وذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم وغيرهم إلى أن أصله ويلك فحذفت اللام ".

[4] البيت من الكامل، وهو في شرح ديوان عنترة بن شداد ص 154.

[5] الفراء: معاني القرآن 312/2. وينظر: ابن منظور: لسان العرب (ويا) 418/15.

[6] النحاس: إعراب القرآن 244/3. وينظر في الخلاف في (ويكأنَّ): جبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص521 وما بعدها.

[7] ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 127/2، وابن منظور: لسان العرب (ويا) 418/15 - 419.

[8] القصص الآية 82.

أ ـ (وي) تعجُّبٌ، (وكأنّ) في مذهبِ الظنِّ والعلمِ.
ب ـ وقعَ على أنَّ القومَ انتبهُوا، فتكلَّمُوا على قَدرِ علمِهِم، أو نُبِّهُوا، فقِيلَ لهم: إنَّما يُشبِهُ أَنْ يكُونَ عِندَكمْ هذا هكّذَا.
ج ـ وَيْكَأَنَّ في كلامِ العربِ تقريرٌ، كقولكَ للرّجُلِ: أَمَا ترَى إلى صُنْعِ اللهِ وإِحْسَانِهِ.
د ـ أَنَّ القومَ تنبَّهُوا فقالُوا: وَيْ مُتندِّمينَ على ما سَلفَ منهمْ. وكُلُّ مَنْ تَنَدَّمَ أو نَدِمَ، فَإِظْهَارُ نَدامَتِهِ أو تَنَدُّمِهِ أَنْ يَقُولَ: وَيْ، كما تُعاتِبُ الرجلَ علَى ما سَلفَ فتقولُ: كَأَنَّكَ قصَدْتَ مَكرُوهِي.
هـ ـ أَلَمْ تَرَ، أو أمَا ترَى.
و ـ اعْلَمْ.
ز ـ ويْلَكَ.
ح ـ وَيْ في كلامِ العربِ معناهُ التَنبيهُ والتّندُّمُ.
7ـ أَنَّ (وَيْ) تدخلُ على (كَأَن) المُخفَّفةِ والمُشدَّدةِ. قالَ البصريُّونَ: (وَيْ) منفصِلةٌ عن الكاف، والكافُ متّصلةٌ بـ (أَنْ). وقالَ الفرّاءُ: الكافُ موصولةٌ بـ (وَيْ)، أي ويكَ.
8ـ أنَّ (ويْكَأَنَّ) كلمتانِ، يُريدونَ: ويكَ أَنَّهمْ، أرادُوا ويلكَ، فحُذِفَ اللامُ، وتُجعلُ أَنْ مفتوحةً بفعلٍ مُضمرٍ، كأَنَّهُ قالَ: ويلكَ اعلمْ.
9ـ أنَّ (ويْكَأَنَّ) كَلمتَانِ جُعلتَا كلِمةً واحدةً، وبُنِيَا اسمًا واحدًا.
10ـ الأصلُ أنْ تُكتبَ (وَيْ) مفصُولةً، ثمَّ تَبْتدِئُ، فتقولُ: كَأَن.
11ـ لمَّا كثُرَ بِها الكلامُ وُصِلتْ (وَيْ) بِما ليسَ منهُ، كما كُتبَ قولُهُ تعالى: (يابنؤمَّ)[1].
12ـ الوقوفُ على (وَيْ) أجودُ.

10 ـ الياء: ومن هذا البابِ حذفُ الياءِ التي في أواخرِ الكلماتِ، سواءٌ أكانتْ للمتكلّمِ أم أصليّةً؛ لكثرةِ الاستعمالِ. وقد ناقشَ الفرّاءُ ذلكَ في غيرِ موضعٍ من كتابِه، فقرّرَ قاعدةَ ذلكَ على نحوٍ مفصّلٍ، حينَما شرعَ يُفسّرُ قولَه عزَّ وجلَّ: (فإنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ)[2].
فقد قرّرَ أنَّ للعربِ في الياءاتِ التي في أواخرِ الحروفِ أنْ يحذفُوا الياءَ مرةً، اكتفاءً بالكسرةِ التي قبلَها دليلاً عليها، وذلكَ انّها كالصّلةِ، إذ سكنَتْ وهيَ في آخرِ الحروفِ، واستُثقلَتْ فحذِفتْ؛ وأنْ يُثبِتوها مرّةً، وذلكَ هو البناءُ والأصلُ. وذكرَ أنَّ العربَ تفعلُ ذلكَ في الياءِ، وإنْ لم يكنْ قبلَها نونٌ[3]، كقولِهم: هذا غلامي قد جاءَ،

---

[1] طه الآية 94.
[2] آل عمران الآية 20.
[3] أشار الفراء إلى حذف ياء المتكلم التي قبلها نون، كقوله تعالى في الفجر الآيتان 15 و 16: (ربّي أكرَمنِ ـ و ـ أهانَنِ) فذكر أنَّ العربَ تحذفها، ولا تَهيّبُ ذلك؛ لأنّ كسرة النون تدلّ عليها، ولكنه لم يحمل ذلك على كثرة الاستعمال، وإنّما اكتفى بالإشارة إلى أن ذلك كثير. ينظر: الفراء: معاني القرآن 90/1.

وهذا غلامِ قد جاءَ، ثمَّ ذكرَ أنَّ أكثرَ ما تحذفُ الياءُ بالإضافةِ في النداءِ؛ لأنَّ النداءَ مستعملٌ كَثيرٌ في الكلامِ[1].

وكونُ هذا الحذفِ في النداءِ كثيرًا هو ما أكّدَه في موضعٍ لاحقٍ إذ وقفَ على قولِه تعالى: (قَالَ ابْنَ أُمِّ)[2] قالَ: " يُقرأُ ابْنَ أُمَّ وأُمِّ بالنصبِ والخفضِ، وذلكَ أنّه كَثُرَ في الكلامِ فحذفَتِ العربُ منهُ الياءَ. ولا يكادُونَ يحذفُونَ الياءَ إلاّ من المنادَى يُضيفُه المُنادِي إلى نفسِه، إلاّ قولَهم: يا بْنَ عمِّ ويا بنَ أُمِّ. وذلكَ أنّه يكثرُ استعمالُهما في كلامِهم "[3].

ويُلاحظُ أنَّ الياءَ المحذوفةَ، في ما مثّلَ بهِ الفرّاءُ، لم تكنْ مُضافةً إلى المُنادَى مُباشرةً، مُتَّصلةً بهِ، وإنَّما كانتْ مُتّصلةً باللفظِ المُضافِ إلى المُنادَى، وهو أُمِّ. ووجهُ ذلكَ أَنَّ النُّحاةَ يجعلُونَ المُضافَ والمضافَ إليهِ كالكلمةَ الواحدةِ، لذا جازَ حذفُها في أسلوبٍ يكثُرُ استعمالُهُ في لغةِ العربِ.

ومَا أشارَ إليهِ الفرّاءُ بعضٌ ممَّا يجوزُ في المنادى المُضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ فقد ذكرَ أهلُ العربيّةِ وُجوهًا أُخَرَ كثيرةً.

منها حذفُ الياءِ وبناءُ الاسمِ علَى الضمِّ، تقولُ: يا غلامُ. ومنها إثباتُ الياءِ ساكنةً أو مفتوحةً، تقولُ: يا غلامَيْ، ويا غلامَيَ. ومنها قلبُ الياءِ ألفًا، تقولُ: يا غلامَا، ويجوزُ هاهنا حذفُ الآلفِ وإبقاءُ الفتحةِ نيابةً عنها، تقولُ: يا غلامَ. ومنها أنَّ المنادَى إذا كانَ لفظَ أبٍ أو أمٍّ جازَ فيهِ أيضًا قلبُ الباءِ تاءً مفتوحةً أو مكسُورةً، تقولُ: يا أبتِ، ويا أبتَ، وذكرُوا أنَّهُ يَلْحَقُ بهِما يا بنَ أُمٍّ، ويا بنَ عَمٍّ، ويا بنَ أُمَّ، ويا بنَ عَمَّ، ويا بنةَ عَمٍّ، ويا بنةَ عَمَّ. هذا إذا كانَ المنادَى صحيحَ الآخِرِ، وإذا كانَ المُنادَى معتلَّ الآخِرِ، وآخرُهُ ألفٌ، أو واوٌ، أو ياءٌ غيرُ مُشدَّدةٍ، انفتحتِ الياءُ في المشهورِ، تقولُ: يا فتايَ، ويا مسلميَّ، وياء قاضيَّ، وإذا كانَ آخرُهُ ياءٌ مُشدَّدةٌ حُذِفتِ الياءُ، وكُسِرَ ما قبلَها، أو فُتِحَ، تقولُ: يا كُرسي[4].

وأمَّا الياءُ الأصليّةُ، فذكرَ الفرّاءُ أنَّ العربَ تحذفُها من فاعلٍ ممّا كانَ منقوصًا، فيقولُونَ: هذا قاضٍ وداعٍ ورامٍ ومُفترٍ؛ لكونِها ساكنةً مقترنةً بتنوينٍ ساكنٍ، فلم يستقمْ جمعٌ بينَ ساكنينِ، وذكرَ أنّهم إذا أدخلُوا فيهِ الألفَ واللامَ أثبتُوا الياءَ كقولِه تعالى: (فهو المهتدِي)[5]، وحذفُوها كقولِه تعالى: (من يهدِ اللهُ فهو المهتدِ)[6]، وقد صوّبَ الوجهينِ؛ الإثباتَ والحذفَ، وذكرَ أنَّ مَن حَذفَها حَذفَها كراهيةَ زيادةِ ما لم يكنْ فيهِ، وهو الياءُ، إذ دخلتِ الألفُ واللامُ، ولكنّه فَضَّلَ إثباتَ الياءِ، لامتناعِ التنوينِ إذا أدخلُوا الألفَ واللامَ فيهِ[7].

---

[1] الفراء: معاني القرآن 200/1 - 201.
[2] الأعراف الآية 150.
[3] الفراء: معاني القرآن 394/1.
[4] ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 274/3 - 175، والحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم النحو" ص232 - 233.
[5] الأعراف الآية 178.
[6] الكهف الآية 17.
[7] الفراء: معاني القرآن 201/1.

وممّا يتصلُ بحذفِ الياءِ تخفيفُ الياءِ المشدّدةِ من ألفاظٍ بعينِها؛ لكثرتِها في لغةِ أصحابِها. قالَ مُفسّرًا قولَه تعالى: (واستَوَتْ على الجُودِيِّ)[1]: " وهو جبلٌ بحضَنَين من أرضِ المَوصِلِ، ياؤُهُ مشدّدةٌ، وقد حُدّثتُ أنَّ بعضَ القُرّاءِ قرأ[2] (على الجُودِي) بإرسالِ الياءِ. فإنْ تكنْ صحيحةً، فهيَ ممّا كثُرَ به الكلامُ عندَ أهلِهِ، فخفَّ[3]".

ويقصِدُ الفرّاءُ بقولِهِ: "بإرسالِ الياء"، أي حذفِ إحدَى الياءينِ، إذْ إنَّ اجتماعَ المثلينِ الياءينِ ثقيلٌ في اللفظِ[4]، فحُذِفَ أحدُهما للتخفيفِ. ومنَ المعلومِ أنَّ ظاهرةَ حذفِ أحدِ المثلَينِ إذا اجتمعَا في الكلمةِ ظاهرةٌ فاشيةٌ في اللغةِ العربيّةِ.

11 - ومن بابِ الحذفِ المحمولِ على كثرةِ الاستعمالِ أنَّ الفرّاءَ بنَى على كثرةِ حذفِ الواوِ وزيادتِها في الكلامِ أنّه قبلَ قراءةَ مَن قرأَ (وأَكونَ)، وصوّبَها في قولِه تعالى: (لَوْلا أَخّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصّدَّقَ وَأَكُنْ)[5]، وإنْ كانتْ مخالفةً لرسمِ المصحفِ، إذ ليسَ فيهِ (أكون) بالواوِ. قالَ: " وإذا أجبتَ الاستفهامَ بالفاءِ فنصبتَ فانْصبِ العُطوفَ، وإنْ جزمْتَها فصوابٌ. من ذلكَ قولهُ في المنافقينَ: (لولا أَخّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصّدَّقَ وَأَكُنْ) رَدَدْتَ (وأكنْ) على موضعِ الفاءِ؛ لأنّها في محلِّ جزمٍ؛ إذ كانَ الفعلُ إذا وقعَ موقِعَها بغيرِ الفاءِ جُزِمَ. والنصبُ على أنْ تردّهُ على ما بعدَها، فتقولُ: (وأكونَ)، وهي في قراءةِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ (وأكونَ) بالواوِ، وقد قرأَ بها بعضُ القرّاءِ. قالَ: وأرى ذلكَ صوابًا؛ لأنَّ الواوَ ربّما حُذفَتْ من الكتابِ وهي تُرادُ؛ لكثرةِ ما تُنْقَصُ وتُزَادُ في الكلامِ؛ ألا ترى أنّهم يكتبُونَ (الرحمن) وسليمانَ بطرحِ الألفِ، والقِراءةُ بإثباتِها؛ فلهذا جازتْ. وقد أُسقِطتِ الواوُ من قولِه: (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ)[6]، ومن قولِه: (وَيَدْعُ الإِنْسَانُ بِالشَّرِ)[7] الآية، والقراءةُ على نيّةِ إثباتِ الواوِ"[8].

فالمُسوِّغُ لحذفِ الواوِ، كما يَرى الفرّاءُ، أنَّ العربَ كثيرًا ما تحذفُها، وهيَ تُريدُها في الكلامِ؛ لكونِها منَ الحروفِ الّتي يكثرُ حذفُها تارةً، وإثباتُها أخرَى. ويُماثِلُ الفرّاءُ الواوَ بالألفِ الّتي تَثبتُ مرّةً، وتُحذفُ أخرى، كألفِ سليمانَ، ويُعزِّزُ ذلكَ بإسقاطِ الواوِ من قولِه تعالَى: (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ)، وقولِه تعالَى: (وَيَدْعُ الإِنْسَانُ بِالشَّرِ).

12 - وليسَ الحذفُ لكثرةِ الاستعمالِ بواجبٍ عندَ الفرّاءِ مطلقًا، وإنّما هو ممّا يجوزُ في الكلامِ. فالإتمامُ جائزٌ، والحذفُ جائزٌ. قالَ: "إلاّ أنَّ (سوفَ) كثُرتْ في الكلامِ، وعُرفَ موضعُها، فتُركَ منها الفاءُ والواوُ، والحرفُ إذا كثُرَ فربّما فُعِلَ بهِ ذلكَ، كما

---

[1] هود الآية 44.
[2] ينظر: ابن جني: المحتسب 323/1.
[3] الفراء: معاني القرآن 16/2.
[4] وينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 701/2.
[5] المنافقون الآية 10.
[6] القلم الآية 18.
[7] الإسراء الآية 11.
[8] الفراء: معاني القرآن 87/1 - 88.

قيلَ: أَيْشٍ تقولُ، وكما قيلَ: لابَاكَ، وقُمْ لا بِشانئكَ، يُريدونَ: لا أبا لك، ولا أبا لشانئكَ"[1].

ثانيا ـ جعل الكلمتين كالكلمة الواحدة:

ألحَّ الفرّاءُ في غيرِ موضعٍ، من كتابِه (معاني القرآنِ)، على أنَّ جعلَ الكلمتينِ كالكلمةِ الواحدةِ أمرٌ ليسَ بَمنكُورٍ في اللغةِ العربيةِ، إذا كانتَا كثيرتي الاستعمالِ في الكلامِ. ووقفَ على مظاهرَ في العربيّةِ تُمثِّلُ ما ذهبَ إليهِ، فوقفَ عندَ قولِهِمْ: للقد، وكما ما، وفَمالِ، واللهمَّ، والحمد لله. وهذا بيانٌ بها.

1 ـ للقد: من ذلكَ إدخالُهم حرفًا على حرفٍ مثلِه. فقد أدخلُوا لامًا أخرى للتأكيدِ على (لقد) وفيها لامٌ، كقولِ الشاعرِ[2]:

فَلَئِنْ قومٌ أصابُوا غِرّةً وأَصَبنَا من زمانٍ رَفَقا
لَلَقدْ كانُوا لدَى أزمانِنا لِصَنيعين لِباسٍ وتُقَى

قالَ الفرّاءُ: " فأدخلَ على (لقد) لامًا أخرى؛ لكثرةِ ما تلزم العرب اللامَ في (لقد) حتّى صارتْ كأنّها منها"[3].

ونقلَ ابنُ منظورٍ رأيَ الفرّاءِ في (لسانِ العربِ)، على نحوٍ مُغايرٍ لمَا جاءَ عنِ الفرّاءِ نفسِهِ، قالَ[4]: "قالَ الفرّاءُ: وظنَّ بعضُ العربِ أنَّ اللامَ أصليَّةٌ، فأدخلَ عليهَا لامًا أُخرَى، فقالَ:

لَلَقدْ كانُوا لدَى أزمانِنا لِصَنيعين لِباسٍ وتُقَى"

وكما يظهرُ عندَ المُقارنةِ بينَ النصّينِ، فإنَّ الفرّاءَ لم يذهبْ إلى أَنَّ لامَ (لقد) أصليّةٌ، بلَ ذكرَ أنَّهَا (قدْ)، وفيها لامٌ أخرَى، أي أنّها ليستْ لامًا أصليَّةً، بل هيَ لامٌ زائدةٌ فيهَا.

وقدْ جعلَ بعضُ المحدثينَ أنَّ الجمعَ بينَ اللامينِ في (للقدْ) مذهبًا تفرّدَ بهِ الفرّاءُ[5].

2 ـ كما ما: ومثلُه كذلكَ زيادةُ (ما) بعدَ (كما) لكثرةِ (كما) في الكلامِ. قالَ: " ومثلُه قولُ الشّاعرِ[6]:

كَمَا ما امْرُؤٌ في مَعشَرٍ غيرِ رهطِه ضعيفُ الكلامِ شخصُه مُتَضائِلُ

---

[1] الفراء: معاني القرآن 274/3.
[2] الشعر من الرمل، وقد انشده ابن قتيبة في (الشعر والشعراء 100/1) في باب " العيب في الإعراب "، ونسبه للفراء، وأبطل رواية (للقد)، وذكر أنّ الرواية: فلقد. والبيت الثاني في اللسان بلا نسبة، (لقد) 392/3.
[3] الفراء: معاني القرآن 68/1.
[4] ابن منظور: لسان العرب (لقد) 392/3.
[5] يعقوب: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 584/2.
[6] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في همع الهوامع للسيوطي346/5.

قالَ: (كما) ثمَّ زادَ معَها (ما) أخرى)؛ لكثرةِ (كما) في الكلامِ، فصارتْ كأنّها منها"[1].
و(ما) في هذا البيتِ زائدةٌ للضرورةِ عندَ جمهورِ النُّحاة[2].
ويذهبُ بعضُ المحدثينَ إلى أنَّ الضروراتِ الشعريَّةَ "ليستْ إلاّ أخطاءً في اللّغةِ، وخروجًا على النِّظامِ المألوفِ في العربيّةِ، شعرِها ونثرِها"[3]. ومثلُ هذا الرأيِ ـ لا ريبَ ـ فيهِ تجنٍّ على العربيّةِ، وعلى أصحابِها؛ لأنَّهُ متى جَوّزنا الخطأَ على العربيِّ زالتِ الثّقةُ بكلامِهِ، وامتنعَ إثباتُ النّوادرِ، لإمكانِ أنْ يُقالَ في كلِّ نادرةٍ: إنَّ قائِلَها غلطَ[4].

3 ـ فَمالِ: ولكثرةِ وقوعِ اللامِ بعدَ (ما) توهّمُوا أنَّ اللامَ متّصلةٌ بـ (ما)، وأنَّها حرفٌ في بعضِه، هو (مال). قالَ:" وقولُه: (فَمَا لِهَؤُلاءِ القومِ)[5] (فمَال) كثُرتْ في الكلامِ، الكلامِ، حتّى توهّمُوا أنَّ اللامَ متّصلةٌ بـ (ما)، وأنّها حرفٌ في بعضِهِ. ولاتّصالِ القراءةِ لا يجوزُ الوقفُ على اللامِ؛ لأنّها لامٌ خافضةٌ "[6].
فالفرَّاءُ، كما ترَى، حملَ وصلَ اللامِ بـ (ما) في الإملاءِ على كثرةِ استعمالِها بعدَ (ما)، في نحوِ قولِهِم: ما لكَ؟ وما له؟ وما لهم؟ ممّا دفعَهُم إلى الظّنِّ والتّوهُّمِ أنَّ اللامَ مُتَّصِلةٌ بـ (ما)، وأنَّها جزءٌ منهُ، والواقعُ خلافُ ذلكَ.
والّذي دعا الفرّاءَ إلى ما قالَ أنَّ اللامَ في الرسمِ القرآنيِّ فُصلتْ عن هؤلاءِ، ثُمَّ نبَّهَ إلى عدمِ جوازِ الوقفِ عليها؛ لأنَّها لامٌ خافضةٌ، ومَبناها من حرفٍ واحدٍ، وما كانَ كذلِكَ، يتَّصِلُ باللفظِ الّذي بعدَهُ، كما أنَّهُ لا يصِحُّ الوقفُ عليهِ.
وناقشَ العُكبُريُّ بإيجازٍ فصلَ اللامِ عنْ هؤلاءِ في الرسمِ القُرآنيِّ، وذكرَ أنَّها "في التَّحقيقِ مُتَّصلةٌ بهؤلاءِ"، وأنَّ مِنَ القُرَّاءِ مَنْ يقِفُ عليهَا، وهو غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ الموضعَ ليسَ موضعَ وَقْفٍ[7].

4 ـ اللهمَّ: وقريبٌ من هذه المباحثةِ مذهبُه في أصلِ (اللهُمَّ). فهو يرى أنَّ الأصلَ فيها "أنّها كانتْ كلمةً ضُمَّ إليها (أُمَّ)، تريدُ: يا أللهُ أُمَّنا بخيرٍ، فكثُرتْ في الكلامِ فاختلطتْ، وجعلتْ كلمةً واحدةً. فالرفعةُ التي في الهاءِ من همزةِ (أُمَّ) لمّا تُركتْ انتقلتْ إلى ما قبلَها".
ولعلّه من المناسبِ أنْ نُشيرَ إلى أنَّ فيها أمرًا آخرَ رأى الفرّاءُ أنّه مرتبطٌ بكثرتِها في الكلامِ، وهو تخفيفُ ميمِها في بعضِ اللغاتِ، كقولِ الأعشى[8]:

كَحَلْفَةٍ من أبي رياح يَسْمَعُها اللهُمَ الكُبارُ [1]

---

[1] الفراء: معاني القرآن 68/1.
[2] ينظر: الشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع 528/2.، ويعقوب: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 672/2.
[3] عبد التواب: فصول في فقه العربية ص192.
[4] ابن هشام: مغني اللبيب ص622.
[5] النساء الآية 78.
[6] الفراء: معاني القرآن: 278/1.
[7] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 374/1.
[8] البيت من مخلع البسيط، وهو في ديوانه، شرح وتعليق محمد حسين، ص333.

ولَمّا كانَ أصلُ (اللهُمَّ) عندَ الفرّاءِ: يا أللهُ أُمَّنا بخيرٍ، أجازَ في سَعَةِ الكلامِ دخولَ أداةِ النداءِ عليهِ، وأنْ يُقالَ: يا اللهُمَّ[2].

وقدْ تباينتْ آراءُ النّحويِّينَ من مذهبِ الفرّاءِ، فمنهُمْ مَنْ قَبِلَهُ، ومِنْهمْ مَنْ ردَّهُ. فمِمَّنْ قبلِهُ ثعلبٌ وقطربٌ. وقدْ قالَ الآخيرُ: "والدّليلُ على صحةِ قولِ الفرّاءِ ... في اللهمَّ إنَّهُ بِمعنَى ياللهُ أُمَّ إدخالُ العربِ (يا) على اللهُمَّ". ومِمَّنْ ردَّهُ الزَّجَّاجُ، ووصفَهُ بأنَّهُ إقدامٌ عظيمٌ، وإلحادٌ في اسمِ اللهِ، مستدلاً بأنَّ "كلَّ ما كانَ منَ هذا الهمزِ الّذي طُرحَ فأكثرُ الكلامِ الإتيانُ بهِ. يُقَالُ: ويلُ أُمِّهِ وويلُ امِّهِ، والأكثرُ إثباتُ الهمزِ، ولو كانَ كما قالَ هذا القائلُ لجازَ: اللهُ أُومُم، واللهُ أُمَّ"، وذكرَ الزَّجَّاجُ أنَّهُ "مُحالٌ أنْ يُترك الضّمُّ الّذي هُو دليلُ نداءِ المُفردِ، وأنْ يُجعلَ في اسمِ اللهِ ضَمَّةُ أُمَّ، هذا إلحادٌ في اسمِ اللهِ"[3].

وقد كانَ صاحبُ (الإنصاف) ناقشَ اللفظَ، وجعلهُ مسألةَ خلافيّةً بينَ الكوفيّينَ والبصريّينَ، فنسبَ رأي الفرّاءِ للكوفيّينَ جميعِهمْ، وردّهُ، وذكرَ رأيَ البصريّينَ المتمثِّلِ في أنَّ الميمَ في (اللهُمَّ) عِوَضٌ عنْ أداةِ النِّداءِ (يا)، وليستْ بقيَّةَ جملةٍ، وأنَّهُ لا يصحُ الجمعُ بينَهما، فيقُالُ: يا اللهُمَّ إلا في ضرورةِ الشعرِ، وقبلَ هذا الرأيَ، وارتضاهُ[4]. وهوَ ما أميلُ إليهِ لوضوحِهِ، وقربِهِ، وبعدِهِ عنِ التكُّلفِ.

ومِمَّا تجدرُ الإشارةُ إليهِ في سياقِ هذهِ المباحثةِ أنَّ مِنَ النُّحاةِ مَنْ لا يُجيزُ نعتَ اللهُمَّ؛ لأنَّ الميمَ بُنيتْ مَعَ الاسمِ فصارَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ؛ لأنَّ الميمَ لا تنفصلُ منَ الاسمِ، كما لا تنفصِلُ (يا)، ويجعلُ قولَهُ عزَّ وجلَّ: (قُلِ اللّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ)[5] محمولاً على (يا)، وليسَ بنعتٍ، ومنهم يُجِيزُونَ فيهِ النعتَ، لأنَّ الميمَ فيهِ بِمنزلةِ (يا)، وإنْ لمْ تنفصِلْ[6].

ثالثًا ـ الإتباع:

1 ـ وقفَ الفرّاءُ على قولِه تعالى: (الحَمَدُ لِلّهِ)[7]، وحكى أنَّ أهلِ البدْوِ منهم مَنْ يقولُ: (الحمدِ لِلّهِ)[8] ، ومنهم من يقولُ: (الحمدُ لُلّهِ)[9]، ثمَّ أخذَ يعتلُّ لِمَا حكاهُ. فذكرَ أنَّ هذه الجملةَ كثُرتْ في كلامِ الناسِ، وعلى ألسنِ العربِ، حتّى صارتْ كالاسمِ الواحدِ، والضمُّ في الاسمِ الواحدِ إذَا كانَ بعدَه كسرةٌ ثقيلٌ، فحوّلوا الضمةَ كسرةً، والكسرةُ

---

[1] الفراء: معاني القرآن 203/1 - 204.
[2] ابن الشجري: الأمالي الشجرية 103/2.
[3] ابن منظور: لسان العرب (أله) 470/13.
[4] الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم47، 341/1.
[5] آل عمران الآية 26
[6] أبو حيان: تذكرة النحاة ص727.
[7] الفاتحة الآية 2.
[8] هي قراءة الحسن كما في (إعراب القرآن للنحاس 170/1)، وقراءة الحسن ورؤبة كما في (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص7) لابن خالويه.
[9] هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة كما في (إعراب القرآن للنحاس 170/1)، و(مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص7) لابن خالويه.

مـعَ الكسـرةِ قـد تجتمعـانِ لخفّـةِ ذلـكَ كالإبِـلِ، وكـذلكَ الضّـمةُ مـعَ الضـمّةِ ممّـا يكثـرُ اجتماعُه في أسماءِ العربِ كالحُلُمِ والعُقُبِ. ثمَّ ذكرَ أنَّ جعلَ الكلمتينَ كالكلمـةِ الواحـدةِ إذا كثُـرَ الكـلامُ بهمـا لـيسَ ممّـا يُنكَـرُ، كقـولِ العـربِ (بِأَبَـا) بمعنـى (بِـأَبي)، فالياءُ يـاءُ المتكلّمِ، ليستْ من الأبِ، ولكنْ لمّا كثُرَ بهما الكلامُ توهّمتِ العربُ أَنَّهمـا اسمٌ واحـدٌ، فأبدلُوا الياءَ ألفًا. وهذا كلامُه:

" وأمّا مَنْ خفضَ الدالَ من (الحمدِ) فإنّـه قـالَ: هذه كلمـةٌ كثُـرتْ علـى ألسنِ العـربِ حتّـى صـارتْ كالاسمِ الواحـدِ[1]؛ فثقُـلَ علـيهم أنْ يجتمـعَ فـي اسمٍ واحـدٍ مـن كلامِهم ضمّةٌ بعدَها كسرةٌ، أو كسرةٌ بعدَها ضمّةٌ، ووجدُوا الكسرتينِ قد تجتمعانِ فـي الاسمِ الواحدِ مثل إبِلٍ، فكسرُوا الدالَ ليكونَ علـى المثـالِ مـن أسمائِهم. وأمّـا الّذينَ رفعُوا اللامَ فإنّهم أرادُوا المثالَ الأكثرَ من أسماءِ العربِ الّذي يجتمعُ فيه الضمتانِ؛ مثل: الحُلُمِ والعُقُبِ. ولا تُنكرنَّ أنْ يُجعلَ الكلمتانِ كالواحدةِ إذا كثُرَ بهما الكلامُ، ومـن ذلكَ قولُ العربِ: (بِأَبَا) إنّما هو (بِأَبي)، الياءُ ياءُ المتكلّمِ، ليستْ من الأبِ؛ فلمّـا كثُـرَ بهمـا الكـلامُ توهّمُـوا أنّهمـا حـرفٌ واحـدٌ، فصـيّرُوها ألفًـا، ليكـونَ علـى مثـالِ حُبْلَـى وسَكرَى؛ وما أشبهَه من كلامِ العربِ "[2].

لقدْ ناقشَ الفرّاءُ في هذا النَّصِّ قراءةَ مَنْ كَسْرَ الدالِ من الحَمْدِ، واعتلَّ لِذلِكَ بكثرةِ استعمالِ اللفظينِ معًا، حتّـى صـارَا بمنـزلةِ اسمٍ واحدٍ، وماثلَـهُ بقولِ العربِ: (بِأَبَا)، الّذي كانَ أصلُهُ (بأبي)، ولكنَّ كثرةَ استعمالِهِ فيَ كلامِ العربِ جعلتْهمُ يقلبُونَ الياءَ ألفًا، فصارَ اللفظُ بأَبَا.

ووقفَ أهلُ العربيّةِ على قراءةِ (الحمدِ للهِ)، ومن هؤلاءِ الزّجّـاجُ الّذي جعلَ ذلكَ "لُغةَ مَنْ لا يُلتفَتُ إليهِ، ولا يُتشاغلُ بالرّوايةِ عنهُ"[3]، والعُكبُريُّ الّذي اعتلَّ لكسرِ لكسرِ الدّالِ، بإتْباعِها لِكَسرةِ اللامِ من (لِلّهِ)، وماثلَـهُ بقولِ العربِ: المِعِيـرةُ ورِغِيفٌ، ولكنَّهُ ضعَّفَهُ في الآيةِ؛ وهو ما أَميلُ إليهِ؛ لأَنَّ كسرَ الدالِ يُبطلُ الإعرابَ، فـي حـينَ قبلَهُ في غيرِها[4].

2 - ومن ذلكَ كسرُ الهاءِ التي قبلَها ياءٌ ساكنةٌ مثل عليهِم، أو كسرةٌ مثل بِهِم. فالعلّـةُ في كسرِ الهاءِ في قولِه تعالى: (أنعمتَ عليهم)[5] استثقالُ الضمّة فـي الهـاءِ، وقبلَهـا ياءٌ ساكنةٌ؛ " لكثرةِ دورِ المكنيّ في الكلامِ "[6].

إنَّ مضمونَ ما أنبهُ إليهِ الفرّاءُ يتضَمَّنُ أنَّ الأصلَ فـي هـاءِ المكنِـيِّ فـي نحـوِ: عليهم وبهم، الضَّمُّ؛ لأنَّ هذهِ الهاءَ تُضمُّ بعدَ الفتحةِ والضّمّةِ والسّكونِ، كقولِهم: إنَّـهُ، وغُلامُـهُ، ومِنْـهُ، غيـرَ أنَّ اللّغـةَ الفُصْـحَى كُسِـرتْ هـذهِ الهـاءَ إذا وقعَـتْ بعـدَ كسـرةٍ قصيرةٍ، نحوُ: بِصاحِبِهِمْ، أو وقعتْ بعدَ كسرةٍ طويلـةٍ، نحـوُ: قاضِـيهِمْ، أو وقعَـتْ بعـدَ يـاءٍ، لكثـرةِ اسـتعمالِ المكنـيِّ فـي كـلامِ العـربِ، لـداعٍ صـوتِيٍّ، لِتُجـانسَ اليـاءَ

---

[1] وينظر: الفراء: معاني القرآن 94/1 - 95.
[2] الفراء: معاني القرآن 3/1 - 4.
[3] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 45/1.
[4] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 5/1. وينظر ص من هذا البحث.
[5] الفاتحة الآية 7.
[6] الفراء: معاني القرآن 5/1.

والكسرةَ[1].وهو ما يُعرفُ عندَ المحدثينَ بقانونِ المماثلةِ[2]. وكَسْرُ الهاءِ وإسكانُ الميمِ في (عليهِمْ) لغةُ أهلِ نجدٍ، وأنَّ ذلكَ قراءةُ حمزةَ وأهلِ الكوفةِ[3].

ويعزُو اللغويُّونَ إلى بني كلبٍ أَنَّهمْ يكسرُونَ الهاءَ منْ ضميرِ الغائبينَ مُطلقًا، أي سواءٌ أسبِقتْ بكسرةٍ أو ياءٍ، أم لم تُسبقْ، فيقولُونَ: بَيْنَهِمْ، ومِنْهِمْ، وعَنْهِمْ، ولَهِمْ في: بينَهُمْ، ومِنْهُمْ، وعَنْهُمْ، ولَهُمْ. وهو باتَ يُعرفُ عندَ اللّغويِّينَ بالوهمِ[4]. كما أنَّ بني بني كلبٍ تُجري قانونَ المماثلةِ في ضمير الخطابِ (كم)، إذا سُبقَ بكسرةٍ أو ياءٍ، فيقولُونَ: بِكِمْ، وعَلَيكِمْ، في: بِكُمْ، وعَلَيكُمْ، وهو سماهُ اللّغويُّونَ بالوكمِ[5].

وممّا ينبغِي الإنباهُ إليهِ في هذا السّياقِ إلى أنَّ النَّحّاسَ ذكرَ أنَّ في (عليهم) خمسَ لغاتٍ، قُرِئَ بها كُلِّها، هي: عَلَيْهِمُو، وعَلَيْهِمِي، وعَلَيْهِمْ، وعَلَيْهُمْ، وعَلَيْهُمو (بضمِّ الهاءِ والواوِ)، وأنَّ العُكبُرِيَّ ذكرَ أنَّ فيها عشرَ لغاتٍ، وكلّها قد قِرِئَ بهِ، " فالّتي مع الضمِّ: إسكانُ الميمِ، وضمُّها من غيرِ إشباعٍ، وضمُّها مَعَ الواوِ، وكسرُ الميمِ منْ غيرِ ياءٍ، وكسرُها مَعَ الياء، وأمَّا الّتي مَعَ كسرِ الهاءِ فإسكانُ الميمِ، وكسرُها منْ غيرِ ياءٍ، وكسرُها مَعَ الياءِ، وضمُّها منْ غيرِ واوٍ، وضمُّها مَعَ الواوِ"[6].

3 - ومثلُ ذلكَ كسرُ الألفِ التي قبلَها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ، كقولِه تعالى: (فلأِمُّهِ السُّدُسُ)[7]، وقولِهِ: (وإنّه في أُمِّ الكتابِ)[8]، وذلكَ لأنَّ (أمّ) " كثيرةُ المجرى في الكلامِ؛ فاستُثقلَ ضمّةٌ قبلَها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ ". وناظرَ الفراءُ الألفَ من (أُمّ) بالهاءِ، فذكرَ أنَّ " كلَّ موضعٍ حسُنَ فيهِ كسرُ الهاءِ مثل قولِهم: فيهِم وأشباهِها، جازَ فيهِ كسرُ الألفِ من (أُمّ)، وهي قياسُها"[9].

واللغةُ الّتي أشارَ إليها الفرّاءُ لغةٌ حَكَاها سِيبويهِ[10]، وعزاها الكسائِيُّ إلى كثيرٍ منْ هوازنَ وهُذيلٍ، واعتلَّ لها النّحاسُ بأَنَّهُ" لمّا كانتِ اللامُ مكسورةً، وكانتْ مُتَّصلةً بالحرفِ كرِهُوا ضمَّةً بعدَ كسرةٍ، فأبدلُوا منَ الضّمَّةِ كسرةً؛ لأَنَّهُ ليسَ في الكلامِ فِعُلٌ[11]. وأشارَ العُكبُريُّ إلى كسرِ الهمزةِ منْ قولِهِ تعالَى: (فلأِمُّهِ السُّدُسُ)، فذكرَ ابتداءً أنَّ الأصلَ ضَمُّها، وإنَّما كُسِرتْ إتباعًا لكسرةِ اللامِ قبلَها، وكَسْرِ المِيمِ

---

[1] وينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 11/1.
[2] ينظر: عبد التواب: فصول في فقه العربية ص153.
[3] النحاس: إعراب القرآن 175/1.
[4] السيوطي: المزهر 222/1، وعبد التواب: فصول في فقه العربية ص152.
[5] السيوطي: المزهر 222/1، وعبد التواب: فصول في فقه العربية ص152.
[6] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 12/1.
[7] النساء الآية 11.
[8] الزخرف الآية 7.
[9] الفراء: معاني القرآن 6/1.
[10] سيبويه: الكتاب 272/2.
[11] النحاس: إعراب القرآن 440/1.

بعدَها[1]. وكأنَّ العُكبُريَّ لمْ يَعتدَّ بالساكنِ الّذي بعدَها، لأنَّ الساكنَ في مثلِ هذا الموضعِ حاجزٌ غيرُ حَصِينٍ.

وتعليلُ كسرِ الهمزةِ في (فلأُمِّهِ)، يخضعُ لقانونِ المماثلةِ بينَ الأصواتِ المُتجاورةِ، فلمّا كانَ حرفُ الخفضِ اللامُ مكسورًا تأثّرتْ ضمَّةُ الهمزةِ بهذا الكسرِ، فقلبتْ كسرةً؛ لِتنسجمَ مَعَ ما قبلَها.

وكسرُ همزةِ أُمٍّ ما زالَ شائعًا إلى الآنَ في كثيرةٍ من مناطق فلسطينَ، فهم يقولُون: (وين إمّي، جاءتْ إمِّي، شو اسم إمّك)، ونحوُ ذلكَ.

4 - ومن هذا البابِ إمالَةُ النونِ من (إنّا) في قولِهِ تعالى: (قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ)[2]. فالعلّةُ عندَ عندَ الفرّاءِ كثرةُ جملةِ (إنّا لله) في كلامِهم، حتّى صُيِّرتِ الكلمتانِ كالحرفِ الواحدِ. قالَ معلّقًا على هذه الآيةِ: " لمْ تكسرِ العربُ (إنّا[3]) إلاّ في هذا الموضعِ معَ اللامِ في التوجُّعِ خاصّةً. فإذا لم يقولُوا: (لِلَّهِ) فتحُوا فقالُوا: إنّا لِزيدٍ مُحِبُّونَ، وإنّا لِرَبِّنا حامِدُونَ عابدونَ. وإنّما كُسِرتْ في (إنّا لِلَّهِ)؛ لأنّها استعمِلت فصارتْ كالحرفِ الواحدِ[4]، فأُشيرَ إلى النونِ بالكسرِ لكسرةِ اللامِ الّتي في (لِلَّهِ)؛ كما قالُوا: هالِكٌ وكافِرٌ، كسرتَ الكافَ من كافِرٍ لكسرةِ الألفِ؛ لأنّه حرفٌ واحدٌ، فصارتْ (إنّا لِلَّهِ) كالحرفِ الواحدِ لكثرةِ استِعمالِهم إيّاها، كما قالُوا: الحمدِ لِلَّهِ "[5].

وقدْ أشارَ الزّجَّاجُ والعُكبُريُّ إلى هذهِ الإمالَةِ؛ إمالةِ الألفِ، واعتلَّ لها الأوّلُ بِما اعتلَّ بِهِ الفرّاءُ، حينمَا قالَ: "وكانَ ذلكَ في هذا الحرفِ بِكثرةِ الاستعمالِ[6]"، واعتلَّ الثاني بالعلّةِ نفسِها، إذ قالَ: "وقدْ أمالَها بعضُهم لِكثرةِ ما يُنطقُ بهذا الكلامِ" ولكنَّهُ جعلَ ذلكَ خارجًا عنِ القياسِ؛ "لأَنَّ الألفَ من الضّميرِ الّذي هو (نا)، وليستْ مُنقلبةً، ولا في حُكمِ المُنقلبةِ"[7].

رابعا ـ الممنوع من الصرف:

---

[1] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 334/1.

[2] البقرة الآية 156.

[3] في حاشيته: " المراد بالكسر هنا إمالة النون من (إنا) إلى الكسر كما في النحاس عن الكسائي: إنّ الألف ممالة إلى الكسرة، وأما على أن تكسر فمحال لأنّ الألف لا تحرّك البتة، وإنّما أميلت في (إنّا لِلَّهِ) لكسرةِ اللامِ في (لِلَّهِ) الخ. وينظر: النحاس: إعراب القرآن 273/1.

[4] في حاشيته: " يريد: أنّ (نا لِلَّه) كَالكلمة الواحدة، فوقعت الألف في (نا) قبل الكسرة (كسرة لام لله) متصلة، وهذا سبب من أسباب الإمالة نحو عالم وكاتب، وإن كان (نا) مما عدّ مشبها للحرف الذي لا إمالة فيه؛ لأنه مبنيّ أصليّ، فهو اسم غير متمكّن، ولكنّهم استثنوا من المشبه للحرف (ها) للغائبة، (نا) للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره خاصة، فإنّهم طردوا الإمالة فيهما لكثرة استعمالهما إذا كان قبلهما كسرة أو ياء، فقالوا: مر بنا وبها، ونظر إلينا وإليها، بالإمالة لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة، أو الياء مفصولة بحرف ".

[5] الفراء: معاني القرآن 94/1 ـ 95. ومراده بكسرِ كافِ كافرٍ إمالتُها.

[6] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 233/1.

[7] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 129/1.

أشارَ الفراءُ إلى كثرةِ الاستعمالِ في بابِ الممنوعِ من الصرفِ في ثلاثِ ظواهرَ.

1 ـ الظاهرةُ الأولى منعُ أشياءَ منَ الصرفِ. وقدْ أشارَ الفرّاءُ إلى أثرِ كثرةِ الاستعمالِ على أشياءَ منْ وجهينِ.

الوجهُ الأولُ أنَّهُ ذكرَ أنَّ بعض النحويّينَ ـ وهو الكسائيُّ كما في غيره من المصادر[1] ـ ذهبَ إلى أنَّ العلّةَ في منعِ صرفِ (أشياءَ) أنّها " كثُرَتْ في الكلامِ، وهيَ أفعالٌ، فأشبهتْ فَعْلاءَ، فلم تُصرفْ " ولكنّهُ ردَّ هذا التعليلَ، ولمْ يقبلْهُ، محتجًّا بأنَّ الاسمَ إذا كثُرَ استعمالُهُ، خفَّ، وإذا خفَّ صُرِفَ. قالَ: " لأنَّ الحرفَ إذا كثُرَ بهِ الكلامُ خَفَّ؛ كما كثُرتِ التسميةُ بيَزِيدَ فأجرَوهُ[2]، وفيهِ ياءٌ زائدةٌ تمنعُ من الإجراءِ"[3].

الإجراءِ"[3].

والوجهُ الثاني أنَّه ذهبَ إلى أنَّ أصلَها (أشيِئاءُ)، على وزنِ أفعلاء، فحُذفُ من وسطِها الهمزةُ؛ لكثرتِها في الكلامِ، فصارتْ أشياءَ، على وزنِ: أفعاءُ[4]،

ووجهُ منعِها من الصرفِ أنَّ أفعلاءَ اسمٌ منتهٍ بألفِ التأنيثِ الممدودةِ، وما كانَ منتهيًا بألفِ التأنيثِ الممدودةِ تُركَ صرفُهُ.

وأمَّا وجهُ حذفِ الهمزةِ للتخفيفِ فهو تقاربُ الهمزتينِ في (أشيِئاءُ)، وبينَها حرفٌ ساكنٌ، والسّاكنُ حاجزٌ غيرُ حصينٍ، فكأنَّهُ قدِ اجتمعَ فيهِ مثلانِ همزتانِ، واجتماعُ المثلينِ الهمزتينِ مُستثقلٌ في الكلامِ.

وإذا كانَ الفرّاءُ قد رأى أنَّ أصلَ أشياءَ هوَ أشيئاءَ، واعتلَّ لحذفِ همزتِها بكثرةِ الاستعمالِ، طلبًا للتخفيفِ، فقد وردَ أهلُ العربيّةِ على هذهِ اللفظةِ، بالنظرِ والتّأمُّلِ، وناقشوها، وبسطُوا القولَ فيها، واختلفتْ مذاهبُهم فيها، وتعدّدتْ، أجلَ تبريرِ منعِها من الصّرفِ.

وقدْ بيّنَ ذلكَ مُفصّلاً أبو البركاتِ الأنباريُّ في (إنصافِهُ). فذكرَ رأيَ الفّراءِ منسُوبًا للكوفيّينَ والأخفشِ، وذكرَ أنَّ مذهبَ بعض الكوفيّينَ أنَّ وزنَها أفعالٌ، وأنَّ البصريّينَ ذهبُوا إلى أنَّ أصلَها شيئاء، على وزنِ فعلاء، فلمّا اجتمعتْ همزتانِ، ليسَ بينَهما حاجزٌ قويٌّ، قدّمُوا الهمزةَ الّتي هيَ اللامُ على الفاءِ، فصارتْ أشياءَ على وزنِ لفعاءَ[5].

وليسَ بعيدًا عندِي أنْ تكونَ كلمةُ أشياءَ، قدْ وردَتْ عن العربِ هكذَا، على هذا الأصلِ، وأنَّ وزنَها أفعالٌ، وأنَّهُ لا حذفَ فيها، وأنَّها سُمِعَتْ عنهم ممنوعةً من الصّرفِ، وأنَّهُ لا حاجةَ بنا إلى أنْ نُخضِعَها لمثلِ هذهِ التأويلاتِ، الّتي لا تمتُّ إلى روحِ اللغةِ بصلةٍ.

---

[1] النحاس: إعراب القرآن 42/2.

[2] أجروه: أي صرفوه. والإجراء مصطلح كوفي يقابله عند البصريين الصرف.

[3] الفراء: معاني القرآن 321/1.

[4] الفراء: معاني القرآن 321/1.

[5] ينظر في ذلك: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم 118.

2 ـ والظاهرةُ الثانيةُ صرفُ أسماءِ النساءِ ممّا كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ وأوسطُها ساكنٌ. قالَ معقّبًا على قولِهِ تعالى: (اهْبِطُوا مِصْرًا)[1]: " كُتبتْ بالألفِ، وأسماءُ البُلدانِ لا تنصرفُ خَفّتْ أو ثَقُلَتْ، وأسماءُ النساءِ إذا خفَّ منها شيءٌ جرى إذا كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ، ووسطُها ساكنٌ، مثلُ دَعْدٍ وهِنْدٍ وجُمْلٍ. وإنّما انصرفتْ إذا سُمّيَ بها النساءُ؛ لأنّها تُردَّدُ وتكثُرُ بها التسميةُ فتخِفُّ لكثرتِها، وأسماءُ البُلدانِ لا تكادُ تعُودُ "[2].

3 ـ والظاهرةُ الثالثةُ صرفُ العلمِ الذي على وزنِ الفعلِ. قالَ وقد وقفَ على قولِه تعالى: (وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ)[3]: " ولم يُجرُوا (يغوثَ ويعوقَ)؛ لأنَّ فيها ياءً زائدةً. وما كانَ من الأسماءِ معرفةً فيهِ ياءٌ أو تاءٌ أو ألفٌ فلا يُجرَى. من ذلكَ يَمْلِكُ، ويَزِيدُ، ويَعْمَرُ، وتَغلِبُ، وأَحْمَدُ. هذه لا تُجرى لِمَا زادَ فيها. ولو أُجرِيَتْ لكثرةِ التسميَةِ كانَ صوابًا "[4]. وقالَ في موضعٍ آخرَ: " ... كما كثُرتِ التسميةُ بيَزِيدَ فأجرَوهُ، وفيهِ ياءٌ زائدةٌ تمنعُ من الإجراءِ "[5].

ولا يَخفَى أنَّ الفرّاءَ، وَفْقَ ما كُشِفَ عنهُ في الظاهرةِ الثانيةِ والثالثةِ، يجعلُ الصرفَ أصلاً في الأسماءِ، وذلكَ لكثرةِ الأسماءِ المصروفةِ، والمنعَ فرعًا عليهِ، لقلّتها، فبنَى على هذهِ القاعدةَ قاعدةَ أنَّ الممنوعَ من الصرفِ إذا كثرَ استعمالهُ في كلامِ العربِ عادَ إلى أصلهِ. ولكنَّ أبا جعفرٍ النّحّاسَ لم يرتضِ تعليلَ الفرّاءِ، وذكرَ " أنّه لا يُحصّلُ؛ لأنّه ليسَ إذا كثُرَ الشيءُ صُرِفَ فيهِ ما لا ينصرفُ، على أنّه لا معنى لكثرتِه في اسمِ صنمٍ "[6].

خامسا ـ الخفض:

وفي ذلكَ ثلاثُ مسائلَ حملَها الفرّاءُ على كثرتِها في الكلامِ. الأولى عملُ حرفِ الجرِّ مُضمرًا، والثانيةُ جعلُ التاءِ مكانَ الواوِ في القسمِ، والثالثةُ حذفُ حرفِ الجرِّ (إلى) معَ الأفعالِ ذهبَ وانطلقَ وخرجَ.

1 ـ أمَّا عملُ حرفِ الجرِّ مضمرًا فذلكَ جائزٌ عندَه فيما يكثرُ استعمالُهُ، كالقسمِ بالواوِ، كقولِهم: اللهِ لأفعلَنَّ، أو غيرِ القسمِ، كقولِهم: خيرٍ، جوابًا لمَن قالَ: كيفَ أصبحتَ. قالَ في تفسيرِ قولِه تعالى: (قَالَ فَالحَقَّ والحَقَّ أقولُ)[7]: " ولو خفضَ الحقَّ الأوّلَ خافضٌ يجعلُه اللهَ تعالى، يعنِي في الإعرابِ، فيُقسمُ بهِ كانَ صوابًا. والعربُ تُلقي الواوَ من القسمِ ويخفضُونَه، سَمعْناهم يقولُونَ: اللهِ لأَفعَلَنَّ فيقولُ

---

[1] البقرة الآية 61.
[2] الفراء: معاني القرآن 42/1 - 43.
[3] نوح الآية 23.
[4] الفراء: معاني القرآن 189/3.
[5] الفراء: معاني القرآن 321/1.
[6] النحاس: إعراب القرآن 41/5 - 42.
[7] ص الآية 84.

المجيبُ: أللهِ لأَفعلنَّ؛ لأنَّ المعنَى مستعملٌ، والمستعملُ يجوزُ فيهِ الحذفُ، كما يقولُ القائلُ للرّجلِ: كيفَ أصبحتَ ؟ فيقولُ: خيرٍ، يريدُ بخيرٍ، فلمّا كثُرتْ في الكلامِ حُذِفَتْ "[1].

وليسَ الفرّاءُ سبّاقًا إلى إجازةِ مثلِ هذا، فقد أجازَ مثلَه قبلاً سيبويهِ[2]، ولكنَّ المبرّدَ منعَه، ولم يُجزْ إلاَّ النصبَ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ مُحالٌ أنْ يحذفَ[3]، ومنعُهُ أيضًا ابن عقيلٍ إلاّ في (رُبَّ)[4].

2 - وأمّا جعلُ التاءِ مكانَ الواوِ في القسمِ، فذلك في اسمِ واحدٍ، وهو اللهُ، عزَّ وجلَّ، كقولِهِ تعالى: (تاللهِ)[5]؛ لأنَّ الواوَ أكثرُ الأيمانَ مُجْرًى في كلامِ العربِ؛ فتوهَّمُوا أنَّ أنَّ الواوَ منها لكثرَتِها في الكلامِ، وأبدلُوها تاءً كما قالُوا: التُّراثُ، وهوَ من ورثَ، وكما قالَ: (رُسُلَنا تَتْرَى)[6] وهيَ منَ المُواتَرَةِ، وكما قالُوا: التُّخَمةُ، وهيَ منَ الوَخَامَةِ، والتُّجاهُ وهيَ من واجهكَ "[7].

وتعليلُ الفراءِ بكثرةِ الاستعمالِ أقربُ إلى روحِ اللغةِ من الاعتلالِ بأنّ التاءَ " لما كانتْ فرعًا للواوِ التي هيَ فرعٌ للباءِ، والواوُ تدخلُ على المُظهرِ دونَ المضمرِ؛ لأنّها فرعٌ، انحطّتْ عن درجةِ الواوِ؛ لأنّها فرعٌ، فاختَصَّتْ باسمٍ واحدٍ، وهو اسمُ اللهِ تعالى "[8].

وممّا يَحسُنُ إنْ نُشيرَ إليهِ في هذا السّياقِ أنَّ التّاءَ يكثرُ دخولُها على لفظِ الجَلالةِ (اللهِ)، ولكنَّهُ سُمِعَ جَرُّها (رَبِّ) مُضافًا إلى الكعبةِ، نحوُ: تَرَبِّ الكعبةِ،، وسُمِعَ كذلكَ تالرَّحمنِ، وأنَّهمْ قالُوا: تَحيَاتكِ، ولكنَّ ابنَ عقيلٍ وصفَ الأخيرَ بالغرابةِ[9].

3 - وأمّا حذفُ (إلى) مع ذهبَ وانطلقَ وخرجَ فهو جائزٌ عندَ الفرّاءِ في هذهِ الأفعالِ الثلاثةِ؛ لكثرةِ استعمالِها. قالَ في أثناءِ وقوفِه على قولِه تعالى: (فأينَ تذهبُونَ): " العربُ تقولُ: إلى أينَ تذهبُ ؟ وأينَ تذهبُ ؟ ويقولُونَ: ذهبتُ الشامَ، وذهبتُ السّوقَ، وانطلقتُ الشامَ وانطلقتُ السوقَ، وخرجتُ الشّامَ ـ سمعناهُ في هذه الأحرفِ الثلاثةِ:

---

[1] الفراء: معاني القرآن 413/2.
[2] سيبويه: الكتاب 160/2.
[3] المبرد: المقتضب 347/2 - 348. وينظر: النحاس: إعراب القرآن 474/3، والبغدادي: خزانة الأدب 140/2.
[4] ابن عقيل: شرح ابن عقيل 36/3.
[5] يوسف الآية 73.
[6] المؤمنون الآية 44.
[7] الفراء: معاني القرآن 51/2. وقد أشار المرادي في (الجنى الداني ص57) إلى أن تاء القسم بدل من الواو من غير عزوه للفراء، وأن بعضهم استضعفه لعدم الدليل على صحته.
[8] أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص277.
[9] ابن عقيل: شرح ابن عقيل 12/3.

خرجتُ وانطلقتُ وذهبتُ. وقالَ الكسائيُّ: سمعتُ العربَ تقولُ: انْطُلِقَ بـه الفورَ[1]، فنصبَ على معنى إلقاءِ الصفةِ، وأنشدَني بعضُ بني عقيلٍ[2]:

تصِيحُ بِنا حنيفةُ إذْ رأتْنا وأيَّ الأرضِ تذهبُ للصّياحِ

يريـدُ: إلـى أيِّ الأرضِ تـذهبُ. واسـتجازُوا فـي هـذه الأحـرفِ إلقـاءَ (إلـى) لكثـرةِ استعمالِهم إياها"[3].

وإذا كـانَ كثرةُ الاستعمالِ علّـةً لسُقُوطِ حـرفِ الخفضِ مَـعَ هذهِ الأفعـالِ عنـدَ الفرّاءِ، فقدْ جعلَ ابنُ السّرّاجِ حملَ الضدِّ عل ضدِّهِ، والنّظيرَ علـى نظيرِهِ علّـةً لهذا السقوطِ مَـعَ الفعلِ خرجَ. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ الفعلَ خرجَ لمّـا كـانَ مُضـادًّا للفعلِ دخلَ الّذي يسقطُ مَعَهُ حرفُ الخفضِ، سقطَ هذا الحرفُ مَعَ دخلَ لهذِهِ العلّةِ[4].

سادسا ـ لولاك ولولاي:

ممّـا يقـعُ بعـدَ (لـولا) المُضـمرُ الـذي علـى صـيغةِ الخفـضِ، كقـولِهم: لـولاكَ ولولاي، وهو موضـعٌ مُشكلٌ عندَ النحـاةِ، اختلفُوا فـي صـحّةِ التركيـبِ، وفـي توجيـهِ إعرابِ الضميرِ.

فقد وقفَ الفرّاءُ علـى ذلكَ فـي (معـاني القرآنِ)، فأجـازَ التركيـبَ معتلاً بـأنّ العـربَ قـد اسـتعملتْ (لـولا) فـي الخبـرِ، وأنَّ الكـلامَ كثـرُ بهـا، وذكـرَ أنَّ المعنـى فـي لولاك ولولاي كالمعنى في قولِهم: لولاَ أنا ولولا أنتَ، وأنَّ الضميرَ في موضعِ رفعٍ. قالَ: " وقدِ استعملتِ العربُ (لـولا) فـي الخبـرِ، وكثُـرَ بهـا الكـلامُ حتّـى استجازُوا أنْ يقولُوا: لولاكَ ولولايَ، والمعنـى فيهمـا كـالمعنى فـي قولِكَ: لـولا أنـا ولـولا أنـتَ، فقد توضـعُ الكـافُ علـى أنّهـا خفضٌ والرّفـعُ فيهـا صـوابٌ. وذلـكَ أنّـا لـم نجـد فيهـا حرفًـا خافضًا خُفِضَ، فلو كـانَ ممّـا يَخفِضُ لأوشكتَ أنْ تـرى ذلكَ فـي الشّـعرِ؛ فإنّـه يـأتي بالمُستجازِ، وإنّما دعاهُم أنْ يقولُوا: لـولاكَ فـي موضـعِ الرفـعِ؛ لأنّهـم يجـدُونَ المكنِـيَّ يستوِي لفظُه في الخفضِ والنصـبِ، فيُقـالُ: ضـربتُكَ ومـررتُ بـكَ، ويجدُونَـه يستوِي أيضًا في الرفعِ والنصبِ والخفضِ، فيُقالُ: ضـرَبَنَا ومرَّ بنا، فيكونُ الخفضُ والنصـبُ بالنونِ، ثمَّ يُقالُ: قُمنَـا فعلْنَـا فيكونُ الرفـعُ بـالنونِ. فلمّـا كـانَ ذلـكَ استجازُوا أن يكـونَ الكافُ في موضعِ (أنتَ) رفعًا، إذ كانَ إعرابُ المكنِيِّ بالدَّلالاتِ، لا بالحركاتِ "[5].

ووافقَ الفرّاءَ الأخفشُ، فرأى أنَّ الضميرَ فـي موضـعِ رفـعٍ بالابتـداءِ، ووضِـعَ ضـميرُ الجـرِّ موضِـعَ ضـميرِ الرفـعِ[6]. وكـونُ " لـولا " حـرفَ ابتـداءٍ والضـميرِ فـي موضعِ رفعٍ خلافُ مذهبِ سيبويهِ؛ فـ " لـولا " عنـدَه حـرفُ جـرٍّ، والضـميرُ مجـرورٌ

---

[1] ونقل أبو جعفر النحاس في (إعراب القرآن 164/5) حكايـة الكسـائي، وفيـه الغـور بـدلا مـن الفور.

[2] البيت من الوافر، وهو في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 243/19.

[3] الفراء: معاني القرآن 243/3.

[4] ابن السراج الأصول في النحو 296/1 - 297.

[5] الفراء: معاني القرآن 58/2.

[6] ابن عقيل: شرح ابن عقيل 7/3.

بها[1]. وأنكرَ المبرّدُ استعمالَ " لولاي ولولاكَ "، " إلاّ أنْ تقولَ لولا أنتَ "[2]. وذكرَ الشلوبينُ أنَّ إنكارَ المبرّدِ مثلَ هذا الاستعمالِ هذيانٌ؛ لاتّفاقِ أئمّةِ الكوفيّةِ والبصريّةِ على روايةِ " لولاكَ، ولولاي " عن العربِ[3].

والصحيحُ أنَّ المُبرِّدَ لمْ يُنكرْ (لولاي ولولاكَ)، بدليلِ أنَّهُ يُوردُ نصوصًا شعريَّةً على استعمالِهما، يستشهدُ بها غيرُهُ ليُحاجِجَهُ بها، ولكنَّهُ خطّأَ أنْ يُقالَ: إنَّ الضميرَ في موضعِ جرٍّ، أو رفعٍ، ثُمَّ قالَ: " لا يَصلحُ أنْ تقولَ إلاَّ: لولا أنتَ، قالَ اللهُ: (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[4]، ومَنْ خالفَنا، فهُو لا بُدَّ يَزعُمُ أنَّ الّذي قلناهُ أجودُ، ويدَّعِي الوجهَ الآخرَ، فيُجِيزُهُ على بُعدٍ"[5]. فلا ريبَ أنَّ قولَهُ: " فيُجِيزُهُ على بُعدٍ"، يدلُّ على عدمِ إنكارٍ لـ (لولاي ولولاكَ)، كما نقلَ عنهُ الناقلُونَ.

سابعا ـ تذكير العدد وتأنيثه:

وقفَ الفرّاءُ على قولِه تعالى: (والّذينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)[6]. فذكرَ أنَّ العلّةَ في تذكيرِ العددِ في قولِه: ((وَعَشْرًا) كثرةُ تغليبِهم الليالِيَ على الأيامِ إذا أبهمَ العددُ من الليالي والأيامِ. قالَ: " وقالَ: (وعَشْرًا) ولم يقلْ: (عَشَرَة)، وذلكَ أنَّ العربَ إذا أبهمتِ العددَ من الليالي والأيامِ غلّبُوا عليهِ الليالِيَ حتّى إنّهم ليقولُونَ: قد صُمنا عشرًا من شهرِ رمضانَ لكثرةِ تغليبِهم الليالي على الأيامِ. فإذا أظهرُوا معَ العددِ تفسيرَهُ كانت الإناثُ بطرحِ الهاءِ، والذّكرانُ بالهاءِ "[7].

وكلامُ الفرّاءِ السّابقِ يتضمَّنُ شرطًا لمثلِ هذا التغليبِ، وهوَ أنْ يكونَ العددُ مُبهمًا، لا يُعرفُ تمييزُهُ. وذهبَ العُكبُريُّ إلى ما ذهبَ إليهِ الفرّاءُ، مِنْ أنَّ معنَى (عشرًا) هو عشرُ ليالٍ، ولكنّهُ لم يشْترطْ إبهامَ العددِ. قالَ مُعقِّبًا على الآيةِ: (وَعَشْرًا): "أي عَشْرَ لَيالٍ؛ لأنَّ التاريخَ يكونُ بالليلةِ، إذا كانتْ هيَ أوّلَ الشّهرِ، واليومُ تَبَعٌ لَها"[8].

ووجهُ كونِ التاريخِ بالليلةِ مُقدَّمًا على اليومِ أنَّ "السِّنينَ عِندَهُمْ مَبنيَّةٌ على الشُّهورِ القَمريَّةِ، وذلكَ لكونِ أكثرِهِمْ أهلَ البرارِي الّذينَ يَتعسَّرُ عَليهِمْ معرفةُ دُخولِ

---

[1] سيبويه: الكتاب 373/2. وينظر أيضا: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 97، ص687، والسلسيلي: شفاء العليل 678/2، وابن الشجري: الأمالي الشجرية 212/2، وابن عقيل: المساعد 294/2.

[2] المبرد: الكامل (تحقيق الدالي) 237/3.

[3] أبو حيان: ارتشاف الضرب 470/2، والمرادي: الجنى الداني ص605.

[4] سبأ الآية 31.

[5] ينظر: المبرد: الكامل (تحقيق الدالي)، 1277/3 - 1278.

[6] البقرة الآية 234.

[7] الفراء: معاني القرآن 151/1.

[8] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 187/1.

الشّـهرِ، إلاّ بالاسْـتهلالِ، فـإذا أبصَـرُوا الهِـلالَ عرفُـوا دُخُـولَ الشّـهرِ، فـأوَّلُ الشّـهرِ عِندَهُم الليلُ؛ لأنَّ الاستهلالَ يكونُ في أوّلِ الليلِ"[1].

ثامنا ـ إلغاء اللام الموطّئة للقسم:

يذكرُ النحويّونَ أنّه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ، وكانَ القسمُ متقدّمًا، كـانَ الجـوابُ للقسمِ، وأغنـى عن جـوابِ الشرطِ. ونـاقشَ الفـرّاءُ ذلـكَ فـي كتابِـه، وأجـازَ أن يكـونَ الجوابُ للشرطِ مضارعًا مجزومًا[2]، واحتجَّ بشعرٍ وجّهَهُ علـى تـوهّمُ إلغـاءِ الـلامِ فـي (لئنْ)؛ لكثرتِها في الكلامِ. قالَ: " وأنشدني بعضُ بني عُقَيلٍ[3]:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادِقًا أَصُمْ في نَهارِ القيظِ للشَّمسِ بادِيا
وَأَرْكَبْ حِمارًا بينَ سَرجٍ وَفَرْوَةٍ وَأُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغرَى شِمَالِيَا

فألقَى جوابَ اليمينِ منَ الفعلِ، وكأنَّ الوجهَ في الكَلامِ أنْ يقولَ: لَئِنْ كـانَ كـذَا لآتِينَّكَ، وتوهَّمَ إلغاءَ اللامِ كمَا قالَ الآخرُ[4]:

فَلا يَدْعُنِي قَومِي صَرِيحًا لِحُرَّةٍ لئِنْ كُنتُ مقتولاً وَيَسلمُ عامِرُ

فاللامُ في لَئنْ ملغاةٌ، ولكنَّها كَثُرتْ في الكلامِ حتّى صارتْ بمنزلةِ إنْ"[5].

وقد نـاقشَ الفـرّاءُ المسـألةَ نفسَـها بعـدًا مـن غيـرِ أنْ يُخضِـعَها لسـلطانِ كثـرةِ الاستعمالِ، وذكـرَ أنَّ الشـاعرَ رُبّمـا جزمَ؛ " لأنَّ (لـئن) إنْ التـي يُجـازى بهـا زيـدتْ عليها لامٌ "[6].

وأشارَ ابنُ عقيلٍ[7] إلى هذهِ المسألةِ، منْ غيرِ أنْ يُعلِّلَ ذلكَ بكثرةِ الاستعمالِ، فذكَرَ أنَّهُ إذا اجتمعَ شرطٌ وقسَمٌ أُجيبَ السّابقُ مِنهُما، وحُذِفَ جوابُ المُتأَخِّرِ، إذا لـمْ يَتقدَّمْ عليهِما مبتدأٌ يحتـاجُ إلـى خبرٍ، وإذا تَقدَّمَ عليهمـا مُبتدأٌ يحتـاجُ إلـى خبـرٍ، رُجِّـحَ الشرطُ مُطلقًا، نحوُ: زيدٌ إنْ قامَ واللهِ أُكرِمْهُ، وزيدٌ واللهِ إنْ قامَ أُكرِمْـهُ، ثُمَّ قـالَ: "وقدْ جاءَ قليلاً تَرجيحُ الشّرطِ على القسمِ عِندَ اجْتماعِهِما، وتَقدَّمَ القسمُ، وإنْ لمْ يَتقدَّمْ مُبتدأٌ يحتاجُ إلى خبرٍ"، ثُمَّ استشهدَ بقولِ الأعشى:

لـئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْفَتِلُ

فقولُهُ: (لا تُلفِنا) جوابُ الشرط، وهو مجزومٌ، وعلامـةُ جزمِـهِ حذفُ اليـاءُ، وجـوابُ القسمِ محذوفٌ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليهِ.

وفي ظَنِّي أنَّ حبسَ الجوابِ في مثلِ ما مرَّ علـى المُتقدّمِ، تَضـيقٌ، وأنَّـهُ ليسَ ثَمَّ ما يَمنعُ أنْ يكونَ الجوابُ لأيٍّ منهُما.

---

[1] الاستراباذي: شرح الكافية 157/2.
[2] وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 490/2، والسيوطي: همع الهوامع 252/4، والأزهري: شرح التصريح 254/2.
[3] البيتـان من الطويل، وهمـا فـي لسـان العـرب لابـن منظـور (ختـم) 164/12، وخزانـة الأدب للبغدادي 538/4 - 540.
[4] البيت من الطويل، وهو لقيس بن زهير العبسي كما في الكتاب لسيبويه 46/3.
[5] الفراء: معاني القرآن 67/1.
[6] الفراء: معاني القرآن 130/2.
[7] ابن عقيل: شرح ابن عقيل 45/4 - 64.

تاسعا ـ نصب النكرةِ والمعرفةِ بعد مالِ، وما شأنُك، وما بالُك:

مذهبُ الفرّاءِ أنَّ مالِ، وما بالُكَ، وما شأنُكَ كلماتٌ يجوزُ نصبُ المعرفةِ والنكرةِ بعدهُنَّ على الحال لتضمُّنِهنَّ معنى الفعلِ؛ لكثرةِ استعمالِهنّ. قالَ إذ وقفَ على قولِهِ تعالى: (فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ)[1]: " فنصبَ فئتينِ بالفعلِ، تقولُ: ما لكَ قائمًا، كما قالَ اللهُ تباركَ وتعالَى: (فَمَا لِلَّذين كَفَرُوا قِبلكَ مُهطِعينَ)[2]، فلا تُبالِ أكانَ المنصوبُ معرفةً أو نكرةً؛ يجوزُ في الكلامِ أنْ تقولَ: ما لكَ الناظرَ في أَمرِنا، لأنّه كالفعلِ الذي ينصبُ بكانَ وأظنُّ وما أشبهَهُما. وكلُّ موضعٍ صَلحتْ فيهِ فَعَلَ ويفعلُ من المنصوبِ جازَ نصبُ المعرفةِ منهُ والنكرةِ؛ كما تنصبُ كانَ وأظنُّ؛ لأنّهُنَّ نواقصُ في المعْنَى، وإنْ ظننتَ أنّهُنَّ تامّاتٌ. ومثلُ مالِ، ما بالُكَ، وما شأنُكَ. والعملُ في هذه الأحرفِ بما ذكرتُ لكَ سهلٌ كثيرٌ. ولا تقلْ: ما أمرُكَ القائمَ، ولا ما خطبُكَ القائمَ "[3].

فالفرّاءُ كما ترَى اعتمدَ على كثرةِ استعمالِ اللامِ و" البالِ " و " الشأنِ " مسبوقاتٍ باستفهامٍ في جوازِ نصبِ ما بعدَهنّ سواءٌ أكانَ معرفةً أم كانَ نكرةً على الحالِ؛ لِتضمُّنِ الاستفهامِ معنَى الفعلِ، وفي الوقتِ نفسِه منعَ ذلكَ معَ غيرِهنَّ.

وقدْ جعلَ النّحاسُ "فِئَتَيْنِ" على الحالِ، كما يُقالُ: مَا لكَ قائمًا، ونسبَ ذلكَ للأخفشِ، وأشارَ إلى أنَّهُ خبرُ ما لكمْ، كخبرِ كانَ وظنَّ، ونسبَ ذلكَ للكوفيّينَ[4]. وكلامُ وكلامُ الفرّاءِ السابقُ يحتملُ الوجهينِ.

وفي نصبِ "فِئَتَيْنِ" وجهٌ آخرُ ذكرَهُ العُكبُريُّ وهو أنَّها حالٌ، والعاملُ فيهَا الظرفُ "لكمْ"[5].

وقبِلَ الْمُحدثُونَ تقعيدَ الفرّاءِ، وأشارُوا إلى أنَّ أداةَ الاستفهامِ تعملُ في الحالِ عملَ الفعلِ؛ لِتضمُّنِها معناهُ[6].

عاشرا ـ يا هَنَاهُ ويا هَنَتَاهُ:

يذكرُ النّحويّونَ أنّه يُقالُ في نداءِ المجهولِ الاسمِ أو المجهولَتِهِ: يا هَنُ، ويا هَنْتُ[7]، كما يقُولُونَ: يا هناهُ ويا هنتاهُ، بمعنى يا رجلُ ويا امرأةُ، ومنه قولُ امرئِ القيسِ[8]:

وقدَ رَابَنِي قَولُها: يا هَنَا ه ويحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ

---

[1] النساء الآية 88.
[2] المعارج الآية 36.
[3] الفراء: معاني القرآن 281/1.
[4] النحاس: إعراب القرآن 478/1 ـ 479.
[5] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 378/1.
[6] الحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم النحو" ص 291.
[7] ينظر: ابن منظور: لسان العرب (هنا) 366/15، والدقر: معجم النحو ص399.
[8] البيت من المتقارب، وهو في ديوان امرئ القيس ص160.

وناقشَ الفرّاءُ الصورةَ الأخيرةَ، أعني قولَهم: يا هَناهُ وهنتاهُ، في سياقِ حديثِهِ عن قولِهِ تعالى: (أنْ تَقُولَ نَفسٌ يَا حَسْرَتَا)[1]، فذكرَ أنَّ العربَ رُبّما أدخلتِ الهاءَ بعدَ الألفِ التي في (حسرَتا)، فيخفِضُونَها مرّةً، ويرفَعُونَها، ثمَّ قرّرَ أنَّ " الخفضَ أكثرُ في كلامِ العربِ، إلاّ في قولِهم: يا هَناهُ ويا هَنتاهُ، فالرّفعُ فيهِ أكثرُ من الخفضِ؛ لأنّه كثُرَ في الكلامِ، فكأنّه حرفٌ واحدٌ مدعُوٌّ "[2].

يُبيِّنُ الفرّاءُ في النصِّ السّابقِ حركةَ الهاءِ في (يا هناهُ) و (يا هنتاهُ)، فبيَّنَ أنَّهُ يجوزُ فيها الضمُّ والخفضُ، وأنَّ الخفضَ أكثرُ، مُعتلاً بكثرةِ استعمالِ ذلكَ في كلامِ العربِ، كما أشارَ منْ طرفٍ خفيٍّ إلى أنَّ يا هَناهُ ويا هَنتاهُ، لفظانِ مُتركّبانِ، ولمَّا كثُرا في الاستعمالِ بدوا كأنّهما حرفٌ واحدٌ مُنادًى.

وفصّلَ ابنُ منظورٍ القولَ في يا هَناهُ، فذكرَ أنَّها بمعنَى يا رجلُ، وأنَّهُ لا يُستعملُ إلا في النِّداءِ[3]، وذكَرَ أنَّ الأصلَ: يا هَنُ، وأنَّهُ يجوزُ أنْ تُدخِلَ الهاءَ السّاكنةَ لبيانِ حركةِ النونِ، فتقولُ: يا هَنَهْ، على حدِّ قولِكَ: لِمَهْ، وأنَّهُ يجوزُ أنْ تُشبِعَ حركةَ النونِ، فتتولَّدَ الألفُ، فتقولُ: يا هناهُ أقبلْ، بتصييرِ الهاءِ تاءً في الوصلِ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ لَكَ أنْ تقولَ: يا هناهُ أقبلْ، بهاءٍ مضمومةٍ، وأنَّ حركةَ الهاءِ مُنكرةٌ، وأضافَ أنَّ هذهِ الهاءَ للوقفِ عندَ أهلِ الكوفةِ، وبدلٌ منْ الواوِ في هنوكَ عندَ أهلِ البصرةِ، ولِهذا جازَ ضمُّها[4].

حادي عشر ـ آل:

يرى الفرّاءُ أنَّ (آلٌ) واحدٌ لا جمعَ لهُ، و " أنَّ أصلَهُ أهلٌ، ثمَّ استُثقلتِ الهاءُ، وكثُرتْ في الكلامِ، فبُدَلتْ ألفًا "[5].

وكلامُ الفرَّاءِ السابقُ يَكشِفُ عنْ سببينِ من أسبابٍ كثرةٍ[6] تدفعُ العربيَّ لأَنْ يَستبدِلَ صوتًا بآخرَ. الأوّلُ طلبُ الأخفِّ من هذهِ الأصواتِ، فالهاء ـ عندَ الفرّاءِ ـ صوتٌ مُستثقلٌ، والألفُ أخفُّ منهُ، والثاني كثرةُ استعمالِ (آل) في كلامِ العربِ، فلمّا اجتمعَ هذانِ السببانِ فيهِ استبدلُوا بالهاءِ ألفًا، فصارَ (آل).

والّذي سهّلَ مثلَ هذا الإبدالِ وسوّغَهُ تدانِي مَخرجي الألفِ والهاءِ، إذْ إنَّ تقاربَ الصوتينِ في المخرجِ سببٌ آخرُ من الأسبابِ الّتي تُسهِّلُ إبدالَ صوتٍ بآخرَ. وقد فطِنَ الفرّاءُ نفسُهُ إلى ذلكَ، حينما قالَ: "إذا تقاربَ الحرفانِ في المخرجِ تعاقبَا

---

[1] الزمر الآية 56.
[2] الفراء: معاني القرآن 422/2.
[3] ابن منظور: لسان العرب (هنن) 428/13.
[4] ابن منظور: لسان العرب (هنا) 366/15.
[5] أبو بكر الأنباري: المذكر والمؤنث ص435.
[6] ومن هذه الأسباب الغلطُ في الرواية، وتعدد اللغات وتداخلها. ينظر: ابن منظور: لسان العرب(عصب) 607/1، و (نجف) 9324، و (كسا) 223/15، وابن جني: الخصائص 214/2.

في اللغاتِ"[1]. ولا يخفَى أنَّهُ يُريدُ بالتّعاقبِ، تعاقبِ الصوتينِ على الكلمةِ الواحدةِ، وأنَّها مرّةً تُنطقُ (أهل)، وأخرى (آل).

ويُوردُ (المعجمُ الوسيطُ) (الآل) في موضعِينِ؛ الأوّلِ فيما أوّلُهُ (آ)، وهاهنا يقولُ: أنظر: (أول)، وفي (أول) يقولُ: " وآلُ الرجُلِ: أهلُهُ وعِيالُهُ". وهذا يعنِي أنَّ الأصلَ فيهِ: أوَل، فتحرّكتِ الواوُ، فانقلبتْ ألفًا، فصارتِ الهمزةُ مَعَ الألفِ مدًّا. وكانَ قبلاً ذكرَ (الأهل)، فدلَّ بذلِكَ على أنَّ هذهِ لغاتٍ في هذا اللفظَ، وأنَّ واحدةً ليستْ أصلاً للأخرى. وهذا هو الحقُّ الّذي يُرضِي، ويبتعدُ باللفظِ عن التأويلِ والتقديرِ.

وتُجدرُ الإشارةُ هاهنا إلى أنَّ اللّغويِّينَ يُفرِّقُونَ بينَ (الآلِ) آلِ الخيمةِ عمدِها، و(الآلِ) بمعنَى أهلِ الشّخصِ. فالأوّلُ جمعٌ لا مُفردَ لهُ، وَفْقَ ما في (لسانِ العربِ)[2]، وواحدُهُ آلَةٌ عندَ الجوهريِّ[3] وأبي بكرِ بنِ الأنباريِّ، والثاني واحدٌ لا جمعَ لهُ، وَفْقَ رأيِ الفرّاءِ، كما سبقَ، وجمعٌ يُشبِهُ الواحدَ عندَ أبي بكرِ بنِ الأنباريِّ[4].

ثاني عشر ـ القياس على ما كثر استعمالُه:

ولعلّهُ من المُناسبِ أخيرًا أنْ نكشفَ عنْ رأيِ الفرّاءِ في القياسِ على ما كَثُرَ استعمالُهُ.

فقد أفصحَ الفرّاءُ، بصريحِ العبارةِ، عن أنَّ ما لم يُستعملْ لا يُقاسُ على ما كثرَ استعمالُه. قالَ مُعَلّقًا على قولِهِ تعالى: (فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ)[5]: " فنصبَ فنصبَ فئتينِ بالفعلِ، تقولُ: ما لكَ قائمًا، كما قالَ اللهُ تباركَ وتعالَى: (فَمَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا قِبلكَ مُهطِعينَ)[6]، فلا تُبالِ أكانَ المنصوبُ معرفةً أو نكرةً؛ يجوزُ في الكلامِ أنْ تقولَ: ما لكَ الناظرَ في أمرِنا، لأنّه كالفعلِ الذي ينصبُ بـ (كانَ) وأظنُّ وما أشبهَهما. وكلُّ موضعٍ صلحتْ فيهِ فَعَلَ ويفعلُ من المنصوبِ جازَ نصبُ المعرفةِ والنكرةِ، كما تنصبُ كانَ وأظنُّ؛ لأنّهنَّ نواقصُ في المعنى، وإنْ ظننْتَ أنهنَّ تامّاتٌ. ومثلُ مالِ، ما بالُكَ، وما شأنُكَ. والعملُ في هذه الأحرفِ بما ذكرتُ لكَ سهلٌ كثيرٌ. ولا تقلْ: ما أمرُكَ القائمَ، ولا ما خطبُكَ القائمَ، قياسًا عليهِنَّ؛ لأنّهنَ قد كثُرنَ، فلا يُقاسُ الذّي لم يُستعملْ على ما قدِ استُعملَ، ألا ترى أنّهم قالُوا: أَيْشٍ عندَكَ ؟ ولا يجوزُ القياسُ على هذه في شيءٍ من الكلامِ "[7].

ومرَّ بنا قبلاً أنَّ كثرةَ استعمالِ ذهبَ وانطلقَ وخرج ممّا يجوزُ معَهُ إلقاءُ (إلى)، ووَفْقَ مذهبِ الفرّاءِ السابقِ، فلا يُقاسُ عليها غيرُها؛ لأنّه: "لا يُقاسُ الذّي لم

---

[1] الفراء: معاني القرآن 241/1.
[2] ابن منظور: لسان العرب (أول) 39/11.
[3] الجوهري: الصحاح (أول) 1627/4.
[4] الأنباري: المذكر والمؤنث ص434 ـ 435.
[5] النساء الآية 88.
[6] المعارج الآية 36.
[7] الفراء: معاني القرآن 281/1.

يُستعملْ على ما قدِ استُعملَ"، ولكنَّ أبا جعفرٍ النحاسَ ذكرَ أنَّ الكوفيّينَ، والفرّاءُ منهم، قاسُوا على ما سَمِعَوا من ذلكَ[1].

وبعدُ، فإنَّ جملةَ ما مرَّ يكشفُ عن أنَّ الفرّاءَ كانَ سبّاقًا إلى الاعترافِ بخُضوعِ اللغةِ لأثرِ الاستعمالِ، وتدخُّلِه، وحريّتِه في توجيهِ ما كثُرَ جريُه، ودوْرُه في كلامِهم، وعلى ألسُنِهم. ويكشفُ عن مدى اعتمادِه على الاستعمالِ، ووُضوحِ المعنى في تفسيرِ الظواهرِ اللغويّةِ، وتوضِيحِها، والاحتجاجِ لمذاهبِه فيها.

ولا شكَّ في أنَّ كثرةَ الاستعمالِ، والاعتمادَ عليها في تفسيرِ النصوصِ، والمسائلِ اللغويّةِ أقربُ إلى روحِ اللغةِ، وأبعدُ ما يكونُ عن فلسفةِ الظاهرةِ، وأساليبِ المتكلّمينَ؛ لأنَّ الاستعمالَ لا يخضعُ للمنطقِ، ولا يرتبطُ بهِ في كثيرٍ من الأحوالِ. فقد يُصيبُ إحدَى الكلمتينِ المتشابهتينِ بسببِ كثرةِ استعمالِهم إياهَا ما لم يُصبِ الثانيةَ؛ لأنّها لم تكثُرْ في كلامِهم، وهو ما أشارَ إليه الفرّاءُ. قالَ: " وقولُه تعالى: (قالَ ابْنَ أُمَّ)[2] يُقرأُ ابْنَ أَمَّ وأُمِّ بالنصبِ والخفضِ، وذلكَ أنّه كَثُرَ في الكلامِ، فحذفَتِ العربُ منهُ الياءَ. ولا يكادُونَ يحذفُونَ الياءَ إلاّ من المنادَى يُضيفُه المُنادِي إلى نفسِه، إلاّ قولَهم: يا بْنَ عمِّ، ويا بنَ أُمِّ. وذلكَ أنّه يكثرُ استعمالُهما في كلامِهم. فإذا جاءَ ما لا يُستعملُ أثبتُوا الياءَ، فقالُوا: يا بن أبي، ويا بنَ أخي، ويا بنَ خالتي، فأثبتُوا الياءَ "[3].

وقدِ ارتبطَ استعمالُ اللفظِ، وكثرتُه في الكلامِ، عندَ الفرّاءِ، باستعمالِ المعنى وكثرتِهِ. فما كثرَ استعمالُه يلحقُهُ ما لا يلحقُ ما لم يكثرِ استعمالُه، كما أنَّ ما كثرَ استعمالُ معناهُ يجوزُ فيهِ ما لا يجوزُ فيما قلَ استعمالُه. قالَ: " لأنَّ المعنَى مستعملٌ، والمستعملُ يجوزُ فيهِ الحذفُ، كما يقولُ القائلُ للرّجلِ: كيفَ أصبحتَ ؟ فيقولُ: خيرٍ، يريدُ بخيرٍ، فلمّا كثُرتْ في الكلامِ حُذِفَتْ "[4].

ولَعلَّ تآلفَ مثلِ هذه الظواهرِ لدى الفرّاءِ أو لدى غيرِه ما دفعَ السيوطيَّ ليذكرَ في (فنِّ القواعدِ والأصولِ) في حرفِ الكافِ في كتابِ (الأشباهِ والنظائرِ) أنَّ: " كثرةَ الاستعمالِ اعتُمدتْ في كثيرٍ من أبوابِ العربيّةِ"[5]، وما دفعَ أبا البركاتِ الأنباريَّ ليُقرّرَ ويؤكّدَ ما قرّرَه الفرّاءُ قبلاً وألحَّ عليهِ، أنَّ ما كثرَ استعمالُه يخفُّ على الألسنةِ، ويجوزُ فيهِ ما يجوزُ في غيرِه[6].

وقد تنبّه المحدثونَ إلى منزلةِ كثرةِ الاستعمالِ وأهميّةِ ذلكَ في تعليلِ ظواهرِ اللغةِ. فهو عندَهم عاملٌ من عواملِ التطوّرِ الدّلالي للكلمةِ[7]. يقولُ فندريسُ: " نلاحظُ نلاحظُ أنَّ معنى الكلمةِ يزيدُ تعرُّضًا للتّغيُّرِ، كلّما زادَ استعمالُها، وكثرُ ورُودُها في

---

[1] النحاس: إعراب القرآن 164/5. وينظر: سيبويه: الكتاب 34/1. وفيه أيضا: " ومثلُ ذهبت الشّامَ: دخلتُ البيتَ ".

[2] الأعراف الآية 150.

[3] الفراء: معاني القرآن 394/1.

[4] الفراء: معاني القرآن 413/2.

[5] السيوطي: الأشباه والنظائر 266/1.

[6] أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص231.

[7] عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله ص113.

نصوصٍ مختلفةٍ؛ لأنَّ الذهنَ في الواقعِ يُوجّهُ كلَّ مرّةٍ في اتجاهاتٍ جديدةٍ، وذلكَ يُوحي إليها بخلقِ معانٍ جديدةٍ"[1].

وفي الختامِ، فإنَّ اعتمادَ كثرةِ الاستعمالِ في تحليلِ ظواهرِ اللغةِ وتفسيرِها وتعليلِها؛ منهجٌ عمادُه الحِسُّ اللغويِّ، ذلكَ لأنَّ الباحثَ يركَنُ إلى الاستقراءِ والتّتبُّعِ، ويعتني بذلكَ. ولذا فإنّ الأخذَ بهِ في البحثِ اللغويِّ، يبتعدُ باللغةِ عن أساليبِ المتكلّمينَ، ويُجنّبُها التأويلاتِ البعيدةَ، ويُقرّبُها إلى واقِعِها تطوُّرًا واستعمالاً.

[1] فندريسُ: اللغة ص253.

الفصل الرابع

الفراء والرّسم الإملائيّ

مدخل

لقدْ عُنِيَ العلماءُ والباحثونَ قديمًا وحديثًا بإملاءِ العربيّةِ وكتابَتِها، وأَوْلَوا هذا الجانبَ عنايةً واسعةً، وبسطُوا القولَ فيهِ، وناقشوهُ، وحاولُوا تفسيرَ ظواهرِ الإملاءِ، وكانَ نتاجُ ذلكَ كُلِّهِ دراساتٍ أسهمَتْ في الكَشفِ عن طَريقةِ كِتابةِ الكَلِماتِ وإملائِها في العَربيّةِ. ولمّا لم تكُنْ إحدَى هذه الدّراساتِ لِتختصَّ بِبَيانِ آراءِ نحاةِ الكوفيّينِ في الإملاءِ، أو آراءِ أيِّ عَلَمٍ من أعلامِهم، جاءَ هذا البحثُ لِيختصَّ بالكشفِ عن آرائِهم، وجمعِها وتنظيمِها؛ لإخراجِها وإبرازَ ما لدى الكوفيّينَ من مُبتكرِ الآراءِ، وقد كانَ الفرّاءُ طرفًا رئيسًا فيها، فهو إمامُ نُحاتِهم في عَصرِهِ، وأعلمُهم بالنَّحوِ واللُّغةِ، وأبرَعُهم في فنونِها.

وقد أَوْلَى الفرّاءُ مرسُومَ المُصحَفِ[1] في كتابِهِ (معاني القرآنِ) عنايةً واضحةً، كلّما وقفَ على أيةٍ رأى أنّ في هجائِها إشكالاً أو خروجًا على المألوفِ المُتّبعِ، أو فارقَ هجاؤُها هجاءها نفسِها في موطنٍ آخرَ، أو تعلّقَ بهذا الهجاءِ أو ذاكَ حُكمٌ نحويٌّ أو لُغويٌّ أو نحوُ ذلكَ ممّا لهُ ارتباطٌ بالعربيّةِ. وقد ألحَّ على اتِّباعِ هذا المرسُومِ وضرورةِ رِعايتِه في القراءةِ، بشرطِ أنْ يُوافقَ العربيّةَ ولو بوجهٍ. قالَ مُفسّرًا حذفَ الياءِ في قولِهِ تعالى: (فمَا آتَانِ اللهُ)[2]: "لم يقلْ: (فمَا آتَانِيَ اللهُ)؛ لأنّها محذوفةُ الياءِ من الكتابِ. فمَن كانَ ممّنْ يستجيزُ الزيادةَ في القرآنِ من الياءِ والواوِ اللاتي يُحذفْنَ مثلُ قولِهِ: (ويَدْعُ الإنسانُ بالشّرِّ)[3] فيُثبتُ الواوَ وليستْ في المُصحفِ، أو يقولُ: المنادي للمُنادِ، جازَ لهُ أنْ يقولَ في (أَتَمُدّونَنِ) بإثباتِ الياءِ، وجازَ له أنْ يُحرّكَها إلى النصبِ، كما قيلَ: (وَمَالِيَ لا أَعْبُدُ)[4]، فكذلكَ يجوزُ (فما آتانِيَ اللهُ) [5]، ولستُ أشتهي ذلكَ، ولا آخُذُ بهِ. اتِّباعُ المُصحفِ إذا وجدتُ لهُ وجهًا من كلامِ العربِ، وقِراءةُ القُراءِ أحبُّ إليَّ من خِلافِهِ، وقد كانَ أبو عمرٍو[6] يقرأُ (إنَّ هَذّينِ لَسَاحِرَانِ)[7]، ولستُ أجترئُ على ذلكَ، وقرأَ[8] (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ)[9]، فزادَ واوًا في الكتابِ. ولستُ أستحبُّ ذلكَ"[10].

وقالَ أيضًا: " وكانَ حمزةُ الزّياتُ يهمزُ الأمرَ[1] إذا كانتْ فيهِ الفاءُ أو الواوُ؛ مثل قولِه: (وَاسْأَلِ القَرْيَةَ الّتِي كُنَّا فِيهَا)[2]، ومثلَ قولِهِ: (فَاسْأَلِ الّذِينَ يَقْرَءُونَ

---

[1] يذكرُ ابنُ النديمِ في (الفهرست ص54)، وياقوت الحموي في (معجم الأدباء 621/5) أنَّ للفرّاءِ كتابًا في المصحفِ ورسمِه هو (كتابُ اختلافِ أهلِ الكوفةِ والبصرةِ والشّامِ في المصاحفِ). وفي الكتب المؤلفة في رسم المصحف ينظر: الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص168 وما بعدها، وسريّ: الرسم العثماني للمصحف الشريف مدخل ودراسة ص6.

[2] النمل الآية 36.

[3] الإسراء الآية 11.

[4] يس الآية 22.

[5] قرأ بإثبات الياءِ مفتوحةً وصلاً نافع وقالون وأبو عمرو وحفص. ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 331/1 وما بعدها. وينظر أيضًا: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 187/2.

[6] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 99/2.

[7] طه الآية 63.

[8] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 322/2.

[9] المنافقون الآية 10.

[10] الفراء: معاني القرآن 293/2. وينظر أيضا 260/3.

الكِتَابَ)[3]، ولستُ اشتهي ذلكَ؛ لأنّها لو كانتْ مهموزةً لكُتِبَتْ فيها الألفُ، كما كتبُوها في قولهِ: (فَاضْربْ لَهُمْ طَرِيقًا)[4]، (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً)[5] بالألفِ "[6].

وقالَ مُفسّرًا قولَهُ عزَّ وجلَّ: (قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إلاّ إِحْدَى الحُسْنَيَيْنِ)[7]: " العربُ تُدغمُ اللامَ من (هلْ) و (بلْ) عندَ التاءَ خاصّةً.وهو في كلامِهم عالٍ كثيرٌ؛ يقولُ: هلْ تَدرِي، وهَتَّدرِي، فقرأها القُرّاءُ على ذلكَ، وإنّما أستحبُّ في القراءةِ خاصّةً تبيانَ ذلكَ؛ لأنّهما منفصلانِ ليسَا من حرفٍ واحدٍ، وإنّما بُنِيَ القرآنُ على التّرسُّلِ وإشباعِ الكلامِ، فَتِبْيَانُهُ أحبُّ إليَّ من إدغامِهِ،وقد أدغمَ القُرّاءُ الكِبارُ، وكلٌّ صوابٌ "[8].

وعلى الرغمِ من دعوتِه إلى رعايةِ كتابةِ المُصحفِ في القراءةِ إلاّ أنَّه اتّهَمَ الأوّلينَ بسُوءِ الهجاءِ، وبأنّهم لا يكادُونَ يستمرُّونَ في كتابةِ المُتشابهِ وَفقَ نظامٍ واحدٍ، فثمَّ كلماتٌ مُتشابهاتٌ رُسمتْ بهجاءينِ مختلفينِ. قالَ في زيادةِ الأَلفِ في قولِهِ تعالى: (وَلأَوضَعُوا خِلاَلَكُم)[9]: " وكُتِبَت[10] بلام ألف وألفٍ بعدَ ذلكَ[11]، ولم يكتبْ في القرآنِ الكريمِ لها نظيرٌ؛ وذلكَ أنّهم لا يكادونَ يستمرُّونَ في الكتابِ على جهةٍ واحدةٍ، ألا ترى أنّهم كتبُوا (فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ)[12] بغيرِ ياءٍ (وما تُغْنِي الآياتُ وَالنُّذُرُ)[13] بالياءِ، وهو من سُوءِ هجاءِ الأوّلينَ (ولا أوضعُوا)[14] مجتمعٌ عليهِ في المصاحفِ. وأمّا قولُهُ: (أَوْ لا أَذْبَحَنَّهُ)، فقد كُتبتْ بالألفِ وبغيرِ الألفِ. وقد كانَ ينبغي للألفِ أنْ تحذفَ من كلّهِ؛ لأنّها لامٌ زيدتْ على ألفٍ، كقولِهِ: لأخوكَ خيرٌ من أبيكَ؛ ألا ترى أنّه لا ينبغي أنْ تُكتبَ بألفٍ بعدَ لام ألف"[15].

---

[1] أي يثبت الهمزة الأصلية في فعل الأمر من سأل.
[2] يوسف الآية 82.
[3] يونس الآية 94.
[4] طه الآية 77.
[5] يس 13.
[6] الفراء: معاني القرآن 125/1.
[7] التوبة الآية 52.
[8] الفراء: معاني القرآن 441/1.
[9] التوبة الآية 47.
[10] في حاشيته:"هذا على ما في أكثر المصاحف. وقد كتبت في بعضها واحدة، وطبع المصحف على هذا الوجه. فقوله بعد: " (ولا أوضعُوا مجتمعٌ عليهِ في المصاحفِ) غير المروي عن أصحاب الرسم. والإجماع على (لأ اذبحنّه) فتراه انعكس عليه الأمر.وفي المقنع للداني 47 " وقال نصير: اختلفت المصاحف في الذي في التوبة، واتفقت على الذي في النمل ".
[11] ومراده بلام ألف: لامُ الابتداءِ والألفُ الزائدة بعدها، فأوضعوا: إذا دخلت عليها لام الابتداء، فالأصل أن تكتبَ: لأوضعوا، لكنهم زادوا بعد لام الابتداء ألفًا، فكتبوها: لا أوضعوا.
[12] القمر الآية 5.
[13] يونس الآية 101.
[14] قال القلقشندي في (صبح الأعشى 178/3): " وكذلك كتبوا (لا أوضعوا) بزيادة ألف بعد اللام ألف، وذلك مختص برسم المصحف الكريم دون غيره، فلا يقاس عليه ".
[15] الفراء: معاني القرآن 439/1.

ولكنّهُ عادَ وأشارَ إلى أنّ رعايةَ المعنى تضطرُّهم أحيانًا إلى المُحافظِةِ على منهجٍ واحدٍ في الكتابةِ، وإنْ كانتْ هذه الكتابةُ مخالفةً للأصلِ. قالَ مُعلّقًا على قولِهِ تعالَى: (سَلاسِلاً وَأَغْلالاً)[1]: " كُتِبتْ (سلاسل) بالألفِ، وأجراها بعضُ القُرّاءِ لمكانِ الألفِ التي في آخرِها، ولم يُجرِ بعضُهم. وقالَ الذي لم يُجرِ: العربُ تُثبِتُ فيما لا يجري الألفَ في النصبِ، فإذا وصلُوا حذفُوا الألفَ، وكُلٌّ صوابٌ. ومثْلُ ذلكَ قولُهُ: (كانتْ قَوَارِيرَا)، أُثبتتِ الألفُ في الأولى؛ لأنّها رأسُ آيةٍ، والأخرى ليستْ بآيةٍ. فكانَ ثباتُ الألفِ في الأُولى أقوى لهذهِ الحُجّةِ، وكذلكَ رأيتُها في مصحفِ عبدِ اللهِ، وقرأ بها أهلُ البصرةِ، وكتبُوها في مَصاحِفِهم كذلكَ. وأهلُ الكوفةِ والمدينةِ يُثبتُونَ الألفَ فيهما جميعًا، وكأنّهم استوحشُوا أنْ يُثبتَ حرفٌ واحدٌ في معنى نصبٍ بكتابينِ مختلفينِ، فإنْ شئتَ أجريتَهُما جميعًا، وإنْ شئتَ لم تُجرِهما، وإنْ شئتَ أجريتَ الأُولى لمكانِ الألفِ في كتابِ أهلِ البصرةِ، ولم تُجرِ الثانيةَ إذْ لم يكنْ فيها الألفُ"[2].

بل إنَّ كتابةَ الحرفِ على جهةٍ واحدةٍ ليستْ بمنكورةٍ عندَ الفرّاءِ، وانْ كانَ ذلكَ مُفسِدًا للمعنَى، مخالفًا للوجهِ الإعرابيِّ الصحيحِ الشائعِ؛ ذلكَ لأنَّ الإعرابَ ـ في الأعمِّ الأغلبِ ـ هو الكاشفُ عن المعاني النحويّةِ، كأنْ يُكتَبَ بعضُ الأسماءِ الخمسةِ ممّا يعربُ بالحروفِ في جميعِ أحوالِه الإعرابيّةِ بالألفِ[3] أو بالواوِ. قالَ الفرّاءُ: " ... كما أنَّ في بعضِ مصاحفِ أهلِ الكوفةِ (والجَارِ ذَا القُرْبَى)[4]، ولَم يقرأْ بهِ أحدٌ[5]، ورُبّما كُتِبَ الحرفُ على جهةٍ واحدةٍ، وهو في ذلك يُقرأُ بالوجوهِ. وبلَغنِي: أنَّ أنَّ كتابَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ كانَ مكتوبًا: هذا كتابٌ من عليِّ بنِ أبو طالبٍ، كتابُها: أبو في كلِّ الجهاتِ، وهي تُعرّبُ في الكلامِ إذا قُرِئتْ"[6].

وإذا كانَ الفرّاءُ قد أولى رسمَ القرآنِ عنايةً، وألحَّ على احتذائِهِ واتّباعِهِ، فقدِ اهتمَّ أيضًا بالرسمِ في غيرِ القرآنِ[7]، ورأى أنَّ ما يجوزُ في غيرِ القرآنِ لا يجوزُ في

---

[1] الإنسان الآية 4.

[2] الفراء: معاني القرآن 214/3. وينظر 144/2.

[3] وذلك على لغة بعض قبائل العرب كبني الحارث من كعب وغيرهم. ينظر: الفراء: معاني القرآن 184/2، والشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 333/1، والسيوطي: همع الهوامع 40/1.

[4] النساء الآية 36. والذي في المصحفِ: (والجارِ ذي القربى). قال المارغني في (تنبيه الخلان ص298): " فإنّه في بعض المصاحف بالألفِ بعد الذال عوض الياء ".

[5] قرأ به أبو حيوة كما في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص26.

[6] الفراء: معاني القرآن 114/3. وينظر 267/1.

[7] يفرق اللغويّونَ بين رسمِ القرآنِ ـ وهو المسمّى بالخطِّ المتّبعِ ـ وعلمِ الخطِّ القياسيّ أو الاصطلاحيّ المخترعِ المبنيِّ على أقيسةِ النحاةِ وأصولِهم الصرفيّةِ. في الفرقِ بينهما وعلاقةِ كلّ منهما بالآخر ينظر: الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص729 وما بعدها. وينظر أيضًا: الضباع: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين ص27 وقد قسّم الضّباع الرسمَ إلى قسمينِ؛ **قياسيٍّ**، وجعل أصولَه خمسةً، وهي: تعيينُ نفسِ حروفِ الهجاءِ دونَ أغراضِها، وعدمُ النقصانِ منها، وعدمُ الزيادةِ عليها، وفصلُ اللفظِ ممّا قبلَه معَ مراعاةِ الملفوظِ به في الابتداءِ، وفصلُه عمّا بعدَه معَ مراعاةِ الملفوظِ به في الوقفِ، و**اصطلاحيٍّ**، ويقال له: العثمانيُّ،

في القرآنِ، قالَ: " وإذا تركتَ الهمزةَ من (الرُّؤْيا) قالُوا: الرُّويَا طلبًا للهمزةِ. وإذا كانَ من شأنِهم تحويلُ الهمزةِ قالُوا: لا تَقصُصْ رُيَّاكَ في الكلامِ، فأمّا في القرآنِ فلا يجوزُ؛ لمُخالفتِهِ الكتابَ"[1].

ومَهما يَكنْ مِن أَمرٍ فللفرّاءِ خاصّةً، والكوفيّينَ عامّةً جملةٌ من الآراءِ في إملاءِ العربيّةِ يُشَكِّلَ تَآلُفُها وَحْدَةً مُتَكَامِلَةً، تُفْصِحُ عَنْ مُرَادٍ مَقْصُودٍ، كانَ لا بدَّ مِنَ الوُقُوفِ عليها؛ لكشْفِها، وَبيَانِ قيمتِها. وهي في مُجملِها تتّصلُ بحروفِ الهجاءِ، والمقصورِ، والهمزةِ، وحروفِ العلّةِ؛ حذفِها وزيادتِها وإثباتِها، ووَصلِ الكلمةِ وفصلِها، والمُدغمِ، وكتابةِ (إذن).

وليسَ من شأنِ هذا البحثِ أنْ يستقصِيَ آراءَ علماءِ العربيّةِ من غيرِ الكوفيّينِ في المسألةِ الواحدةِ، إلاّ بقدرِ ما يخدمُ ذلكَ مقاصدَه وأغراضَهُ. وقَدِ اتَّكَأَ البَحْثُ في المَقَامِ الأَوَّلِ لِرَصْدِ ما تعلّقَ بما سيقَ من قضايا ومسائلَ على كتبِ الكوفيّينَ أنفسِهم، وبخاصّةٍ كتابا الفرّاءِ (معاني القرآنِ) و (المقصورِ والممدودِ)، وهما خيرُ معينٍ في هذه السّبيلِ، ينضافُ إليهما عددٌ وافرٌ من كتبِ الأصولِ في الإملاءِ أو غيرِه، ممّا يُغْني البحثَ، ويُعزِّزُ مقاصدَهُ.

وَهَذِهِ جُمْلَةُ مَا جَاءَ لَدَيهِم، مِمَّا وَقْفْتُ عَلَيهِ:

حروف الهجاءِ[2]:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ حروفَ هجاءِ العربيّةِ ثمانيةٌ وعشرونَ حرفًا، قالَ: " كما أنّكَ تقولُ: ا ب ت ث ثمانيةٌ وعشرونَ حرفًا، فتكتفي بأربعةٍ من ثمانيةٍ وعشرينَ "[3]،

وهو ما كَتبَتْ به الصحابةُ المصاحفَ؛ وأكثرُه موافقٌ لقواعدِ الرسمِ القياسيّ، إلا أنّه خالفَه بأشياءَ نصَّ عليها العلماءُ.

[1] الفراء: معاني القرآن 35/2. وينظر: 125/1، و 441، و 260/2، و 293.

[2] كذا سمّاها الفرّاء، وسمّاها أيضا حروف المعجم. ينظر معاني القرآن 368/1. وقال القلقشندي في (صبح الأعشى 16/3): "وتُسمّى حروفَ الهجاءِ وحروف التهجّي، ويسمّيها سيبويهِ والخليلُ حروفَ العربيةِ ".

[3] الفراء: معاني القرآن 368/1. ويرى آخرون أنَّ حروفَ الهجاءِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًا. قالَ سيبويهِ في (الكتاب 431/4): " فأصلُ حروفِ العربيّةِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًا: الهمزةُ والألفُ والهاءُ ... ". وكذلك هي عند صاحبِ العينِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًا. ينظر: الفراهيدي: العين 48/1. وذكرَ ابنُ جنّي في (سر صناعة الإعراب 46/1) أنَّ عددَها تسعةٌ وعشرونَ حرفًا خلافًا للمبرّدِ الذي يعدّها ثمانيةً وعشرينَ حرفًا، ويجعلُ أوّلها الباءَ ويدعُ الألفَ من أوّلها، ويقولُ: هي

وذكرَ أنَّ ما كانَ منها على حرفينِ، الثاني منهما ألفٌ، يُمدُّ ويقصرُ، كالباءِ والتاءِ والثاءِ والحاءِ والخاءِ والطاءِ والظاءِ والرّاءِ والفاءِ والهاءِ والياءِ، وذكرَ أنَّ الزايَ ليسَ من هذا، وأنّه لا يُمدُّ ولا يُقصرُ[1]، فتُكتبُ بياءٍ بعدَ ألفٍ.

وذكرَ ابنُ درستويهِ أنَّ حروفَ المعجمِ التي تُمالُ إذا تُهجّيَتْ وقُصرتْ تكتبُ بالألفِ؛ لأنّها في الأصلِ ممدودةٌ، قصرَها الوقفُ في اللفظِ، مثل: با، تا، ثا إلى آخرِها[2].

وناقشَ الفرّاءُ رسمَ الحروفِ المقطّعةِ في أوّلِ السوَرِ[3]، فذكرَ أنَّ حرفَ الهجاءِ إذا كانَ حرفًا واحدًا، مثل قولِهِ: (ص) و (ن) و (ق) جازَ فيهِ وجهانِ؛ كتابتُه حرفًا واحدًا، وتسكينُهُ إنْ أريدَ بهِ الهجاءُ، وكتابتُهُ على هجائِهِ إنْ جُعلَ اسمًا للسّورةِ، أو في مذهبِ قَسَمٍ، فيكتبُ: (نون) و (صاد) و (قاف) بكسرِ الدالِ والقافِ، وفتحِ النونِ الأخيرةِ من (نَون)؛ لأنّه قد صارَ في مذهبِ الأداةِ. ويُفعلُ الأمرُ نفسُهُ إذا كانَ حرفُ الهجاءِ حرفينِ، مثل: (ياسينْ والقرآن) بفتحِ النونِ وتسكينِها، و (حم) و (طس)، وأمّا إذا كانَ أزيدَ من ذلكَ، مثل (طا سين ميم)، و (الم)، و (المر) فلا يجوزُ فيه ما جازَ فيما كانَ على حرفٍ أو حرفينِ؛ لوجودِ النظيرِ من الأسماءِ لِما قلَّ عن ثلاثةٍ، وعدمِهِ فيما كانَ أزيدَ من اثنينِ، فـ (طس) تشبهُ بناءَ قابيلَ، و (طا سين ميم) لا تُشبهُ شيئًا من الأسماءِ[4].

وذكرَ أبو بكرٍ الأنباريُّ أنَّ الحروفَ المقطّعةَ في أوائِلِ السورِ ممّا كانَ حرفينِ، أو أكثرَ، مثلَ (الم، والمر والر) تُكتبُ موصولةً على الرّغمِ من أنَّ الهجاءَ مقطّعٌ، والهجاءُ المقطّعُ لا يصحُّ أنْ يتّصلَ بعضُهُ ببعضٍ؛ مُعتلاً بأنَّ ذلكَ ليسَ بهجاءٍ لاسمٍ معروفٍ، وإنّما هي حروفٌ اجتمعتْ، يُرادُ بكلِّ حرفٍ منها معنًى، وذكرَ أيضًا أنَّ قَطعَها مجزومةً صوابٌ صحيحٌ، ثمَّ ذكرَ أنَّ نحو (حم عسق) قُطعَ الميمُ فيهِ من العينِ، ولم يُقطعْ نحوُ (المص) و (كهيعص)؛ لأنَّ (حم) قد جرتْ في أوائِلِ سبعِ سورٍ، فصارتْ كأنّها اسمٌ للسورةِ، فقطعتْ ممّا قبلَها؛ لأنّها مُستأنفةٌ "[5].

همزةٌ، وذكرَ أبو حيانَ في (ارتشاف الضرب 4/1) أنَّ عددَها تسعةٌ وعشرونَ حرفًا خلافًا للمبرّدِ في زعمه أنَّ الهمزةَ ليست منها.

[1] الفراء: المقصور والممدود ص44. وينظر: ابن السكيت: المقصور والممدود ص103 - 104.

[2] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص43.

[3] جاءتِ الأحرفُ المقطّعةُ في مطلعِ تسعٍ وعشرينَ ، منها ما تكرّرَ وروده في مطلعِ أكثرِ من ، ومنها ما وردَ مرّةً واحدةً، وهي (الم، المص، الر، المر، كهيعص، طه، طسم، طس، يس، ص، حم عسق، ق، ن). ولمعرفة معاني هذه الحروف الواردة في فواتح السور ومذاهب المفسرين فيها ينظر: الزنجاني: تاريخ القرآن ص72 - 74، وأبو حيان: البحر المحيط 34/1.

[4] الفراء: معاني القرآن 10/1.

[5] ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 479/1- 480. وينظر: الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص278.

وناقشَ ابنُ الجزريِّ رسمَ الحروفِ المقطّعةِ في فواتحِ السورِ فعدّها ممّا يجبُ وصلُه سواءٌ أكانتْ هذه الأحرفُ ثنائيّةً أم ثلاثيّةً أم أكثرَ من ذلكَ، إلاّ (حم عسق) فقد كُتبَ مفصولاً[1].

وذكرَ الرضيُّ أنَّ حروفَ الهجاءِ في المُصحفِ يُكتبُ مُسمّاها، ولا تُكتبُ تلكَ الأسماءُ بحروفِ هجائِها[2]، وهذا ما أشارَ إليهِ الزركشيُّ إذ ذكرَ أنَّ الحروفَ المقطّعةَ في أوائلِ السُّوَرِ كُتبتْ على صورةِ الحروفِ أنفسِها، وليسَ على صورةِ أسمائِها؛ مُعتلاً بأنَّ الكلمةَ لمّا كانتْ مركّبةً من ذواتِ الحروفِ، وأنّه يُلفظُ بأسمائِها متى تُهجّيتْ، وتُكتبُ الحروفُ أنفسُها لا أسماؤُها؛ فحُمِلَ ذلكَ للمشاكلةِ المألوفةِ في كتابةِ هذه الحروفِ في فواتحِ السُّوَرِ[3].

وذكرَ السيوطيُّ أنَّ أسماءَ حروفِ المعجمِ يجبُ الاقتصارُ في كتابَتِها على أوَّلِ الكلمةِ، نحو: (ق. ن. ص. ج) وكانَ القياسُ أنْ تكتبَ وَفْقَ النطقِ بها هكذا: قاف، نون، صاد، جيم، فخالفتِ الكتابةُ فيهَا النُّطقَ، وذكرَ أنَّ الحروفَ المفتتحَ بها السّورُ كُتِبتْ على نحوِ ما كتبُوا حروفَ المعجمِ؛ " لأنّهم أرادُوا أنْ يضعُوا أشكالاً لهذهِ الحروفِ التي تتميّزُ بها، فهيَ أسماءٌ مدلولاتُها أشكالٌ خطيّةٌ، فلفظُ قاف يدلُّ على الشكلِ الّذي صورتُهُ هكذا: (ق)، ولو لم يضعُوا هذه الأشكالَ الخطيّةَ لم يكنْ للخطِّ دَلالةٌ على المنطُوقِ بهِ، ولو اقتصرُوا على كَتْبِها على حسبِ النطقِ، ولم يضعُوا لها أشكالاً مفردةً تتميّزُ بها لم يُمكنْ ذلكَ؛ لأنَّ الكتابةَ بحسبِ النطقِ متوقّفةٌ على معرفةِ شكلِ كلِّ حرفٍ حرفٍ، وشكلُ كلِّ حرفٍ حرفٍ غيرُ موضُوعٍ، فاستحالَ كَتْبُهَا على حسبِ النطقِ "[4].

المقصور:

المقصورُ كلُّ كلمةٍ كانَ آخرُها ألفٌ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ: قسمٌ ألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ، وقسمٌ منقلبةٌ عن ياءٍ، وقسمٌ ليسَ منهما، ولكنّهُ يُجرى مُجرى أحدِهما. ولمعرفةِ أصلِ الألفِ وجوهٌ نصَّ عليها العلماءُ[5]. وللكوفيّينَ آراؤُهم في رسمِ المقصورِ[6] من الكلماتِ، نجدُ الأعمَّ الأغلبَ منها في كتابِ الفرّاءِ (المقصور والممدود). وهذا بيانُ ذلكَ:

1- الفعلُ الثلاثيُّ: ذكرَ الفرّاءُ أنَّ المقصورَ بعضُهُ يكونُ من الواوِ، وبعضُهُ من الياءِ، وأنَّ ما كانَ من الياءِ، فهو يكتبُ بالياءِ، ويجوزُ أنْ يُكتبَ بالألفِ، وأمّا ما كانَ من الواوِ فيجبُ أنْ يكتبَ بالألفِ، ولا يجوزُ أنْ يُكتبَ بالياءِ. قالَ في فواتِحِ كتابِهِ، وقد

---

[1] ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 152/2.
[2] الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 314/3.
[3] الزركشي: البرهان في علوم القرآن 172/1.
[4] السيوطي: همع الهوامع 231/2 - 232.
[5] ينظر: ابن درستويه: كتاب الكتاب ص40.
[6] أمّا الممدودُ فيكتبُ بالألف. ينظر: الفراء: المقصور والممدود ص7، 10، 12، 13، 16، 18، 19، ... الخ. وذكر أبو الطيب الوشاء في (الممدود والمقصور ص29) " أنَّ الممدودَ كلّه يكتبُ بالألفِ، لا اختلافَ فيهِ ".

سمّى المقصورَ منقوصًا: " وما كانَ من المنقوصِ فكتابتُهُ على أصلِهِ، إنْ كانَ من الياءِ كتَبْتَه بالياءِ وجازَ كتابتُهُ بالألفِ، مثلُ: قضَى، يكتبُ بالياءِ والألفِ[1]، وما كانَ من الواوِ كُتِبَ بالألفِ لا غيرُ[2]، مثلُ: خلا ودعا"[3].

وأمّا كتابةُ بعضِ المقصورِ بالياءِ ممّا ألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ، ككتابةِ (زَكى) في قولِه تعالى: (مَا زَكَى مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ)[4] فيرى الفرّاءُ أنَّ ذلكَ " لكسرةِ الكافِ "[5]. أي أي لأنَّ الألفَ تُمالُ. وإمالةُ اللفظِ مسوّغٌ لِكَتْبِ الألفِ ياءً، وإنْ كانتْ منقلبةً عن واوٍ عندَ علماءِ العربيّةِ[6]، وقالَ القيسيُّ: " ... نحو: تزكّى وزكى ويرضى، وشبهِهِ فذلكَ كلُّه يُميله حمزةُ والكسائيُّ؛ ليدلاّ على أنّ الألفَ قد صارت في حكم ما أصله الياء "[7]. واكتفى النّحّاسُ بالإشارةِ إلى أنّه "من ذواتِ الواوِ، وإنْ كانَ قد كُتِبَ بالياء"[8]. وذكرَ القلقشنديُّ أنَّه شذَّ، وأنَّ العربَ يُميلُونَ الأفعالَ من ذواتِ الواوِ[9].

ولكنّ الفرّاءَ في بعضِ الأحيانِ أجازَ أنْ يُكتبَ ما أصلُه الواوُ بالياءِ وبالألفِ، من غيرِ أنْ يذكرَ السببَ، قال: " وكَرَى الزادُ إذا فنيَ بالياءِ، وإنْ شئتَ بالألفِ لأنَّ أصلَه الواوُ "[10].

2 ـ الاسم الثلاثيّ: وأمّا المقصورُ من الأسماءِ فما وردَ عن العربِ بالواوِ وبالياءِ، فتصحُّ كتابتُه بالألفِ وبالياءِ. فـ"الحِمى والرِّضَى يكتبانِ بالياءِ وبالألفِ[11]؛ لأنَّ الكسائيَّ زعمَ أنّه سمعَ العربَ تقولُ: حِمَوانِ ورِضَوانِ، وحِمَيانِ ورِضَيانِ"[12]. وهذا أكّدَه ابنُ ولاّدٍ، فقد نقلَ عن قومٍ من أهلِ الكوفةِ أنَّهم زعمُوا أنَّ العربَ تُثنّي

---

[1] وينظر: الفراء: المقصور والممدود ص60.
[2] وينظر: الفراء: المقصور والممدود ص21، 23.
[3] الفراء: المقصور والممدود ص5.
[4] النور الآية 21.
[5] الفراء: المقصور والممدود ص55.
[6] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص41 ـ 42.
[7] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 177/1 ـ 178. وينظر أيضا: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 967/2.
[8] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 131/3.
[9] القلقشندي: صبح الأعشى 201/3.
[10] الفراء: المقصور والممدود ص66.
[11] وممّا يكتب بالياء وبالألفِ مما ذكره الفراء: **نَقَا** الرمل (ينظر ص21)، و**الصدى** من العطشِ و**الصدى** ذكرُ البومِ وبالألفِ أجود (ينظر ص47)، و**الملا** من الأرضِ وبالألفُ أجود (ينظر ص48)، و**الذّرى** ذرى الجبل ما استذريتَ به من الريح (ينظر ص48)، و**الرَّحا** (ينظر ص54)، و**السّدى** (ينظر ص54)، و**الحَشا** واحدُ الأحشاء (ينظر ص56)، و**اللّثَى** وهو شيءٌ شبيهٌ بالصمغِ وفيه حلاوة (ينظر ص61)، و**إلَى** واحدُ آلاءِ الله تعالى ص62، وكبشٌ أليانُ بيِّنُ **الأَلى** (ينظر ص62)، و**الحثَى** حُشافةُ التمر ودُقاقُ التبنِ (ينظر ص67)، و**الغَدَى** ينظر (ص72)، و**الجَبا** ما حولَ البئر (ينظر ص77)، و**شَحَا** ماءٌ لبعضِ العربِ (ينظر ص79).
[12] الفراء: المقصور والممدود ص56. وينظر: ابن السكيت: المقصور والممدود ص60. وذكر الفرّاء (ص54) أن (**القَرا**) وهو الظهرُ، يُثنّى بالياءِ قرَيَيْن وبالواوِ قَرَوَينَ، ونصعلى أنّه يكتبُ بالألفِ، ثم قال: " وربّما كُتبَ بالياءِ لإشارةِ العربِ إلى الياءِ بالكسرِ".

المقصورَ ممّا كانَ ثلاثيًّا واويًّا مكسورَ الأوّلِ أو مضمومَهُ " بالياءِ والواوِ جميعًا، فلذلكَ أجازُوا أنْ يُكتبَ بالياءِ وبالألفِ على اللفظِ "[1].

واستثنَى الفرّاءُ من ذواتِ الياءِ، ممّا لا يجوزُ أنْ يُكتبَ إلاَّ بالألفِ فقطْ ما كانَ قبلَ ألفِهِ ياءٌ، كالحَيَا، فإنَّه يجبُ أنْ يُكتبَ بالألفِ كَراهيةَ أنْ تجتمعَ ياءانِ في الخطِّ[2]. الخطِّ[2]. وهذا ما أكّدَهُ أهلُ اللغةِ، فقد ذكرَ ابنُ درستويهِ أنَّه إذا كانَ قبلَ الألفِ ياءً كُتِبَ على اللفظِ؛ لئلاّ تجتمعَ ياءانِ، وأمّا يحيى علمًا، فهو مخالفٌ لنظائرِهِ، يُكتبُ بالياءِ، فرقًا بينَهُ وبينَ الفعلِ، ولكونِهِ علمًا مشهورًا، كثُرَ استعمالُهُ، ويُعرفُ فلا يُلبِسُ[3].

واستثنى من ذواتِ الواوِ ممّا لا تجبُ كتابتُه إلاّ بالياءِ ما انكسرتْ فاؤُه أو انْضمّتْ. فـ" الحِجى يكتبُ بالياءِ لمكانِ الكسرةِ في أوّلِهِ "[4]، ومثلُه اللُّغى جمع لغةٍ يكتبُ بالياءِ؛ " لأنّها فُعَلٌ أوّلُها مضمومٌ"[5]، " والرِّبى مقصورٌ يكتبُ بالياءِ، وهو في المُصحفِ مكتوبٌ بالواوِ "[6]، وهو بذلكَ يوافقُ جماعتَه من الكوفيّينَ[7]، كالكسائيِّ كالكسائيِّ الذي يكتبُ بالياءِ كلَّ ثلاثِيٍّ من ذواتِ الواوِ انكسرَ أوّلُه أو انضمَّ، كالرِّبى والضُّحى[8]؛ " لئلا تتثاقلَ الكلمةُ بالواوِ في العجزِ معَ الضّمةِ، أو الكسرةِ في الصّدرِ "[9].

ونقلَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ عن الكوفيّينَ أنَّ تثنيةَ الرِّبى بالياءِ، ثمَّ قالَ: " سمعتُ أبا إسحقَ يقولُ: ما رأيتُ خَطَئًا أقبحَ من هذا، ولا أشنعَ؛ لا يكفيهِم الخطأُ في الخطِّ حتّى يُخطِئونَ في التثنيةِ، وهم يقرءونَ (ومَا آتَيتُمْ مِن رِبًا لِيَرْبُوَا في أَمْوَالِ النَّاسِ)[10]. وذكرَ أبو البركاتِ الأنباريُّ أنَّ " لامُ الرّبا واوٌ؛ لأنّه من رَبَا يربُو، ولقولِهم في التثنيةِ: رِبَوانِ. والبصريّونَ يكتبُونَه بالألفِ، والكوفيّونَ يكتبُونَه بالياءِ للكسرةِ في أوّلِهِ، وكذلكَ يفعلُونَ في كلِّ ثلاثيٍّ إذا انكسرَ أوّلُهُ، أو انضمَّ، وإنْ كانَ من ذواتِ

---

[1] ابن ولاد: المقصور والممدود ص6.
[2] الفراء: المقصور والممدود ص22. وينظر ص14، وابن الدهان: باب الهجاء ص29.
[3] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص44 - 4.
[4] الفراء: المقصور والممدود ص79.
[5] الفراء: المقصور والممدود ص72.
[6] الفراء: المقصور والممدود ص57. وينظر: ابن السكيت: المقصور والممدود ص60. وفي (صبح الأعشى للقلقشندي 203/3) أنّهم " جمعوا في الربا بين العِوض والمعوّضِ منه، فكتبُوه بواوٍ وألفٍ بعدها على هذه الصورةِ: الربوا ".
[7] ابن الدهان: باب الهجاء ص29.
[8] لم يناقش الفراء في (المقصور والممدود ص41) كتابتها، واكتفى برسمها بالياءِ. وفي (صبح الأعشى للقلقشندي 202/3 - 203) أنّها رُسمت بالياءِ على مذهبِ البصريينَ لمجاورتِها ما هو من ذوات الألفِ.
[9] الاستراباذي: شرح الكافية 174/2.
[10] الروم الآية 39.

الواوِ، نحو: صِبَى[1] وضُحَى، وإن انفتحَ، نحو عَصا وقَفا تثّوهُ بالواوِ، وكتبُوهُ بالألفِ بالألفِ كالبصريّينَ"[2].

واستثنَى الفرّاءُ كذلكَ ما انتهى بألفٍ قبلَها واوٌ، فإنّه يُكتبُ بالياءِ، وإنْ كانَ من ذواتِ الواوِ، كالضَّوى لوَرَمَةٍ تكونُ في حَلْقِ البعيرِ، يُكتبُ بالياءِ قالَ: " وإذا رأيتَ ألفًا قبلَها واوٌ فاكتبْها بالياءِ "[3].

واستثنَى أيضًا ما اجتمعَ فيهِ ألفانِ، وأصلُه الواوُ، قالَ: " وفرسٌ أجأَى بَيِّنُ الجَأَى في لونِهِ، تقديرُه أجعَى بيّنُ الجعَى، والجأواءُ الأنثى، وأصلُه بالألفِ، ولكنّهُ بالياءِ أحبُّ إليّ؛ لأنّه قد اجتمعَ فيه ألفانِ، وأصلُه الواوُ، لاجتماعِ ألفٍ وألفٍ فيجعلُونَها ياءً "[4].

3 ـ ما أشكلَ ولم يُعرفْ أصلُ ألفِهِ: يرى الفرّاءُ أنَّ ما أشكلَ من الكلماتِ، ولم يُعرفْ لهُ فعلٌ، يدلُّ على أصلِ ألفِهِ يجوزُ أنْ يُكتَبَ بالياءِ وبالواوِ، مثل: متى[5]. وذهبَ جماعةٌ إلى أنّ متى يُكتبُ بالياءِ؛ لأنّ تثنيتَه، لو سُمّيَ بهِ، مَتَيانِ بالياءِ[6]، وقيلَ: لأنّها تُمالُ[7]. وإذا لحقتْها (ما)، نحو: متاما تأتِني آتِكَ، فالاختيارُ، كما يقولُ ابنُ الدهانِ، أنْ تُكتبَ بالألفِ؛ لأنّها صارتْ وسطَ الكلمةِ[8].

ومن ذلكَ أيضًا (حتى). ولكنَّ مذهبَه في كتابتِها مضطربٌ، قالَ: " حتّى تكتبُ بالياءِ؛ لأنّه لا يُعرفُ لها فعلٌ، ويجوزُ بالألفِ. قالَ سلمةُ: سألتُ الفرّاءَ كيفَ تكتبُ حتّى ؟ فقالَ: بالألفِ، ثُمَّ رجعَ، فقالَ: بالياءِ، وهي في مصاحفِ ابنِ الزُّبيرِ كلِّها بالألفِ "[9]. ونقلَ السيوطيُّ عن أبي بكرٍ الأنباريِّ أنَّ حتّى إنّما كُتِبَتْ بالياءِ، وإنْ كانتْ ألفُها لا تمالُ[10]، للفرقِ بينَ دخولِها على الظاهرِ، والمكنيِّ، فلزِمَ فيها الألفُ مع المكنيِّ حينَ قالُوا: حتّايَ وحتّاكَ، وانصرفَ إلى الياءِ مع الظاهرِ حينَ قالُوا: حتّى عمرٍو[11]. ويرى الرضيِّ أنَّها إنّما كُتِبَتْ بالياءِ للحملِ على إلى[12]. وذكرَ

---

[1] ناقش الفراء في (المقصور والممدود ص25) هذه الكلمةَ فقالَ: " وقد صَبَى يَصبَى صِبًى مكسورٌ مقصورٌ يكتبُ بالياءِ ".

[2] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 180/1. وذكر الفرّاءُ في (المقصور والممدود ص37) أنَّ **الصِّلاءَ** بالنارِ يجوزُ قصرُه وكسرُه على قلّةٍ، وأمّا " إذا فُتحَ قُصِرَ وكُتبَ بالياءِ؛ لأنّها من صَليتُه " وغلّطَ ذلكَ سلمةُ بن عاصم، وذكرَ أنَّ الصَّلا أصلُ الذّنبِ، يكتبُ بالألفِ، لا غيرُ لأنّه من ذواتِ الواوِ، وذلك ما قاله الفراء في (ص62 ـ 63) قالَ: " والصَّلا يكتب بالألفِ وهما الصلوان مُكتَنَفَا ذنبِ الناقةِ ".

[3] الفراء: المقصور والممدود ص79. وينظر: ابن الدهان: باب الهجاء ص29.

[4] الفراء: المقصور والممدود ص78.

[5] الفراء: المقصور والممدود ص57 ـ 58.

[6] القلقشندي: صبح الأعشى 198/3.

[7] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص43.

[8] ابن الدهان: باب الهجاء ص36.

[9] الفراء: المقصور والممدود ص589.

[10] رُوي فيه الإمالةُ عن بعضِ العربِ ينظر: القلقشندي: صبح الأعشى 201/3.

[11] السيوطي: همع الهوامع 243/2.

[12] الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 232/2 ـ 233.

القلقشنديُّ أنَّ المشكلَ الذي لا يُعلمُ أهوَ من ذواتِ الواوِ أو من ذواتِ الياءِ يُكتبُ بالألفِ ليسَ غيرُ؛ لأنَّ الألفَ هو الأصلُ[1].

ومن ذلكَ أيضًا رأيُهم في كتابةِ (كِلا). فقد نُقِلَ عن الكوفيّينَ[2]، وعن الفرّاءِ جوازَ كتابتِها بالألفِ معَ المكنيِّ[3]، وعنهُ وعن الكسائيِّ جوازَ كتابتِها بالياءِ مع المظهر، نحو: رأيتُ كِلي أخويكَ[4].

وكلامُ الفرّاءِ في كتابه (معاني القرآنِ) لا يُنبئُ أنّه قد أجازَ كتابتَها معَ المظهرِ بالياءِ مطلقًا. حقًّا لقد عَزَا ذلكَ إلى بني كِنانةَ، غيرَ أنّهُ استقبحَهُ، قالَ: " وقدِ اجتمعتِ العربُ على إثباتِ الألفِ في: كلا الرجلينِ، في الرفعِ، والنصبِ، والخفضِ، وهما اثنانِ، إلاّ بني كِنانةَ، فإنّهم يقولُونَ: رأيتُ كِلي الرجلينِ، ومررتُ بكِلي الرجلينِ، وهيَ قبيحةٌ قليلةٌ، مضَوا على القياسِ"[5].

وناقشَ ابنُ درستويهِ كتابةَ (كلا وكلتا)، فذكرَ أنّهما في الرفعِ معَ المظهرِ والمضمرِ تكتبانِ بالألفِ، وإنْ كانتا مُمالتينِ، وأمّا في النصبِ والجرِّ فتكتبانِ معَ المظهرِ بالياءِ، نحو: رأيتُ كلي الرجلينِ، وكلتي المرأتينِ، ومررتُ بكلي الرجلينِ، وكلتي المرأتين؛ لأنّهما تصيرانِ في اللفظِ معَ المضمرِ كذلكَ، وذكرَ أنَّ القياسَ أنْ تكتبَ (كلتي) بالياءِ على كلِّ حالٍ، غيرَ أنّها أُجريتْ على (كلى) في الكتابةِ لاشتراكهما في التغيُّرِ، معَ المظهرِ والمضمرِ[6].

وذكرَ القلقشنديُّ أنَّ كتابةَ (كلا) مَعَ المظهرِ بالياءِ خطأٌ على مذهبِ الكوفيّينَ؛ " لأنَّ الألفَ عندَهم للتثنيةِ[7]، وألفُ التثنيةِ لا يجوزُ أنْ تُكتبَ ياءً، لئلاّ يلتبسَ المرفوعُ المرفوعُ بغيرِهِ"[8].

4 ـ ومن مسائلِ هذا البابِ ما نُقلَ عن الكوفيّينَ أنّهم اختارُوا كتابةَ ما اتّصلَ بتاءِ التأنيثِ تقلبُ في الوقفِ هاءً، بالياءِ، ككتابتِهم الحصاة على صورةِ: الحصية[9].

ومهما يكنْ من أمرٍ، فرأيُ الفرّاءِ في جوازِ كتابةِ المقصورِ من ذواتِ الياءِ بالألفِ قمينٌ بأنْ يُؤخذَ بهِ ويُحتذى، ففيهِ شيءٌ يُخلّصُنا من مشاكلِ كتابةِ الألفِ المتطرّفةِ، وكنّا نأملُ لو أنَّ هذا الرأيَ شملَ البابَ جميعَهُ، والألفَ في كلِّ حالٍ، فكتِبَ البابُ كلّهُ بالألفِ.

---

[1] القلقشندي: صبح الأعشى 198/3.
[2] القلقشندي: صبح الأعشى 199/3.
[3] أبو حيان: ارتشاف الضرب 257/1، وابن هشام: شرح اللمحة البدرية 274/1 - 275.
[4] أبو حيان: ارتشاف الضرب 1257، و 609.
[5] الفراء: معاني القرآن 184/2.
[6] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص46.
[7] ينظر في مذهبهم هذا: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 62، ص439، وأسرار العربية ص287، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 275/1، والاسفراييني: فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ص13، وأبو حيان: البحر المحيط22/6، والجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص117.
[8] القلقشندي: صبح الأعشى 199/3.
[9] السيوطي: همع الهوامع 242/2، والقلقشندي: صبح الأعشى 200/3.

وقد وافقَ الفرّاءَ في جوازِ كتابةِ المقصورِ من ذواتِ الياءِ بالألفِ جماعةٌ، منهم الصوليُّ[1]، والقلقشنديُّ[2]، وأبو البركاتِ الأنباريُّ، الذي استحسنَ ذلكَ واستساغَه، ولكنّهُ منعَ كتابةَ ذواتِ الواوِ بالياءِ[3].

وفي المقابلِ خالفَه قومٌ منهم ابنُ درستويهِ[4]، وابنُ السِّكيتِ الذي نقلَ في كتابِهِ كتابِهِ (المقصورِ والممدودِ) أكثرَ كلامِ الفرّاءِ، ولكنّهُ رأى أنَّ " ما كانَ من المنقوصِ فكتابتُهُ على الأصلِ، إنْ كانَ من الياءِ كتبتَهُ بالياءِ، وإنْ كانَ من الواوِ يكتبُ بالألفِ، لا غيرُ، مثلُ: خلا ودعا وما أشبهَ ذلكَ فافهمْ "[5]؛ وخالفَه أيضًا أبو الطّيبِ الوشّاءُ في في كتابةِ ذواتِ الواوِ، ووافقَه في ذواتِ الياءِ، فأجازَ " أنْ تُكتبَ ذواتُ الواوِ بالياءِ، وذواتُ الياءِ بالألفِ"[6].

الهمزة:

ناقشَ الكوفيّونَ رسمَ بعضِ صُوَرِ الهمزةِ، وبخاصّةِ الفرّاءُ في كتابِهِ (معاني القرآنِ). وهذه جملةُ ما جاءَ لديهِم ممّا وقفتُ عليهِ من ملاحظَ وآراءٍ حولَ رسمِ الهمزةِ.

1 ـ إذا كانتِ الهمزةُ في أوّلِ الكلمةِ كُتِبَتْ بالألفِ أيّاما كانتْ حركتُها؛ لأنَّ أصلَها ألفٌ[7]. وكونُ أصلِ الهمزةِ ألفًا رأيٌ ثبتَ عن الفرّاءِ أوّلاً، باعترافِ ابنِ جنّي. وقد وضّحُ ابنُ جنّي تعليلَ الفرّاءِ هذا، فذكرَ أنَّ الألفَ التي في أوّلِ حروفِ المعجمِ هي صورةُ الهمزةِ؛ لأنَّ الهمزةَ إذا أُريدَ تحقيقُها، ووقعتْ موقعًا لا يُمكنُ فيهِ إلاّ أنْ تَكونَ محقّقةً غيرَ مُخفَّفةٍ، وجبَ أنْ تكتبَ ألفًا بالإجماعِ مفتوحةً كانت أو مضمومةً أو مكسورةً، وذلكَ إذا وقعتْ في أوّلِ الكلمةِ، مثل: أَخَ، وأُخِذَ، وإبراهيمَ.

ويرى ابنُ درستويهِ أنَّ الهمزةَ حرفٌ لا صورةَ لهُ في الخطِّ، وأنّها تُكتبُ على صورةِ حروفِ اللينِ؛ " لأنَّ النطقَ بالهمزِ مشقّةٌ؛ فهيَ تُليّنُ في اللفظِ، فيُنحى بها نحوَ حروفِ اللينِ، وتُحذفُ كما يُفعلُ بحروفِ اللينِ، فصارتْ كأنّها منها، وكُتِبتْ بصُوَرِها إذْ لم تكُنْ لها صورةٌ " وأضافَ مُعلّلاً سببَ كتابَتِها مبتدأةً على ألفٍ" وإنّما كانتْ صورةُ الألفِ بهذه الهمزاتِ أولى؛ لأنَّ الألفَ والهمزةَ مشتركانِ في المخرجِ، متضارعانِ في الجرسِ، ولم تكُنْ قبلَهنَّ همزةٌ توجبُ تغييرَها، معَ أنَّ الألفَ أخفُّ حروفِ اللينِ لفظًا، وقد يُستخفُّ في الكتابِ، وما يُستخفُّ في الكلامِ "[8].

---

[1] الصولي: أدب الكتاب ص253.
[2] القلقشندي: صبح الأعشى 201/3.
[3] الأنباري: عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء ص92، نقلاً عن حاشيةِ الممدود والمقصور للوشاء ص40.
[4] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص42.
[5] ابن السكيت: المقصور والممدود ص42.
[6] أبو الطيب الوشاء: الممدود والمقصور ص40.
[7] الفراء: معاني القرآن 134/2 - 135.
[8] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص24 - 25.

2 ـ وإذا لم تكنْ في ابتداءِ الكلامِ، وكانَ ما قبلَها مُتحرّكًا، فأكثرُ ما تكتبُ على حرفٍ وَفْقَ هذه الحركةِ. فإنْ كانَ ما قبلَها مفتوحًا كُتِبَتْ بالألفِ، وإنْ كانَ مضمومًا كُتِبَتْ بالواوِ، وإنْ كانَ مكسورًا كُتِبَتْ بالياءِ[1]. ونقلَ ابنُ الدهانِ هذا المذهبَ عن الكسائيِّ، وذكرَ أيضًا أنَّ بعضَ الكُتابِ يكتبُ الهمزةَ إذا كانَ ما قبلَها مكسورًا بالواوِ، فيكتبُ (قارِؤُهُ)، ثمَّ ذكرَ أنَّ الكُتابَ على المذهبِ الأوّلِ[2].

3ـ وإذا كانَ ما قبلَها ساكنًا صحيحًا، والهمزةُ متطرّفةٌ، جازَ حذفُ الهمزةِ[3] من الكتابِ في الوقفِ لخفائِها، وجازَ تركُ الهمزِ، ونقلُ إعرابِها إلى ما قبلَها، وكتابتُها بواوٍ في الرفعِ وياءٍ في الخفضِ، وألفٍ في النصبِ، ويجوزُ أيضًا حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ. قالَ في أثناءِ تفسيرِهِ قولَهُ تعالى: (لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ)[4]: " وكتِبتْ بغيرِ همزٍ؛ لأنَّ الهمزةَ إذا سكنَ ما قبلَها حُذِفتْ من الكتابِ، وذلكَ لخفاءِ الهمزةِ إذا سُكِتَ عليها، فلمّا سَكنَ ما قبلَها لم يَقدِرُوا على همزِها في السّكتِ، كانَ سكوتُهم كأنّه على الفاءِ. وكذلكَ قولُهُ (يُخْرِجُ الخَبْءَ)[5] ... و (ملْءُ الأَرْضِ)[6]. واعملْ في الهمزِ بما وجدتَ في هذينِ الحرفينِ. وإنْ كتبتَ الدفءَ في الكلامِ بواوٍ في الرفعِ، وياءٍ في الخفضِ، وألفٍ في النصبِ كانَ صوابًا، وذلكَ على تركِ الهمزِ ونقلِ إعرابِ الهمزةِ إلى الحرفِ الذي قبلَها. من ذلكَ قولُ العربِ: هؤلاءِ نَشْءُ صِدقٍ، فإذا طرحُوا الهمزةَ، قالُوا: هؤلاءِ نَشُو صِدقٍ، ورأيتُ نَشَا صِدقٍ، ومررتُ بِنَشِي صِدقٍ، وأجودُ من ذلكَ حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ؛ لأنَّ قولَهم: يَسَلُ أكثرُ من يَسَال، ومَسَلَةٌ أكثرُ من مَسَالةٍ، وكذلكَ بينِ المَرِ وزوجِهِ، إذا تركتَ الهمزةَ "[7].

وللكسائيِّ في الهمزةِ المتطرّفةِ الساكنِ ما قبلَها قولانِ مختلفانِ عمّا ذكرَهُ تلميذُهُ الفرّاءُ. الأوّلُ أنْ تُكتَبَ على حركتِها التي تستحقُّها، والثاني أنْ تكتبَ على حركةِ الساكنِ الذي قبلَها، إلاّ أنْ يكونَ ما قبلَ الساكنِ مفتوحًا، فحينئذٍ تُكتبُ على حركتِها وفقَ القولِ الأوّلِ[8].

4 ـ ونقلَ السيوطيُّ عن الكوفيّينَ أنَّ الهمزةَ المتطرفةَ التي بعدَها ألفٌ ساكنةٌ في اسمٍ منصوبٍ منوّنٍ، نحو: (سماءً)، تُكتبُ بألفٍ واحدةٍ، وهي الألفُ التي قبلَ الهمزةِ[9]،

---

[1] الفراء: معاني القرآن 134/2.

[2] ابن الدهان: باب الهجاء ص41.

[3] وقالَ ابنُ قتيبة في (أدب الكاتب ص212 ـ 213): " باب الهمزة تكون آخر الكلمة وما قبلها ساكن. إذا كانت الهمزة كذلك حذفت في الرفع والخفض، نحو قول الله عز وجل: (يوم ينظر المرءُ ما قدمت يداه) ـ 40 من النبا، (ولكم فيها دفءٌ) ـ 5 من النحل)، وَ (ملءُ الأرضِ ذهبا) ـ 91 من آل عمران، وكذلكَ إن كانت في موضع نصب غير منون، نحو قوله عز وجل: (يُخرجُ الخَبءَ ـ 25 من النمل) ... ". وينظر أيضا: السيوطي: همع الهوامع 234/2.

[4] النحل الآية 5.

[5] النمل الآية 25.

[6] آل عمران الآية 91.

[7] الفراء: معاني القرآن 96/2. وينظر: الصولي: أدب الكتاب ص248 ـ 149.

[8] ابن الدهان: باب الهجاء ص43.

[9] ينظر: الفراء: معاني القرآن 197/3.

ونقلَ عن جمهور البصريّينَ أنّها تُكتبُ بألفينِ، الأولى حرفُ العلّةِ، والثانيةُ البدلُ من التنوينِ[1].

5 ـ ونَقلَ السيوطيُّ عن ثعلبٍ أنَّ الهمزةَ المتطرّفةَ المفتوحَ ما قبلَها تُكْتبُ بالألفِ إذا لم تُضفْ، نحو: هذا نبَأٌ، وسمعتُ نبَـًا، وعجبتُ من نبأٍ، فإذا أُضيفتْ إلى ضميرٍ كُتبتْ في الخفضِ بياءٍ، نحو: من نَبَئِهِ، وفي الرفعِ بواوٍ، وفي النصبِ بألفٍ، وأضافَ ثعلبٌ أنَّهم ربّما أقرُّوا الألفَ وجاءُوا بعدَها بواوٍ في الرفعِ وبياءٍ في الخفضِ، وأنّهم لا يجمعونَ في النصبِ بينَ ألفينِ، فيقولونَ: كرهتُ خطأَه، وأعجبني خطاؤه، وعجبتُ من خطائِه، واختارَ سقوطَ الألفِ معَ الواوِ والياءِ، وذكرَ أنّه القياسُ. وأشارَ السيوطيُّ إلى مذهبٍ آخرَ، وهو أنْ تكتبَ الهمزةُ المفتوحُ ما قبلَها والمتّصلُ بها ضميرٌ ألفًا، كما لو لم يتّصلُ بها الضميرُ، نحو: هذا نبأك، ورأيتُ نبأكَ، وعجبتُ من نبأكَ[2].

6 ـ وإذا اتّصلَ بالهمزةِ المتطرّفةِ ضميرُ التثنيةِ، فالأصلُ أنْ تُكتبَ التثنيةُ بالألفِ، على هذهِ الصورةِ: (قرأا)؛ لئلا يلتبسَ بفعلِ الواحدِ، إذ المفردُ تقولُ فيهِ: قرأَ، فتَكتُبُه بألفٍ واحدةٍ. ونقلَ أبو حيانَ أنَّ الفرّاءَ والكسائيَّ وقطربًا ذكرُوا أنَّ مَن مضَى كانَ يكتبُ التثنيةَ بإسقاطِ الألفِ[3]. وأكّدَ هذا ثعلبٌ فذكرَ أنَّ العربَ لم تجمعْ بينَ الألفينِ، ولذلكَ كتبُوا في التثنيةِ: أخطأ، وقرأ، بألفٍ واحدةٍ، وأشارَ إلى أنّه لو كُتبَ بألفينِ لكانَ أوثقَ، لنمازَ المثنى من الواحدِ، غيرَ أنّهم اكتفَوا بما قبلَه وبما بعدَه دليلاً على ذلكَ[4]، فأجازَ أنْ يُكتبَ بألفٍ واحدةٍ[5].

7 ـ ولكوفيّينَ إشاراتٌ أُخرُ متفرّقاتٌ في المهموزِ من كلامِ العربِ. من ذلكَ رأيُ الفرّاءِ أنْ يُكتبَ الأمرُ من (سألَ) إذا كانتْ فيهِ الفاءُ أو الواوُ بلا ألفٍ، وهو ما جعلَهُ يعترضُ على همزِ حمزةَ الزّياتِ مثلَ قولِه تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)[6]، ومثلَ قولِهِ تعالى: (فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الكِتَابَ)[7]. قالَ: " ولستُ اشتهي ذلكَ؛ لأنّها لو كانتْ مهموزةً لكُتِبَتْ فيها الألفُ، كما كتبُوها في قولِهِ: (فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا)[8]، (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً)[9] بالألفِ "[10].

ومن ذلكَ أنَّ الفرّاءَ أجازَ، في غيرِ القرآنِ، تركَ الهمزِ في مثلِ (الرُّؤيا)، وتحويلَ الواوِ الساكنةِ ياءً، وإدغامَها في الياءِ التي بعدَها، فتقولُ: الرُّيَّا[11].

---

[1] السيوطي: همع الهوامع 234/2.
[2] السيوطي: همع الهوامع 235/2.
[3] أبو حيان: تذكرة النحاة ص508.
[4] السيوطي: همع الهوامع 235/2.
[5] القلقشندي: صبح الأعشى 189/3.
[6] يوسف الآية 82.
[7] يونس الآية 94.
[8] طه الآية 77.
[9] يس الآية 13.
[10] الفراء: معاني القرآن 125/1.
[11] الفراء: معاني القرآن 35/2. وينظر: شاهين: القراءات القرآنية ص138.

ومنه كذلكَ أنَّ الفرّاءَ ردَّ قراءةَ بعضِهم[1]: (لا يَأْلِتْكُمْ)[2]، لمخالفَتِها الكتابَ؛ " لأنّها بغيرِ ألفٍ كُتِبَتْ في المصاحفِ، وليسَ هذا الموضعُ بموضعٍ يجوزُ فيهِ سقوطُ الهمزِ؛ ألا ترى إلى قولِهِ: (يَأْتُونَ)[3] و (يَأْمُرُونَ)[4] و (يَأْكُلُونَ)[5]، لم تُلقَ الألفُ الألفُ في شيءٍ منهُ؛ لأنّها ساكنةٌ، وإنّما تلقَى الهمزةُ إذا سكنَ ما قبلها، فإذا سكنتْ هي، تعني الهمزة ثبتَتْ، فلم تسقطْ "[6].

ومنه أيضًا أنَّ أصلَ (لَكِنّا) في قولِه تعالى: (لَكِنّا هُوَ اللهُ ربِّي)[7] عندَ الفرّاءُ هو " لَكنْ أَنَا هُوَ اللهُ ربّي، تُركَ همزُ الألفِ من **أنَا**، وكثرَ بها الكلامُ، فأُدغمتِ النونُ من (أنا) معَ النونِ من لكنْ "[8]. وقالَ القلقشنديُّ: " ويُكتبُ (أنا) بألفٍ بعدَ النونِ، وإنْ وإنْ كانتْ في وصلِ الكلامِ لا إشباعَ في الفتحةِ؛ لأنَّ الوقفَ عليهِ بألفٍ، ومن أجلِ ذلكَ كُتِبَتْ (لكِنّا هوَ اللهُ) بألفٍ بعدَ النونِ في (لكنّا)، إذ أصلُه لكنْ أنا "[9].

8 ـ كتابةُ الهمزةِ بالألفِ في كلِّ حالٍ:

لا ريبَ في أنَّ ما مرَّ من آراءٍ للكوفيّينَ في كتابةِ الهمزةِ قد كشفَ عن آراءٍ متعدّدةٍ في رسمِها، بتعدّدِ منزلتِها في اللفظِ، غيرَ أنَّ هذه الآراءَ تُلغى، ولا يبقى لها أيّةُ قيمةٍ كلّما ألحَّ الفرّاءُ على أنّه يجوزُ كتابتُها بالألفِ في كلِّ حالٍ، وفي كلِّ نوعٍ، لأنَّ أصلَها ألفٌ، مُتّخذًا من هجائِها عندَ العربِ، وخاصّةً في مصاحفِ عبدِ الله سندًا وحجّةً.

قالَ: " ... وربّما كتبتْها العربُ بالألفِ في كلِّ حالٍ؛ لأنَّ أصلَها ألفٌ ... ورأيتُها في مصحفِ عبدِ اللهِ (شيأ) في رفعِه وخفضِه بالألفِ، ورأيتُ يستهزِءونَ يستهزِأونَ بالألفِ "[10]. وقالَ: " لأنَّ العربَ تكتبُ يَسْتهزِئُ: يستهزِأُ، فيجعلُونَ الهمزةَ بالألفِ في كلِّ حالاتِها، يكتبُونَ (شيء) شيأ، ومثلُه كَثيرٌ في مصاحفِ عبدِ اللهِ، وفي مُصحفِنا: ويهيئ لكم، ويهيأ لكم"[11]. وقالَ: " وفي مُصحفِ عبدِ اللهِ ... والهمزةُ في كتابهِ بالألفِ في كلِّ نوعٍ "[12]. وقالَ: " وقولُهُ: (وَلُؤْلُؤًا)[13] ... ورأيتُها

---

[1] هو أبو عمرو. ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 284/2.
[2] الحجرات الآية 14. قرأ بذلكَ أبوعمرو. ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 284/2. وقراءة الجمهور (لا يَلِتْكُم).
[3] في التوبة الآية 54، والإسراء الآية 88، و الكهف الآية 15، والأحزاب الآية 18
[4] في آل عمران الآيات 21، 104، 114، والنساء الآية 37، والتوبة الآيتان 67، و 71، والحديد الآية 24.
[5] في البقرة الآيتان 174، و275، والنساء الآية 10، والنور الآية 34، والأنبياء الآية 8، والفرقان الآية 20، ويس الآيتان 33، و 72، ومحمد الآية 12.
[6] الفراء: معاني القرآن 74/3.
[7] الكهف الآية 38.
[8] الفراء: معاني القرآن 144/2.
[9] الأعشى: صبح الأعشى 170/3 - 171.
[10] الفراء: معاني القرآن 134/2 - 135.
[11] الفراء: معاني القرآن 30/3.
[12] الفراء: معاني القرآن 136/3.
[13] الحج الآية 23.

في مَصاحفِ عبدِ اللهِ، والتي في الحجِّ خاصّةً (ولُؤْلأ) ... وذلكَ أنَّ مصاحفَهُ قد أجرى الهمزَ فيها بالألفِ في كلِّ حالٍ، إنْ كانَ ما قبلها مكسُورًا أو مفتوحًا أو غيرَ ذلكَ "[1].

وكتابةُ الهمزةِ بالألفِ مطلقًا هو القياسُ عندَ الفرّاءِ، وذلكَ لأنَّ أصلَها ألفٌ، ولكنّهُ عادَ وقرّرَ بأنَّ كتابتَها على ما قبلَها بالألفِ إنْ كانَ مفتوحًا، وبالواوِ إنْ كانَ مضمومًا، وبالياءِ إنْ كانَ مكسورًا هو أكثرُ من كتابتِها على ألفٍ في جميعِ حالاتِها. وهذا كلامُه مُفسِّرًا قولَهُ تعالى: (وهيّئ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا)[2]: " كُتِبَتْ الهمزةُ بالألفِ (وهَيّأ) بهجائِه. وأكثرُ ما يُكتبُ الهمزُ على ما قبلَهُ. فإنْ كانَ ما قبلَه مفتوحًا كُتِبَتْ بالألفِ، وإنْ كانَ مضمومًا كُتِبَتْ بالواوِ، وإنْ كانَ مكسُورًا كُتِبَتْ بالياءِ، وربّما كتبتْها العربُ بالألفِ في كلِّ حالٍ؛ لأنَّ أصلَها ألفٌ ... ورأيتُها في مصحفِ عبدِ اللهِ (شيأ) في رفعِه وخفضِه بالألفِ، ورأيتُ يستهزِءونَ يستهزِأونَ بالألفِ، وهو القياسُ. والأوَّلُ أكثرُ في الكتبِ "[3].

وقدَ أشارَ ابنُ الدهانِ إلى مذهبِ الفرّاءِ هذا، فقالَ: " وزعمَ الفرّاءُ أنَّ حُكمَ الهمزةِ أنْ تكتبَ ألفًا على كلِّ حالٍ، كما كُتِبَتْ في الأوّلِ، وزعمَ أنَّ قومًا على ذلكَ، وهذا شيءٌ يختصُّ بالهمزةِ، إذْ ليسَ لها صورةٌ في الخطِّ "[4]. وقالَ السيوطيُّ: " وقد حُكِيَ كَتْبُ الهمزةِ المفتوحةِ إذا انكسرَ ما قبلَها بالألفِ عن حُذّاقِ النحويّينَ منهم الفرّاءُ. رُويَ عنهُ أنّه كانَ يقولُ: يجوزُ أنْ تُكتبَ الهمزةُ ألفًا في كلِّ موضعٍ "[5].

وقد يجدُ المرءُ في حديثِ الفرّاءِ عن كتابةِ بعضِ ما فيهِ الهمزةُ رُجوعًا عن الدعوةِ إلى كتابتِها بالألفِ في كلِّ حالٍ. فإصرارُهُ أنْ " لا يُكتبُ (لَئِنْ) إلاّ بالياءِ؛ ليفرُقَ بينَها وبينَ لأَنْ "[6] يدلُّ على ذلكَ، ويُضعِفُ هذه الدعوَةَ، ويُقلِّلُ من شأنِها.

ومهما يكنْ من أمرٍ، فما سبقَ هو ما وقفتُ عليهِ من آراءٍ للكوفيّينَ في كتابةِ الهمزةِ، وهي، لا شكَّ، لَم تستوعبْ مشاكلَ رسمِ الهمزةِ، وقواعدَها المتضاربةَ المتعدّدةَ على النحوِ الذي نجدُه في الكتبِ المتخصّصَةِ بالهجاءِ العربيِّ، وذلكَ لقلّةِ ما وصلَ إلينا من كتبِهم.

الحذف:

لقد تحدّثَ علماءِ العربيّةِ عمّا يُحذفُ من الكتابةِ، فبيّنُوا مواضِعَهُ وأحكامَهُ، ووقفُوا على عللِهِ، وكانَ للكوفيّينَ آراؤُهم في ذلكَ، وهي في مجملِها تتّصلُ بحذفِ حروفِ المدِّ واللينِ؛ الألفِ والواوِ والياءِ.

---

[1] الفراء: معاني القرآن 220/2. وينظر: الداني: المقنع ص41.
[2] الكهف الآية 10.
[3] الفراء: معاني القرآن 134/2 - 135.
[4] ابن الدهان: باب الهجاء ص45.
[5] السيوطي: همع الهوامع 239/2.
[6] الفراء: معاني القرآن 66/1. وقال ابن كيسان: " كُتبتْ همزةُ (إنْ) ياءً في قولكَ: (لَئنْ) إذا فتحوا اللامَ، وإذا كسروها كُتِبتْ ألفًا ". ابن الدهان: باب الهجاء ص25.

أوّلا ـ حذف الألف:

أشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ الألفَ تُحذفُ من الكلامِ، ووقفَ على مواضِعِ ذلكَ وأسبابِهِ.

1 ـ حذفُ الألفِ من (بِسْمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ). الأصلُ والقياسُ في هَمْزةِ الوصلِ أنْ تثبتَ في الوصلِ في الخطِّ، ولكنّهم حذفُوها في هذا الموضعِ، فوقفَ الفرّاءُ على ذلكَ، فقرّرَ ابتداءً أنَّ القُرّاءَ وكُتّابَ المَصاحفِ مُجمِعونَ على حذفِ الألفِ من كلمةِ (اسمِ) من البسملةِ الكاملةِ في أوائلِ السُّوَرِ والكُتُبِ، وأنّهم يستخفُّونَ ذلكَ، ومُجمعُونَ أيضًا على إثباتِها في غيرِها؛ لأنّ الألفَ في البسملةِ وقعتْ في موضعٍ معلومٍ معروفٍ، لا يجهلُ القارئُ معناهُ، بل إنَّ وضوحَ هذا الموضعِ عندَ بعضِ الكُتّابِ مسوّغٌ لحذفِ السينِ معَ الألفِ؛ لعلمِ الكاتِبِ بأنَّ القارئَ لا يحتاجُ إلى علمِ ذلكَ.

ولكنَّ الفرّاءَ اشترطَ لحذفِ الألفِ شرطينِ؛ الأوّلَ أنْ تُضافَ كلمةُ (اسمِ) إلى لفظِ الجلالةِ وحدَه، والثانيَ أنْ تكونَ مخفوضةً بالباءِ دونَ غيرِه من حروفِ الخَفضِ؛ وذلكَ لكثرةِ استعمالِ (اسمِ) معَ لفظِ الجلالةِ، وكثرةِ استعمالِ الباءِ معَه. ومنعَ الفرّاءُ أنْ يكونَ سببُ حذفِ الألفِ من (اسمِ) هو أنَّ حرفَ الخفضِ الباءَ لا ينفصلُ ولا يُسكتُ عليهِ، مُحتجًّا بأنَّ الألفَ في نحوِ (واضربْ) ثبتتْ في الخطِّ، ولا يجوزُ حذفُها؛ والواوُ لا تنفصِلُ ولا يُسكتُ عليها. وهذا كلامُه في فواتحِ (معاني القرآنِ): " فأوّلُ ذلكَ اجتماعُ القُرّاءِ، وكُتّابِ المصاحفِ على حذفِ الألفِ من (بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ)، وفي فواتحِ الكتبِ، وإثباتُهم الألفَ في قولِهِ: (فسبّحْ باسمِ ربِّكَ العظيمِ)[1]؛ وإنمّا حذفُوها من (بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ) أوّلَ السّوَرِ والكُتبِ؛ لأنّها وقعتْ في موضعٍ معروفٍ لا يجهَلُ القارئُ معناهُ، ولا يحتاجُ إلى قراءتِه، فاستُخفَّ طَرحُها؛ لأنَّ من شأنِ العربِ الإيجازَ، وتقليلَ الكثيرِ إذا عُرِفَ معناهُ، وأُثبتتْ في قولِه: (فسبّحْ باسمِ ربِّكَ العَظِيمِ)؛ لأنّها لا تلزمُ هذا الاسمَ، ولا تكثُرُ معَهُ، ككثرتِها معَ اللهِ تباركَ وتعالى. ألا ترى أنّكَ تقولُ: بسم اللهِ، عندَ ابتداءِ كلِّ فعلٍ تأخذُ فيهِ: من مأكلٍ، أو مَشربٍ، أو ذَبيحةٍ. فخفَّ عليهم الحذفُ لمعرفتِهم بهِ. وقد رأيتُ بعضَ الكُتّابِ تدعُوه معرفتُه بهذا الموضعِ إلى أنْ يحذفَ الألفَ والسينَ[2] من (اسمِ)، لمعرفتِه بذلكَ، ولعلمِه بأنَّ القارئَ لا يحتاجُ إلى عِلمِ ذلكَ. فلا تحذِفنَّ ألفَ (اسمٍ) إذا أضفتَه إلى غيرِ اللهِ تباركَ وتعالَى، ولا تحذِفنَّها معَ غيرِ الباءِ منَ الصّفاتِ، وإنْ كانتْ تلكَ الصّفةُ حرفًا واحدًا، مثل اللامِ والكافِ. فتقولُ: لاسمِ اللهِ حلاوةٌ في القلوبِ، وليسَ اسمٌ كاسمِ اللهِ؛ فثبتتِ الألفُ في اللامِ وفي الكافِ؛ لأنّهما لم يُستعملا كما استُعملتِ

---

[1] الواقعة الآية 74، والحاقة الآية 52.

[2] أشار الصوليّ في (أدب الكتّاب ص34) إلى هذا المذهبِ، وكرِهَهُ؛ " لأنَّ حروفَ الزيادةِ والنقصانِ الألفُ والواوُ والياءُ فحذفت الألف، وليستِ السينُ كذلكَ "، وقالَ: " رُوِي أنّ كاتبَ عمرِو بنِ العاص كتبَ إلى عمرَ بنِ الخطابِ، رضيَ اللهُ عنهُ (بِمِ اللهِ) باءً وميمًا، وحذفَ السينَ، فأمرَ عمرُ بضربِه، فضُرِبَ، فقيلَ: في أيّ شيءٍ ضُربَ ؟ فقيلَ: في سينِ. فضُرِبتْ مثلاً. ويصيرُ إذا حذفتَ السينَ كأنّه (بم الله) وبم ولم يُستفهمُ بهما ". وأشارَ إليهِ كذلكَ ابنُ الدهان في (باب الهجاء ص10)، فذكر أنّ بعضهم حذف " السين وجعل المدّة عوضًا منه "، أي جعلَ مدّة الباء عوضا منها.

الباءُ في اسمِ اللهِ ... فإنْ قالَ قائلٌ: إنّما حذفنَا الألفَ من (بسمِ اللهِ)؛ لأنَّ الباءَ لا يُسكتُ عليها، فيجوزُ ابتداءُ الاسمِ بعدَها. قيلَ لهُ: فقد كتبتِ العربُ في المَصاحفِ (وَاضْرِبْ لَهُم مَثَلاً)[1] بالألفِ؛ والواوُ لا يُسكتُ عليها؛ في كثيرٍ من أشباهِهِ. فهذا يُبطِلُ ما ادَّعى"[2].

ويدلُّ قولُ الفرّاءِ: " وإنمّا حذفُوها من (بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ) أوّلَ السّوَرِ والكُتُبِ "، وقولُهُ: " ألا تَرى أنّكَ تقولُ: بِسْمِ اللهِ، عندَ ابتداءِ كلِّ فِعلٍ تأخذُ فيهِ: من مَأكلٍ، أو مَشربٍ، أو ذَبيحةٍ "؛ أنَّ محلَّ الحذفِ من كلمةِ (اسمِ) في البسملةِ كاملةً وناقصةً. ولكنَّ الفرّاءَ في الناقصةِ يُجيزُ الإثباتَ ويجيزُ الحذفَ. قالَ القلقشنديُّ: " وقالَ الفرّاءُ في قولِه تعالى: (بِسْمِ اللهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا)[3]: إنْ شئتَ أثبتَّ، وإنْ شئتَ حذفتَ، فمن أثبتَ قالَ: ليستْ مُبتدًا بها، وليسَ معَها الرّحمنُ الرّحيمُ، ومن حذفَ قالَ: كانَ معَها الرحمنُ الرحيمُ في الأصلِ، فحُذفتْ في الاستعمالِ "[4].

وإذا كانَ الفرّاءُ قد منعَ حذفَ ألفِ (اسمِ) إلاّ أنْ يُضافَ إلى اللهِ تعالى، فقد أجازَ ذلكَ الكسائيُّ؛ فأجازَ نحوَ قولِكَ: بِسْمِ الجّبارِ، وبِسمِ القاهرِ، وبِسمِ الخالقِ[5].

وناقشَ جماعةٌ من أهلِ العربيّةِ حذفَ الألفِ من (بِسمِ اللهِ)، وتَبِعُوا الفراءَ في رأيِه، منهم ابنُ قتيبةَ[6]، والصوليُّ[7]، وابنُ درستويهِ[8]، وابنُ الدّهّانِ[9]. واشترط بعضُهم عدمَ التوسُّطِ، فإنْ " كانَ متوسّطًا أُثبتتْ ألفُهُ، مثل قولِكَ: ابتدِئُ باسمِ اللهِ، وأختتمُ باسمِ اللهِ "[10]، وأمَّا الخليلُ فذهبَ إلى أنَّ الألفَ إنّما حُذفتْ؛ " لأنّها إنما دخلتْ بسببِ أنَّ الابتداءَ بالسينِ الساكنةِ غيرُ ممكنٍ، فلمّا دخلتِ الباءُ على الاسمِ نابتْ عن الألفِ، فسقطتْ في الخطِّ، وإنّما لم تسقطْ في قولِهِ: (اقْرَأْ بِاسمِ رَبِّكَ)؛ لأنَّ الباءَ لا تنوبُ عن الألفِ في هذا الموضعِ كما في (بسمِ اللهِ)؛ لأنّه يمكنُ حذفُ الباءِ من (اقْرَأْ بِاسمِ رَبّكَ) معَ بقاءِ المعنَى صحيحًا، فإنّكَ لو قلتَ: اقرأْ اسمَ ربّكَ صحَّ المعنَى، أمّا لو حذفتَ الباءَ من (بسمِ اللهِ) لم يصحَّ المعنَى، فظهرَ الفرقَ "[11].

---

[1] الكهفُ الآية 32، ويس الآية 13.

[2] الفراء: معاني القرآن 1/1 - 2. ولعلّه من المفيد أن نذكرَ أبا جعفر النحاس ذكرَ في (إعراب القرآن 167/1) ما ذكره الفراء وأضاف إليه قولين آخرين أحدهما أنّ الألف حُذفت لأنها ليست من اللفظ، وثانيهما أنّ أصل (اسم) هو سِمٌ وسُمٌ، ثم جئت بالباء فصار بِسِم، ثمّ حذفت الكسرة فصار بِسْم، فعلى هذا القول لم يكُن فيه ألف.

[3] هود الآية 41.

[4] القلقشندي: صبح الأعشى 191/3.

[5] ابن الدهان: باب الهجاء ص10، والصولي: أدب الكتاب ص35، والقلقشندي: صبح الأعشى 191/3.

[6] ابن قتيبة: أدب الكاتب ص184.

[7] الصولي: أدب الكتاب ص34. وقد نقلَ مجملَ كلامِ الفراءِ من غيرِ أن يُشير إلى ذلك.

[8] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص77. وقد عدَّ هذا الحذفَ شاذًّا عن القياس.

[9] ابن الدهان: باب الهجاء ص9.

[10] الصقلي: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص258.

[11] الرازي: مفاتيح الغيب 144/1.

وأمّـا المحـدثونَ فنصُّـوا علـى أنَّ الألـفَ تُحـذفُ مـن كلمـةِ اسـمِ فـي البسـملةِ الكاملـةِ[1]، وأمّـا فـي الناقصـةِ فذلكَ ضـعيفٌ؛ " لأنَّ الكاملـةَ أكثرُ استعمالاً "[2]. ومهمـا يكنْ من أمرٍ فإنَّ حذفَ ألفِ الوصلِ في هذا الموضعِ إنّما هو تمثيلٌ للمنطوقِ، فكُتبتِ الكلمةُ على مُرادِ الأصلِ.

2 ـ حذفُ ألفِ (ما) الاستفهاميّةِ: ناقشَ الفرّاءُ حذفَ الألـفِ من (مـا) الاستفهاميةِ إذا كانَ قبلَها حرفُ خفضٍ، فذكرَ أنَّ (مـا) إذا كانتْ فـي معنـى (أيّ)، ووُصلتْ بحـرفِ خفضٍ حُذفتْ ألفُها؛ للفرقِ بين الاستفهامِ والخبرِ[3]، وذكـرَ أيضًـا أنَّ إثبـاتَ الألـفِ صحيحٌ صـوابٌ مُستنِدًا إلـى كـلامِ العربِ. قـالَ مُفسِّرًا قولَـهُ تعـالى: (وَإِنّـي مُرْسِلَةٌ إِلَيهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجعُ المُرْسَلُونَ)[4]: "نَقَصَتِ الألفُ من قولِهِ: (بِمَ)؛ لأنّهـا فـي في معنى بأيِّ شيءٍ يرجعُ المُرسلُونَ، وإذا كانتْ (ما) في موضـعِ (أيّ)، ثُمَّ وُصِلتْ بحرفٍ خافضٍ نُقِصتِ الألفُ من (ما)؛ لِيُعرَفَ الاستفهامُ من الخبرِ[5]. ومن ذلكَ (فِيمَ فِيمَ كُنْتُمْ)[6]، و (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)[7]، وإنْ أَتمَمْتَها فَصَوابٌ. وأنشدَني المُفضّلُ[8]:

إنّا قَتلنَا بِقتلانَا سَرَاتَكُم أَهلَ اللوَاءِ فَفِيما يَكثُرُ القَتْلُ

وأنشدني المُفضّلُ أيضًا[9]:

عَلى ما قامَ يَشتِمُنا لَئِيمٌ كَخِنزِيرٍ تَمَرّغَ في رَمَادِ "[10].

وقالَ وقد وقفَ على قولِهُ عزَّ وجلَّ: (بِما غفرَ لِي رَبِّي)[11]: " و (بما) تكونُ في موضعِ (الذي)، وتكونُ (ما) و (غفر) في موضعِ مصدرٍ. ولو جعلتَ (مـا) فـي معنى (أيّ) كانَ صوابًا. يكونُ المعنى: ليتَهم يعلمونَ بـأيِّ شـيءٍ غَفرَ لـي ربّـي. ولـو كانَ كذلكَ لجـازَ فيـهِ: بِمَ غفرَ لـي ربّـي، بنقصـانِ الألـفِ، كمـا تقولُ: سَلْ عـمَّ شئتَ، وكما قالَ: (فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجعُ المُرْسَلُونَ)، وقد أَتمّهـا الشـاعرُ، وهـيَ استفهامٌ، فقـالَ: إنّا قتلنا ..."[12].

---

[1] عبد العليم إبراهيم: الإملاء والترقيم في الكتابة العربية ص76، وفتحي الخولي: دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية ص61.

[2] الشيخ حسين والي: كتاب الإملاء ص117 - 118.

[3] وذكـر القلقشـندي فـي (صـبح الأعشـى 190/3) أنَّ حـرفَ الجـرِّ يصـيرُ عِوضًـا مـن الألـفِ المحذوفةِ.

[4] النمل الآية 35.

[5] وذكر الاستراباذيّ في (شرح الكافية 54/2) علّةً أخرى في حذفِ ألف (ما) الاستفهامية، قالَ: " وذلكَ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ؛ لكونِها استفهامًا، ولم يمكنْ تأخيرُ الجارِ عنها فقُدّمَ عليها، ورُكّبَ معَها حتّى يصيرَ المجموعُ كَكلمةٍ موضوعةٍ للاستفهام، فلا يسقطُ الاستفهامُ عن مرتبـةِ التصـدّرِ، وجُعلَ حذفُ الألفِ دليلَ التركيبِ ".

[6] النساء الآية 97.

[7] النبأ الآية 1.

[8] البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص255.

[9] البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في شرح ديوانه ص199.

[10] الفراء: معاني القرآن 292/2.

[11] يس الآية 27.

[12] الفراء: معاني القرآن 374/2 - 375.

فالفرّاءُ، كما ترى، سَاوَى بينَ حذفِ ألفِ (ما) الاستفهاميةِ المسبوقةِ بحرفِ خفضٍ وإثباتِها[1].

وخالفَ الكسائيُّ[2] الفرّاءَ في إثباتِ ألفِ (ما) إذا أُدخلَ عليها حرفُ الجرِّ، فقد فقد منعَ أنْ تكونَ (ما) في قولِهِ: (بِما غفرَ لِي رَبِّي) بمعنى أيّ، إذ لو كانتْ كذلك لقالَ: بِمَ، من غيرِ ألفٍ[3]، ووافقَ الفرّاءَ أبو بكرٍ الأنباريُّ، فذكرَ أنَّ في (ما) الاستفهاميّةِ أربعَ لغاتٍ إذا دخلَ عليهَا خافضٌ، أفصحُهنَّ لِمَ، ولِمْ، ولِمَا، ولِمَهْ[4].

ووافقَه أيضًا الزمخشريُّ في قولِه تعالى: (بِما غفرَ لِي رَبِّي) فأجازَ إثباتَ الألفِ، قالَ: " ويحتملُ أنْ تكونَ استفهاميّةً: يعني بأيِّ شيءٍ غَفرَ لِي ربّي ... إلاّ أنَّ قولَكَ بِمَ غفرَ لي، بطرحِ الألفِ أجودُ، وإنْ كانَ إثباتُها جائزًا، يُقالُ: قد علمتُ بِما صنعتَ هذا ؟ أي بأيِّ شَيءٍ صنعتَ، وبِمَ صنعتَ "[5]. ولكنَّ الزمخشريَّ كانَ ذكرَ في موضعٍ سابقٍ أنَّ إثباتَ الألفِ قليلٌ شاذٌّ، قالَ مُفسِّرًا قولَه تعالى: (قَالَ فَبِما أَغْوَيتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ المُسْتَقِيمَ)[6]: " وقيلَ ما للاستفهامِ، كأنّه قيلَ: بأيّ شيءٍ شيءٍ أغويتَني، ثمَّ ابْتدأَ لأقعُدنَّ، وإثباتُ الألفِ إذا أُدخلَ حرفُ الجرِّ على (ما) الاستفهاميّةِ قليلٌ شاذٌّ "[7].

وقد وصفَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ إجازَةَ الفرّاءِ إثباتَ ألفِ ما في الاستفهامِ بالشُّذوذِ، قالَ في أثناءِ وقُوفِه على الآيةِ نفسِها: " والأصلُ (بِما)، حُذفتِ الألفُ فرقًا بينَ الاستفهامِ والخبرِ، وإنّما يكونُ هذا إذا كانَ قبلَ (ما) حرفُ جرٍّ، تقولُ في الخبرِ: رَغِبْتُ فِيما عِندَكَ، فتُثبِتُ فيما عندَكَ الألفَ لا غيرُ. وتقول في الاستفهامِ: فِيمَ نَظرتَ ؟ فتحذِفُ الألفَ، وأجازَ الفرّاءُ إثباتَها في الاستفهامِ، وهذا من الشُّذوذِ التي جاءَ القرآنُ بِخِلافِها "[8]. وقالَ ابنُ هشامٍ: " ويجبُ حذفُ ألفِ (ما) الاستفهاميةِ إذا جُرّتْ، جُرّتْ، وإبقاءُ الفتحةِ دليلاً عليها ... وكما لا تُحذفُ الألفُ في الخبرِ، لا تثبُتُ في الاستفهامِ، وأمّا قراءةُ عكرمةَ وعيسى[9] (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ) فنادرٌ، وأمّا قولُ حَسّانَ: على ما ... فضرورةٌ "[10].

---

[1] وينظر: الفراء: معاني القرآن 466/1.

[2] وهذا يبطل حكايةَ جوازِ ثبوتِ الألفِ عن الكوفيينَ كافّةً، كما في صبح الأعشى للقلقشندي. ينظر 190/3.

[3] ابن الشجري: الأمالي الشجرية 239/2، والهروي: الأزهية في علم الحروف ص85، وأبو حيان: البحر المحيط 330/7.

[4] أبو بكر الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 382/2. وينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص202 - 203.

[5] الزمخشري: الكشاف 320/3.

[6] الأعراف الآية 16.

[7] الزمخشري: الكشاف 70/2.

[8] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 210/3 - 211.

[9] وقرأ بها أيضا عبد الله وأبيّ. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 8410.

[10] ابن هشام: مغني اللبيب ص394.

وذكرَ السّمينُ الحلبيُّ أنَّ إثباتَ الألفِ ضعيفٌ عندَ بعضِهم، أو ضرورةٌ عندَ آخرينَ[1].

وفي ظنِّي أنَّ رأْيَ الفرّاءِ في جوازِ إثباتِ الألفِ في (ما) بمعنَى الاستفهامِ، معَ اتّصالِها بحرفِ الخفضِ، ليسَ بشاذٍ، ولا ضرورةً، إذ إنَّ ذلكَ لغةٌ لبعضِ العربِ[2]، ثُمَّ إنَّ السياقَ نفسَه يفرُقُ، في الأعمِّ الأغلبِ، بينِ (ما) في الاستفهامِ والخبرِ، إذا انعدمَ التفريقُ بينَهما بالهجاءِ[3].

ولعلّه من المناسبِ أنْ نشيرَ إلى أنَّ الفرّاءَ ذهبِ إلى أنَّ (كم) أصلُها (ما) الاستفهاميةُ، دخلَ عليه الكافُ، ثمَّ حُذفتْ ألفُ (ما) لكثرتِها في الكلامِ، فسكنتْ ميمُها[4].

3 ـ حذف ألفِ (ما) الموصولةِ: نقلَ ابنُ الدهانِ عن الكسائيِّ أنَّه يُجيزُ حذفَ ألفِ (ما) الموصولةِ إذا دخلَ عليها حرفُ الجرِّ (عن)، ويصلُهما في الكتابةِ معًا، فيكتُبُ: سَلْ عَمَّ شئتَ، وعمَّ تشاءُ، كما يجيزُ إثباتَها ووصلِهما أيضًا، فيكتُبُ: سلْ عمّا بدَا لكَ. وذكرَ ابنُ الدهانِ أنَّ هذا طريفٌ[5].

4 ـ حذفُ الألفِ من الرّحمنِ وسليمنَ: أشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ العربَ تُسقطُ الألفَ من الرحمنِ وسليمنَ في الخطِّ، وهي فيهما تثبتُ في النطقِ والقراءةِ. قالَ: " ألا ترى أنَّهم يكتبُونَ الرّحمنَ وسُليمنَ بطرحِ الألفِ، والقراءةُ بإثباتِها "[6]. وقالَ في موضعٍ تالٍ: " كما أسقطُوا الألفَ من سُليمنَ وأشباهِهِ"[7].

ولم أجدْ في (معاني القرآنِ) ما يُفسِّرُ (أشباهَهُ) من قولَهُ: " كما أسقطُوا الألفَ من سُليمنَ وأشباهِهِ". ولعلَّ المقصودَ بها الأعلامُ الأعجميّةُ ممّا زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ، وكثُرَ استعمالُهُ، كهرُونَ وإبرهيمَ وإسمعيلَ وإسحقَ وعِمرَانَ ولُقْمَانَ، فهذه الأسماءُ تُحذفُ الألفُ منها اتّفاقًا[8]، وأمّا داودُ وطالوتُ وجالوتُ ويأجوجُ ومأجوجُ فلا تحذفُ ألفُه اتُفاقًا[9]، لقلّةِ استعمالِهِ، وعدمِ التسميةِ بهِ كثيرًا، إلاّ داودَ فإنَّ ألفَه لا تحذفُ وإنْ كثرَ استعمالُه؛ " لأنَّ الألفَ لو حُذفتْ، وقد حُذفَت منه إحدى الواوينِ؛

---

[1] السمين الحلبي: الدر المصون 241/3. وينظر: 479/5 ـ 480، والبغدادي: خزانة الأدب 538/2، والسيوطي: شرح شواهد المغني 710/2.

[2] الهروي: الأزهية في علم الحروف ص86، والبغدادي: خزانة الأدب 538/2.

[3] ويشترط أهلُ العربيةِ في هذا الحذفِ ألاّ يجيءَ (ذا) بعدَ (ما) الاستفهاميةِ الداخلِ عليها حرفُ الجرّ، فإذا جاءَ (ذا) فلا تحذفُ الألفُ من (ما)، نحو: بماذا تشتغلُ ؟ لأنّ (ما) صار معَ (ذا) ككلمةٍ واحدةٍ، فصارَ الألفُ كأنّه في وسطِ الكلمة، والحذفِ في الوسطِ قليلٌ. ينظر: الاستراباذي: شرح الكافية 54/2.

[4] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[5] ابن الدهان: باب الهجاء ص23.

[6] الفراء: معاني القرآن 188/1.

[7] الفراء: معاني القرآن 160/3.

[8] الداني: المقنع ص21.

[9] الضباع: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين ص38.

لاختلَّ الحرفُ "[1]. وأمّا الأعلامُ العربيّةُ التي يكثُرُ استعمالُها كمالكِ وخالدٍ وصالحٍ، فقد ذكرَ ثعلبٌ أنّه يجوزُ إثباتُ إلفِها وحذفُها[2].

ويشترطُ بعضُهم لوجوبِ الحذفِ أنْ تكونَ كلمةُ الرّحمنِ علمًا مقرونًا بـ (أل)[3]، وهو ظاهرُ قولِ الفرّاءِ: " ألا ترى أنّهم يكتبُونَ الرّحمنَ ". واكتفى الصوليُّ بأنْ ذكرَ أنّهم " كتبُوا الرحمنَ بغيرِ ألفٍ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، وأنَّ المعنى لا يخلُّ "[4].

5 ـ حذف ألفِ الوصلِ من (ال) والهمزةِ من (الأيكةِ): ناقشَ الفرّاءُ هجاءَ (الأيكةِ) في القرآنِ الكريمِ[5] في موضعينِ في (معاني القرآنِ)، فذكرَ في أحدِهما[6] أنَّها كُتِبَتْ في الشُّعراءِ وفي ص~ (لَيكة)، بتركِ الهمزِ، وسقوطِ الألفِ لتحرُّكِ اللامِ، وذكرَ في الموضعِ الثاني[7] أنّهم أسقطُوا الألفينِ منها فكتبُوها مرّةً (ليكة)، وأخرى الأيكة، وذكرَ أنَّ القراءةَ فيها يَنبغِي أنْ تكونَ بالألفِ واللامِ على التّمامِ. وهو بذلكَ كأنّه يردُّ قراءةَ من قرأ[8] (لَيْكة)، بفتحِ اللامِ، وسكونِ الياءِ، وفتحِ التاءِ في الموضعينِ اللذينِ سقطَ فيها الألفانِ.

وأشارَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ إلى هجاءِ (ليكةِ) في الشّعراءِ وفي ص~، فذكرَ أنَّها كُتبتْ في الخطِّ بغيرِ ألفٍ، وأنَّ الأصلَ (الأَيْكَة)، فخُفِّفتِ الهمزةُ فألقيتْ حركتُها على اللامِ، وسقطتْ، فتحرّكتِ اللامُ، وسقطتِ ألفُ الوصلِ لتحرُّكِ اللامِ، وأنَّ ذلكَ على لغةِ مَن قالَ: جاءني صاحبُ زيدٍ لَسْودُ[9]. وذكرَ الفارسيُّ أنَّ تخفيفَ الهمزةِ بإلقاءِ حركَتِها على اللامِ، وإسقاطِها مشهورٌ عن نافعٍ، وأنَّ ذلكَ قياسٌ مستمرٌّ في الهمزةِ المتحرّكةِ إذا خُففَّتْ وقبلَها ساكنٌ غيرُ الألفِ، كما ذكرَ أنَّ في تخفيفِ الهمزةِ بإلقاءِ حركتِها على لامِ المعرفةِ وإسقاطِها لُغتينِ؛ حذفِ همزةِ الوصلِ، فتقولُ: لَحْمَر، وإثباتُها، وإنْ تحرّك ما بعدها، فتقولُ: اَلَحْمَر[10].

---

[1] ابن قتيبة: أدب الكاتب ص191. وأمّا إسرائيل وهاروت وماروت وقارون ففيها خلافٌ، فاختار بعضُهم الحذفَ وبعضهم شهّر الإثباتَ. ينظر: الضباع: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين ص38، والداني: المقنع ص21 ـ 22.

[2] السيوطي: همع الهوامع 240/2.

[3] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص79، والقلقشندي: صبح الأعشى 182/3، وعبد العليم إبراهيم: الإملاء والترقيم ص77. وقالَ ابنُ قتيبةَ في (أدب الكاتب ص192): " وكتبُوا الرحمن بغيرِ ألفٍ حينَ أثبتوا الألفَ واللامَ، وإذا حذفت الألف واللام فأحبُّ إلي أن يُعيدُوا الألفَ، فيكتبُوا رحمانَ الدنيا والآخرةَ ".

[4] الصولي: أدب الكتاب ص36.

[5] الحجر الآية 78، والشعراء الآية 176، و ص~ الآية 13، و ق الآية 14.

[6] الفراء: معاني القرآن 91/2.

[7] الفراء: معاني القرآن 89/1. وينظر: الداني: المقنع ص21، والمهدويّ: كتاب هجاء مصاحف الأمصار ص106.

[8] هي قراءة الحرميين وابن عامر. ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 32/2.

[9] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 388/2، و 190/3. وينظر: الداني: المقنع ص21.

[10] الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع 296/1 ـ 297.

وبينَ النّحاةِ خلافٌ في منعَ (ليكة) من الصرفِ إذا حُذفُ همزةُ الوصلِ من (ال) والهمزةُ من (الأيكة). فمنهم من يمنعُها من الصرفِ للتعريفِ والعلميّةِ، ويعدُّ اللامَ أصليّةً، وأنَّ وزنَها فَعَلةٌ[1]، ومنهم من يصرفُها، ويعدُّ اللامَ للتعريفِ[2].

6 ـ حذفُ ألفِ الوصلِ إذا دخلتْ عليها ألفُ الاستفهامِ: ناقشَ الفرّاءُ دخولَ ألفِ الاستفهامِ على ألفِ الوصلِ المكسورةِ والمفتوحةِ، وبيّنَ أثرَ ذلك في اللّفظِ والخطِّ. فذكرَ أنَّ ألفَ الاستفهامِ إذا دخلتْ على ألفِ الوصلِ المكسورةِ حُذِفتْ ألفُ الوصلِ من الكتابِ؛ لأنّها زائدةٌ تذهبُ في الوصلِ، وثَبَتَتْ ألفُ الاستفهامِ مفتوحةً، وتقطعُ في الوصلِ والقطعِ، ولا يجوزُ كسرُها، ولا مدُّها، وأمّا إذا دخلتْ على ألفِ الوصلِ المفتوحةِ، التي هيَ ألفُ (أل)، فتثبتُ الألفانِ معًا مدّةً؛ للفرقِ بينَ الاستفهامِ والخبرِ؛ ولا يجوزُ حذفُ ألفِ الوصلِ؛ لأنّها لو حُذِفتْ لانعدمَ الفارقُ بينَهما. قالَ مُفسِّرًا قولَهُ عزَّ وجلَّ: (أَفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا)[3]: " هذهِ الألفُ استفهامٌ. فهيَ مقطوعةٌ في القطعِ والوصلِ؛ لأنَّها ألفُ الاستفهامِ، ذهبتِ الألفُ التي بعدَها؛ لأنَّها خفيفةٌ زائدةٌ، تذهبُ في اتّصالِ الكلامِ. وكذلكَ قولُهُ: (سَوَاءٌ عَلَيهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ)[4]، وقولُهُ: (أَسْتَكْبَرْتَ)[5] ... وقولُهُ: (أَصْطَفَى البَناتِ عَلَى البَنِينَ)[6]، ولا يجوزُ أنْ تُكسرَ الألفُ ها هنا؛ لأنَّ الاستفهامَ يذهبُ. فإنْ قلتَ: هَلاّ إذا اجتمعَتْ ألِفانِ طوّلتَ كما قالَ: (آلذَّكَرَينِ)[7] (آلآنَ)[8] ؟ قلت: إنّما طُوِّلتِ الألفُ في الآنَ وشِبهِهِ؛ لأنَّ ألفَها كانتْ مفتوحةً، فلو أذهَبْتَها لم تجدْ بينَ الاستفهامِ والخبرِ فرقًا، فجعَلَ تطويلَ الألفِ فرقًا بينَ الاستفهامِ والخبرِ، وقولُهُ: (أَفْتَرَى) كَانتْ ألفُها مكسورةً، وألفُ الاستفهامِ مفتوحة فافتَرقَا، ولَم يحتاجَا إلى تطويلِ الألفِ "[9].

وناقشَ الفرّاءُ المسألةَ بعدًا في موضعينِ؛ الأوّلِ إذ فسّرَ قولَهُ تعالى: (أَصْطَفَى البَناتِ عَلَى البَنِينَ)[10]، والثاني إذ فسّرَ قولَهُ تعالى: (أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا)[11]، فأجازَ فيهما طرحَ ألفِ الاستفهامِ، أو طرحَ ألفِ الوصلِ؛ وذلكَ لأنَّ الاستفهامَ في الآيةِ الأولى للتوبيخِ، وفي الثانيةِ للتعجّبِ والتوبيخِ. قالَ في الموضعِ الأوّلِ: " استفهامٌ، وفيهِ توبيخٌ لهم. وقد تطرحُ ألفُ الاستفهامِ من التوبيخِ. ومثلُهُ: (أَذْهَبتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ)[12]، يُستفهمُ بها، ولا يُستفهمُ، ومعناهما جميعًا واحدٌ. وألفُ (اصْطَفى) إذا لم

---

[1] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 216/2.
[2] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 190/3.
[3] سبأ الآية 8.
[4] المنافقون الآية 6.
[5] ص~ الآية 57.
[6] الصّافات الآية 153.
[7] الأنعام الآية 143.
[8] يونس الآية 91.
[9] الفراء: معاني القرآن 354/2. وينظر في المسألة: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص187 - 188. والغريبُ أنّ القلقشندي ذكرَ أنّ الألفَ في نحو أاصطفى وأاسمك تحذفُ وتمدّ برسمها على هذه الصورة: آصطفى، وآسمك. ينظر صبح الأعشى 189/3 - 190.
[10] الصّافات الآية 153.
[11] ص~ الآية 63.
[12] الأحقاف الآية 20.

يُستفهم بها تذهبُ في اتّصالِ الكلامِ، وتبتدِئُها بالكسرِ "[1]. وقالَ في الموضعِ الثاني: " " فقرأ أصحابُ عبدِ اللهِ بغيرِ استفهامٍ، واستفهمَ الحسنُ وعاصمٌ وأهلُ المدينةِ، وهو من الاستفهامِ الذي معناهُ التعجّبُ والتوبيخُ، فهو يجوزُ بالاستفهامِ وبطرحِهِ "[2].
ومذهبُه هذا مبنيٌّ على قولِهِ: إنَّ التوبيخَ يكونُ بألفِ الاستفهامِ أو بغيرِها[3].
ونُقلَ عن ثعلبٍ حذفُ ألفِ الوصلِ المفتوحةِ والاكتفاءُ بألفِ الاستفهامِ عنها[4].
عنها[4].
7 ـ حذفُ ألفِ القطعِ إذا دخلتْ عليها ألفُ الاستفهامِ: إذا دخلتْ ألفُ الاستفهامِ على ألفِ قطعٍ مثل قولِهِ تعالى: (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ)[5]، فقد ذكرَ السيوطيُّ أنَّها تُرسمُ بألفٍ واحدةٍ، وتُحذفُ الأخرى، وَفقَ كتابِها في المُصحفِ، ونقلَ خلافًا بينَ الكسائيِّ والفرّاءِ في أيّتِهما المحذوفةِ. فعنِ الفرّاءِ ـ وتابعهُ ثعلبٌ وابنُ كيسانَ[6] ـ أنَّ المحذوفةَ هي ألفُ القطعِ؛ لأنَّ الاستثقالَ حصلَ بها، ولأنّها تُسهّلُ، وما يُسهّلُ أولى بالحذفِ، ولأنَّ الأولى حرفُ معنًى، وهو أولى بالثّبوتِ، وعن الكسائيِّ أنَّ المحذوفةَ الأولى؛ لأنَّ الأصليّةَ أولى بالثّبوتِ[7].
ووقفتُ على كلامِ الفرّاءِ في (معاني القرآنِ) في هذه الآيةِ فألفيتُهُ يُثبتُ الألفينِ، بلْ يُجيزُ وجهًا آخرَ هو زيادةُ مدّةٍ بينَ الألفينِ، ويحكي ذلكَ عن بني تميم. قالَ: " وقولُهُ: (أَأَمِنْتُمْ) يجوزُ فيهِ أنْ تجعلَ بينَ الألفينِ ألفًا غيرَ مهموزةٍ، كما يُقالُ آانتم، آإذا مِتنا كذلكَ، فافعلْ بكلِّ همزتينِ تحرّكتا، فزِدْ بينَهما مدّةً، وهي من لغةِ بني تميمٍ "[8].
فلو كانتْ ثلاثُ ألفاتٍ، كقولِهِ تعالى: (أَآلِهَتُنا خيرٌ)[9]، فنصَّ ثعلبٌ على أنّها تُكتبُ بواحدةٍ، واختلفَ في الثابتةِ، فقالَ الفرّاءُ وثعلبٌ إنّها ألفُ الاستفهامِ؛ لكونِها حرفَ معنًى، وحكى الفرّاءُ عن الكسائيِّ أنّها الأصليّةُ[10].
8 ـ حذفُ ألفِ الاستفهامِ في غيرِ ما سبقَ: يذكرُ النحويّونَ أنَّ ألفَ الاستفهامِ لا يصِحُّ حذفُها؛ لأنّها تُحدثُ معنًى، إلاّ أنْ يكونَ في الكلامِ (أم)، فيجوزُ ذلكَ في الشعرِ. ونقلَ بعضُهم عن الفرّاءِ أنّه أجازَ حذفَها في أفعالِ الشكِّ، وأنّه حكى: ترى زيدًا منطلقًا، بمعنى أترى، وأنَّ جميعَ النحويِّينَ خالفُوهُ في ذلكَ[11].

---

[1] الفراء: معاني القرآن 394/2.
[2] الفراء: معاني القرآن 411/2.
[3] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 444/3. وينظر أيضًا 176/3 - 177.
[4] السيوطي: همع الهوامع 235/2.
[5] الملك الآية 16.
[6] الداني: المقنع ص24.
[7] السيوطي: الأشباه والنظائر 39/1 - 40.
[8] الفراء: معاني القرآن 171/3.
[9] الزخرف الآية 58. ورسمت في القرآن (ءألهتنا).
[10] الداني: المقنع ص24، والقلقشندي: صبح الأعشى 211/3.
[11] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 176/3 - 177، وأبو حيان: البحر المحيط 11/7.

9 ـ وممّا يتّصلُ بحذفِ ألفِ الاستفهامِ، وليسَ من السابقِ، أنَّ الفرّاءَ حكمَ على (أَوَ) من قولِهِ تعالى: (أَوَلَو كَانَ آباؤُهم)[1] أنّها واوُ العطفِ وهمزةُ الاستفهامِ، وليستْ بـ (أو) العاطفةِ التي واوُها ساكنةٌ؛ لأنَّ همزةَ الاستفهامِ تسقطُ من الهجاءِ، وهمزةَ أَوْ لا تسقُطُ، قالَ: " تنصبُ هذه الواوَ؛ لأنّها واوُ عطفٍ أُدخلتْ عليها ألفُ الاستفهامِ، وليستْ بـ (أَوْ) التي واوُها ساكنةٌ؛ لأنَّ الألفَ من (أَوْ) لا يجوزُ إسقاطُها، وألفُ الاستفهامِ تسقطُ؛ فتقولُ: ولو كانَ، أَوَلو كانَ، إذا اسْتفهمتَ "[2].

ثانيا ـ حذف الواو:

وقفَ الفرّاءُ في كتابِهِ (معاني القرآن) على آياتٍ حُذِفَ من هجائِها الواوُ، والأصلُ أنْ تَثبتَ؛ لأنَّ الموضعَ ليسَ موضعَ حذفٍ، وإنّما كانَ حذفُها لعلّةٍ وسببٍ، وإثباتُها وحذفُها صحيحٌ صوابٌ. والواوُ المحذوفةُ لا تخلو أنْ تكونَ عينًا، أو لامًا، أو ضميرَ جماعةٍ. وهذه جملةُ ما جاءَ لديهِ في هذا السياقِ.

1 ـ حذفُ الواوِ عينًا من (أكُونَ) و (قُولا). وقفَ الفرّاءُ على قولِهِ تعالى: (لَولا أَخَّرتَنِي إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ فأصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)[3]، فقالَ: " يُقالُ: كيفَ جزمَ (وأكنْ)، وهي مردودةٌ على فعلٍ منصوبٍ ؟ فالجوابُ في ذلكَ أنَّ (الفاءَ) لو لم تكنْ في (فأصدّقَ) كانتْ مجزومةً، فلمّا رددتَ (وأكنْ) رددتَ على تأويلِ الفعلِ، لو لم تكنْ فيه الفاءُ، ومن أثبتَ الواوَ ردّهُ على الفعلِ الظاهرِ فنصبَهُ، وهيَ في قراءةِ عبدِ اللهِ (وأَكُونَ من الصَّالحينَ). وقد يجوزُ نصبُها في قراءتِنا، وإنْ لم تكنْ فيها الواوُ؛ لأنَّ العربَ قد تُسقِطُ الواوَ من بعضِ الهجاءِ، كما أسقطُوا الألفَ من سُليمنَ وأشباهِهِ، ورأيتُ في بعضِ مصاحفِ عبدِ اللهِ: فقُولا: فَقُلا، بغيرِ واوٍ "[4].

وقد ألحَ الفرّاءُ على أنَّ العربَ قد تُسقطُ الواوَ من الكِتابِ، وأنَّ ذلكَ كثيرٌ مستعملٌ في الكلامِ. قالَ في الآيةِ نفسِها، في موضعٍ سابقٍ: " رددتَ (وأكنْ) على موضعِ الفاءِ؛ لأنّها في محلِّ جزمٍ. والنصبُ على أنَّ تردّهُ على ما بعدَها، فتقولُ: (وأكونَ)، وهي في قراءةِ عبدِ اللهِ بنِ مسعُودٍ (وأكونَ) بالواوِ، وقد قرأَ بها بعضُ القُرّاءِ. قالَ: وأرى ذلكَ صوابًا[5]؛ لأنَّ الواوَ رُبّما حُذفتْ من الكتابِ، وهي ترادُ؛ لكثرةِ ما تُنْقَصُ وتُزادُ في الكلامِ "[6].

وإذا كانَ الفرّاءُ قد دفعَ ما يَرِدُ على قراءةِ (وأكونَ) أنَّها مُخالفةٌ لرسمِ المُصحفِ، واستصوَبَها، إلاّ أنّه عادَ فذكرَ أنّ زيادةَ الواوِ في الكتابِ ليسَ مما

---

[1] البقرة الآية 170.
[2] الفراء: معاني القرآن 98/1.
[3] المنافقون الآية 10.
[4] الفراء: معاني القرآن 160/3.
[5] فالفراءُ، كما ترى، استصوب هذه القراءةَ، ودفعَ ما يرد عليها أنها مخالفة لرسم المصحف، فليسَ فيه (وأكون) بالواو، ووجه ذلك عنده أن الواو قد تحذف في الرسم، وهي ثابتة في اللفظِ، ولكنّه في موضعٍ ثالثٍ ناقشَ هذه القراءةَ، فذكرَ أنّ القارئَ زادَ واوًا في الكتابِ، ثمَّ: " ولستُ أستحبُّ ذلكَ "
[6] الفراء: معاني القرآن 87/1 ـ 88.

يُستحبُّ عندَهُ. قالَ: " وقرأَ (فأصّدّقَ وأكونَ) فزادَ واوًا في الكتابِ. ولستُ أستحبُّ ذلكَ "[1].

2 ـ حذفُها لامًا وذلكَ في الأفعالِ المرفوعةِ المتلُوّةِ باللامِ الساكنةِ. سبقَ قبلَ قليلٍ أنَّ الفرّاءَ أشارَ إلى أنَّ الواوَ كثيرًا ما تُنْقَصُ من الكلامِ، غيرَ أنَّ هذا السُّقوطَ كثيرٌ جائزٌ مقيسٌ إذا سكنتِ الواوُ، وكانَ ما قبلَها مضمومًا، فتُحذفُ الواوُ وتكونُ الضمّةُ مُجزِئةً عنها. قالَ: " ... وهوَ كثيرٌ يكتفى من الياءِ بكسرةِ ما قبلَها، ومن الواوِ بضمّةِ ما قبلَها؛ مثل قولِه: (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ)[2]، و (وَيَدْعُ الإنسانُ)[3] وما أشبهُهُ "[4]. وقالَ: " وكلُّ ياءٍ أو واوٍ تَسكُنانِ، وما قبلَ الواوِ مضمومٌ، وما قبلَ الياءِ مكسورٌ، فإنَّ العربَ تحذِفُهما، وتَجتزِئُ بالضمّةِ من الواوِ، وبالكسرةِ من الياءِ "[5]. وقالَ معلّقًا على قولِهِ تعالى: (وَيَدْعُ الإنْسَانُ): " حُذِفتِ الواوُ منها في اللفظِ، ولم تُحذفْ في المعنَى؛ لأنّها في موضعِ رفعٍ، فكانَ حذفُها باستقبالِها اللامَ الساكنةَ. ومثلُها (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ)، و (سَوفَ يُؤْتِ اللهُ المُؤْمِنِينَ)[6]... ولو كنَّ بالياءِ والواوِ كانَ صوابًا "[7].

فالحذفُ، إذا كما ذكرَ الفرّاءُ، لا يعدو أنْ يكونَ في اللفظِ، وأمّا في المعنى فالواوُ ثابتةٌ غيرُ محذوفةٍ؛ لأنّها في موضعِ رفعٍ[8]، " والقراءةُ على نيّةِ إثباتِ الواوِ "[9]. وهو حذفٌ جائزٌ سببُهُ أنَّ الواوَ ساكنةٌ استقبلَها لامٌ ساكنةٌ[10].

ويرى بعضُهم أنَّ العلّةَ في مثلِ هذا الحذفِ أنَّ اللبسَ مأمونٌ، فذِكرُ الفاعلِ يمنعُ أنْ يكونَ الفاعلُ جماعةً، فلا يحصلُ اللبسُ، بخلافِ نحو: لا تضربُوا الرجلَ؛ " فإنَّه لو حُذفَ لالتبسَ الجمعُ فيهِ بالواحدِ "[11]. وذكرَ ابنُ الدهانِ أنَّهم حملُوا الخطَّ على اللفظِ، وانّهم لم يعتبرُوا صورةَ الابتداءِ والانفصالِ، وأنَّ الإثباتَ أولى[12].

3 ـ حذف واوِ الضميرِ: ذكرَ الفرّاءُ أنَّ العربَ قد تُسقطُ من الهجاءِ واوَ ضميرِ الجماعةِ، إذا كانَ ما قبلَها مضمومًا، يكتفونَ بالضمّةِ التي قبلَها، وذكرَ أنَّ ذلكَ لغةٌ في هَوازِن وعُليا قَيس. قالَ: " وقد تُسقطُ العربُ الواوَ، وهيَ واوُ جِمَاعٍ، اكْتُفِيَ بالضمّةِ قبلَها، فقالُوا في ضربُوا: قد ضَرَبُ، وفي قالُوا: قد قالُ، في هَوازِن وعُليا قَيس، أنشدني بعضُهم[13]:

إذا ما شَاءُ ضرُّوا من أرادُوا ولا يَألُو لهم أحدٌ ضِرارا

---

[1] الفراء: معاني القرآن 294/2.
[2] العلق الآية 18.
[3] الإسراء الآية 11.
[4] الفراء: معاني القرآن 90/1 - 91.
[5] الفراء: معاني القرآن 27/2.
[6] النساء الآية 146.
[7] الفراء: معاني القرآن 117/2 - 118.
[8] وينظر أيضا: الفراء: معاني القرآن 23/3.
[9] الفراء: معاني القرآن 88/1.
[10] وينظر أيضا: الفراء: معاني القرآن 337/1.
[11] القلقشندي: صبح الأعشى 195/3.
[12] ابن الدهان: باب الهجاء ص38.
[13] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في همع الهوامع للسيوطي 58/1، والإنصاف لأبي البركات الأنباري 386/1 وفيه: ولا يألوهم بدلا من: ولا يألو لهم.

... وأنشدني بعضُهم[1]:

فلو أنَّ الأطبّا كانُ عِندِي وكانَ معَ الأطبّاءِ الأُساةُ "[2].

وما عدّه الفرّاءُ لغةً، جعلَهُ آخرونَ ضرورةً شعريّةً[3]؛ لأنّ حذفَ الواوِ يؤدّي إلى التباسِ الجمعِ فيهِ بالواحدِ[4].

4 ـ حذفُ مدّةِ ضميرِ الغائبِ: قالَ الفرّاءُ: "ومن العربِ مَن يُحرّكُ الهاءَ حركةً بلا واوٍ، فيقولُ: ضربُهُ (بلا واو) ضربًا شديدًا، والوجهُ الأكثرُ أنْ توصلَ بواوٍ فيُقالُ: كلّمتهو كلامًا على هذا البناءِ، وقد قالَ الشاعرُ في حذفِ الواوِ[5]:

أَنَا ابْنُ كِلابٍ وَابْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَغْطِيًّا فَإِنِّي لَمُجْتَلِي

وأمّا إذا سكنَ ما قبلَ الهاءِ، فإنّهم يختارُونَ حذفَ الواوِ من الهاءِ، فيقولُونَ: دَعْهُ يذهبُ، ومِنْهُ، وعَنْهُ، ولا يكادُونَ يقولُونَ: منهو ولا عنهو، فيصِلُونَ بواوٍ إذا سكنَ ما قبلَها؛ وذلكَ أنّهم لا يقدرُونَ على تسكينِ الهاءِ، وقبلَها حرفٌ ساكنٌ، فلمّا صارتْ متحرّكةً اكْتفَوا بحركتِها من الواوِ"[6].

وأشارَ إلى ذلكَ القلقشنديُّ فذكرَ أنَّ مدّةَ ضميرِ الغائبِ تحذفُ، وإنْ لُفظتْ، ويُكتبُ نحوُ: ضربتُه، بغيرِ واوٍ؛ " لأنّكَ إذا وقفتَ حذفتَها، ووقفتَ على الهاءِ ساكنةً "[7].

ثالثا ـ حذف الياءِ:

أسهبَ الفرّاءُ في الحديثِ عن حذفِ الياءِ التي في أواخرِ الكَلِمِ من الكتابةِ، وكانَ حديثُه شاملاً للياءِ، سواءٌ أكانتِ أصليةً أم للمتكلّمِ، أم للمؤنّثةِ.

1 ـ ذكرَ الفرّاءَ أنَّ العربَ تحذفُ الياءَ من آخرِ الكَلامِ إذا كانَ ما قبلَها مكسورًا، اكتفاءً منها بالكسرةِ التّي قبلَها، سواءٌ أكانتْ معَها النونُ أم لم تكنْ، وذكرَ أنَّ إثباتَها أيضًا صوابٌ صحيحٌ. قالَ في أثناءِ وقوفِه على قولِهِ تعالى: (فَلا تَخْشَوهُم وَاخْشَوْنِي)[8]: " أُثبتتْ فيها الياءُ[9] ولم تثبُتْ في غيرِها، وكلٌّ ذلكَ صوابٌ، وإنّما استجازُوا حذفَ الياءِ؛ لأنَّ كسرةَ النونِ تدلُّ عليها، وليستِ تَهيَّبُ العربُ حذفَ الياءِ من آخرِ الكلامِ إذا كانَ ما قبلَها مكسورًا، من ذلكَ رَبِّي (أَكْرَمَنِ ـ و ـ أَهَانَنِ)[10] في سورةِ

---

[1] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب 88/1، وشرح المفصل لابن يعيش 5/7.

[2] الفراء: معاني القرآن 91/1. وينظر: ثعلب: مجالس ثعلب 88/1.

[3] الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 72، 546/2، والبغدادي: خزانة الأدب 385/2.

[4] القلقشندي: صبح الأعشى 195/3.

[5] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف لأبي البركات الأنباري 518/2، والممتنع في التصريف لابن عصفور 727/2.

[6] الفراء: معاني القرآن 223/1 ـ 224.

[7] القلقشندي: صبح الأعشى 196/3.

[8] البقرة الآية 150.

[9] وينظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 192/2.

[10] الفجر الآيتان 15، و 16.

الفجرِ، وقولُهُ: (أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ)[1]، ومن غيرِ النونِ (المُنَادِ)[2]، و (الدّاعِ)[3]، وهو وهو كثيرٌ يكتفى من الياءِ بكسرةِ ما قبلَها ... وتفعلُ ذلكَ في ياءِ التّأنيثِ، كقولِ عنترةَ[4]:

إنَّ العَدُوَّ لهمْ إليكِ وسيلةٌ إنْ يأخذُوكِ تَكحَّلِي وتَخَضَّبِ

يحذفُونَ ياءَ التأنيثِ[5]، وهي دليلُ الأنثى، اكتفاءً بالكسرةِ "[6].

وفصّلَ في موضعٍ آخرَ هذا الحذفَ، وأتى بما يشبهُ التقعيدَ لحالِ الياءاتِ التي في أواخرِ الكلماتِ. فقرّرَ أنَّ للعربِ في الياءاتِ التي في أواخرِ الحروفِ الحذفَ والإثباتَ، وأنَّ مَن حذفَ " اكتفى بالكسرةِ التي قبلَها دليلاً عليها، وذلكَ أنّها كالصّلةِ، إذ سكنتْ وهي في آخرِ الحروفِ، واستُثقِلتْ فحُذفتْ "، وأنَّ " مَن أتمّها فهو البناءُ والأصلُ " وذكرَ أنَّ العربَ تفعلُ ذلكَ في الياءِ سواءٌ أكانَ قبلَها نونٌ أم لم يكنْ، وإذا لم يكنْ قبلَها نونٌ فأكثرُ ما تحذفُ الياءُ في النداءِ؛ "لأنَّ النداءَ مستعملٌ كثيرٌ في الكلامِ ". ثمَّ ناقشَ حذفَ الياءِ ممّا كانَ منقوصًا؛ فذكرَ أنّه إذا كانَ نكرةً حذفتِ العربُ الياءَ، نحو: هذا قاضٍ ورامٍ وداعٍ؛ لاجتماعِ الساكنينِ، سكونِ الياءِ وسكونِ التنوينِ، وإذا كانَ معرفةً بالألفِ واللامِ، أثبتُوا الياءَ مرّةً وحذفُوها مرّةً أخرى، فمن الحذفِ قولُه تعالى: (مَن يَهْدِ اللهُ فهوَ المُهْتَدِ)[7]، ومن الإثباتِ قولُه تعالى: (فهو المُهتدِي)[8]، ثمَّ فضّلَ الفرّاءُ الإثباتَ معَ الألفِ واللامِ على الحذفِ، لأنَّ الألفَ واللامَ واللامَ تُعاقبانِ النونَ[9]. وذكرُ ابنُ قتيبةَ أنَّ حذفَ الياءِ من المعرَّفِ بالألفِ واللامِ ليسَ ليسَ مُستعملاً إلا في كتابِ المُصحفِ[10].

2 ـ وذكرَ الفرّاءُ أيضًا أنَّ الياءَ تطرحُ من اللفظِ إذا وقعَ بعدَها الألفُ واللامُ، وذلكّ لأنّها ساكنةٌ واللامُ ساكنةٌ، كقولِهِ تعالى: (إنِ الحُكمُ إلاّ للهِ يَقْضِ الحَقَّ)[11]، وقولِهِ: (فما تُغْنِ[12] النُّذُرُ)[13].

3 ـ وأشَارَ القُرّاءُ إلى أنّهم اختلفُوا في الكلماتِ التي يكونُ في أواخرِها ياءٌ وتُحذفُ في الكتابِ، كقولِه تعالى: (أَكرمنِ)، و (أهانَنِ)، و (فمَا آتَانِ اللهُ)[1]، فذكرَ أنَّ

---

[1] النمل الآية 126.
[2] ق~ الآية 41.
[3] القمر الآيتان 6، و 8.
[4] البيت في ديوانه ص20. ونسبه الجاحظ في (البيان والتبيين 317/3) في أبيات أخر إلى خزز بن لوذان.
[5] في حاشيته: " والحق أن لا حذفَ في البيتِ؛ لأنّ القافيةَ مطلقةٌ، والياءُ ثابتةٌ في اللفظِ، كما يجبُ أن تثبتَ في الكتابةِ. نعم هناك طريقة في الإنشاء تقطعُ الترنّمَ، فتسكن الياء.وقد روي أحد الأبياتِ التي منها هذا بالإسكان ".
[6] الفراء: معاني القرآن 90/1 ـ 91. وينظر أيضا 397/3.
[7] الإسراء الآية 97. وفيها ومن، بالواو.
[8] الأعراف الآية 178.
[9] الفراء: معاني القرآن 200/1 ـ 201. وينظر أيضا 406/2 ـ 407، و 37/3،
[10] ابن قتيبة: أدب الكاتب ص208.
[11] الأنعام الآية 57.
[12] القمر الآية 5.
[13] الفراء: معاني القرآن 337/1. وينظر أيضا: 439/1.

بعضَهم يُثبِتُها وبعضَهم يُلقيها[2]، ومالَ هو إلى اتّباعِ المُصحفِ إذا وجدَ لهُ وجهًا في العربيّةِ. قالَ وقد وقفَ على قولِهِ تعالى: (فمَا آتَانَ اللهُ): " ولم يقلْ: فمَا آتَانِيَ اللهُ؛ لأنّها محذوفةُ الياءِ من الكتابِ. فمَن كانَ ممّنْ يستجيزُ الزيادةَ في القرآنِ من الياءِ والواوِ اللاتي يُحذفْنَ مثلُ قولِهِ: (ويَدْعُ الإنسانُ بالشّرِّ)[3] فيُثبتُ الواوَ وليستْ في المُصحفِ، أو يقولُ: المنادي للمُنادِ، جازَ لهُ أنْ يقولَ في (أَتَمُدّونَنِ) بإثباتِ الياءِ، وجازَ له أنْ يُحرّكَها إلى النصبِ، كما قيلَ: (وَمَالِيَ لا أَعْبُدُ)[4]، فكذلكَ يجوزُ (فما آتانِيَ اللهُ)، ولستُ أشتهي ذلكَ، ولا آخُذُ بهِ. اتّباعُ المُصحفِ إذا وجدتُ لهُ وجهًا من كلامِ العربِ، وقِراءةِ القُراءِ أحبُّ إليَّ من خِلافِهِ"[5].

4 ـ وسَاوَى الفرّاءُ بينَ إثباتِ الياءِ وصلاً، وحذفِها وصلاً وفي القطعِ فيما كانَ في آخرِه ياءٌ محذوفةٌ في الكتابِ واعتلَّ للجميعِ. قالَ مُفسّرًا قولَهُ تعالى: (يومَ يَأْتِ اللهُ لا تَكَلَّمُ)[6]: " كُتِبتْ بغيرِ الياءِ، وهو في موضعِ رفعٍ، فإنْ أثبتَّ فيهِ الياءَ إذا وصلتَ القراءةَ كانَ صوابًا، وإنْ حذفتَها في القطعِ والوصلِ كانَ صوابًا. قد قرأَ بذلكَ القُرّاءُ. فمنْ حذفَها إذا وصلَ قالَ: الياءُ ساكنةٌ، وكلُّ ياءٍ أو واوٍ تَسكُنانِ، وما قبلَ الواوِ مضمومٌ، وما قبلَ الياءِ مكسورٌ، فإنَّ العربَ تحذِفُهما، وتَجتزِئُ بالضمّةِ من الواوِ، وبالكسرةِ من الياءِ، وأنشدني بعضُهم[7]:

كفّاكَ كفٌّ ما تُليقُ دِرهمًا جُودًا وأخرى تُعْطِ بالسيفِ الدَّمَا

ومن وصلَ بالياءِ وسكتَ بحذفِها قالَ: هيَ إذا وصلتُ في موضعِ رفعٍ فأُثبِتُها، وهيَ إذا سَكتُّ عليها تسكُنُ فحذفتُها، كما قيلَ: لم يَرْمِ ولم يَقْضِ. ومثلُهُ قولُهُ: (مَا كُنَّا نَبْغِ)[8]، كُتبتْ بحذفِ الياءِ، فالوجهُ فيها أنْ تُثبتَ الياءَ إذا وَصَلتَ، وتحذفَها إذا وقفتَ، والوجهُ الآخرُ أنْ تحذفَها في القطعِ والوصلِ. قرأَ بذلكَ حمزةُ[9]. وهو جائزٌ "[10].

الزيادةُ والإثباتُ:

ناقشَ علماءُ الرسمِ زيادةَ الأحرفِ في الكتابةِ، وأفردُوا لهذا الموضوعِ فصولاً في مصنّفاتِهم، وبيّنوا علّلَ ذلكَ، ونصُّوا على أنّه لا يُزادُ إلاّ حروفُ المدِّ واللّينِ، وما ضارعَها كالهاءِ؛ " لأنَّ حروفَ اللينِ هيَ أمُّ الحروفِ التي لا تخلو منها

---

[1] النمل الآية 36.
[2] الفراء: معاني القرآن 18/2.
[3] الإسراء الآية 11.
[4] يس الآية 22.
[5] الفراء: معاني القرآن 293/2. وينظر أيضا 260/3.
[6] هود الآية 105.
[7] البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب لابن منظور (ليق) 334/10، وفي الصحاح للجوهري (ليق) 1552/4، وفيه: (كفّاه) بدلا من كفاك، و (دما) بدلا من الدما.
[8] الكهف الآية 64.
[9] وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 147/6.
[10] الفراء: معاني القرآن 27/2. وينظر أيضا في حذف الياء 118/2، و 245.

كلمـةٌ، وإنّمـا يُـزادُ الحـرفُ للفـرقِ بـينَ الكلمـةِ وبـينَ غيرِهـا، وللعِـوضِ مـن شـيءٍ محذوفٍ "[1]. وقالَ ابنُ قتيبةَ: " الكُتَّابُ يزيدونَ في كتابـةِ الحرفِ مـا لـيسَ فـي وزنِـهِ؛ ليفصِـلُوا بالزيـادةِ بينَـهُ وبـينَ المُشْـبِهِ لـهُ، ويُسقِطُونَ مـن الحـرفِ مـا هوَ فـي وزنِـهِ، استخفافًا واستغناءً بما أُبْقِيَ عمّا أُلقِيَ، إذا كانَ فـي الكـلامِ دليلٌ علـى مـا يحـذِفُونَ من الكلمةِ "[2].

وقد كـانَ للكـوفيّينَ فـي هـذا الموضـوعِ آراءٌ وعِللٌ، بعضُـها متعلّقٌ بـأحرفٍ زيدتْ في الكتابةِ ولا ينطقُ بها، وبعضُها متعلّقٌ بـأحرفٍ أُثبتتْ فـي الكتابـةِ والأصـلُ أنْ تحذفَ. وهذا بيانُ ما جاءَ لديهم في الموضوعِ:

أولا: ما زيدَ في الكتابةِ ولا يُنطقُ بهِ:

1 ـ زيادةُ الألفِ بعدَ الواوِ:

نقلَ الصّوليُّ عن الفرّاءِ أنَّ الألفَ زِيدتْ في الأفعالِ بعدَ واوِ الجمعِ فـي مثل: آمنُوا وكفرُوا؛ للفرقِ بينَ واوِ الجمعِ وبينَ الواوِ الأصليّةِ في مثلِ أرجو وأخو وحمو. ونقلَ عن ثعلبٍ أنّها زيدتْ بدلاً من الضميرِ، وهو الهاءُ، فإذا قالُوا: ضـربُوهُ، سقطتِ الألـفُ، وإذا قـالُوا: ضـربُوا ثبتتْ؛ ليُعلمَ أنَّ الحـرفَ قـدِ انفـردَ، وأخـو وأبـو لا تَثبـتُ الألفُ فيهِ؛ لأنَّ الواوَ أصليّةٌ، فالحرفُ قائمٌ بنفسِهِ أخو زيدٍ وأبوهُ [3].

ونسبَ ابنُ الدهانِ إلى جماعـةٍ من الكوفيّينَ أنَّ الألـفَ زِيدتْ بعدَ واوِ الجمعِ مخافـةَ التباسِـها بـواوِ النسقِ فـي مثلِ: كفرُوا ورُدُّوا، فلـو لـم تُـزَدِ الألـفُ بعـدَ الـواوِ، واتّصلتِ الكلمةُ بأُخرى لظنَّ القارئُ أنّهـا: كفر ووردوا، فيُؤتـى بـالألفِ لهذا الفرقِ، وتعدّوا ذلكَ إلى الأفعالِ المتّصلَةِ بهـا واوُ الجماعـةِ، وإنْ كـانَ اللَّبسُ معدومًا؛ ليكـونَ الحكمُ واحدًا في الموضعينِ[4].

وأجازَ الفرّاءُ زيادةَ الألفِ في نحوِ: هو يدعوا ويغزوا، مسندًا إلـى المفردِ فـي حالةِ الرفعِ تشبيهًا بواوِ الجمعِ. ونقلَ أبو حيّانَ عن الكسائيِّ أنّـه أجـازَ زيادتَـها فـي النصبِ بشَرط ألا يتصلَ بالفعلِ ضميرٌ، نحو: لن يغزوَا زيدٌ، وإذا اتّصلَ بـهِ ضـميرٌ فيكتبُ بغيرِ ألفٍ نحو: أدعوكم، وعُلِّلَ مذهبُ الفرّاءِ بـأنّ زيادتَـها للفرقِ بينِ الـواوِ الساكنةِ والمتحرّكـةِ، وعُلّلَ مذهبُ الكسـائيِّ بأنّهـا زِيدتْ للفرقِ بينَ الاسمِ والفعلِ[5]، والوجهُ ألاّ تُزادَ في النصبِ؛ لأنّـه قد زالَ الشّبهُ الذي بينَ الـواوِ التـي للجمـعِ، وبـين الواوِ في حالةِ الرفعِ[6].

---

[1] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص83. وينظر: ابن الدهان: باب الهجاء ص3.
[2] ابن قتيبة: أدب الكاتب ص182.
[3] الصولي: أدب الكتاب ص246. وفي موقف غير الكوفيين من زيادة الألف ينظر: الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخة ص3342.
[4] ابن الدهان: باب الهجاء ص5.
[5] السيوطي: همع الهوامع 238/2، وينظر: القلقشندي: صبح الأعشى 177/3.
[6] ابن الدهان: باب الهجاء ص35.

وأجازَ الكوفيّونَ لحاقَها بعدَ واوِ جمعِ المذكرِ السالمِ المضافِ، نحو: ضاربُوا زيدٍ[1]، ووافقهم ابنُ الدهانِ " حملاً على الفعلِ "[2].

وفي رأيِ الكوفيّينِ هذا ردٌّ على غانم الحمد الذي اتّهم علماءَ العربيّةِ بأنّهم غَفلُوا عن الإشارةِ إلى أنَّ زيادةِ الألفِ تشملُ واوَ الجمعِ التي حُذفتِ النونُ بعدَها للإضافةِ، كما تشملُ الواوَ التي أُسندَ إليها الفعلُ[3].

ويرى الحمدُ أيضًا أنَّ أيًّا من تعليلاتِ القدماءِ لسببِ زيادةِ هذه الألفِ لا يُعطي تفسيرًا مقبولاً وواضحًا لهذه الزيادةِ، فجلُّها مبنيٌّ على أساسٍ مغلوطٍ، كما يقولُ، حينَ اعتُبرَ أنَّ الأصلَ في الظاهرةِ هو زيادةُ الألفِ بعدَ واوِ الجمعِ فقط، في حينِ يقدّمُ الرسمُ العثمانيُّ للمصحفِ أمثلةً تدلُّ على أنَّ هذه الظاهرةَ كانتْ شاملةً لكلِّ واوٍ متطرّفةٍ، ولكنّهُ من ناحيةٍ أخرى لم يقدِّمْ تفسيرًا لزيادتِها، واكتفى بالقولِ: " ليسَ بينَ يدي الباحثِ الآنَ ما يمكنُ أنْ يُعينَ على تبيُّنِ أصلِ زيادةِ تلكَ الألفِ، وهلْ كانَ ذلكَ تمثيلاً لظاهرةٍ لغويّة كانتْ في القديمِ مستعملةً، وتخلّى عنها النطقُ بعدَ ذلكَ، واحتفظَ بها الرّسمُ، أو أنّها زيدتْ للفصلِ بينَ الكلماتِ، أو للفرقِ بينَ دلالةِ رمزِ الواوِ الضمةِ الطويلةِ والواوِ الصامتةِ، أو للفرقِ بينَ ما كانتِ الواوُ فيهِ ضميرًا للجمعِ، أو أنّها من أصلِ الكلمةِ ؟ "[4].

ولعلَّ خفاءَ العلّةِ في زيادةِ هذه الألفِ ما دفعَ بعضَ الباحثينِ المعاصرينَ إلى الدعوةِ إلى وجوبِ إسقاطِها وحذفِها مطلقًا؛ " لغياب صوتٍ يُقابِلُها ذي وظيفةٍ دَلاليّةٍ مُعيّنةٍ"[5]، أو الدعوةِ لإلحاقِها مطلقًا، "وبذلكَ لا ننشغِلُ بالتمييزِ بينَ ما تلحقُهُ وما لا تلحقُهُ"[6].

2 ـ وناقشَ الفرّاءُ زيادةَ الألفِ في (لا أوضَعُوا) في قولِه تعال: (ولا أوضَعُوا خِلالَكُمْ)[7] فذكرَ أنّها زيادةٌ لا نظيرَ لها في القرآنِ، وأنّه مجتمعٌ عليهِ في المصاحفِ[8].

3 ـ وذكرَ الفرّاءُ أيضًا أنَّ مثلَ (لا أوضَعُوا) ممّا زيدَ فيهِ ألفٌ قولُهُ: (أَوْ لا أَذْبَحَنَّهُ) وأنّه ذلكَ كلّهُ ينبغي أنْ يكتبَ بغيرِ ألفِ بعد (لا)، وهو لا يشبهُ (لا انفصامَ لها)[9]، التي كُتبتْ بالألفِ؛ " لأنَّ (لا) في (انفصام) تبرئةٌ، والألفَ من (انفصام)خفيفةٌ، وردّ ذلكَ إلى أنَّ الكُتّابَ لا يستمرّون يكتبونَ على جهةٍ واحدةٍ، وهو من سوءِ هجاءِ

---

[1] السيوطي: همع الهوامع 238/2.
[2] ابن الدهان: باب الهجاء ص35.
[3] الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص344، و 349.
[4] الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص349.
[5] الزين: في رسم القرآن ص142.
[6] رباع: ملامح من إشكالات الإملاء والأداء في العربية ص277.
[7] براءة الآية 47.
[8] الفراء: معاني القرآن 439/1.
[9] البقرة الآية 256.

الأوّلينَ. قالَ: " وكُتبتْ[1] بلام ألف وألفٍ بعدَ ذلكَ[2]، ولم يكتبْ في القرآنِ الكريمِ لها نظيرٌ؛ وذلكَ أنّهم لا يكادونَ يستمرُّونَ في الكتابِ على جهةٍ واحدةٍ ...(ولا أوضَعُوا)[3] مجتمعٌ عليهِ في المصاحفِ. وأمّا قولُهُ: (أَوْ لا أَذْبَحَنَّهُ)، فقد كُتبتْ بالألفِ وبغيرِ وبغيرِ الألفِ. وقد كانَ ينبغي للألفِ أنْ تحذفَ من كلّهِ؛ لأنّها لامٌ زيدتْ على ألفٍ، كقولِهِ: لأخوكَ خيرٌ من أبيكَ؛ ألا ترى أنّه لا ينبغي أنْ تُكتبَ بألفٍ بعدَ لام ألف. وأمّا قولُهُ: (لا انفصامَ لها)[4]، فكُتبتْ بالألفِ؛ " لأنَّ (لا) في (انفصام) تبرئةٌ، والألفَ من (انفصام)خفيفةٌ "[5].

وناقشُ الزمخشريُّ زيادةَ الألفِ في (لا أوضَعُوا) و (أَوْ لا أَذْبَحَنَّهُ)، فذهبَ إلى أنَّ الفتحةَ كانتْ قبلَ الخطِّ العربيِّ تُكتبُ ألفًا، وأنَّ هذا الخطَّ " اختُرعَ قريبًا من نزولِ القرآنِ، وقد بقيَ من ذلكَ الألفِ أثرٌ في الطّباعِ، فكتبُوا صورةَ الهمزةِ ألفًا، وفتحتَها ألفًا أُخرى "[6].

ويرى غانم الحمد أنَّ الاحتمالَ الذي يصلحُ تفسيرًا لهذه الظاهرةِ " هو أنَّ اللامَ كانتْ إذا اتّصلتْ بها الألفُ فإنّها تُرسمُ بطريقة خاصّةٍ في الخطِّ العربيِّ القديمِ تخالفُ طريقةَ اتّصالِ الألفِ بأيِّ حرفٍ آخرَ من حروفِ الأبجديّةِ، إذ إنّهما يُكوِّنانِ شكلاً يُشبهُ خطّينِ مُتقاطعينِ، تربطُهما من أسفلُ قاعدةُ ... وقد سمّى علماءُ العربيّةِ هذا الشكلَ باسمِ: اللام ألف، وهذا الشكلُ لا يظهرُ غيرُه في النصوصِ الكتابيّةِ العربيّةِ القديمةِ لتَمثيلِ اتّصالِ الألفِ باللامِ "[7].

4 ـ زيادةُ الألفِ في (مائة):

يرى الكوفيّونَ أنَّ الألفَ في مائةٍ زيدتْ للفرقِ بينَها وبينَ فِئةٍ ورِئةٍ في انقطاعِ لفظِها في العددِ، وعدمِ انقطاعِ فئةٍ ورِئةٍ؛ لأنّكَ تقولُ: تسعُ مائةٍ، ولا تقولُ: عَشْرُ مائةٍ، بل تقولُ: ألفٌ، وتَقولُ في تسعِ فئاتٍ وتسعِ رِئاتٍ وعشرِ فئاتٍ وعشرِ رئاتٍ، فلا ينقطعُ ذكرُها به في التعشيرِ، فلمّا خالفتْها فيما ذُكرَ خالفتْها في الخطِّ، وهم بذلكَ يُضعِفونَ تعليلَ البصريّينَ بأنَّ الألفَ زيدتْ في مائةٍ للفرقِ بينَها وبينَ مِنهُ، ذلكَ لأنَّ مائةً اسمٌ ومنهُ حرفٌ، فهما جنسانِ مختلفانِ، والتفريقُ ينبغي أنْ يكونَ

---

[1] في حاشيته: " هذا على ما في أكثر المصاحف. وقد كتبت في بعضها واحدة، وطبع المصحف على هذا الوجه. فقوله بعد: " (ولا أوضعُوا مجتمعٌ عليهِ في المصاحفِ) غير المروي عن أصحاب الرسم. والإجماع على (لأ اذبحنّه) فتراه انعكس عليه الأمر.وفي المقنع 47: وقال نصير: اختلفت المصاحف في الذي في التوبة، واتفقت على الذي في النمل".

[2] مراده بلام ألف: لامُ الابتداءِ والألفُ الزائدة بعدها، فأوضعوا: إذا دخلت عليها لام الابتداء، فالأصل أن تكتبَ: لأوضعوا، لكنهم زادوا بعد لام الابتداء ألفًا، فكتبوها: لا أوضعوا.

[3] قال القلقشندي في (صبح الأعشى 178/3): " وكذلك كتبوا (لا أوضعوا) بزيادة ألف بعد اللام ألف، وذلك مختص برسم المصحف الكريم دون غيره، فلا يقاس عليه ".

[4] البقرة الآية 256.

[5] الفراء: معاني القرآن 439/1 - 440. وينظر: الداني: المقنع 141.

[6] الزمخشري: الكشاف 194/2.

[7] الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص410.

في ما اتّحدَ جنسُهُ، يدلُّ على ذلكَ أنّ العربَ لم تُفرّقْ بينَ فئةٍ وفيهِ، وأحدُها اسمٌ والآخرُ حرفٌ[1].

ويرى بعضُهم أنَّ الألفَ زيدتْ تقويةً للهمزةِ، إذ الهمزةُ حرفٌ خفيفٌ بعيدُ المخرجِ، فقُوِّيتْ بالألفِ لتتحقّقَ نبرتُها[2].

وأيًّاما يكنِ المسوّغُ لزيادةِ هذه الألفِ، فإنَّ زيادتَها في عصرِنا أدّتْ إلى خطأٍ فاشٍ في نطقِ الكلمةِ، إذ أصبحتْ تُنطقُ (مَاءةً) أو (مايةً)، ويبدو أنَّ النطقَ الأخيرَ كانَ وقعَ قبلَ عصرنا هذا، وقد يشهدُ على ذلكَ كتابتُها (مايةً) في المخطوطاتِ المُستنسخةِ في عصورٍ مُتأخّرةٍ، ولعلَّ هذا ما دفعَ مجمعَ اللغةِ أنْ يُجيزَ حذفَ الألفِ؛ لتُكتبَ كما تنطقُ[3].

5 ـ ونُقلَ عن الكوفيّينَ أنَّهم زادُوا واوًا في أولئكَ، لا للفرقِ بينها وبينَ إليكَ كما هو مذهبُ البصريّينَ[4]، بل فرقًا بينَها وبينَ إليكَ الاسميّةِ؛ لأنَّ إلى عندهم قد تكونُ اسمًا، اسمًا، كقولِهم: انصرفتُ من إليكَ، وهذا بناءً على أنَّ التفريقَ عندَهم إنّما يُجعلُ في المتّحدِ الجنسِ[5].

ولا يخفى أنَّ في الكلمةِ ألفًا محذوفةً يُنطقُ بها، فالكلمةُ تنطقُ هكذا (أُلائِكَ)، وأنَّ فيها واوًا زائدةً لا يُنطقُ بها، وفي ظنّي أنَّ اللبْسَ قد نشأَ بحذفِ الألفِ، فلو أُثبتتِ الألفُ وحذفتِ الواوُ لصِينتِ الكلمةُ من خللٍ في النطقِ يميلُ بها إلى نطقِ هذه الواوِ[6].

وقد دعا بعضُ المحدثينَ إلى إعادةِ تلكَ الألفِ، والمحافظةِ على بقاءِ الواوِ؛ لضمانِ سلامةِ نطقِها[7]، وبعضُهم إلى حذفِ الواوِ فقط[8].

ثانيا ـ ما أثبتَ في الكتابةِ وحقُّه أنْ يُحذفُ:

1 ـ إثباتُ الألفِ في الممنوعِ من الصرفِ منصوبًا:

وقفَ الفرّاءُ على كلماتٍ لا تنصرفُ، أثبتُوا فيها ألفًا في النصبِ، والأصلُ ألاّ تثبتَ؛ لأنَّ إثباتَها دليلُ إجرائِها، ثمَّ ذكرَ أنَّ إثباتَها وحذفَها صوابٌ؛ لأنَّ مَن أثبتَ

---

[1] السيوطي: همع الهوامع 239/2. وقال ابن الدهان في (باب الهجاء ص6): " وقيل إنّما فُعل ذلك للفصلِ بينه وبينَ مَيَّة، اسم امرأة". وينظر أيضا: الصولي: أدب الكتاب ص246 ـ 247، والداني: المحكم في نقط المصاحف ص175، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص259.

[2] ينظر: الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص420.

[3] وينظر: عبد العليم إبراهيم: الإملاء والترقيم ص124، ورباع: ملامح من إشكالات الإملاء والأداء في العربية ص257.

[4] وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص201.

[5] السيوطي: همع الهوامع 239/2.

[6] رباع: ملامح من إشكالات الإملاء والأداء في العربية ص258.

[7] سلطاني: قواعد مقترحة لتوحيد الكتابة العربية ص33.

[8] عبد العليم: الإملا والترقيم ص124.

أثبتَ في الوقفِ، وحذفَ في الوصلِ. قالَ في قولِهِ تعالى: (اهْبِطُوا مِصْرًا)[1]: " كُتِبَتْ بالألفِ، وأسماءُ البلدانِ لا تنصرفُ ... فإنْ شئتَ جعلتَ الألفَ التي في (مِصْرًا) ألفًا يُوقفُ عليها، فإذا وصلتَ لم تُنوِّنْ فيها، كما كتبُوا (سلاسلاً)[2] و (قَوَارِيرًا)[3] بالألفِ "[4]، ثمَّ قالَ بعدًا: " كُتِبتْ (سلاسل) بالألفِ، وأجراها بعضُ القُرّاءِ القُرّاءِ لمكانِ الألفِ التي في آخرِها، ولم يُجرِ بعضُهم. وقالَ الذي لم يُجرِ: العربُ تُثبِتُ فيما لا يجري الألفَ في النصبِ، فإذا وصلُوا حذفُوا الألفَ، وكُلٌّ صوابٌ. ومثلُ ذلكَ قولُهُ: (كانتْ قَوَارِيرًا)، أُثبتتِ الألفُ في الأولى؛ لأنّها رأسُ آيةٍ، والأخرى ليستْ بآيةٍ. فكانَ ثباتُ الألفِ في الأُولى أقوى لهذهِ الحُجّةِ، وكذلكَ رأيتُها في مصحفِ عبدِ اللهِ، وقرأَ بها أهلُ البصرةِ، وكتبُوها في مَصاحِفِهم كذلكَ. وأهلُ الكوفةِ والمدينةِ يُثبتُونَ الألفَ فيهما جميعًا، وكأنّهم استوحشُوا أنْ يُثبتَ حرفٌ واحدٌ في معنى نصبٍ بكتابينِ مختلفينِ، فإنْ شئتَ أجريتَهُما جميعًا، وإنْ شئتَ لم تُجرِهما، وإنْ شئتَ أجريتَ الأُولى لمكانِ الألفِ في كتابِ أهلِ البصرةِ، ولم تُجرِ الثانيةَ إذْ لم يكنْ فيها الألفُ "[5].

2 ـ إثباتُ الألفِ في المعرفِ بالألفِ واللامِ منصوبًا:

ناقشَ الفرّاءُ إثباتَ الألفِ وحذفَها فيما دخلتْ عليهِ الألفُ واللامُ في النصبِ، كقولِهِ تعالى: (وَأَطَعْنَا الرَّسُولا)[6]، و (فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا)[7]، و (الظُّنُونَا)[8] فذكرَ أنَّ فذكرَ أنَّ ذلكَ جائزٌ، بألفٍ وبغيرِ ألفٍ، في الوقفِ والوصلِ[9]. وذكرَ النّحّاسُ أنَّ العربَ تُثبتُ هذهِ الألفَ في القوافي، وتُثبتُها في الفواصلِ؛ ليتّفقَ الكلامُ، فيُوقفُ عليها، ولا يُوصلُ بها[10].

3 ـ إثباتُ حروفِ العلّةِ في الفعلِ مجزومًا:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الأصلَ أنْ تُحذفَ حروفُ العلّةِ؛ الألفُ والواوُ والياءُ من الأفعالِ المجزومةِ، ولكنّه أجازَ إثباتَها في الخطِّ قياسًا على إثباتِ سائرِ الحروفِ ساكنةً، وأشارَ إلى أنَّ من العربِ مَن يفعلُ ذلكَ؛ لكونِها ساكنةً، فتُركتْ على سكونِها. قالَ في إثباتِ حرفِ العلةِ في قولِهِ تعالى: (فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى): " ولو نوى حمزةُ بقولِه: (ولا يخشى) الجزمَ، وإنْ كانتْ في الياءُ كانَ صوابًا "[11]. وكانَ قد قالَ قبلاً في تعليلِ هذا الإثباتِ: " في

---

[1] البقرة الآية 61.
[2] الإنسان الآية 4.
[3] الإنسان الآية 15.
[4] الفراء: معاني القرآن 42/1 ـ 43.
[5] الفراء: معاني القرآن 214/3. وينظر 144/2.
[6] الأحزاب الآية 66.
[7] الأحزاب الآية 67.
[8] الأحزاب الآية 10.
[9] الفراء: معاني القرآن 350/2.
[10] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 305/3، 327.
[11] الفراء: معاني القرآن 187/2.

ذلكَ ثلاثةُ أوجهٍ؛ إنْ شئتَ استأنفتَ (ولا تخشى) بعد الجزمِ وإنْ شئتَ جعلتَ (تخشى) في موضعِ جزمٍ، وإنْ كانتْ فيهِ الياءُ؛ لأنَّ من العربِ من يفعلُ ذلكَ؛ قالَ بعضُ بني عبسٍ[1]:

ألمْ يأتيكَ وَالأنبَاءُ تَنْمِي بِما لاقتْ لَبُونُ بنِي زِيادِ

فأثبتَ الياءَ في (يأتيكَ)، وهي في موضعِ جزمٍ؛ لأنّه رآها ساكنة، فتركَها على سكونِها، كما تفعلُ بسائرِ الحروفِ ... وأنشدَني بعضُهم في الواوِ[2]:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ سَبِّ زَبَّانَ لَم تَهجُو ولم تدَعِ "[3]

وهذا الإثباتُ لا يصحُّ عن كثيرينَ من أهلِ العربيّةِ، وقد وصفَ النّحاسُ مذهبَ الفرّاءِ بأنّه من أقبحِ الغلطِ[4]، ونسبهُ في موضعٍ آخرَ للكوفيينَ، وذكرَ أنّه لا يجوزَ إثباتُ شيءٍ من ذلكَ عندَ البصريّينَ[5].

4 ـ وممّا يتّصلُ بكتابةِ الألفِ والواوِ أنَّ الفرّاءَ أجازَ كتابةَ بعضِ الأسماءِ الستةِ بالألفِ كـ (ذا)، وبعضِها بالواوِ كـ (أبو) مُطلقًا، معَ مراعاةِ تعريبِها في الكلامِ، قالَ: " (والجَارِ ذا القربى)[6] ولم يقرأْ بهِ أحدٌ، وربّما كُتِبَ الحرفُ على جهةٍ واحدةٍ، وهو في ذلكَ يقرأُ بالوجوهِ. وبلغَنِي: أنَّ كتابَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ كانَ مكتوبًا: هذا كتابٌ من عليِّ بنِ أبو طالبٍ، كتابُها: أبو في كلِّ الجهاتِ، وهي تُعرّبُ في الكلامِ إذا قُرئتْ"[7].

وأشارَ إلى مثلِ هذا ابنُ الدهانِ، فذكرَ أنَّ كتابتَهم: (عليُّ بنُ أبو طالبٍ) بالواوِ، وكلامُهم بها بالياءِ، واعتذرَ عن ذلكَ بأنَّ الخطَّ يومئذٍ لم يكنْ مُحرّرًا، وأنَّ الكاتبَ جرى على عادتِه التي عرفَها في صورةِ هذا الاسمِ في الرفعِ[8].

الوصل والفصل:

نصَّ علماءُ العربيّةِ على أنَّ حقَّ كلِّ كلمةٍ أنْ تقعَ مفصولةً في الكتابِ ممّا قبلَها وما بعدَها؛ ليَدلَّ كلُّ لفظٍ على ما وَضعَ لهُ مفردًا[9]. وقد أولَوا هذا الموضوعَ

---

[1] البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير العبسي في شرح أبيات سيبويه للسيرافي 340/1. وأشار السيوطي في (شرح شواهد المغني 328/1) إلى رواية أخرى للبيت، وهي: ألم يبلغك، ولا شاهد في هذه الرواية.

[2] البيت من البسيط، وهو لأبي عمرو بن العلاء في معجم الأدباء للحموي 346/3.

[3] الفراء: معاني القرآن 161/1 - 162.

[4] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 51/3.

[5] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 396/4 - 397.

[6] النساء الآية 36، وهي في القرآن (والجارِ ذي القربى). وقال الداني في (المقنع ص103): " وفي النساء قال الكسائي والفرّاء في بعضِ مصاحف أهل الكوفةِ (الجار ذا القربى) بألف، ولم نجد ذلكَ كذلكَ في شيءٍ من مصاحفِهم، ولا قرأ به أحدٌ منهم ". قرأ بها أبو حيوة. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص261. وقال المارغني في (تنبيه الخلان ص298): " فإنّه في بعض المصاحف بالألفِ بعد الذال عوض الياء ".

[7] الفراء: معاني القرآن 114/3. وينظر أيضًا 267/1.

[8] ابن الدهان: باب الهجاء ص37.

[9] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص47.

عنايةً، وأفردُوا لـهُ فصولاً مستقلّةً في مؤلفاتِهم، غيرَ أنَّ حديثَ الكوفيّينَ عنه جاءَ متفرّقًا، وقد ضمّنَ الفرّاءُ كتابَهُ (معاني القرآن) الشيءَ الكثيرَ منه. وأشارَ إلى أنَّ العربَ تُوصِلُ الكلمةَ من أوّلِها ومن آخرِها:

1 ـ فممّا وُصِلَ من أوّلِهِ (إنَّ) وُصلتْ باللامِ والكافِ، فتصيرُ لكنَّ، وباللامِ والهاءِ، فتصيرُ لهِنّكَ، قالَ: "وإنّما نصبتِ العربُ بها إذا شُدّدتْ نونُها؛ لأنَّ أصلَها: إنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ، فزيدتْ على إنَّ لامٌ وكافٌ فصارتَا جميعًا حرفًا واحدًا ... وهي فيما وُصِلَتْ به من أوّلِها بمنزلةِ قولِ الشاعرِ[1]:

لهِنَّكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذبٍ مَنْ يَقُولُهَا

وَصَلَ (إنَّ) ها هنا بلامٍ وهاءٍ، كما وصَلها ثَمَّ بلامٍ وكافٍ "[2]. وقد تكونُ الهاءُ في (لهنّكَ) بدلاً من الهمزةِ، لا حرفًا وُصِلَ بهِ (إنَّ)، فقدْ ذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ من العربِ مَن يُبدل همزةَ (إنّ) هاءً معَ اللام، فتقولُ: لَهِنَّكَ لرجلٌ صادقٌ[3].

2 ـ ومنهُ أيضًا (هذا) و (هاذاكَ) وصِلَ (ذا) من أوّلِهِ بـ (ها)[4]. والعلةُ في وصلِ (ذا) بـ (ها) أنَّ التنبيهَ لزمَ المبهمَ، وكثرَ استعمالُهما معًا، حتّى صارَا كالكلمةِ الواحدةِ[5].

3 ـ ومنه أيضًا (كم)، فأصلُها (ما) وصلتْ من أوّلِها بالكافِ، فحذفتِ الألفُ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، وسكنتِ الميمُ[6].

4 ـ ومنه كذلكَ (لَئِنْ) و (لأَنْ)، وصلَ من أوّلِهِ[7]. وهذا الوصلُ واجبٌ لكونِ اللامِ على حرفٍ واحدٍ.

5 ـ وممّا وُصِلَ من آخرِهِ الفعلُ المؤكّدُ بالنونِ[8]. وهو وصلٌ واجبٌ لأنَّ النونَ على حرفٍ واحدٍ، والحرفُ الواحدُ لا يقومُ بنفسِهِ.

6 ـ ومنه إمّا، وهي إنْ وُصلَ من آخرِه بـ (ما)[9]. وَوَصْلُ (إنْ) بـ (ما) واجبٌ في كلِّ كلِّ حالٍ؛ للإدغامِ الذي يلحقُها، فيصلُها في اللفظِ أيضًا، فـ (إنْ) و (ما)من الحروفِ، وكتابُ حرفٍ أخفُّ من كتابِ حرفينِ، أضفْ إلى ذلكَ أنَّ النطقَ بحرفٍ مدغمٍ أخفُّ من النطقِ بحرفينِ مُضاعفينِ[10].

7 ـ ومنه أيضًا إنّما، وهي إنَّ و (ما) تجعلُ إنما حرفًا واحدًا، وإنْ كانتْ (ما) بمعنى الذي كُتِبتْ منفصلةً، قالَ: " وذلكَ أنَّ قولَكَ: إنّما على وجهينِ: أحدُهما أنْ تجعلَ إنّما حرفًا واحدًا، ثمَّ تُعمِلُ الأفعالَ التي بعدَها في الأسماءِ، فإنْ كانتْ رافعةً رفعتَ، وإنْ

---

[1] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف لأبي البركات الأنباري 209/1، وهمع الهوامع للسيوطي 141/1.

[2] الفراء: معاني القرآن 465/1 - 466.

[3] ابن منظور: لسان العرب (انن) 31/13.

[4] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[5] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص61 - 62.

[6] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[7] الفراء: معاني القرآن 66/1.

[8] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[9] الفراء: معاني القرآن 466/1.

[10] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص53.

كانتْ ناصبةً نصبتَ؛ فقلتَ: إنّما دخلتُ دارَكَ، وإنّما أعجبتني دارُكَ، وإنّما مالي مالُكَ. فهذا حرفٌ واحدٌ. وأمّا الوجهُ الآخرُ فأنْ تجعلَ (ما) منفصلةً من (إنَّ)، فيكونُ (ما) على معنى الذي "[1]. وكتابةُ (ما) في المصاحفِ بمعنى الذي مفصولةً وموصولةً[2]، يُضعِفُ تعليلَ الفرّاءِ، ولا ينفيهِ، فلو كانَ تعليلُهُ دقيقًا لما وجدْنا (ما) موصولةً في قولِه تعالى: (إنَّما صَنَعُوا كَيدُ سَاحِرٍ)[3].

8 ـ ومن ذلكَ أيضًا حروفُ الاستفهامِ، نحو: أينَ، ومتى، وكيفَ، وأيّ، توصلُ بـ (ما)، فيحدثُ باتّصالِها معنًى لم يكنْ في هذه الحروفِ، وهو الجزاءُ [4]. ويُشترطُ في وصلِ هذه الأسماءِ بـ (ما) ألاّ تكونَ (ما) بمعنى الذي، وأنْ يحدثَ باتّصالِها معنى الجزاءِ، وإلاّ كتبتْ مفصولةً[5]، نحو: أينَ ما وعدتَنا؟ ومتى ما وعدتنا؟ تريدُ: الوقت الذي وعدتنا، وكيفَ ما قِبلَكَ؟ تريدُ: الذي قِبَلَكَ، وأيُّ ما عندَكَ أجودُ؟[6]

9 ـ ومنه كذلكَ وصلُ (ما) بلامِ الخفضِ في قولِهِ تعالى: (فَمَالِ هَؤلاءِ القومِ)[7]، حتّى حتّى توهّمُوا أنّها بعضُ (ما)، وأنّها حرفٌ في بعضِهِ، ولكنْ، ولاتصالِ القراءةِ، لا يجوزُ الوقفُ على اللامِ؛ لأنّها لامٌ خافضةٌ"[8]. وذكرَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ أنَّ اللامَ متّصلةٌ عندَ الفرّاءِ والبَصريّينَ، وأنَّ ابنَ سعدانَ حكى انفصَالَها[9]، وذكرَ ابنُ درستويهِ أنَّ مثلَ هذه الكتابةِ لا تجوزُ في غيرِ المُصحفِ[10]، وأنّه " لو كانَ صوابًا لجازَ للقارئِ أنْ يقفَ على اللامِ ويبتدئَ بما بعدَها، ولا يقرأُ بهذا إلاّ جاهلٌ بالقراءةِ"[11]. ويرى بعضُ المحدثينَ أنَّ السبَبَ الأساسيَّ في مثلِ هذا الوصلِ هو كونُ (مالِ) قليلةَ المقاطيعِ[12].

10 ـ ومن ذلكَ أنَّ الفرّاءَ أجازَ وصلَ (مَنْ) الاستفهاميةِ بـ (ذا) " حتّى تصيرَ كالحرفِ الواحدِ، وذكرَ أنّه رآها " في بعضِ مصاحفِ عبدِ اللهِ (مَنذا) متّصلةً في الكتابِ "[13]. ووَصْلُ (مَن) بأيِّ شيءٍ لا يجوزُ، إلاّ أنْ يكونَ قبلَها شيءٌ من الحروفِ التي على حرفينِ، يُدغمُ فيها، نحو: ممّن، وعمّن، وأمّنْ، إلاّ (لم) فلا يجوزُ، وإنْ أُدغِمتْ[14]. ولعلَّ هذا الوصلَ ناتجٌ عن تأثُّرِ صوتِ النونِ بالذالِ بعدَها، إذ إنَّ النونَ

---

[1] الفراء: معاني القرآن 101/1. وينظر 186/2، 187، والصولي: أدب الكتاب ص259.
[2] ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص194، وابن الدهان: باب الهجاء ص21.
[3] طه الآية 69.
[4] الفراء: معاني القرآن 85/1. وينظر: ابن درستويه: كتاب الكتاب ص54.
[5] ينظر: ابن درستويه: كتاب الكتاب ص54.
[6] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص54.
[7] النساء الآية 90.
[8] الفراء: معاني القرآن 278/1. وينظر: المهدوي: كتاب هجاء مصاحف الأمصار ص85.
[9] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 472/1.
[10] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص70.
[11] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص48.
[12] الحمد: رسم القرآن دراسة لغوية تاريخية ص458.
[13] الفراء: معاني القرآن 132/3.
[14] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص58.

تخفى قبلَ الذالِ، فقد يكونُ الكاتبُ قد أحسَّ بذلكَ التأثيرِ، وقد ينضافُ إلى ذلكَ صِغرُ حجمِ الكلمتينِ، وقلةُ مقاطِعهما، فوصلهما[1].

11 ـ ومنه أَنَّ (يا بنَ أُمَّ) جاءتْ موصولةً (يبنؤمَّ)[2] كما وُصلت (منذا) [3]؛ لكثرةِ الكلامِ بها[4]. ويرى بعضُهم أنَّ سببَ وصلِها هو نطقُ هذه الكلماتِ في سياقٍ متّصلٍ، متّصلٍ، إلى جانبِ صغرِ حجمِها[5].

12 ـ ومنه أيضًا أنّه أجازَ أنْ تكونَ (لَمَّا) في قولِهِ تعالى: (وإنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنّهُمْ)[6] " لَمِنْ ما لَيُوَفِّيَنّهُمْ، فلمّا اجتمعتْ ثلاثُ ميماتٍ حُذفتْ واحدةٌ، فبقيتِ اثنتانِ، فأُدغمتْ في صاحبتِها "[7].

13 ـ ومذهبُ الفرّاءِ أنَّ (ويكأنَّ) موصولةٌ حرفٌ واحدٌ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ (وي) منفصلةً من (كأنَّ)[8]. ونُقلَ عن الكسائيِّ أنّها مفصولةٌ[9]، وكانَ يقفُ على (وي) ويبتدئُ (كأنَّه)[10]. وذكرَ ابنُ الجزريِّ أنَّ المختارَ عندَ أكثرِ الأئمّةِ عدمُ الفصلِ، وأنّه يجوزُ فيهِ أيضًا الفصلِ لوجودِ الروايةِ بذلكَ[11].

وعدَّ ابنُ درستويهِ (ويكأنَّ) موصولةً، ممّا شذَّ عن نَظائِرِهِ، وأنَّ حقَّهُ غيرُ ذلكَ، ولكنَّ وصلَهُ جائزٌ؛ لعارضٍ عرضَ فيهِ (وي) إذا وقعتْ قبلَ كأنَّ الثقيلةِ أوِ الخفيفةِ؛ لأنّها توصلُ بكافِ الخطابِ في نحو: ويكَ، وكافُ الخطابِ لا تنفردُ في الكتابةِ، فأُجريتْ معَ كافِ الجرِّ مُجراها مَعَ غيرِها[12].

14 ـ وأجازَ الفرّاءُ أيضًا (إلقادِم) في (إلى القادِمِ) فيمن حذفَ اللامَ عندَ اللامِ، واستشهدَ بقولِ الشّاعرِ[13]:

كَأَنَّ مِن آخِرِها إلقادم مَخْرِمَ نَجْدٍ قَارَعَ المخارم[14]

15 ـ ومن النوادرِ أنَّ الفرَّاءَ أجازَ في غيرِ القرآنِ في (مِنْسَأتِه)[15]، فيمن تركَ الهمزَ، فصلَ (من) من (ساةٍ)، قالَ: " ولو جاءَ في غيرِ القرآنِ: مِنْ ساتِه، فتجعلُ (ساةً) حرفًا واحدًا فيخفضُهُ بِمِن"[16] لجازَ.

---

[1] الحمد: رسم القرآن دراسة لغوية تاريخية ص457.
[2] طه الآية 94.
[3] الفراء: معاني القرآن 132/3.
[4] الفراء: معاني القرآن 313/2.
[5] الحمد: رسم القرآن دراسة لغوية تاريخية ص460.
[6] هود الآية 111.
[7] الفراء: معاني القرآن 29/2.
[8] الفراء: معاني القرآن 312/2 - 313.
[9] ابن الشجري: الأمالي الشجرية 6/2، والبغدادي: خزانة الأدب 102/3.
[10] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 176/2.
[11] ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 152/2.
[12] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص62.
[13] البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الصحاح للجوهري (قدم) 2008/5، وفي لسان العرب لابن منظور (قدم) 469/12، وروايته فيهما فخذ بدلا من نجد.
[14] الفراء: معاني القرآن 29/2.
[15] سبأ الآية 14.
[16] الفراء: معاني القرآن 357/2.

16 ـ ونُقِلَ عن الكسائيِّ أنَّهُ أجازَ في (لو أنَّ) فيمنْ خفّفَ، أنْ تُكتبَ بغيرِ ألفٍ، هكذا: لَوَنَّ[1]. وتفسيرُ ذلكَ أنّه عندَما خفّفتْ الهمزةُ، وألقيتْ حركتُها على الواوِ التقى ساكنانِ، فحُذفَ الألفُ، واتصلَ النونُ بالواوِ، لكونِهِ حرفًا منفردًا لا يقومُ بنفسِهِ، والمنفردُ يجبُ وصلُهُ.

إذن:

اختلفَ النقلُ عن الفرّاءِ في كتبِ (إذنْ). فالرضيُّ نسبَ إليهِ أنّها تكتبَ بالألفِ إذا عملتْ، وبالنونِ إذا لم تعملْ؛ لئلاّ تلتبسَ بـ (إذا) الزمانيّةِ، وأمّا إذا عملتْ فالعملُ يُميّزُها[2]. ونقلَ ابنُ هشامٍ عنِ الفرّاءِ أنّه إنْ عمِلتْ كُتِبَتْ بالألفِ، وإلاّ كُتِبَتْ بالنونِ، للفرقِ بينَها وبينَ إذا[3]. ونسبَ إليهِ آخرونَ العكسَ. قالَ القلقشندي: " وفصّلَ الفرّاءُ، فقالَ: إنْ أُلغيتْ كُتِبَتْ بالألفِ، وإنْ أُعمِلتْ كُتِبَتْ بالنونِ لقوّتِها "[4].

وحديثُ الفرّاءِ عنها في (معاني القرآنِ) إعمالِها وإهمالِها، وكتابتُه إيّاها بالألفِ في كلِّ حالٍ عاملةً أو مهملةً يُشعرُ أنّه ممّنْ يذهبُ إلى أنّها تكتبَ بالألفِ دائمًا[5]، وذلكَ ما أشارَ إليهِ أبو جعفرٍ النّحّاسُ حينَما قالَ: " وزعمَ الفراءُ أنَّ إذنْ تُكتبُ بالألفِ، وأنّها منوّنةٌ "[6]، وهو رأيُ أبي بكرٍ الأنباريِّ أيضًا، وهو ما أميلُ إليهِ؛ إليهِ؛ فما دامَ الرأيُ الراجحُ في الوقفِ عليها بالألفِ[7]، لذا كانتْ كتابتُها بالألفِ أوفقَ، أوفقَ، فقد قالُوا: إنَّ مبنى الخطِّ على الابتداءِ والوقفِ.

المدغم:

1 ـ ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الكتابةَ على الإدغامِ تكونَ بحرفٍ واحدٍ إذا كانَ الإدغامُ في كلمةٍ واحدةٍ، قالَ: " كما يُكتفَى بالحرفِ من الحرفينِ فيُدغمُ، ويكونُ كتابُهما واحدًا "[8]. وقالَ مُفسِّرًا قولَهُ تعالى: (وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عنْ بَيِّنَةٍ)[9]: " كتابتُها على الإدغامِ بياءٍ واحدةٍ، وهيَ أكثرُ قراءةِ القُرّاءِ "[10]. والعلّةُ في حذفِ أحدِ الحرفينِ كراهيةُ اجتماعِ

---

[1] ابن الدهان: باب الهجاء ص47.
[2] الاستراباذي: شرح الكافية 238/2.
[3] ابن هشام: مغني اللبيب ص31.
[4] القلقشندي: صبح الأعشى 171/3. وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص202، والبطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ص166،، والمالقي: رصف المباني ص155، والسيوطي: همع الهوامع 232/2.
[5] الفراء: معاني القرآن 273/1 - 274، و 337/2 - 338.
[6] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 463/1.
[7] ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 381/1.
[8] الفراء: معاني القرآن 56/2.
[9] الأنفال الآية 42.
[10] الفراء: معاني القرآن 411/1. وينظر أيضا: 210/2.

الأشباهِ في الكتابةِ، واستثقالاً للتضعيفِ، فهم يكرهُونَ في الكتابِ ما يكرهُونَ في الكلامِ من التضعيفِ. وهو مذهبٌ متّفقٌ عليه، لا اختلاف فيهِ[1].

2 ـ وإذا كانَ الإدغامُ من كلمتينِ، وأحدُ المندغمينِ اللامُ والثاني التاءُ، فظاهرُ كلامِ الفرّاءُ جوازُ كتبِهما متّصِلينِ، ومنفصلينَ، وهو الوجهُ؛ لأنّهما ليسَا من كلمةٍ واحدةٍ. قالَ مُفسّرًا قولَهُ تعالى: (قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إلاّ إِحْدَى الحسْنَيَيْنِ)[2]: " العربُ تُدغمُ تُدغمُ اللامَ من (هلْ) و (بلْ) عندَ التاءَ خاصّةً. وهو في كلامِهم عالٍ كثيرٌ؛ يقولُ: هلْ تَدرِي، وهَتَّدرِي، فقرأَها القُرّاءُ على ذلكَ، وإنّما أستحبُّ في القراءةِ خاصّةً تبيانَ ذلكَ؛ لأنّهما منفصلانِ ليسَا من حرفٍ واحدٍ، وإنّما بُنِيَ القرآنُ على التّرسُّلِ وإشباعِ الكلامِ، فَتِبْيَانُهُ أحبُّ إلَيَّ من إدغامِهِ،وقد أدغمَ القُرّاءُ الكِبارُ، وكلٌّ صوابٌ "[3].

وناقشَ الفرّاءُ في موضعٍ آخرَ إدغامَ اللامِ عندَ النونِ والتاءِ والراءِ، واشترطَ أنْ تسْكُنَ اللامُ تسكينَا لازمًا، وأنْ يتحرّكَ النونُ أو التاءُ، ولكنَّ كلامُهُ يخلو من أيّةِ إشارةٍ إلى جوازِ كتابتِهما متّصلينِ، ويدلُّ على أنّه يريدُ ذلكَ الإدغامَ الذي لا يظهرُ إلا في الصوتِ، ولا يُصوّرُه الخطُّ[4]. وذكرُ ابنُ الدهانِ أنَّ قياسَ هذا النوعِ من الإدغامِ أنْ يثبُتَ على حالِهِ قبلَ الإدغامِ[5]، أي يثبتُ الحرفانِ في الخطِّ، ولا يجوزُ حذفُ أحدِهما.

3 ـ وأمّا (ادَّنا) في قولِ الشاعرِ[6]:

عَسْعَسَ حَتّى لو يَشاءُ ادّنا كانَ لهُ مِن ضَوئِهِ مَقْبَسُ

فقد ذكرَ الفرّاءُ أنّهُ " يُريدُ: إذْ دَنا، ثمَّ يُلقى همزةَ إذْ، ويدغِمُ الذّالَ في الدالِ، وكانُوا يرونَ أنَّ هذا البيتَ مصنوعٌ "[7].

4 ـ وإذا أدغِمتِ لامُ التعريفِ في لامٍ، نحو: اللهِ واللهوِ، فمذهبُ أهلِ اللغةِ وجوبُ إثباتِ لامِ التعريفِ، كما تثبتُ في غيرِ الإدغامِ في مثلِ: الخيرِ والمالِ ونحوِ ذلكَ[8]. ونُقِلَ عن ثعلبِ جوازُ حذفِ لامِ التعريفِ في: الليلِ والليلةِ واللطيفِ،وكتابتُه بلامٍ واحدةٍ؛ لأنّه عُرِفَ فاستخفَّ[9].

---

[1] ينظر: القلقشندي: صبح الأعشى 180/3، والصولي: أدب الكاتب ص256، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص64.

[2] التوبة الآية 52.

[3] الفراء: معاني القرآن 441/1.

[4] الفراء: معاني القرآن 353/2.

[5] ابن الدهان: باب الهجاء ص46.

[6] البيت من السريع، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص463، نقلا عن الأضداد للأنباري ص33، وروايته فيهما: ناره بدلا من ضوئه.

[7] الفراء: معاني القرآن 242/3.

[8] ابن درستويه: كتاب الكتاب ص65.

[9] السيوطي: همع الهوامع 240/2.

وبعدُ، فلقد كشفَ البحثُ عن جملةٍ من آراءِ الكوفيّينَ في الإملاءِ، سواءٌ أكانتْ هذه الآراءُ تتعلّقُ برسمِ الكلماتِ في القرآنِ أم في غيرِ القرآنِ، ولا ريبَ في أنَّ بينَ الرسمينِ فروقًا، لمحَها الكوفيّونَ، كما لمحَها غيرُهم من أهلِ اللغةِ.

وكشفَ البحثُ أيضًا أنَّ هذه الآراءَ في جزءٍ كبيرٍ منها للفراءِ. فآراؤُهُ تكادُ تمثّلُ وُجهةِ النظرِ الكوفيّةِ في هذا السيّاقِ، فهو من الأئمّةِ الذينَ انبى المذهبُ الكوفيُّ على آرائِهم.

وقد كانَ بعضُ هذه الآراءِ ممّا تفرّدَ بهِ الفرّاءُ. ولا شكَّ أنَّ في بعضِ ما تفرّدَ بهِ ملامِحَ ينبغِي أنْ يترسَّمَها الباحثونَ والكُتَّابُ ودُعاةُ التيسيرِ والإصلاحِ، ويهتدُوا بها في سياقِ بحثِهم وتفتيشِهم عن مخارجَ تُخرجُهم من كثيرٍ من مَزالقِ الكِتابةِ العربيّةِ، ومصاعِبِها.وليسَ بخافٍ أنّني أعنِي مسألةَ كتابةِ الألفِ المتطرِّفةِ، ومسألةَ كتابةِ الهمزةِ. وهما مسألتانِ شائكتانِ يصطدمُ بهما أبناءُ العربيّةِ في الأعمِّ الأغلبِ.

أمّا مسألةُ كتابةِ الهمزةِ فلا ريبَ في أنَّ رأيَ الفرّاءِ المتمثّلَ باختيارِ شكلٍ واحدٍ لها، وهو رسمُها على ألفٍ في جميعِ حالاتِها، يمثّلُ دعوةً صريحةً خطيرةً قَمينةً بأنْ تُحتذى؛ لإصلاحِ الإملاءِ في العربيّةِ، جهرَ بها صاحبُها قديمًا؛ لاتّخاذِ صورةٍ واحدةٍ للهمزةِ، كما أنَّ سائرَ حروفِ العربيّةِ لكلِّ واحدٍ منها رسمُهُ الخاصُّ المستقلُّ بهِ؛ ويمثلُّ أيضًا أفضلَ السُّبُلِ وأفلحَها للقضاءِ على واحدةٍ من المسائلِ الشائكةِ في الإملاءِ العربيِّ؛ بَلْهَ خُلُوَّهِ من الخلافِ والتعارُضِ في قواعدِ رسمِ الهمزةِ.

وقد تنبّهَ دعاةُ إصلاحِ قواعدِ الإملاءِ في منتصفِ القرنِ الماضي إلى رأيِ الفراءِ هذا، واتّخَذُوا منهُ عِمادًا يعمدُونَ بهِ أنظارَهم في هذهِ السبيلِ. فذا محمد بهجةَ الأثري يدعُو ـ في بحثٍ لهُ في إصلاحِ قواعدِ الإملاءِ، استجابةً لرغبةِ مجمعِ اللغةِ العربيّةِ في القاهرةِ ـ إلى الأخذِ برأيِ الفرّاءِ، ويرى في اختيارِه المَخرجَ الوحيدَ الذي ينجو بهِ أهلُ العربيّةِ من شدائدِ الهمزةِ، وتنوّعِ رسمِها، وأمّا ما أشكلَ ـ إنْ تمَّ الاتّفاقُ على كتابةِ الهمزةِ بصورةِ الألفِ (أ) ــ أو ما خفيتْ قرينتُهُ، فعلاجُهُ، كما يرى الأثريُّ ـ أنْ يُستعانَ عليهِ بالحركاتِ[1].

وتبنّى رأيَ الفرّاءِ أيضًا الشيخُ حسينٍ والي، فقالَ: " وأمّا نحنُ فنقولُ: إنَّ الأصلَ في الهمزةِ أنْ تُكتبَ بصورةِ الألف حيثُما وقعتْ، بناءً على مذهبِ التحقيقِ. وبهِ قالَ الفرّاءُ "[2].

وأمّا مسألةُ كتابةِ الألفِ المتطرّفةِ فتكادُ مشكلتُها تلِي مشكلةَ كتابةِ الهمزةِ. فبعضُ رأيِ الفراءِ في كتابَتِها، أعني دعوتَه أنْ تُكتَبَ ذواتُ الياءِ بالألفِ؛ بعضُ ما يُخرجُنا من مَتاعبِ إملائِها، وكنتُ أتمنَّى على الفرّاءِ لو أنَّ رأيَهُ هذا عمَّ البابَ كلَّهَ، وشَمِلَ الألفَ في كلِّ حالٍ. ففي ظنّي أنّهُ لو كُتِبَ البابُ كلُّه بالألفِ لكُفينا عناءَ هذه المشكلةِ.

---

[1] محمد بهجة الأثري: رأي في إصلاح قواعد الإملاء العربي ص324 - 325.

[2] والي: كتاب الإملاء ص52.

فهم يكتبونَه بالألفِ إذا لم يُعرفْ أصلُه، أهوَ من ذواتِ الواوِ أم من ذواتِ الياءِ؛ " لأنَّ كتابةَ الألفِ في اللفظِ ألفًا في الخطِّ هو الأصلُ، وكتابتُها ياءً هو الفرعُ "[1].

ويكتبُونَ ذواتِ الياءِ بالألفِ إذا كانَ قبلَ الألفِ ياءٌ؛ " لأنَّه لا يجتمعُ ياءانِ في الخطِّ "[2]، كالحَيَا للغيثِ يُكتبُ بالألفِ وهو من الياءِ؛ لئلاّ يجمعُوا بينَ ياءَينِ، وذلكَ لأنَّ العربَ لا تكادُ تكتبُ مثلَ هذا بالياءِ؛ لأنَّ قبلَه ياءً[3].

ويكتبُونَ بعضَ ذواتِ الياءِ بالألفِ إذا وقعتْ رابعةً فأكثرَ لمكانِ الياءِ قبلَهُ أيضًا، مثل: الخطايا والزّوايا والحوايا والمنايا.

بل يكتبُ بعضُهم البابَ كلَّه بالألفِ إذا زادتِ الكلمةُ على ثلاثةِ أحرفٍ[4].

فليسَ إذًا ما يحولُ دونَ كتابةِ المقصورِ كلِّهِ بالألفِ إلاَّ قُيودٌ فرضَها المتشدّدونَ، وإلاّ عادةً خلتْ في الأوّلينَ، واتّبعها الآخِرونَ.

ولقد دعا إلى مثلِ هذا جماعةٌ من النحاةِ الأوائلِ، قالَ أبو عليٍّ الفارسيُّ: " فكذلكَ كانَ القياسُ في الألفِ أنْ تكتبَ ألفًا في الموضعينِ جميعًا ... "[5]، ونقلَ ابنُ الدّهانِ عنهُ وعنْ بعضِ شيوخِه أنّه كانَ يكتبُها، إنْ كانتْ ثالثةً، بالألفِ على لفظِها، ويقولُ في أصلِهم؛ كتبِ ذواتِ الواوِ بالألفِ، وذواتِ الياءِ يالياءِ: " لو كانَ الأمرُ كذلكَ لفعلُوا ذلكَ بالألفِ إذا كانتْ مُنقلبةً عن عينِ الكلمةِ، نحو: قالَ وباعَ، فيكتُبُونَ قالَ بألفٍ، وباعَ بياءٍ، وألزمَهم أنْ يكتبُوا كساءً بالواوِ ليدلّوا على أنَّ همزتَه عن الياءِ انقلبتْ، ولم يفعلُوا هذا "[6].

وقالَ ابنُ السيد البطليوسيُّ: " ومن النحويّينَ مَن يرى أنْ يُكتبَ كلُّ هذا بالألفِ حملاً للخطِّ على اللفظِ، وهو الذي اخْتارهُ أبو عليٍّ في مسائِلِهِ الحلبيّةِ "[7].

وقالَ ابنُ الحاجبِ: " ومنهم مَن يكتبُ البابَ كلّهُ بالألفِ ". قالَ الرضيُّ في شرحِهِ: " أي جميعَ بابِ المقصورةِ، ثالثةً كانتْ، أو رابعةً، أو فوقَها، عن الياءِ كانتْ أو عن غيرِها، بالألفِ على الأصلِ "[8].

وقالَ ابنُ الدهانِ: " فإنْ زادت الكلمةُ على ثلاثةِ أحرفٍ، وكانتْ الألفُ أخيرًا كتبتَها بالياءِ، نحو: مُعْطَى ... إلاّ في قولِ من كتبَه على اللفظِ ".

وقالَ القلقشنديُّ: " ومنهم من يكتبُ البابَ كلّهُ بالألفِ على الأصلِ، وهو أسهلُ للكُتّابِ "[9].

---

[1] الأنباري: عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء ص92، نقلاً عن حاشيةِ الممدود والمقصور للوشاء ص40.
[2] الفراء: المقصور والممدود ص14.
[3] الفراء: المقصور والممدود ص22.
[4] ابن الدهان: باب الهجاء ص31.
[5] أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص94 - 95.
[6] ابن الدهان: باب الهجاء ص29.
[7] البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ص173.
[8] الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 233/3.
[9] القلقشندي: صبح الأعشى 199/3.

الفصل الخامس

أثر التوهّم في بناء القاعدة عند الفرّاء

مدخل

التَّوهُّمُ مَصْدَرُ تَوَهَّمَ يتوهّمُ توهُّمً. وَتَوَهَّمَ فلانٌ الشَّيءَ ظَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا، أَو لَم يَكُن[1]. وَذكرَ الكَفَوِيُّ أنَّ التَّوَهُّمَ " هَوَ إِدْرَاكُ المَعْنَى الجُزْئِيِّ المُتَعَلِّق بِالمَحْسُوسِ"[2]. وَقَالَ الخُوَارِزْمِيُّ، وَقَدْ سَمَّى التَّوهُّمَ[3] (فَنْطاسيَا): " هِيَ القُوَّةُ المُخيِّلةُ المُخيِّلةُ مِن قُوَى النَّفْسِ، وَهِيَ الَّتي يُتَصَوَّرُ بِهَا المَحسُوسَاتُ في الوَهْمِ[4]، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبةً عنِ الحِسِّ"[5]. فالتّوهُّمُ - إذا - يَعْنِي وَفْقَ مَعْنَاهُ اللُّغوِيِّ: ظنُّ الشيءِ وتمثُّلُهُ وتخيُّلُهُ وتصوُّرُهُ، كَانَ مَوجُودًا، أَو غيرَ مَوجُودٍ[6]، وَهُوَ مَعنًى مُرَادٌ في اصْطِلاحِهِم. اصْطِلاحِهِم.

---

[1] المعجم الوسيط (وهم) 1060/2.
[2] الكفوي: الكليات 105/2.
[3] عبد الأمير الأعسم: المصطلح الفلسفي عند العرب ص192، و 343.
[4] الوهمُ بسكون الهاء: ما يقعُ في الذهن من الخاطر، وبفتحها: الغلط. المعجم الوسيط (وهم) 1060/2.
[5] الخوارزمي: مفاتيح العلوم ص132.
[6] ابن منظور: لسان العرب (وهم) 643/12، ومجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط (وهم) 1060/2.

وَقَدْ كَانَ رَضِيُّ الدّينِ الاسْتِرَابَاذِيُّ قَالَ: " أُمُورُ النَّحْوِ أَكثَرُها ظَنِّيٌّ"[1].

وَلسْتُ بِمُتَّخِذٍ مَقُولَةَ الرَّضِيِّ قَاعِدةً أَسْتنِدُ عَليها؛ إِذَا لأَحوَجَني الأمرُ إلى نَثْرِ أَقْوالِ الفرّاءِ، وَبَسْطِ القَوْلِ فِيها، فهَذا ما لا يَسْتَوْعِبُهُ هذا البَحْثُ، وَلا غَيرُه، وإِنَّما القَصْدُ والغَايةُ بَسْطُ القَوْلِ، فيمَا نصَّ الفرّاءُ بِصَرِيحِ العِبارَةِ أَنَّهُ مِنَ التَّوَهُّمِ، أَو مَا كَانَ فيهِ مَا يشيرُ أَنَّه مِنهُ.

وَعَلَى الرّغْمِ مِن وَفْرَةِ الإِشَارتِ إِلى التَّوَهُّمِ لدى الباحثينَ، ووَفْرَةِ البُحُوثِ الّتي كُتِبَتْ عَن الفَرّاءِ إلاّ أَنَّ أَحَدًا مِنها لم يَكُنْ لِيُفرِدَ التَّوهُّمَ عِنْدَهُ بِالبَحْثِ على نحْوٍ مُسْتقِلٍّ، سِوَى إِشَارتٍ في بَعضِها، سِيقَتْ لأَغْراضٍ تَخدِمُ مَقَاصِدَ أَصْحَابِها في أبحاثِهم[2].

ولَعَلَّ إِفرَاطَ الفَرّاءِ في اسْتِخْدَامِ التَّوَهُّمِ في كِتَابِهِ (معاني القُرآنِ) هو البَاعِثُ الرّئِيسُ عَلَى إِفْرَادِهِ بِالبَحْثِ لَدَيهِ. فَلا تَكَادُ تَفْتَحُهُ، وَتَقْرَأُ فِيهِ، حَتَّى تُفْجَأَ بِالمُصْطَلَحِ مُوَجِّهًا مُعْتَمَدًا في التَّعلِيلِ والتَّفسِيرِ. فَفِي أَثْناءِ وُقُوفِهِ عَلَى الآيَةِ الثّانِيَةِ مِن أُمِّ الكِتَابَ اعْتَلَّ بِهِ لِتَوجِيهِ قِراءةِ مَنْ قَرَأَ[3]: (الحَمْدِ لِلَّهِ). وَكُلَّمَا مَضَيْتَ مَعَ الكِتَابَ زَادَ اعتِمَادُ الفرَّاءِ عَلَى التوهُّمِ في تَوْجِيهِ المظَاهِرِ اللُّغوِيَّةِ العامَّةِ مِنْها والخَاصَّةِ.

وقَدْ شَكَّلَ تَآلُفُ مَوَاضِعِ التَّوَهُّمِ لديهِ وَحْدَةً مُتَكَامِلَةً، تُفْصِحُ عَنْ مُرَادٍ مَقْصُودٍ، وتُنْبِئُ عَن مَذْهَبٍ في التَّعْلِيلِ والتَّفسِيرِ يَتْرُكُ ظَاهِرَ الظّاهِرةِ إِلَى الأَخْذِ بالظَّنِّ، فَكانَ لا بدَّ مِنَ الوُقُوفِ على هذِهِ المَوَاضِعِ؛ لكشْفِها، وَبيَانِ مَنْزِلَةِ التَّوَهُّمِ في بِنَاءِ القَاعِدَةِ عِندَهُ.

وقَدِ اتَّكَأَ البَحْثُ في المَقَامِ الأَوَّلِ، لِرَصْدِ مَوَاضِعِ التَّوَهُّمِ وتَفْسِيرِها لدى الفرَّاءِ، على (معاني القرآنِ). فَهُو المصْدَرُ المُعْتَمَدُ لَدَى البَاحِثِينَ في الكَشْفِ عَن مَذَاهِبِهِ. كَمَا أَفَادَ مِن غَيرِهِ، مِمَّا أَجْرَى فِيهِ ذِكْرًا لِلتَّوَهُّمِ عِندَ الفَرَّاءِ.

وآثرتُ أَنْ أسوقَ مَا جَاءَ لَدَيهِ مِنَ التَّوَهُّمِ في قسمينِ: توهُّمٍ مقبولٍ، وتوهُّمٍ غيرِ مقبولٍ، وهو غَلَطٌ.

وَهَذِهِ جُمْلَةُ مَا جَاءَ لَدَيهِ مِنه مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيهِ:

أوّلاً ـ التوهّمُ المقبولُ:

يُشكِّلُ هذا القسمُ الجزءَ الأكبرَ من مظاهرِ التوهُّمِ لدى الفرّاءِ، فيكونُ فيهِ مُوجِّهًا لظواهرَ لغويّةٍ، استعصى أمرُ ردّها إلى القياسِ، فيعمدُ إلى التوهّمِ مُتّخذًا منه حُجّةً يحتجُّ بها ويقبلُها، لتفسيرِ هذهِ الظواهرِ وتعليلِها. وهذه جملةُ ما جاءَ لديهِ من هذا القسمِ ممّا وقفتُ عليهِ.

---

[1] الاستراباذي: شرح الكافية 119/2.

[2] ينظر: رفيدة: النحو وكتب التفسير 242/1.

[3] وإذا كانَ الفرّاءُ قد اعتلَّ بالتوهمِ لتوجيهِ قراءةِ مَن قرأ بكسرِ الدالِ، فثَمَّ آخرونَ حملُوا ذلكَ على الإتباعِ في المُتجاوراتِ، كقولِهم في مُنْتِنٍ: مِنْتِنٍ، وهي لغةٌ عزاها أبو جعفرٍ النّحّاسُ في (إعراب القرآن 170/1) إلى تميمٍ، ووصفَ أبو البركاتِ الأنباريُّ في (البيانِ في غريبِ إعرابِ القرآن 35/1) هذه القراءةَ بأنّها ضعيفةٌ في القياسِ قليلةٌ في الاستعمالِ؛ " لأنَّ الإتباعَ إنّما جاءَ في ألفاظٍ يسيرةٍ، لا يُعتدُّ بها، فلا يُقاسُ عليها"، بل إنَّ الزجّاجَ في (معاني القرآن وإعرابه 45/1) ذكرَها ليُحذِّرَ الناسَ منها.

(1) إعطاءُ الكلمتينِ حكمَ الكلمةِ الواحدةِ:

1 ـ وذلكَ فيما يكثرُ دَورُه في الاستعمالِ اللُّغويِّ. ومثالُه قلبُ ياءِ المتكلِّمِ ألفًا. لقد ناقِشَ الفرَّاءُ قراءةَ أهلِ البدوِ قولَهُ جلَّ ثناؤُهُ: (الحمدِ لِلّهِ) و (الحمدُ للَّهِ)[1]، وذكرَ أنَّ وجهَ القراءةِ الأُولى أنَّ هذه الكلمةَ ـ أَعنِي الحمدُ لِلَّهِ ـ " كثُرتْ على ألسنِ العربِ، حتّى صارت كالاسمِ الواحدِ، فثقُلَ عليهم أنْ يجتمعَ في اسمٍ واحدٍ من كلامِهم ضمَّةٌ بعدَها كسرةٌ، أو كسرةٌ بعدَها ضمَّةٌ، ووَجدُوا الكسرتينِ تَجتمعُ في الاسمِ الواحدِ، مثل: إبِلٍ؛ فكسرُوا الدَّالَ، ليكونَ على المثالِ من أسمائِهم"، وأمَّا وجهُ القراءةِ الثّانيةِ، "فإنَّهم أَرادُوا المثالَ الأكثرَ من أسماءِ العربِ الّذي يجتمعُ فيهِ الضمَّتانِ؛ مثل: الحُلُم والعُقُبِ"[2].

ثمَّ مضَى الفرّاءُ يُسوِّغُ قاعدتَهُ، غيرَ مُنكِرٍ أنْ تُعطَى الكلمتانِ المنفصلتانِ حكمَ الكلمةِ الواحدةِ، ولكنَّهُ في هذهِ المرَّةِ، حمَلَهُ على التّوهُّمِ؛ توهُّمِ الكلمتينِ كلمةً واحدةً، وسهّلَ لهُ هذا التوهّمَ كثرةُ الكلامِ بِهما، أضفْ إلى ذلكَ أنَّ في اللُّغةِ مُثُلاً مُفردَةً تَلتقِي والظاهرةَ مَوضعَ التوهُّمِ. قالَ: " ولا تُنكرَنَّ أنْ يُجعلَ الكلمتانِ كالواحدَةِ إذا كثُرَ بها الكلامُ. ومن ذلكَ قولُ العربِ: بأَبَا، إنَّما هو: بأَبِي، الياءُ من المتكلّمِ ليستْ من الأبِ؛ فلمَّا كثُرَ بها الكلامُ توهّمُوا أنَّهما حرفٌ واحدٌ، فصيَّرُوها ألفًا على مثالِ: حُبْلَى وسَكْرَى؛ وما أشبَهَهُ من كلامِ العربِ"[3].

وقد أشارَ سيبويهِ إلى إبدالِ ياءِ المتكلِّمِ ألفًا، إلاّ أنَّ هذه الإشارةَ كانتْ في بابِ المنادَى المضافِ إلى الياءِ، والعلَّةُ عندَهُ أنَّ الألفَ أخفُّ منَ الياءِ[4]. ويُماثلُ قلبَ ياءِ المتكلِّمِ ألفًا قلبُها في المنادَى المُضافِ إلى هذهِ الياءِ، كقولِهم: يا غُلامَا، ويا حسرتَا، بل إنّهم يقلبُونَ هذهِ الياءَ تاءً مفتوحةً مُشبعةً، نحو: يا أَبَتَا[5].

2 ـ أشارَ النُّحاةُ إلى أنَّ اللغةَ الفصيحةَ أنْ تختلفَ كافُ الخطابِ، اللاحقةُ باسمِ الإشارةِ، لاختلافِ أحوالِ المخاطبِ تذكيرًا، وتأنيثًا، وإفرادًا، وتثنيةً، وجمعًا. وقدَ وردَ في اللُّغةِ خلافُ ذلكَ، فأُفرِدتِ الكافُ مفتوحةً، في الأحوالِ كُلِّها، وخُوطبَتِ الجماعةُ بما يخاطبُ بهِ المفردُ، ووقفَ الفرّاءُ على ذلكَ عندَ تفسيرِهِ قولَ اللهِ تباركَ وتعالى: (ذلكَ يُوعَظُ بِهِ)[6]، وفسّرَ الظاهرةَ في ضوءِ التوهُّمِ، توهُّمِ أنَّ الكافَ مِن بِنيةِ الكلمةِ، وليسَتْ للخطابِ. قالَ: " وقولُهُ: (ذلكَ يُوعَظُ بهِ) ولم يقلْ ذلكُم، وكلاهُمَا صوابٌ. وإنَّما جازَ أن يُخاطبَ القومُ بـ (ذلكَ)؛ لأنَّهُ حرفٌ، قد كثُرَ في الكلامِ، حتَّى تُوُهِّمَ بالكافِ أنَّها من الحرفِ، وليسَتْ للخطابِ، ومَن قالَ: (ذلكَ)، جعلَ الكافَ منصوبةً، وإنْ خاطبَ امرأَةً أوِ امْرَأَتينِ أو نِسْوَةً. ومن قالَ: (ذلِكُم)

---

[1] الفاتحة الآية 2. قراءةُ كسرِ الدالِ واللامِ هي قراءةُ الحسنِ البِصْرِيِّ ورؤبةَ، وضمِّ الدالِ واللامِ هي قراءةُ إبراهيمَ بنِ أبي عبلَةَ، كما في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص1.

[2] الفراء: معاني القرآن 3/1 ـ 4.

[3] الفراء: معاني القرآن 4/1.

[4] سيبويه: الكتاب 210/2.

[5] ينظر: الأزهري: شرح التصريح 178/2.

[6] البقرة الآية 232.

أَسقَطَ التوهُّمَ". وأمَّا في خطابِ سائرِ الأسماءِ، فلا يصِحُّ توهُّمُ أنَّ الكافَ جزءٌ من هذه الأسماءِ، لكونِها ضَمائرَ، كقولِكَ للمرأَةِ: غلامُكِ فَعلَ ذلك، " لا يجوزُ نصبُ الكافِ، ولا توحيدُها في الغلامِ؛ لأنَّ الكافَ، ههُنا، لا يُتَوَهَّمُ أنَّها منَ الغلامِ"[1].

وقد أشارَ غيرُ الفراءِ إلى إفرادِ الكافِ مفتوحةً في أحوالِ الخطابِ كُلِّها، وذكرَ أنَّ ذلكَ واحدةٌ من ثلاثِ لغاتٍ في هذه الكافِ[2]. وعليهِ فحملُ الظاهرةِ على أنّها لغةٌ لبعضِ العربِ، أَولى مِن تفسيرِها في ضوءِ توهُّمِ أنَّ الكافَ من بِنيةِ الكلمةِ، وليسَتْ للخطابِ.

3 ـ وقفَ الفرَّاءُ على قولِهِ تعالى: (تَاللهِ)[3]، فذكرَ أنَّ العربَ لا تقولُ: تالرَّحمنِ، ولا يجعلُونَ مكانَ الواوِ تاءً إلاّ في اسم اللهِ عزَّ وجلَّ. والعلَّةُ، كما يرَى، أنَّ الواوَ " أكثرُ الأيمانِ مُجرى في الكلامِ؛ فتوهَّمُوا أنَّ الواوَ منها، لكثرَتِها في الكلامِ، وأبدلُوها تاءً، كما قالُوا: التُّراثُ، وهوَ مِن ورثَ، وكما قالَ: (رُسُلَنَا تَتْرَى)[4] وهيَ مِنَ المُواتَرَةِ، وكما قالُوا: التُّخَمةُ، وهيَ مِنَ الوَخَامَةِ"[5].

فالفرّاءُ يجعلُ التاءَ في القسمِ مختصّةً بلفظِ الجلالةِ فقطْ، وبدلاً من الواوِ، وأنَّ هذا الإبدالَ يُماثلُ إبدالَها تاءً في نحوِ: تُراثٍ، وما شابَهَهُ، ولكنْ لمّا كانتِ الواوُ في (واللهِ)، تنفصلُ من اسمِ اللهِ، والواوُ في تُراثٍ، لا تنفصلُ؛ لأنّها فاءُ الكلمةِ، وإبدالُ الواوِ تاءً يكونَ في الكَلمةِ الواحدةِ، توهّمُوا أنَّ الواوَ في (واللهِ) جزءٌ من الكلمةِ، وسهّلَ هذا التوهُّمَ كثرةُ (واللهِ) في كلامِهم.

والغريبُ أنْ يذكرَ الفرّاءُ أنَّ العربَ لا تدخلُ التاءَ على غيرِ اسمِ اللهِ، فلا تقولُ: تالرَّحمنِ، وقد حَكَى عنهُم بعضُهم إدخالَها على غيرِ اسمِ اللهِ، كقولِهم: تالرّحمنِ، وَتَحَياتِكَ، وتربّي، كما حكَى الأخفشُ دُخولَها على الرّبِ، كقولِهم: تربِّ الكعبةِ[6].

وتبعَ الفرّاءَ بعضُ النّحاةِ في جعلِ الواوِ أصلاً للتاءِ، مُعتلاً بأنَّ الواوَ تدخلُ على كلِّ ظاهرٍ مُقسمٍ بهِ، في إشارةٍ إلى أنَّ تاءَ القسمِ، لا تدخلُ إلاّ على اسمِ اللهِ تعالى، في سَعَةِ الكلامِ، وأنَّ دخولَها على غَيرِهِ شاذٌّ[7]. وذَكرَ السُّهيليُّ أنَّ التاءَ أَصلٌ بنفسِها[8]، وذهبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ الباءَ أَصلُ حروفِ القسمِ، والواوَ بدلٌ منها، والتاءَ بدلٌ من الواوِ، وأنَّ التاءَ فيها زيادةُ معنًى، هو التعجّبُ[9].

---

[1] الفراء: معاني القرآن 149/1.
[2] المرادي: الجنى الداني ص92.
[3] يوسف الآية 73.
[4] المؤمنون الآية 44.
[5] الفراء: معاني القرآن 51/2. وقد أشارَ المراديُّ في (الجنى الداني ص57) إلى أنَّ تاءَ القسمِ بدلٌ مِن الواوِ، مِن غيرِ عزوِهِ للفراءِ، وذكرَ أنَّ بعضَهم استضعَفَه.
[6] المرادي: الجنى الداني ص57، والسيوطي: همع الهوامع 235/4.
[7] المرادي: الجنى الداني ص57.
[8] الحلبي: الدر المصون 528/6.
[9] الزمخشري: الكشاف 576/2.

وذكرَ ابنُ هشام أنَّ التاءَ حرفُ جرٍّ، معناهُ القسمُ، ويختصُّ بالتعجّبِ، وبالدخولِ على لفظِ الجلالَةِ[1].

وليسَ هناكَ، في اعتقادِي، ما يمنعُ جوازَ دخولِ التاءِ على الربِّ والرحمنِ ونحوِ ذلكَ، ممّا وردَ عن العربِ؛ قياسًا عليهِ، وما يمنعُ عَدَّ الباءِ والواوِ والتّاءِ أصولاً، لضعفِ الدليلِ على أنَّ التاءَ بدلٌ من الواوَ والواوَ بدلٌ من الباءِ.

4 ـ يذكرُ النحويُّونَ أنَّ اللهمَّ من الأسماءِ الخاصَّةِ بالنداءِ سماعًا، وأنَّ أصلَه لفظُ الجلالةِ، آخرهُ ميمٌ مشدَّدةٌ، فيها خلافٌ[2]، وأنَّه يجوزُ قطعُ همزتِه في النداءِ، إذا طُرحتِ الميمُ، فيُقالُ: يا أللهُ.

وقد ناقشَ الفرَّاءُ ذلكَ، وبَسَطَ القولَ فيهِ في (معاني القرآنِ)، وفسَّرَ قطعَ الهمزةِ في ضوءِ التوهُّمِ، ورأى أنَّ الألفَ، لمَّا كانَتْ لا تسقطُ من الكلمةِ، تَوهَّمَ مَن همزَها أنّها مِن بناءِ اللفظِ، وأصلٌ من أصولِهِ. قالَ: " ومِن العربِ مَن يقولُ إذا طرحَ الميمَ: يا أللهُ، ويا ٱللهُ اغفرْ لي، فيهمزونَ ألفَها، ويحذِفونَها. فمَن حذفَها، فهو على السَّبيلِ؛ لأنَّها ألفٌ مثلُ الحارثِ مِن الأسماءِ. ومَن همزَها توهَّمَ أنَّها من الحرفِ، إذ كانتْ لا تسقطُ منهُ"[3].

ولعلّ الفرّاءَ تَبِعَ في هذا التأصيلِ سيبويهِ، الّذي أشارَ إلى ما أشارَ إليهِ الفرّاءُ بَعْدًا، قالَ: " واعلمْ أنَّه لا يجوزُ لكَ أنْ تُناديَ اسمًا فيهِ الألفُ واللامُ البتةَ، إلاّ أنَّهم قد قالُوا: يا أللهُ اغْفِرْ لَنَا، وذلكَ من قِبلِ أنَّه اسمٌ يلزمُه الألفُ واللامُ لا يُفارِقانِهِ، وكثُرَ في كلامِهم، فصارَ كأنَّ الألفَ واللامَ فيهِ بمنزِلةِ الألفِ واللامِ الّتي من نفسِ الحروفِ"[4].

وقد اعتمدَ ابنُ العربيِّ والسَّهيليُّ على قطعِ همزةِ لفظِ الجلالةِ في النّداءِ، لتقويةِ مذهبهما في أنَّ الألفَ واللامَ من نفسِ الكلمةِ، وأنَّ الهمزةَ فيهِ وُصلتْ لكثرةِ الاستعمالِ[5].

ويمكنُ لنا أنْ نحملَ قطعَ الهمزةِ، لا على توهّم أصالتِها، وأنَّها مِن بناءِ اللفظِ، وإنّما على تمكِينِ المُنادِي مِن مدِّ صوتِهِ، إذ لولا القطعُ، لَمَا تمكَّنَ مِن ذلكَ، ولَقالَ: يللّه، كما يُقالُ في بعضِ اللهجاتِ المُعاصِرةِ. وقد يكونُ في عدمِ قطعِها، ممّا يُمكنُ أنْ يُعدَّ نظيرًا للفظِ الجلالةِ، في لزومِ حرفِ التعريفِ، في الغالبِ، كالّذي والّتي والّذينَ؛ ما يُعزِّزُ ما ذهبنا إليهِ، وينفِي أنْ يكونَ قطعُها في لفظِ الجلالةِ، لكونِها ملازمةً لهُ.

وإذا كانَ الفرّاءُ قد فسّرَ قطعَ همزةِ يا أللهُ في ضوءِ التوهُّمِ، فقد رَكَنَ إليهِ أيضًا أبو الهيثمِ الرّازيُّ[6] لتفسيرِ حذفِ الألفِ واللامِ مِن (اللهُمَّ) في قولِ الشّاعرِ:

لاهُمَّ أَنْتَ تَجْبُرُ الكَسِيرَا أَنتَ وَهَبْتَ جِلَّةً جُرْجُورَا

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب ص157.

[2] ينظر في هذا الخلاف: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم47، 341/2.

[3] الفراء: معاني القرآن 204/1. وينظر: ابن منظور: لسان العرب (أله) 470/13.

[4] سيبويه: الكتاب 195/2.

[5] السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص51. وينظر: الروض الأنف 260/1.

[6] أبو الهيثمِ الرازي، إمامٌ لغويٌّ، ماتَ سنةَ 276 هـ. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة 329/2.

فقد ذكرَ أبو الهيثم أنَّ (اللهُمَّ) لَمَّا كانَ مُستعملاً جاريًا في كلامِ الناسِ، توهّمُوا أنّه إذا حُذِفتِ الألفُ واللامُ مِن اللهِ، كانَ الباقي (لاه)، فقالُوا: اللهُمَّ[1]. وذكرَ آخرونَ أنَّ حذفَ الألفِ واللامِ من اللهُمَّ شاذٌّ[2]، لا يجوزُ في سَعَةِ الكلامِ؛ لكونِّها كأنَّها من بِنيةِ الكلمةِ[3].

وإذا كانتْ هذهِ المُباحثةُ، والتّي قبلَها، قد كشفَتَا وأشارتَا إلى بعضِ خصائصِ لفظِ الجلالةِ في العربيّةِ، كجوازِ نِدائِهِ بـ (يا) مُباشرةً، ودخولِ الميمِ المشدَّدةِ عليهِ، وقطعِ ألفِهِ في النّداءِ، ودخولِ حرف القسمِ (التاءِ) عليهِ، فقد يكونُ من المُناسبِ أنْ نذكرَ أيضًا أنَّ الأصلَ أنْ يُرسمَ هَكذا (الإلَاه)، بناءً على أنَّ الأصلَ فيهِ (إلاه)، على وَزنِ (فِعالٍ)، فحُذفتِ الهمزةُ تخفيفًا؛ لكثرةِ استعمالِهِ، وأُلقيَتْ كسرتُها على لامِ التعريفِ، فصارَ (اَلِلاه)، فالتقى لامانِ مُتحرّكانِ، فأُدغمَت الأولى في الثانيةِ، فقالُوا: اللهُ[4].

(2) إضمارُ الموصولِ:

أجازَ الفرّاءُ إضمارَ الاسمِ الموصولِ وبقاءَ صلتِهِ. فقدْ أجازَ في (بَينِكَ) في قولِهِ تعالَى: (هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ)[5] النصبَ على الظرفيَّةِ؛ " يتوهَّمُ أنَّهُ كانَ فِراق فِراق ما بِينِي وبينَكَ "[6]، وتفسيرُ هذا أنَّ الفرَّاءَ توهَّمَ وجودَ الاسمِ الموصولِ (ما)، وأنَّ المصدرَ (فراقُ) مضافٌ إليهِ. والّذي سهَّلَ لهُ هذا اعتمادُهُ على قراءةِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ قولَهُ تباركَ وتعالَى: (لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَينكُمْ)[7]، بإثباتِ الموصولِ (ما) ونصبِ (بينَكم)[8]. ونقلَ عنهُ النحاسُ أنَّهُ أجازَ تنوينَ (فراقُ)[9]، ونصبَ (بينِي وبينِكَ) وبينِكَ) على الظرفِ، من غيرِ أنْ يُشيرَ إلى توهُّمِ وُجودِ الموصولِ ما[10].

وإذا كانَ الفرّاءُ هاهنا قد أجازَ حذفَ الموصولِ وإبقاءَ صلتِهِ، وأكّدهُ في غيرِ موضعٍ من (معاني القرآنِ)[11]، فقد أنكرَ ثعلبٌ[12] وأهلُ البصرةِ ذلكَ؛ لأنّ الموصولَ

---

[1] ابن منظور: لسان العرب (أله) 467/13.
[2] السيوطي: همع الهوامع 64/3.
[3] سيبويه: الكتاب 195/2.
[4] ينظر: ابن منظور: لسان العرب (أله) 467/13. وفي أصلِه ورسمِه أقوالٌ أخرى. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط: 15/1.
[5] الكهف الآية 78.
[6] الفراء: معاني القرآن 156/2.
[7] الأنعام الآية 94.
[8] الفراء: معاني القرآن 345/1 - 346. وينظر: 218/3، وابن منظور: لسان العرب (بين)62/13 - 63.
[9] وهي قراءة ابن أبي عبلة. ينظر: الزمخشري: الكشاف 495/2، وأبو حيان: البحر المحيط 152/6.
[10] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 468/2.
[11] الفراء: معاني القرآن 271/1، 294، 384، و 156/2، 264، 311، و 218/3.
[12] ثعلب: مجالس ثعلب ص445.

والصّلةَ اسمٌ واحدٌ، ومُحالٌ أنْ يُحذفَ أوّلُ الاسم، ويُترَكَ آخرُه، وما ظاهرُهُ كذلكَ، فمؤوّلٌ على تقديرِ موصوفٍ محذوفٍ، أو محمولٌ على الضّرورةِ الشّعريّةِ[1].

وأيّدٌ جماعةٌ من النّحاةِ الفرّاءَ في جوازِ حذفِ الموصولِ وإبقاءِ صلتِهِ، منهم أبو بكرٍ الأنباريُّ[2]، والأخفشُ وابنُ مالكٍ[3]، والرَّضيُّ[4]، وهو ما أذهبُ إليهِ، قياسًا على حذفِ بعضِ أحرفِ اللفظِ الواحدِ، واستنادًا إلى ما في كلامِ العربِ والقرآنِ من مواضعَ محمولةٍ على حذفِ الموصولِ وإبقاءِ الصّلةِ، كقولِهِ تعالى: (وَمَا مِنَّا إِلاّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ)[5]، وقولِهِ: (آمَنَّا بِالّذِي أُنْزِلَ إِلَينَا وأُنْزِلَ إِلَيكُمْ)[6]، وقولِ حسّانَ[7]:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيمْدحهُ وَينصُرُه سَواءُ

وقولِ الشّاعرِ[8]:

مَا الّذِي دَأْبُهُ احتِياطٌ وحَزمٌ وَهوَاهُ أطاعَ يستويانِ

أي: إلاّ من لهُ مقامٌ، والّذي أنزلَ، ومن يمدحهُ، والّذي أطاعَ هواهُ[9].

(3) إعرابُ عضينَ وبابِها، ولغاتٍ وبابِها:

1 - وقفَ الفرّاءُ على قولِهِ تعالَى: (الّذِينَ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضِينَ)[10]، وقرَّرَ أنَّ (عِضينَ)، وبابَها، ممَّا كانَ منقوصًا ثلاثيًّا، فحُذِفتْ لامُه، رفعُها بالواوِ، ونصبُها وخفضُها بالياءِ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ مِنَ العربِ مَن يُخالفُ، فيجعلُها بالياءِ على كُلِّ حالٍ، ويُعربُ نونَها بالحركاتِ، وأشارَ إلى أنَّ هذهِ اللغةَ كثيرةٌ في أسدٍ وتميمٍ وعامرٍ. وقد اتَّكأَ الفرّاءُ على توهُّمِ أصالةِ الواوِ، وأنّها على وَزنِ فُعُولٍ، لتفسيرِ جَوازِ إعرابِ هذهِ النونِ بالحركاتِ، والوقُوفِ على علّتِهِ، ومَنعَ مثلَ هذا الإعرابِ في غيرِ المنقُوصِ، ممّا انتهى بالياءِ والنونِ، كالصالحينِ، والمسلمينَ، وما أشبَهَهُ، إذ لا يُتَوهَّمُ فيهِ، ما تُوهِّمَ في عِضينَ، وبَابِها. قالَ: " وإنَّما جازَ ذلكَ في هذا المنقوصِ، الّذي كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ، فنُقصتْ لامُه، فلمَّا جمعُوهُ بالنونِ، توهَّموا أنَّه فُعُولٌ، إذْ جاءتِ الواوُ، وهيَ واوُ جِماعٍ، فوقعتْ في مَوضعِ النّاقصِ، فتَوَهَّمُوا أنَّها الواوُ الأصليَّةُ، وأنَّ الحرفَ على فُعُولٍ، ألا ترَى أنَّهم لا يقولُونَ ذلكَ في الصّالحينَ، والمسلمينَ، وما أشبهَهُ"[11].

---

[1] ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 177/2- 179، والاستراباذي: شرح الكافية 60/2- 61، والأزهري: شرح التصريح 144/1، والسيوطي: همع الهوامع 305/1 - 306.

[2] الأنباري: المذكر والمؤنث ص666 - 667.

[3] ابن هشام: مغني اللبيب ص815.

[4] الاستراباذي: شرح الكافية 267/2.

[5] الصافات الآية 164.

[6] العنكبوت الآية 46.

[7] البيت من الوافر، وهو لحسان في ديوانه ص67.

[8] البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص 815.

[9] ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص815 - 816.

[10] الحجر الآية 91.

[11] الفراء: معاني القرآن 92/2 - 93. وينظر: البغدادي: خزانة الأدب 412/3.

ولم يكنِ الفرّاءُ مُتفرِّدًا سبَّاقًا إلى القولِ بجوازِ إعرابِ عِضينَ وبابِهِ، ممّا حُذفتْ لامُه بالحركاتِ، فقد سبقَه شيخُه الكسائيُّ[1]، وتابعهُما، مِن بعدُ، ثعلبٌ[2]، وأبو وأبو بكرٍ الأنباريُّ[3].

وقد منعَ كثيرٌ من النُّحاةِ إعرابَ عِضينَ، وبابِهِ بالحركاتِ، وخصُّوا ذلكَ بالشِّعرِ، وأجازَهُ آخرونَ في الجمعِ السالمِ مُطلقًا[4].

2 ـ وأمَّا لغاتٌ وبابُها، فقد قرَّرَ الفرّاءُ أنْ تكونَ تاؤُها خفضًا في النصبِ والخفضِ، ثُمَّ أجازَ أنْ تُعرَّبَ هذه التاءُ ـ وهي تاءُ الجمعِ ـ بالنصبِ والخفضِ، كقولِ الشاعرِ[5]:

الشاعرِ[5]:

إذا ما جلاهَا بالأُيَامِ تحيَّرتْ ثُباتًا عليهَا ذُلُّها واكتِئابُها

واعتلَّ لهذا الجوازِ بالتَّوهُّمِ؛ توهُّمِ أنَّ التاءَ هاءُ التأنيثِ، وأنَّ الألفَ قبلَها أصلٌ، وهيَ لامُ الكلمةِ، وأنَّ مثالَها فُعَلَةٌ، واشترطَ أنْ يكونَ الجمعُ، قد نَقَصَ من لامِه، وإنْ كانَ تامًّا كـ (الصالحاتِ)، أو قد نقصَ من أوَّلِهِ، كَـ (لِدَاتٍ) فلا يجوزُ فيهِ ذلكَ، إلاّ أنْ يَغلطَ الشّاعرُ في الناقصِ من أوَّلِهِ، فيقولُ: رأيتُ لِداتَكَ"[6].

وقد أجازَ غيرُ واحدٍ من النّحويّينَ، كالكسائِيِّ، وهشامِ بنِ معاويةَ الضريرِ[7] مُعاملةَ لغاتٍ مُعاملةَ الصحيحِ الآخِرِ في الإعرابِ، ورجحَّه ابنُ هشامٍ، لوُرودِ السماعِ بهِ[8]، كقراءةِ بعضِهم (وَيَجْعَلُونَ للهِ البناتَ)[9]، بل إنَّ ثعلبًا ذكرَ أنَّ ذلكَ لغةٌ[10]، وفي قولِ ابنِ جنّي: " لأنّهم قد كانُوا قادرينَ على أنْ يفتحُوا التاءَ فيقولُوا: رأيتُ الهنداتَ، فلم يفعلُوا ذلكَ مَعَ إمكانِهِ"[11] ما يفصحُ عن قبولِهِ مثلَ هذهِ المُعاملةِ.

(4) زيادةُ الباءِ في خبرِ ما:

ذكرَ الفرَّاءُ أنَّ الباءَ تستعملُ في خبرِ (ما)، وأنَّ أهلَ الحجازِ لا يكادُونَ ينطقونَ إلا بِها، نحو: ما هذا بِرجلٍ، فلَمّا حذفُوها، أحبُّوا أنْ يكونَ لهَا أثرٌ فيما خرجتْ منهُ، فنصبُوا بحذفِ حرفِ الخفضِ؛ لأنَّ حروفَ الخفضِ مُنتصباتُ الأنفُسِ، فلمّا ذهبتْ أبقَتْ خلفًا منها، وأنَّ أهلَ نجدٍ يتكلَّمُونَ بالباءِ، وغيرِ الباءِ، فإذا أَسقَطُوا الباءَ، رفعُوا، وهوَ أَقْوَى الوجْهَينِ. هذا إذا لم يتقدَّمِ الخبرُ على الاسمِ، وأمَّا إذا تقدَّمَ الخبرُ فيجبُ رفعُهُ، لأنّهُ لا يحسُنُ دخولُ الباءِ في الخبرِ، فَيَقبُحُ أنْ يُقالَ: ما بِقائمٍ

---

[1] ابن عقيل: المساعد 55/1.
[2] ثعلب: مجالس ثعلب 265/1.
[3] الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 309/1 - 310.
[4] البغدادي: خزانة الأدب 412/3 - 413.
[5] البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 53/1.
[6] الفراء: معاني القرآن 93/2.
[7] ينظر: ابن عقيل: المساعد 56/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 419/1، والكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص11 - 12.
[8] ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 247/1.
[9] النحل الآية 57. ولم اتبيّنْ موطنَ هذه القراءةِ فيما عدتُ إليهِ من كتبِ القراءاتِ.
[10] الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 80/1.
[11] ابن جني: الخصائص: 111/1.

أَخوكَ؛ " لأنَّها إنَّما تقعُ في المنفيِّ إذا سبقَ الاسمُ ". ثُمَّ وقفَ على ما وردَ في كلامِ العربِ، مُخالفًا لمَا قَرَّرَ، والباءُ فيهِ قد دخلَتْ على ما وَلِيَ (ما)، كَقولِ الشاعرِ[1]:

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَو كُنْتَ حُرًّا وَمَا بالحُرِّ أَنْتَ وَلا العَتِيقِ

فَحَملَهُ على توهُّمِ ما في (لا) في (ما)، وقد أَدخلَتِ العربُ الباءَ فيما وَلِيَ (لا)، كقولِهِ[2] :

مَنْ شَارِبٌ مُرْبِحٌ بِالكَأْسِ نَادَمَنِي لا بِالحَصُورِ وَلا فِيها بِسَيَّارِ

وتفسيرُ ذلكَ أَنَّهُ لمَّا حَسُنَ في (لَيسَ) أَنْ يقدَّمَ الخبرُ، وتدخلَ الباءُ، نحو: ليسَ بقائم أَخوكَ؛ لكونِها فِعْلاً يقبلُ الضّميرَ، جازَ ذلكَ في (لا)؛ لأنَّها أشبَهُ بليسَ من (ما)، " أَلا تَرى أَنَّكَ تقولُ: عبدُ اللهِ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، كمَا تقولُ: عبدُ اللهِ ليسَ قاعدًا ولا قائمًا، ولا يَجوزُ عبدُ اللهِ ما قائمٌ ولا قاعدٌ، فَافْتَرقَا هاهُنا. ولو حَمَلْتَ الباءَ على (ما)، إذا ولِيَها الفعلُ، تَتوَهَّمُ فيها ما توهّمْتَ في (لا)، لكانَ وجهًا"[3].

وإذا كانَ الفرّاءُ، والكوفيّونَ ذهبُوا إلى أنَّ (ما) الحجازيّةَ لا تعملُ شيئًا في الاسمِ والخبرِ، وأنَّ الاسمَ باقٍ على رفعِهِ، قبلَ دخولِها عليهِ، وأنَّ الأصلَ في الخبرِ أنْ يكونَ مسبُوقًا بحرفِ الخفضِ، وهو الباءُ، ولَمّا سقطَ تركَ أثرًا، وهو النصبُ؛ فإنَّ البصريّينَ ذهبُوا إلى أنَّ (ما) ترفعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ، وردُّوا تعليلَ الكوفيّينَ، بأنَّ الباءَ في نفسِها مكسورةٌ، غيرُ مفتوحةٍ[4].

(5) جوازُ الرفعِ في بابِ الاشتغالِ:

أجازَ الفرّاءُ في قولِهِ تعالَى: (وَالخَيْلَ وَالبِغَالَ وَالحَمِيرَ)[5]الرفعَ من وجهينِ، وحملَ أحدَهما على التوهُّمِ، أي أنَّه لمَّا كانَ يجوزُ في الأنعامِ الرفعُ ويَصلُحُ، تَوهَّمْتَ أنَّها مرفوعةٌ، فرفعْتَ الخَيْلَ وَالبِغَالَ وَالحمِيرَ، عطفًا عليها. قالَ: " ... والآخرُ أنْ يُتَوهَّمَ أنَّ الرفعَ في الأنعامِ قد كانَ يَصلحُ، فتردَّها على ذلكَ، كأنَّكَ قلتَ: والأنعامُ خلقَها، والخيلُ والبِغالُ على الرفعِ"[6].

والرّفعُ قراءةُ ابنِ أبي عبلةَ، على أنّها مُبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: مخلُوقةٌ، أو مُعدّةٌ لتركبُوها[7].

(6) تابعُ اسمِ إنّ بعدَ مجيءِ الخبرِ:

وقفَ الفرّاءُ على قولِهِ تعالَى: (أَلا إنَّ أولياءَ اللهِ لا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُمْ

---

[1] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب 436/2.

[2] البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص79.

[3] الفراء: معاني القرآن 43/2 - 44. وينظر 139/3، والبغدادي: خزانة الأدب 133/2.

[4] الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 19، 167/1. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 2م106، والاستراباذي: شرح الكافية 268/1.

[5] النحل الآية 8.

[6] الفراء: معاني القرآن 97/2. ووجهُ الرفعِ الثاني أنْ تكونَ مرفوعةً على الاستئنافِ. وينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 392/2.

[7] ينظر: الحلبي: الدر المصون 195/7، وأبو حيان: البحر المحيط 476/5.

يَحزَنُونَ * الّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يتَّقُونَ)[1]، وذكرَ أنَّ (الّذينَ) في موضعِ رفعٍ[2] نعتٌ لـ (أَولياءَ)، بعدَ خبرِ إنَّ، وماثَلَهُ بالإتباعِ في قولِهِ تعالَى: (إنَّ ذلكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أهلِ النَّارِ)[3]، وقولِهِ: (قُلْ إنَّ رَبِّي يَقذِفُ بالحقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ)[4]، كما ذكرَ أنَّه يجوزُ في في كُلِّ ذلكَ النصبُ على الإتباعِ لاسمِ إنَّ، أو على تَكريرِ إنَّ. ثُمَّ شرعَ يُعلّلُ رفعَ تلكُم النعوتِ الواقعةِ بعدَ أخبارِ إنَّ، فوجدَ أنَّ العربَ إنّما رفعتْها؛ لأنّهم رأوا أنَّ الخبرَ مرفوعًا[5]، " فتوهّمُوا أنَّ صاحبَهُ مرفوعٌ في المعنى - لأنَّهم لم يَجدُوا في تصريفِ المنصوبِ اسمًا منصوبًا وفعلُهُ مرفوعٌ - فرفعُوا النعتَ"[6].

وكلامُ الفرّاءِ يُنْبِئُ عن أنّ العربَ ترفعُ نعتَ اسمِ (إنَّ)، بعدَ مجيءِ الخبرِ، في مثلِ: إنَّ مُحمّدًا قائمٌ الظريفُ؛ وحَمَلَ هذا الرفعَ على توهُّمِ أنَّ صاحبَ الخبرِ (المبتدأَ) مرفوعٌ في المعنَى؛ لأنَّ الخبرَ مرفوعٌ. وكأنَّ الفرّاءَ يريدُ أنْ يكونَ هذا المرفوعُ نعتًا على موضعِ اسمِ (إنَّ)، وهو في هذا التوجيهِ يخالفُ شيخَهُ الكسائيَّ، الذي يذهبُ إلى أنَّ (الظريفُ) نعتٌ للمكنيِّ المضمرِ في (قائمٌ)، وذلكَ ما يمنعُه هو؛ لأنَّه يَمنعُ نعتَ المكنيِّ بالظاهرِ، لشُهرةِ المكنيِّ وتعريفِه[7].

وذكرَ عددٌ من النّحاةِ، ممّنْ وقفتُ على آرائِهم، أنَّه يجوزُ أنْ يَكونَ (الّذينَ) مرفوعًا، من غيرِ أنْ يَحمِلَ أحدٌ منهم رفعَهُ على أنّهُ نعتٌ لـ (أولياءَ)، أو على التوهُّمِ. فأجازُوا رفعَهُ على أنَّه مُبتدأٌ وخبرُهُ (لَهم البُشرى)، أو خبرٌ لمُبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هم الذينَ، أو خبرٌ ثانٍ لـ (إنَّ)، أو على البدلِ من موضعِ (أولياءَ)[8].

(7) العطفُ على التّوهُّم:

الأَصلُ في العطفِ العطفُ على اللفظِ، وفيهِ قِسمانِ آخَرانِ؛ أحدُهما العطفُ على المحلِّ، والثانِي العطفُ على التَّوهُّمِ، أو على المعنَى، وهو موضُوعُ هذهِ المُباحَثةِ.

1 - مِن العطفِ المحمولِ على التوهُّمِ لدى الفرّاءِ توجيهُ جرِّ (السَّلاسِلُ) في قولِ اللهِ تعالى: (إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ * في الحَمِيمِ)[9]. ووجهُ الجرِّ

---

[1] يونس الآيتان 62، 63.

[2] وفي نصب الّذين أقوالٌ أخرى. هي أنّه بدلٌ من اسمِ (إنَّ)، أو مفعولٌ بهِ على المدحِ بإضمارِ أعني. ينظر: الزمخشري: الكشاف 243/2، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 416/1. وأجاز بعضُهم جرّهُ على الموضعِ بدلاً من الضميرِ في (عليهم). ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 679/2.

[3] ص الآية 64.

[4] سبأ الآية 48.

[5] بناء على أنّ (إنَّ) واسمَها في محلِّ رفعٍ. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1071/2.

[6] الفراء: معاني القرآن 471/1.

[7] ينظر في هذا الخلاف: الجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص352.

[8] ينظر في هذه الأقوالِ: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 260/2، والزمخشري: الكشاف 243/2، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 416/1، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن 679/2، والحلبي: الدر المصون 232/6.

[9] غافر الآية 71، و 72.

عندهُ توهّمُ إدخالِ حرفِ الجرِّ (في) على (الأغلالُ)، وليسَ على إضمارِ الخافضِ؛ لأنَّ الخافضَ عندَهُ لا يعملُ مُضمرًا. قالَ: " ترفعُ السّلاسلَ والأغلالَ[1]، ولو نصبتَ السّلاسلَ، وقلتَ: يَسحَبُونَ[2]، تريدُ: يَسْحَبُونَ سَلاسلَهم في جهنّمَ. وذكرَ الكلبيُّ عن أبي صالحٍ عن ابنِ عبّاسٍ أنَّهُ قالَ: وهُم في السّلاسلِ يُسحَبُونَ؛ فلا يجوزُ خفضُ السّلاسلِ، والخافضُ مُضمرٌ؛ ولكنْ لو أنَّ مُتوهِّمًا قالَ: إنّما المعنَى إذْ أعناقُهُم في الأغلالِ وفي السّلاسلِ يُسحبُونَ، جازَ الخفضُ في السّلاسلِ على هذا المذهبِ "[3].

وتَبِعَ الفرّاءَ عددٌ من النُّحاةِ والمُفسّرينَ في حملِ جرِّ السّلاسلِ على التوهُّمِ، منهم الزمخشريُّ[4] وابنُ عطيّةَ، وذكرَ أبو حيّانَ أنَّ القراءةَ بجرِّ (السّلاسِلُ) قراءَةُ فرقةٍ منهم ابنُ عبّاسٍ. ولعلَّ ما يَسنِدُ مذهبَ الفرّاءِ أنّها في مُصحفِ أُبيٍّ (وفي السّلاسلِ)[5].

وخالفَهُ آخرونَ منهم الزّجّاجُ، الذي جعلَ جرّهُ بإضمارِ (في) والمعنى: إذِ الأغلالُ في أعناقِهم وفي السّلاسلِ[6]. وهوَ وجهٌ منعَهُ الفرّاءُ كما سبقَ، وغلّطهُ أبو جعفرٍ النّحاسُ؛ لأنَّ تقديرَهُ يؤولُ إلى: يُسحَبُونَ في الحميمِ والسلاسلِ، فتكونُ السلاسلُ معطوفةً على الحميم، ولا يجيزُ أحدٌ من النّحاةِ نحوَ: مررتُ وزيدٍ بعَمْرٍو[7]، بعَمْرٍو[7]، وضعيفٌ عندَ الأنباريِّ؛ لأنّه يصيرُ المعنَى: الأغلالُ في الأعناقِ والسلاسلِ، ولا معنَى للأغلالِ في السلاسلِ. وأضافَ الأنباريُّ أنَّ جرَّهُ عطفًا على (الحميمِ) ضعيفٌ جدًّا؛ " لأنَّ المعطوفَ المجرورَ لا يتقدّمُ على المعطوفِ عليهِ، وقد يجيءُ التقديمُ للضرورةِ في المرفوعِ، وفي المنصوبِ أقلَّ منهُ، ولمْ يجئْ ذلكَ في المجرورِ، ولمْ يُجزْهُ أحدٌ "[8].

2 ـ ومن العطفِ المحمولِ على التوَهّم أيضًا عندَ الفراءِ جوازُ نصبِ (مُستأْنِسَينَ) في قولِهِ تعالى: (يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ)[9]. وقفَ الفرّاءُ على (مُستأْنِسَينَ) في هذهِ الآيةِ، وأجازَ فيهِ ثلاثةَ أوجهٍ من الإعرابِ.

---

[1] ووجهُ الرفعِ العطفُ على (الأغلالُ)، والخبرُ (في أعناقِهم)، ويجوزُ أنْ يكونَ مبتدًا الخبرُ إمّا محذوفٌ، والتقدير: السلاسلُ في أعناقِهم، وحذفَ لدلالةِ الأوّلِ عليهِ، وجملة (يُسحبُون) حالٌ من الضمير في الجارِّ، أو جملةٌ استئنافيّةٌ، وإمّا يكونَ الخبرُ (يُسحبونَ) والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: يُسحبُونَ بها. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1122/2.

[2] وهذه قراءةُ ابنِ عبّاسٍ أيضًا. ينظر: أبو جعفر النّحاس: إعراب القرآن 42/4.

[3] الفراء: معاني القرآن 11/3.

[4] الزمخشري: الكشاف 436/3.

[5] أبو حيان: البحر المحيط 475/7.

[6] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 378/4.

[7] النحاس: إعراب القرآن 42/4.

[8] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 334/2.

[9] الأحزاب الآية 53.

الأوَّلُ أن يكونَ معطوفًا على ناظرينَ، فيكونُ مجرورًا مثلَهُ، كما تقولُ: كنتُ غيرَ قائمٍ ولا قاعدٍ. وهذا الوجهُ ذكرَه جميعُ مَن تعرّضَ لتوجيهِ الآيةِ[1]. والوجهُ الثاني الثاني أَنْ يكونَ منصوبًا معطوفًا على حالٍ محذوفةٍ هيَ وعاملُها. قالَ: " ويكونُ نصبُ مُستأْنِسينَ على فعلٍ مضمرٍ، كأنَّه قالَ: فادخلُوا غيرَ مستأنسينَ، ويكونُ مَعَ الواوِ ضميرُ دخولٍ؛ كما تقولُ: قمْ ومُطيعًا لأبيكَ"[2]. وهو وجهٌ أشارَ إليهِ جماعةٌ من النّحاةِ، منهم أبو حيّانَ، الذي أشارَ إليهِ من غيرِ عَزوٍ، قالَ: " وقيلَ: ثَمَّ حالٌ محذوفةٌ، أي لا تدخلُوها أجمعينَ، ولا مُستأْنِسينَ، فيُعطفُ عليهِ"[3].

وأمّا الوجهُ الثالثُ، موضوعُ هذهِ المُباحثةِ، فهوَ أنْ يكونَ (مُستأْنِسَينَ) في موضعِ نصبٍ على توهُّمِ أنْ يكونَ معطوفًا على (غيرَ) تابعًا لهُ. وَوَجَدَ الفرّاءُ في الفصلِ بينَ (مُسْتَأْنِسِينَ) و (غيرَ) ما يُسوِّغُ النصبَ على التوهُّمِ. ثَمَّ قرَّرَ قاعدةَ الإتباعِ على التوهُّمِ في مثلِ هذا، فقالَ: " كُلُّ معنًى احتملَ وجهينِ، ثُمَّ فرَّقتَ بينَهما بكلامٍ، جازَ أنْ يكونَ الآخِرُ مُعربًا بخلافِ الأوَّلِ. من ذلكَ قولُكَ: مَا أنتَ بمُحسنٍ إلى مَنْ أحسنَ إليكَ وَلا مُجمِلاً، تنصبُ المجملَ وتخفضُهُ؛ الخفضُ على إتباعِهِ المُحسِنَ، والنَّصبُ أنْ تتوهَّمَ أنَّكَ قلتَ: ما أنتَ مُحسنًا. وأنشدنِي بعضُ العربِ[4]:

وَلسْتُ بِذي نَيرَبٍ في الصَّدِيقِ ... وَمنَّاعَ خيرٍ وَسَبَّابَها
وَلا مَن إذا كانَ في جانِبٍ ... أَضاعَ العشيرَةَ وَاغْتابَها

وأنشدنِي أبو القَمقَام[5]:

أَجِدُّكَ لسْتَ الدّهرَ رائِيَ رَامةٍ ... وَلا عاقِلٍ إلاّ وأنتَ جَنيبُ
وَلا مُصْعِدٍ في المُصْعِدينَ لِمَنْعِجٍ ... وَلا هابِطًا ما عِشْتُ هضْبَ شَطيبِ

ويُنشدُ هذا البيتُ[6]:

مُعاويَ إنَّنَا بَشرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلسْنا بِالجبالِ وَلا الحَديدَا

ويُنشدُ (الحديدا) خفضًا ونصبًا"[7].

والتوهّمُ الذي رمَى إليهِ الفرّاءُ، هو أنْ يكونَ مُستأنسِينَ بالجرِّ، معطوفًا على (غيرَ) المنصوبِ، على توهّمِ أنَّه منصوبٌ مثلَه. وهذا الوجهُ أشارَ إليهِ عددٌ من النّحويّينَ من غيرَ أنْ يذكرُوا أنَّه من التوهُّمِ، وظاهرُ عباراتِهم، أنّهُ من العطفِ على اللفظِ. قالَ الأخفشُ: " وقالَ: (وَلا مُسْتَأْنِسِينَ)، فعطفهُ على (غيرَ) فجعلَهُ نصبًا"[8].

---

[1] ينظر: الأخفش: معاني القرآن 443/2، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 323/3، والزمخشري: الكشاف 271/3، وأبو حيّان: البحر المحيط 247/7، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن 1061/2، والبيضاوي: تفسير البيضاوي 383/4.

[2] الفراء: معاني القرآن 348/2.

[3] أبو حيان: البحر المحيط 247/7. وينظر أيضا: الزمخشري: الكشاف 271/3، وأبو حيّان: البحر المحيط 247/7، والبيضاوي: تفسير البيضاوي 383/4.

[4] البيتان من المتقارب، وهما لعدي بن خزاعي في لسان العرب (نرب) 775/2.

[5] البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في الإنصاف 191/1.

[6] البيت من الوافر، وهو لعقبة الأسدي في الإنصاف 332/1.

[7] الفراء: معاني القرآن 347/2 - 348.

[8] الأخفش: معاني القرآن 443/2.

وقالَ: أبو جعفرٍ النّحّاسُ: " في موضعِ نصبٍ عطفًا على (غيرَ)"[1]. وقالَ أبو حيّانَ: " ... أو معطوفٌ على (غيرَ) فهو منصوبٌ، أي: لا تدخلُوها لا ناظرينَ ولا مُستأنِسِينَ"[2]. والذي ألجأَ الفرّاءَ إلى حملِ الظاهرةِ على التوهّمِ أنَّ الأصلَ أنْ يكونَ يكونَ إعرابُ التابعِ مثلَ إعرابِ متبوعِهِ، ولكنْ لمّا كانَ المتبوعُ (غيرَ) منصوبًا، والتابعُ (مُستأنسِينَ) مجرورًا، جازَ عطفُ المجرورِ على المنصوبِ، على توهُّمِ أنَّهُ منصوبٌ مثلَه، وليسَ مجرورًا، كما يجوزُ: لستَ مُحسنًا إليَّ ولا مُجملاً. والذي سهلَ ـ في نظرِ الفرّاءِ ـ مثلَ هذهِ المخالفةِ بينَ إعرابِ التابعِ والمتبوعِ الفصلُ بينَهما.

والمشهورُ عندَ أغلبِ النّحاةِ أنَّ العطفَ على المحلِّ أو الموضعِ شيءٌ، نحو: لستَ بمُحسِنٍ إليَّ ولا مُجملاً، بنصبِ (مُجملاً) عطفًا على محلِّ (مُحسنٍ)، وهو النصبُ[3]، وأنَّ العطفَ على التوهُّمِ شيءٌ آخرُ، نحو: لسْتَ مُحسنًا إليَّ ولاَ مجملٍ، بخفضِ (مُحسنٍ) على توهّمِ أنكَّ أدخلتَ الباءَ في خبرِ ليسَ، لكثرةِ دخولِها هاهنا[4]، ولكنْ يُلاحظُ أنَّ الفرّاءَ قد خَلْطَ بينَهما، وجعلَ الظاهرتينِ شيئًا واحدًا سمّاهُ توهُّمًا، وأجازَهُ فيهما مَعًا، سواءٌ أكانَ التابعُ منصوبًا، والمتبوعُ مجرورًا، أم العكسُ.

ويشترطُ النّحاةُ لصحّةِ جوازِ عطفِ التوهّمِ في المجرورِ دُخولَ ذلكَ العامِلِ المُتوهَّمِ، وصِحَّةَ المعنَى، قالَ سيبويهِ: " ومثلُه قولُ زهيرٍ[5]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدركَ ما مضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائِيا

لمَّا كانَ الأوَّلُ تُستعملُ فيهِ الباءُ، ولا تُغيِّرُ المعنَى، وكانتْ ممَّا يلزمُ الأوّلَ نَووها في الحرفِ الآخرِ، حتَّى كأنَّهم قد تكلَّمُوا بها في الأوّلِ"[6]. وليسَ النّحاةُ جميعًا مُتّفقينَ على جوازِ هذا الضرْبِ من عطْفِ التَّوهُّمِ، فالمبرِّدُ منعَهُ وأنكرَهُ[7]؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ مُحالٌ أنْ يُحذفَ[8].

ثُمَّ إنَّ عطفَ التوهُّمِ في المجرورِ عندَهم قسمانِ؛ القسمُ الأوّلُ حسنٌ لكثرَةِ دخولِ ذلك العاملِ هناكَ، كَالّذي وردَ في بابِ ليسَ، وبابِ ما المشبّهةِ بها، وبابِ إضافةِ الوصفِ إلى معموله، كقولِه[9]:

فظلَّ طُهاةُ اللّحمِ ما بينَ مُنضِجٍ صَفيفَ شِواءٍ قديرٍ مُعجَّلِ

بخفضِ قديرٍ على توهُّمِ أنَّ الصّفيفَ مجرورٌ بالإضافةِ، لجوازِ إضافة الوصفِ إلى معموله[1].

---

[1] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 323/3.

[2] أبو حيان: البحر المحيط 247/7.

[3] ينظر: سيبويه: الكتاب 66/1 - 67، و 174 - 175، و 306، والحلواني: الواضح في النحو والصرفِ " قسم النحو" ص365.

[4] سيبويه: الكتاب 100/3 - 101، والحلواني: الواضح في النحو والصرفِ " قسم النحو" ص365.

[5] البيت من الطويل، وهو في شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ص287.

[6] سيبويه: الكتاب 29/3. وينظر أيضا: ابن هشام: مغني اللبيب ص619.

[7] البغدادي: خزانة الأدب 140/2.

[8] المبرد: المقتضب 347/2 - 348.

[9] البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص22.

والقسمُ الثاني ليسَ بحسنٍ لقلَّةِ دخولِ ذلكَ العامل، كقولُ الشاعرِ[2]:

وما كنتُ ذا نيربٍ فيهمُ ولا مُنمِشٍ فيهمُ مُنْمِلِ

بخفضِ منمِشٍ على توهّم دخولِ الباءِ في خبرِ كانَ. وهذا ليسَ بحسنٍ عندهم؛ لقلَّةِ دخولِ الباءِ على خبر كانَ، بخلافِ دخولِها على خبري ليسَ وما[3].

ولعلّهُ من المُفيدِ أنْ يُشارَ هاهنا إلى أنَّ من النّحويّينَ من أثبتَ عطفَ التوهُّمِ في الاسمِ المرفُوعِ. فأبو حيّانَ عدَّ نحوَ: ما قامَ غيرُ زيدٍ وعمرٌو من عطفِ التوهُّمِ، وهو عندَ غيرِه مرفوعٌ عطفًا على معنَى زيدٍ، أي ما قامَ إلا زيدٌ وعمرٌو[4]، وابنُ هشامٍ، أثبتَهُ أيضًا، مُستندًا إلى حُكمِ سيبويهِ على قولِ العربِ: " إنَّهم أجمعُونَ ذاهِبونَ، وإنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ"[5]، بأنَّ ذلكَ غلطٌ منهُم، وذكرَ أنَّ مُرادَ سيبويهِ بالغلطِ هو ما عبَّرَ عنهُ غيرُه بالتَّوهُّمِ، مُستأنسًا بإنشادِ سيبويهِ[6] قولَ الشاعرِ:

بَدَا ليَ أنّي لستُ مُدركَ ما مضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائِيا[7]

وردَّ ابنُ هشامٍ تفسيرَ ابنِ مَالكٍ أنَّ مرادَ سيبويهِ بالغلطِ الخطأُ؛ مُذكِّرًا أنَّه متى جُوِّزَ الخطأُ على العربِ زالتِ الثّقةُ بكلامِهم، وامتنعَ أنْ تُثْبتَ النوادرُ، لإمكانِ أنْ يُقالَ في كلِّ نادرةٍ: إنَّ قائِلَها غلطَ[8].

ومنهم مَنْ أثبتَ عطفَ التوهُّمِ في الاسمِ المنصوبِ، كالزّمخشَريِّ، الذي وجّهَ على ذلكَ قراءةَ قولِهِ تعالى: (فبشَّرنَاها بإسْحقَ وَمِنْ وَرَاءِ إسْحَقَ يعْقُوبَ)[9] بنصبِ يعقوبَ[10]. قالَ: " كأنَّه قيلَ: ووهبنَا لها إسحقَ ومن وراءِ إسحقَ يعقوبَ، على طريقةِ قولِه[11]:

مشائِيمُ ليسُوا مُصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ بِبَينٍ غُرابُها[12]

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب ص600. ويجوز جره على الجوار. وينظر: الفراء: معاني القرآن 390/1.

[2] البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في لسان العرب (نمش) 360/6.

[3] ابن هشام: مغني اللبيب ص620، وابن منظور: لسان العرب (نمش) 360/6. والنبرب والمنمش والمنمل بمعنى واحد هو النمام المفسد ذات البين.

[4] أبو حيان: ارتشاف الضرب 20/2 - 21.

[5] سيبويه: الكتاب 155/2.

[6] استشهدَ سيبويهِ بالبيتِ في سبعةِ مواضعَ، وبروايتينِ مختلفتينِ. ففي **(165/1)**، رواهُ بنصبِ (سابق)، وفي المواضعِ الآتيةِ رواهُ بجرِّ (سابق). ففي **(306/1)** على أنَّ الباءَ تقعُ هنا كثيرًا، وفي **(155/2)** على أنَّ جرَّه غلطٌ، وفي **(29/3)** على أنَّ الباءَ منويَّةٌ في الأوَّلِ؛ لأنَّ الأوَّلَ ـ مدرك ـ تستعملُ فيهِ الباءُ، ولا تغيّرُ المعنَى، وفي **(51/3)** والتفسير للخليل: على أنّهم توهّمُوا أنّهم تكلّمُوا بالباءِ، وفي **(100/3)**، والتفسير للخليل وله: جُرَّ (سابق) لأنّ " مدرك " قد يدخلهُ الباءُ، فجاءُوا بسابقٍ، وكأنهّم قد أثبتُوا الباءَ في الأول ... فعلى هذا توهّمُوا هذا"، وفي **(160/4)** على أنّ جرّهُ غلطٌ.

[7] ابن هشام: مغني اللبيب ص621 - 622.

[8] ابن هشام: مغني اللبيب ص622.

[9] هود الآية 71.

[10] مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 535/1.

[11] البيت من الطويل وهو للأحوص الرياحي في الإنصاف 193/1.

[12] الزمخشري: الكشاف 281/2. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص622.

وهذا البيتُ[1] ممَّا نصُّوا على أنّه من العطفِ على التوهُّم[2].

ومنهم مَنْ أثبتَ عطفَ التوهُّمِ في الفعلِ مجزومًا، كتوجيهِ الخليلِ جزمَ (وَأَكُنْ) في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: (فأصَدَّقَ وأكُنْ من الصالحينَ)[3]. قالَ سيبويهِ: "وسألتُ الخليلَ عن قولِه عزَّ وجلَّ: (فأصدَّقَ وأكُنْ من الصالحينَ)، فقالَ: هذا كقولِ زهيرٍ:

بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدركَ ما مضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائِيا

فإنَّما جرُّوا هذا؛ لأنَّ الأوَّلَ قد يدخُلُه الباءُ، فجاؤوا بالثاني، وكأنَّهم قد أثبَتُوا في الأوّلِ الباءَ، فكذلكَ هذا لمّا كانَ الفعلُ الذي قبلَه قد يكونُ جزمًا، ولا فاءَ فيهِ تكلَّمُوا بالثاني، وكأنَّهم قد جزمُوا قبلَه، فعلى هذا توهَّمُوا هذا"[4].

وكانَ رضيُّ الدين الاستراباذيُّ أحدَ من حملَ جزمَ أكنْ على التوهُّمِ، وناظرَها أيضًا بقولِ الشاعرِ: بَدَا لِيَ أني ... البيت. ومن كلامِه:" فلمَّا كانَ فاءُ السّببيَّةِ بعدَ الطلبِ واقِعًا موقِعَ المجزومِ جازَ جزمُ المعطوفِ عليهِ، قالَ تعالى: (فأصَّدَقَ وأكنْ) ... وهذا الّذي يُقالُ: إنَّه عطفٌ على التّوهُّم، كما في قولِهِ: بَدَا لي ... البيت جرُّوا الثانيَ لأنَّ الأوَّلَ قد تدخُلُه الباءُ، وجزمُوا الثّانيَ لأنَّ الأوَّلَ قد يكونُ مجزومًا"[5].

وقالَ بعضُهم هو عطفٌ على محلِّ فأصدَّقَ؛ " لأنَّ موضِعَه قبلَ دخولِ الفاءِ فيهِ جزمٌ، لأنَّه جوابُ التمنِّي، وجوابُ التّمنِّي إذا كانَ بغيرِ فاءٍ ولا واوٍ مجزومٌ؛ لأنَّه غير واجبٌ، ففيهِ مضارعةٌ للشرطِ وجوابِه، فلذلكَ كانَ مجزومًا، كما يجزمُ جوابُ الشرطِ؛ لأنَّه غيرُ واجبٌ إذ يجوزُ أن يقعَ، ويجوزُ ألا يقعَ"[6]. وقد ردَّه ابن هشام[7].

ومن ذلكَ أيضًا ما قيلَ في توجيهِ قراءةِ قُنبُلٍ قولَهُ عزَّ وجلَّ: (إنَّه منْ يتَّقِي ويَصْبِرْ فأنَّ اللهَ لا يُضيعُ أجرَ المُحسنينَ)[8]، بإثباتِ الياءِ في يتَّقي وجزمِ يصبِرْ. فقد قيلَ: إنَّ يصبرْ مجزومٌ معطوفٌ على يتَّقي، على توهُّمِ أنَّ مَن موصولةٌ متضمَّنةٌ معنى الشّرطِ، بدليلِ وقوعِ الفاءِ في الخبرِ، وأنَّ يتَّقي مجزومٌ بها[9]. وقالُوا في توجِيهِها أيضًا: إنّه حَذفَ الضمَّةَ لئلا تتوالَى الحركاتُ، أو نوى الوقفَ عليهِ، وأجرى الوصلَ مجرى الوقفِ[10].

ومنهُ كذلكَ قولُ مَعْدِيكَرِبَ[11]:

---

[1] ويروى هذا البيت أيضا بنصب ناعب. ينظر سيبويه: الكتاب 165/1.

[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب 333/3.

[3] المنافقون الآية 10. وهذه قراءة غير أبي عمرو. ينظر: مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 322/2.

[4] سيبويه: الكتاب 100/3 - 101.

[5] شرح الكافية 267/2.

[6] مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 323/2.

[7] ابن هشام: مغني اللبيب ص620.

[8] يوسف الآية 90.

[9] أبو حيان: البحر المحيط 343/5، وابن هشام: مغني اللبيب ص621.

[10] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 744/2.

[11] البيت من مجزوء الكامل، وهو لعمرو بن معديكرِب في ملحق ديوانه ص 197.

دعْنِي فأذهبَ جانِبًا يومًا وأكْفِكَ جانبَا

على أنَّه عطفَ أكفِكَ على فأذهبَ، على توهُّمِ سقوطِ الفاءِ؛ لأنَّه قد يكونُ مجزومًا لو لم تكنِ الفاءُ موجودةً[1].

ومِن النُّحاةِ مَن أثبتَ عطفَ التوهُّمِ في الفعلِ منصوبًا. ومن ذلكَ توجيهُ قراءةِ بعضِهم قولَه عزَّ وجلَّ: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيُدْهِنُوا)[2]. فقد وُجِّه نصبُ تُدهِنُوا على توهُّمِ أنَّه نطقَ بأنْ، أي ودُّوا أنْ تُدهِنُوا، ولا يجيءُ هذا الوجهُ[3] إلاّ إذا جُعِلتْ لو مصدريَّةً بمعنى أنْ[4].

ومن ذلكَ أيضًا نصْبُ أطّلعَ في قراءةِ حفصٍ وآخرينَ قولَه عزَّ وجلَّ: (لعلِّي أبلُغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فأطَّلِعَ)[5]، عطفًا على توهُّمِ أنَّ (أبلغُ)، وهو خبرُ لعلَّ، كانَ منصوبًا بأنْ، فكثيرًا ما يقترنُ خبرُ لعلَّ بأنْ في الشعرِ، وقليلاً في النثرِ[6]. وأوردَ العكبريُّ وجهينِ لنصبِ أطّلعَ؛ الأوّل على جوابِ الأمرِ، أي: إنْ تَبْنِ لي أطّلعَ، والثاني على جوابِ لعلّ، إذ كانَ في معنى التمني[7].

ومن عطفِ التوهُّمِ في الفعلِ المنصوبِ على مذهبِ البصريَّةِ نحوُ: لأَلزمنَّكَ أو تُعطِيَني حقِّي، وما تأتينَا فتُحدِّثَنا، وَلا تأكلْ سمكًا وتشربَ لبنًا، ونحوُه ممّا يكونُ فيه أنْ والفعلُ المنصوبُ في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ مُتوَهَّمٍ في الكلامِ السّابقِ[8].

وعلى الرغمِ من كثرةِ العطفِ على التوهُّمِ وَفَشْوِهِ في كلامِ العربِ جعلَهُ بعضُهم غلطًا[9]، ونصَّ آخرونَ على أنَّه لا ينقاسُ، إلا أنَّهم في الوقتِ نفسِه نَدَبُوا أنفسَهم إلى الأَخْذِ بِهِ إنْ وَقعَ شَيءٌ مِن ذلكَ في كِلامِ العربِ، وأمكنَ تخريجُهُ عليهِ[10].

(8) الجزمُ على التوهُّمِ:

وقفَ الفرّاءُ على قولِهِ تعالى: (قُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوا إِلَى كَلِمةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاّ نَعْبُدَ إِلاّ اللهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ)[11]، وذكرَ أنَّهُ يجوزُ رفعُ (نعبدُ)، وما بعدَها من العُطوفِ، " على نِيّةِ: تعالَوا نتعاقدُ لا نعبدُ إلاّ اللهَ؛ لأنَّ معنَى الكلمةِ القولُ، كأنّكَ حكيْتَ تعالَوا نقولُ لا نعبدُ إلاّ اللهَ".

---

[1] الاستراباذي: شرح الكافية 267/2، والبغدادي: خزانة الأدب 664/3، وابن يعيش: شرح المفصل 56/7.

[2] القلم الآية 9.

[3] يراجع هذا الوجه في: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ص287.

[4] أبو حيان: البحر المحيط 309/8، وابن هشام: مغني اللبيب ص623.

[5] غافر الآيتان 36 و 37.

[6] ابن هشام: مغني اللبيب ص623. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 94/8.

[7] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1120/2.

[8] ابن هشام: مغني اللبيب ص623 وما بعدها، وأبو حيان: البحر المحيط 94/8.

[9] ابن يعيش: شرح المفصل 57/7.

[10] أبو حيان: البحر المحيط 466/7، وينظر 290/2.

[11] آل عمران الآية 64.

وهو بهذا الوجهِ يُلغِي عملَ (أنْ)، وكأنَّهُ يَعُدُّها تفسيريّةً، أو زائدةً، وإنْ لم يُصرّحْ بذلكَ، وفي كلتا الحالينِ يرتفعُ الفعلُ، وما بعدَهُ مما عُطِفَ عليهِ.

وذكرَ الفرّاءُ أيضًا أنّهُ يجوزُ (ولا نُشركْ)، و (ولا يتّخذْ)، بالجزمِ. ووجهُ الجزمِ التّوهُّمُ؛ توهُّمُ أنّهُ ليسَ في أوّلِ الكلامِ (أنْ)، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ كانَ (نعبدُ) مجزومًا؛ لكونِهِ واقعًا في جوابِ الطّلبِ، فصلَحَ بذلكَ جزمُ العُطوفِ على التوهُّمِ. قالَ: " ولو جَزمْتَ العُطوفَ لَصلَحَ على التوهُّمِ؛ لأنَّ الكلامَ مجزومٌ، لو لم تكنْ فيهِ (أنْ)؛ كما تقولُ: تعالَوا لا نقُلْ إلاّ خيرًا"[1].وبناءً على هذا التوجيهِ فـ (أنْ) زائدةٌ، متوهّمٌ سُقوطُها، لا عملَ لها، والفعلُ بعدَها مجزومٌ بـ (لا) الناهيةِ.

وهذانِ التوجيهانِ ذكرَهُما الزّجّاجُ، ووجهُهُما عندَهُ واحدٌ، وهو أنَّ (أنْ) تفسيريّةٌ، بمعنَى (أيْ)، لا عملَ لها، فيكونُ المعنَى مَعَ الرّفعِ: أيْ لا نعبدُ إلاّ اللهَ، ومَعَ الجزمِ: لا نعبدْ، " على جِهةِ النّهيِ، والمنهِيُّ هو الناهِي في الحقيقةِ، كأنّهُم نَهَوا أنفسَهم"[2].

ومنعَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ جزمَ (نعبد) على توهّمِ سقوطِ أنْ في أوّلِ الكلامِ؛ " لأنَّ التوهّمَ لا يحصلُ منه شيءٌ"، وذكرَ أنّهُ، وَفْقَ مذهبِ سيبويهِ، يجوزُ جزمُ (نعبد)، وما بعدَه، على أنْ تَكونَ (أنْ) تفسيريّةً، بمعنَى (أيْ)، وتكونُ (لا) جازمةً، وأمّا الرفعُ فلهُ وجهانِ عندَ النّحّاسِ؛ أحدُهما أنَّ (أنْ) تفسيريّةٌ، والثاني أنّها مُخفّفةٌ من الثقيلةِ، والتقديرُ: أنَّه لا نعبدُ، كقولِهِ تعالى: (أَفَلا يَرَوْنَ أَلاّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً)[3].

وليسَ ببعيدٍ عندِي أنْ يُحملَ الجزمُ على أنَّ (أنْ) تجزمُ الفعلَ، كما أنَّ (لم) تنصِبُهُ، كقراءةِ (أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ)[4]، وذلكَ لغةٌ لبنِي صَباحٍ من ضَبّةَ، يجزمُونَ بـ (أنْ)[5]، كما ينصبُونَ بـ (لم)[6].

(9) خفضُ ما بعدَ حتّى:

قرَّرَ الفرَّاءُ أنَّ لـ (حتّى) ثلاثةَ معانٍ في الأسماءِ. الأوَّلُ وجوبُ خفضِ ما بعدَها، كأنْ يقعَ بعدَها اسمٌ، وليسَ قبلَها اسمٌ، يُعطفُ عليهِ ما بعدَها، نحو: (تمتّعُوا حتّى حينٍ)[7]، أو أنْ يقعَ بعدَها اسمٌ، والاسمُ الّذي قبلَها غيرُ مُشاكلٍ لهُ، ليصحَّ العطفُ عليهِ، نحو: أضمنُ القومَ حتّى الأربُعاءِ، والمعنَى الثاني أنْ يكونَ ما قبلَها من الأسماءِ عددًا يكثُرُ، ثمَّ يأتي بعدَ ذلكَ الواحدُ، أو العددُ القليلُ من الأسماءِ؛ فإنْ كانَ ما بعدَ (حتّى) قد وقعَ عليهِ من الخفضِ والرفعِ والنصبِ، ما قد وقعَ على ما قبلَ (حتّى)، فيجوزُ فيهِ الخفضُ، والإتباعُ لِمَا قبلَ (حتّى)، كقولكَ: قد ضُرِبَ القومُ حتّى كبيرُهم، وحتّى كبيرِهم. والمعنَى الثالثُ أنْ يكونُ ما بعدَها لم يُصبْهُ شيءٌ، ممّا

---

[1] الفراء: معاني القرآن 220/1.
[2] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 425/1 - 426.
[3] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 384/1. والآية 89 طه.
[4] الشرح الآية 1. وهي قراءةُ أبي جعفرٍ. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 487/8.
[5] ابن هشام: مغني اللبيب ص45.
[6] ابن هشام: مغني اللبيب ص365.
[7] الذاريات الآية 43.

أصابَ ما قبلَها، وحينئذٍ أوجبَ الفرّاءُ خفضَ الاسمِ، ومنعَ غيرَهُ، كقولكَ: هو يصومُ النهارَ حتَّى اللّيلِ[1].

ثمَّ وقفَ الفراءُ بعدَ ذلكَ على رفعِ كُليبٍ وخفضِهِ في قولِ الفرزدقِ[2]:

فيا عجَبًا حتّى كُلَيبٌ تَسُبُّنِي كأنَّ أَباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

فوصفَ رفعَهُ بالجودةِ، وإنْ لم يكنْ قبلَهُ اسمٌ، وحملَ خفضَهُ على التوهُّمِ. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ " الأسماءَ الّتي تصلحُ بعدَ حتَّى منفردةً، إنَّما تأتي من المواقيتِ، كقولكَ: أقمْ حتَّى الليلِ. ولا تقولُ: أضربُ حتّى زيدٍ؛ لأنَّه ليسَ بوقتٍ؛ فلذلكَ لم يحسُنْ إفرادُ زيدٍ وأشباهِهِ، فرُفعَ بفعلِهِ، فكأنَّهُ قالَ: يا عجبًا أتسبُّنِي اللئامُ حتَّى يسُبُّنِي كُليبيٌّ. فكأنَّهُ عطفَهُ على نيَّةِ الأسماءِ. والّذينَ خفضُوا، توهَّمُوا في كُليبٍ ما توهَّمُوا في المواقيتِ، وجعلُوا الفعلَ كأنَّهُ مُستأنفٌ بعدَ كُليبٍ؛ كأنَّهُ قالَ: قدِ انْتهَى بِيَ الأمرُ إلى كُليبٍ، فسكتَ، ثُمَّ قالَ: تَسُبُّنِي"[3].

والّذي ألجأَ الفرّاءَ إلى القولِ بالتّوهُّمِ في تفسيرِ الخفضِ أنّهُ ليسَ قبلَ (حتّى) اسمٌ مجرورٌ ليَصحَّ العطفُ عليهِ، وأنَّ (حتّى) ليسَتْ بمعنَى إلى، إذ ليسَ ما قبلَها مُفردًا من جنسِ ما بعدَها. وهذا ما جعلَ البغداديَّ يُحيلُ جوازَ الخفضِ، ولا يُجيزُ إلاّ الرفعَ[4].

(10) إجراءُ الضميرِ على ما هوَ لهُ:

الأصلُ في عَوْدِ الضمائرِ أنْ تجريَ على ما هيَ لهُ، ويُطابقُ الفعلُ فاعلَهُ في التذكيرِ والتأنيثِ في العُرفِ والعادةِ، ولكنَّ هذه المطابقةَ ليستْ واجبةً في العربيةِ على الدَّوامِ. فكثيرًا ما يَنْفَسِحُ المجالُ في العربيّةِ للخروجِ على ذلكَ، فيُذكَّرُ الفعلُ، وفاعلُهُ مؤنَّثٌ، ويؤنَّثُ، وفاعلُهُ مذكَّرٌ. وقد وقفَ الفرّاءُ على مظاهرَ عديدةٍ، ممَّا لم يقعْ فيها التطابقُ بينَ الفعلِ، والفاعلِ من جهةٍ، وبينَ الضميرِ، وما يعودُ إليهِ من جهةٍ أخرَى، وناقشَ المسألةَ بإسهابٍ[5]، وشَطَرَ الحديثَ فيها ثَلاثةَ أشطارٍ. الشطرُ الأوّلُ إذا وقعَ الفعلُ قبلَ الفاعلِ، كقولهِ تعالى: (زُيِّنَ لِلَّذينَ كَفَرُوا الحَيَاةُ الدُّنْيا)[6]. والشطرُ الثاني إذا وقعَ الفعلُ بعدَ ما هو فاعلٌ في المعنَى، وعادَ منهُ ضميرٌ غيرُ مطابقٍ للاسمِ المتقدّمِ، كقولِ الشّاعرِ[7]:

فإنْ تَعهدِي لَامْرِئٍ لمَّةً فإنَّ الحوادثَ أَزْرَى بِها

فقالَ: أزرَى بِها، ولم يقلْ: أزرَيْنَ بِها، ولا أزرتْ بِها، والمتقدمُ، وهو الحوادثُ، جمعٌ. وذكرَ الفرّاءُ أنَّ الحوادثَ، وإنْ كانتْ جمعًا، فهي بمعنَى الحَدَثانِ، فيكونُ الضميرُ عائدًا إلى المعنى؛ لأنَّ الحَدَثانَ واحدٌ مذكّرٌ[8].

---

[1] الفراء: معاني القرآن 136/1 - 137.
[2] البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 419/1.
[3] الفراء: معاني القرآن 138/1.
[4] البغدادي: خزانة الأدب 141/4.
[5] الفراء: معاني القرآن 125/1 - 130.
[6] البقرة الآية 212.
[7] البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص171. وروايته فيه:
فإن تعهديني ولِيَ لِمَّةٌ فإنّ الحوادثَ ألوى بها
[8] وينظر: ابن منظور: لسان العرب (حدث)132/2.

والشطرُ الثالثُ، وهو ما يَعنِينا في هذهِ المُباحثةِ؛ لكونِهِ محمولاً على التّوهُّمِ، إذا كانَ المتقدّمُ جمعًا، وعادَ إليهِ ممّا بعدَهُ مكنيٌّ، غيرُ مطابقٍ لهُ، كقولِ الرّاجزِ[1]:

مِثْلُ الفِرَاخِ نُتِقَتْ حَوَاصِلُهْ

فقالَ:حواصلُه، ولَم يقلْ: حواصلهُا. أقولُ: لقدْ أجازَ ذلكَ الفرّاءُ، وحملَهُ على التوهم، ووجهُ جوازِهِ عندَهُ، أنَّه رُوعيَ في عودِ الضميرِ اللفظُ، وليسَ المعنَى. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ الفِراخَ، وإنْ كانَ جمعًا، فإنَّ صُورتَه اللفظيَّةَ تُشبِهُ صُورةَ المفردِ كالكتابِ والحجابِ، وأنَّه جمعٌ مكسّرٌ، لم يُبنَ على واحدِهِ؛ ولمَّا كانَ الأمرُ كذلكَ سَاغَ فيه تَوهُّمُ الواحد. قالَ مُعقِّبًا على الرجزِ السابقِ: " وإنّما ذكّرَ؛ لأنَّ الفِراخَ جمعٌ لم يُبنَ على واحدِهِ، فجازَ أنْ يُذهبَ بالجمعِ إلى الواحدِ"[2]. وقد كانتْ عبارتُه، كما نقلَها عنهُ ابنُ منظورٍ، أدلَّ على حملِ المسألةِ على التوهُّمِ. جاءَ في (اللسانِ) نقلاً عن الفرّاءِ معُلّقًا على قولِ الحُطيئةِ[3]:

لِزُغْبٍ كَأَولادِ القَطَا رَاثَ خَلْفُها عَلَى عَاجِزَاتِ النُّهْضِ حُمْرٍ حَوَاصِلُهْ

"الهاءُ ترجعُ إلى الزّغبِ دونَ العاجزاتِ، التي فيهِ علامةُ الجمعِ؛: " لأَنَّ كلَّ جمعٍ بُنِيَ على صُورةِ الواحدِ، سَاغَ فيهِ توهُّمُ الواحدِ، كقولِ الشّاعرِ:

مِثْلَ الفِرَاخِ نُتِقَتْ حَوَاصِلُهْ

لأنَّ الِفراخَ ليسَ فيهِ علامةُ الجمعِ، وهو على صُورةِ الواحدِ، كالكتابِ والحجاب"[4].

وأمَّا إذا كانَ الجمعُ، قد بُنِيَ على صُورةِ واحدِهِ، كأنْ يكونَ أحدَ جمعَي السلامةِ؛ المذكّرِ والمؤنَّثِ، فلا يَجُوزُ توهُّمُ الواحدِ، وَوَجَبتِ المُطابقةُ، وامتنعَ أنْ يَجرِيَ الضميرُ على غيرِ ما هوَ لهُ. قالَ معلّقًا على قولِ الشّاعرِ[5]:

أَلا إنَّ جِيرَانَ العَشِيَّةِ رَائِحُ دَعتْهُمْ دَواعٍ مِن هَوًى وَمنازِحُ

"فقالَ: رائح، ولم يقلْ رائحونَ؛ لأنَّ الجيرَانَ قد خرجَ مَخرجَ الواحدِ من الجمعِ، إذْ لم يُبن جمعُهُ على واحدِهِ. فلو قلتَ: الصالحونَ، فإنَّ ذلكَ لم يجُزْ؛ لأنَّ الجمعَ منه قد بُنيَ على صُورةِ واحدهِ. وكذلكَ الصالحاتُ نقولُ، ذاكَ غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ صُورةَ الواحدةِ في الجمعِ، قد ذهبَ عنه توهُّمُ الواحدةِ، ألا ترى أنَّ العربَ تقولُ: عندي عشرونَ صالحونَ، فيرفعونَ، ويقولونَ: عندي عشرونَ جيادًا، فينصبونَ الجيادَ؛ لأنَّها لم تُبنَ على واحِدِها، فذُهبَ بِها إلى الواحدِ، ولم يُفعلْ ذلكَ بالصالحينَ"[6].

وممّا يُعدُّ شاهدًا ـ ممّا ذكرَهُ الفرّاءُ ـ على جوازِ عودِ الضميرِ مُذكّرًا على جمعِ التكسيرِ، قولُهُ تعالى: (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ)[7]، فقالَ: (بطونِهِ)، ولم يقُلْ: (بطونِها). ومثلُ ذلكَ قولُ الشّاعرِ[8]:

---

[1] الشطر من الزجز، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ص125.
[2] الفراء: معاني القرآن 130/1.
[3] البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه ص80.
[4] ابن منظور: لسان العرب (خلف) 87/9.
[5] البيت من الطويل، وهو لحيان بن جبلة المحاربي في معجم ما استعجم للبكري ص173.
[6] الفراء: معاني القرآن 130/1.
[7] النحل الآية 66.
[8] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب لابن منظور (شرمح) 498/2، و (مزر) 173/5.

وَلا تَذهَبَنْ عيْنَاكَ في كُلِّ شَرمَحٍ طُوَالٍ فَإِنَّ الأَقْصَرِينَ أَمَازِرُهْ

فقالَ: (أمازرُهْ)، ولم يقلْ: (أمازرُهم)[1].

(11) اجتماعُ الشّرطِ والقسمِ:

إذا دخلتْ لامُ القسمِ على الجزاءِ صُيِّرَ فِعْلُ الشرطِ ماضيًا، واقترنَ جوابُ الجزاءِ بما يقترنُ بهِ جوابُ اليمينَ؛ إمّا بلام، وإمّا بـ (لا)، وإمَّا بـ (مَا)، وإمّا بـ (إنَّ). وإذا جاءَ مضارعًا جازَ ذلكَ وجازَ جزمُهُ عندَ الفرّاءِ، نحو: لئنْ تقمْ أقمْ، ومعنى هذا أنَّ الفرّاءَ جوّزَ أنْ يُجعلَ الجوابُ ـ سواءٌ أكانَ فعلُ الشرطِ ماضيًا أم مُضارعًا ـ للشرطِ لا لليمينِ، وإنْ تقدّمَ اليمينُ، فيُستغنَى بجوابِ الشرطِ عن جوابِ القسمِ. وقد وقفَ الفرّاءُ على بعضِ ما وردَ عنِ العربِ من ذلكَ، ممّا وقعَ فيهِ جوابُ الشرطِ مضارعًا مجزومًا، وفعلُ الشرطِ ماضيًا، وهو قولُه[2]ُ :

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادِقًا أَصُمْ في نَهارِ القيظِ للشَّمسِ بادِيا

وَأَرْكَبْ حِمارًا بينَ سَرجٍ وَفرْوَةٍ وَأُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغرَى شِمَالِيَا

وقولُ الأعشى[3] :

لَئِنْ مُنِيْتَ بِنَا عنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ القَوْمِ ننْفَتِلُ

فبدا هذا للفراءِ مُخالفًا للوجهِ الّذي ينبغي أنْ يكونَ عليهِ الكلامُ، ولكنَّ هذه المخالفةَ مُبرَّرةٌ بتوهُّمِ إلغاءِ لامِ اليمينِ، كأنَّها لكثرةِ لُزومِها (إنْ) الشرطيَّةَ صارتْ بمنزلةِ (إنْ). قالَ مُعقِّبًا على الشّعرِ السّابقِ: " فألقَى جوابَ اليمينِ منَ الفعلِ، وكأنَّ الوجهَ في الكلامِ أنْ يقولَ: لَئِنْ كانَ كذَا لآتِيَنَّكَ، وتوهَّمَ إلغاءَ اللامِ كمَا قالَ الآخرُ[4] :

فَلَا يَدْعُنِي قَومِي صَرِيحًا لِحُرَّةٍ لئِنْ كُنتُ مقتولاً وَيَسلمُ عامِرُ

فاللامُ في (لَئنْ) ملغاةٌ، ولكنَّها كثُرتْ في الكلامِ حتّى صارتْ بمنزلةِ (إنْ)... وقالَ الأعشى: ... فجزمَ (لا تُلْفِنَا)، والوجهُ الرفعُ، كما قالَ اللهُ تعالى: (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ)[5]، ولكنّهُ لمّا جاءَ بعدَ حرفٍ يُنوى بهِ الجزمُ، صُيِّرَ جزمًا جوابًا للمجزومِ، للمجزومِ، وهو في معنَى رفعٍ[6].

وكانَ الفرّاءُ قد ناقشَ

الظاهرةَ نفسَها بَعْدًا، من غيرِ أنْ يحمِلَها على التوهُّمِ، وذكرَ أنَّ الشّاعرَ رُبَّما جزمَ بـ (لَئِنْ)؛ لأنَّها " إنْ التي يجازَى بِها، زِيدَتْ عليها لامٌ"[7].

وممّا يُعدُّ شاهدًا على جعلِ الجوابِ للشرطِ، لا للقسمِ، قولُ الشّاعرِ[8]:

لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحَ مِنْ لَيلَى فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ

---

[1] الفراء: معاني القرآن 129/1 - 130. الشرمح من الرجالِ: القويُّ الطويلُ.

[2] البيتان من الطويل، وهما في لسان العرب لابن منظور (ختم) 164/12، وخزانة الأدب للبغدادي 538/4 - 540.

[3] البيت من البسيط، وهو في ديوانه ص63.

[4] البيت من الطويل، وهو لقيس بن زهير العبسي كما في الكتاب لسيبويه 46/3.

[5] الحشر الآية 12.

[6] الفراء: معاني القرآن 67/1.

[7] الفراء: معاني القرآن 130/2 - 131.

[8] البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ص1212.

ووقفَ ابنُ هشامٍ على رأيِ الفرّاءِ في إجازةِ أنْ يُجابَ الشرطُ مَعَ تقدُّمِ القسمِ عليهِ، وردَّه، وذهبَ إلَى أنَّ اللامَ في النصوصِ السابقةِ زائدةٌ، وليستْ هيَ اللامَ الموطّئةَ للقسمِ، إذ لو كانتْ هيَ، لم يُجبْ إلاّ القسمُ[1]. وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ جزمَ الجوابِ فيما سبقَ ضرورةٌ شعريّةٌ[2]. وتبعَ الفرّاءَ ابنُ مالكٍ في جوازِ جعلِ الجوابِ للشرطِ مَعَ تقدّمِ القسمِ[3].

(12) إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ:

مِنَ الأصولِ الثابتةِ عندَ الفرّاءِ جوازُ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِهِ، إذا اختلفَ اللفظانِ، كقولِه تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِينِ)[4]، و قولِهِ: (وَلَدَارُ الآخِرةِ خَيْرٌ لِّلذِينَ اتَّقَوا)[5]، فإذا اتّفقَا امتنعَتِ العربُ عن الإضافةِ، فلم تقلْ: هذا حقُّ الحقِّ، ولا يقينُ اليقينِ. ووجهُ جوازِ ذلكَ أنَّ العربَ يتوهَّمُونَ أنَّه إذا اختلفَ المتضايفانِ في اللفظِ أنَّهما مختلفَانِ في المعنَى[6].

ومُحالٌ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ عندَ البصريِّينَ؛ " لأنَّ معنَى الإضافةِ في اللّغةِ ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ، فمُحالٌ أنْ يُضمَّ الشيءُ إلى نفسِهِ"[7]، أو " لأنَّ الإضافةَ إنَّما يُرادُ بِها التعريفُ والتخصيصُ، والشيءُ لا يتعرَّفُ بنفْسِهِ"[8].

(13) تذكيرُ أيٍّ وكِلتا:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ العربَ تُجيزُ في أيٍّ التذكيرَ والتأنيثَ، والمعنَى التأنيثُ، وجعلَ منهُ قولَهُ عزَّ وجلَّ: (وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ)[9]، وقولَهُ: (في أيِّ صُورَةٍ)[10]، وأنَّهُ يجوزُ في الكلامِ: بأيَّةِ أرضٍ، وفي أيَّةِ صُورةٍ، كما ذكرَ أيضًا أنَّهُ يجوزُ تذكيرُ الفعلِ، إذا جاءَ بعدَها، وإنْ كانتْ هاءُ التأنيثِ مُدخلةً فيها، فيجوزُ في أيَّتُها قالتْ ذاكَ، أنْ تقولَ: أيَّتُها قالَ ذلكَ، وفسَّرَهُ في ضوءِ التَّوَهُّمِ؛ توهُّمِ سُقوطِ هاءِ التأنيثِ، إذ جازَ إدخالُها في (بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ). وذكرَ كذلكَ أنَّ العربَ تفعلُ ذلكَ أيضًا في كِلتا، وأنَّه يجوزُ أنْ يُقالَ للاثْنَتَيْنِ: كِلاهما وكلتاهما، مُحتجًّا بقولِ الفرزدقِ:

كِلا عَقِبَيْهِ قدْ تَشَعَّبَ رَأْسُها مِنَ الضَّربِ في جَنْبَيْ ثَفَالٍ مُباشرِ[11]

وممّا يُعدُّ شاهدًا على جوازِ تذكيرِ (كلتا) قولُ الشّاعرِ[12]:

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب ص311 - 312.
[2] البغدادي: خزانة الأدب 435/4، والأزهري: شرح التصريح 254/2.
[3] السيوطي: همع الهوامع 253/4.
[4] الواقعة الآية 95.
[5] يوسف الآية 109.
[6] الفراء: معاني القرآن 330/1.
[7] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 198/3.
[8] أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 61.
[9] لقمان الآية 34.
[10] الانفطار الآية 8.
[11] الفراء: معاني القرآن 142/2 - 143. والثّفال: البعيرُ البطيءُ.
[12] البيت من الطويل، وهو لهشام بن معاوية في المقاصد النحوية للعيني 106/4.

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ[1]

وذكرَ ابنُ عصفورٍ أنَّ تذكيرَ (كلتا) من تذكيرِ المؤنّثِ حملاً على المعنى للضّرورةِ، فكأنّهُ قالَ في البيتِ الثاني: بقُربى الشَّخصينِ[2]. ويُمكنُ لنا أنْ نحملَ ذلكَ على أنّهُ استُغنِيَ بكليهما عن كلتيهما، كما يُستغنَى بـ (تَرَكَ) عن (وَدَعَ)، وهو مذهبُ ابنِ مالكٍ[3].

(14) مجيءُ الواوِ بعدَ إلاّ:

ذكرَ النُّحاةُ أنَّ الواوَ تأتي زائدةً للتأكيدِ في الجملةِ، بعدَ إلاّ، وأنَّ الكلامَ يصحُّ إنْ كانتْ فيهِ أو لم تكنْ[4]. وقدْ نصَّ الفراءُ على مواضِعِ مجيءِ الواوِ بعدَ إلاّ، كما نصَّ على المواضِعِ التي لا تصِحُّ إلا بطرحِ الواوِ، وقرَّرَ ابتداءً أنَّ الكلامَ في النّكرةِ إذا كانَ تامًّا، فإنَّه يصِحَّ بالواوِ وبغيرِها، وجعلَ من ذلكَ قولَهُ تعالَى: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ }[5]، وقولَهُ في موضعَ آخر: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاّ لَهَا مُنْذِرُونَ)[6]، وماثلَه بنحوِ قولِكَ: ما رأيتُ أحدًا إلاَّ وعليهِ ثيابٌ، أو إلاّ عليهِ ثيابٌ، وذكرَ أنَّ ذلكَ جائزٌ في "كلِّ اسمٍ نكرةٍ جاءَ خبرُهُ بعدَ إلاَّ، والكلامُ في النكرةِ تامٌّ"، وأمَّا إنْ كانتِ النكرةُ معمولةً لناقصٍ، كظنَّ وأخواتِها، وكانَ وأشباهِها، وإنِّ وأخواتِها، فلا يصِحُّ الكلامُ إلاَّ بطرحِ الواوِ، نحو: ما أظنُّ درهمًا إلاَّ كافيَكَ، ولا يصحُّ: إلاَّ وهوَ كافيكَ؛ لكونِ الظنِّ بحاجةٍ إلى شيئينِ، وأنَّ الاعتراضَ بالواوِ يُصيِّرُ الظنَّ كالمكتفي باسمٍ واحدٍ. واستثنَى الفرّاءُ من هذه النواقصِ ليسَ، وأجازَ فيها خاصَّةً أنْ يكونَ الكلامُ بالواوِ وبطرحِ الواوِ؛ فأجازَ: ليسَ أحدٌ إلاَّ ولهُ معاشٌ، أو إلاّ لهُ مَعاشٌ، والمسوِّغُ هو التوهُّمُ؛ تَوهُّمُ تمامِ الكلامِ" بليسَ وبحرفٍ نكرةٍ، ألا ترَى أنَّكَ تقولُ: ليسَ أحدٌ، وما من أحدٍ فجازَ ذلكَ فيها، ولم يَجُزْ في أظنُّ، ألا ترَى أنَّكَ لا تقولُ: ما أظنُّ أحدًا"[7].

وما ذهبَ إليهِ الفرّاءُ من جوازِ إثباتِ الواوِ مَعَ ليسَ خاصّةً، على توهُّمِ تمامِ المعنى بها وبالنّكرةِ، يَؤُولُ إلى صحَّةِ نحوِ: ليسَ أحدٌ، كلامًا تامًّا مُفيدًا في السَّعَةِ، ومعنَى هذا أنّه يُجيزُ أنْ يقترنَ خبرُها الجملةُ بالواوِ تشبيهًا بالجملةِ الحاليّةِ، وأنْ يُحذفَ هذا الخبرُ بلا قرينةٍ. وهاتانِ مسألتانِ مُختلفٌ فيهما[8].

أمَّا حذفُ خبرِها، فمِن النُّحاةِ من أجازَهُ في الضرورةِ الشعريّةِ، كقولِ الشّاعرِ[9]:

---

[1] الأنباري: المذكر والمؤنث ص673.
[2] ابن عصفور: المقرب 239/1. وينظر: الأشموني: شرح الأشموني 85/2.
[3] الأشموني: شرح الأشموني 84/2.
[4] الهروي: الأزهية في علم الحروف ص238.
[5] الحجرالآية 4.
[6] الشعراء الآية 208.
[7] الفراء: معاني القرآن 83/2.
[8] ينظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب 94/2، والسيوطي: همع الهوامع 84/2 - 85.
[9] البيت من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص21.

أَلا يَا لَيلَ وَيْحَكِ خَبِّرِينَا فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ

أي ليسَ فليسَ جودٌ موجودًا. ومنهم من أجازَهُ اختيارًا بشرطِ أنْ يكونَ اسمُها نكرةً عامّةً، نحو: ليسَ أحدٌ، أي: هُنا، وذكرَ السيوطيُّ من هؤلاءِ الفرّاءَ وابنَ مالكٍ.

وأمّا اقترانُ خبرِها الجملةِ بالواوِ حملاً على الحاليّةِ، فذلكَ جائزٌ عندَ الأخفشِ، وابنِ مالكٍ، كقولِهِ[1]:

لَيْسَ شَيْءٌ إلاّ وَفِيهِ إذَا مَا قَابَلَتْهُ عَينُ البَصِيرِ اعْتِبَارُ

والجمهورُ منعُوا ذلكَ وأنكرُوه، وتأوّلُوه؛ إمّا على حذفِ الخبرِ ضرورةً، والجملةُ حالٌ، وإمّا على زيادةِ الواوِ[2].

(15) زيادةُ لكنْ في جوابِ لمّا:

ذكرَ الفرَّاءُ أنَّ العربَ رُبَّما أدخلَتْ لكنْ على جوابِ لمَّا، وجعلَ منهُ أنْ يقولُ الرجلُ: لمَّا شَتَمَني لكنْ أَثِبُ عليهِ. واعتلَّ لجوازِهِ بتوهُّم أنَّ ما قبلَ لكنْ فيه جوابُ لمَّا، والكلامُ بلكنْ مُستأنفٌ. قالَ مُعلّقًا على قولِهِ تعالى: (فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ }[3]: " جوابٌ. ورُبّما أدخلتِ العربُ في مِثلِها الواوَ، وهيَ جوابٌ على حالِها؛ حالِها؛ كقولِهِ في أوّلِ السُّورةِ: (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ)[4]، والمعنى ـ واللهُ أعلمُ ـ: أوحينا ... ومِثلُه في الكلامِ: لَمَّا أَتاني وأَثِبُ عليهِ، كأنَّهُ قالَ: وثَبْتُ عليهِ. وربَّما أدخلتِ العربُ في جوابِ لمّا لكنْ. فيقولُ الرجلُ: لمّا شتمَني لكن أثِبُ عليهِ، فكأنَّهُ استأنفَ الكلامَ استئنافًا، وتوهَّمَ أنَّ ما قبلَهُ فيهِ جوابُهُ"[5].

فالفرّاءُ هاهنا في سياقِ بحثِهِ عن جوابٍ لـ (لَمَّا) في قولِهم: لمّا شتمَني لكن أثِبُ عليهِ، تحتملُ عبارتُهُ وجهين: الأوّلُ أنّ لكنْ حرفُ استدراكٍ واستئنافٍ، والجواب محذوفٌ، على توهُّم أنَّ ما قبلَها دلَّ عليهِ، وكأنَّ التقديرَ: لَمّا شتمَني فعلتُ كذا وكذا. لكنْ وثبتُ عليهِ، وامتنعَ أنْ يكونَ: أَثبُ عليهِ، هو الجوابَ؛ لِمَا يترتّبُ عليهِ من القولِ بزيادةِ لكنْ؛ لأنَّ الذي يقعُ زائدًا هاهنا هو الواوُ[6]، إلاّ أنْ يُحملَ ذلكَ على توهُّمِ زيادتَها، كما تُزاد الواوُ، والتقديرُ: لمّا شَتَمَني وثبتُ عليهِ، وذلكَ الوجهُ الثاني الذي قد يكونُ مرادًا من عبارةِ الفرّاءِ.

وذكرَ النّحاةُ، على خلافٍ بينَهم، أنَّ جوابَ (لمّا) يكونُ فعلاً ماضيًا مُثبتًا، أو فعلاً ماضيًا منفيًّا، أو فعلاً ماضيًا مقرونًا بالفاء، أو فعلاً مُضارعًا مُثبتًا، أو فعلاً

---

[1] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع للشنقيطي 86/1.

[2] وينظر: الشنقيطي: الدرر اللوامع 86/1.

[3] يوسف الآية 70.

[4] يوسف الآية 10.

[5] الفراء: معاني القرآن 50/2.

[6] الفراء: معاني القرآن 238/1. ينظر: الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 64، 465/2، وابن يعيش: شرح المفصل 39/8، والمرادي: الجنى الداني ص166، والبغدادي: خزانة الأدب 413/4.

مضارعًا منفيًّا بـ (لم)، أو جملةً اسميّةً مقرونةً بالفاءِ أو مقرونةً بإذا الفجائيّةِ، أو محذوفًا[1].

(16) إدخالُ إمّا على أو والعكسُ:

الأصلُ عندَ الفرّاءِ ألاّ تدخلَ (إمَّا) على (أو)، أو تدخلَ (أو) على (إمّا)، وذكرَ أنَّ العربَ ربَّما فعلتْ ذلكَ، فيقولونَ: عبدُ اللهِ إمَّا جالسٌ أو ناهضٌ، ومنهُ قراءةُ أُبيٍّ: (وَإنَّا وَإيَّاكُمْ لإمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ }[2]، بوضعِ (أو) في موضعِ (إمّا)، ويقولُونَ: عبدُ اللهِ يقومُ وإمّا يقعدُ، وقالَ الشّاعر[3]:

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُها وَإمّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُها

بوضعِ (وإمّا) موضعِ (أو)، وذكرَ أنَّ العلَّةَ في ذلكَ هي تآخي (إمَّا) و (أو) " في المعنى على التوهُّمِ"، وأنَّ هذا التوهُّمَ يكادُ يكونُ سائغًا " إذا طالتِ الكلمةُ بعضَ الطولِ، أو فرقتَ بينَهما بشيءٍ، هُنالِكَ يجوزُ التوهّمُ؛ كما تقولُ: أَنتَ ضاربُ زيدٍ ظالِمًا وأَخاهُ؛ حينَ فَرقْتَ بينَهما بـ (ظالم) جازَ نصبُ الأخِ، وما قبلَهُ مخفُوضٌ"[4].

ويتبدّى من كلامِ الفرّاءِ أنَّ الأصلَ أنْ تكرّرَ (إمّا)، وأنّه يجوزُ استعمالُ (أو) بدلاً من الثانيةِ، وأنّه قد تنفردُ (إمّا)، من غيرِ أنْ تُذكرَ (إمّا) قَبْلاً، وتكونَ، حينئذٍ، بمعنى (أو)، وأنَّ ما وردَ من ذلكَ قليلٌ، بدليلِ قولِهِ: " ورُبّما فعلتِ العربُ ذلكَ".

ويتّكئُ الفرّاءُ؛ لتبريرِ هذا التبادُلِ بينَ (أو) و (إمّا) في الاستعمالِ، على أمرينِ. الأوّلُ أنَّ كلتا الأداتينِ تكونُ بمعنى الشكِّ، والإباحةِ، والتخييرِ، والإبهامِ[5]، ولَمّا كانَ الأمرُ كذلكَ، جازَ توهُّمُ ما في إحدَاهما في الأُخرى، فتُستعملَ (أو) مَعَ (إمّا)، والمرادُ بها (إمّا)، وتُفردَ (إمّا)، والمُرادُ بها (أو). والأمرُ الثاني طولُ الكلامِ بعضَ الطولِ، أو الفصلُ، والتفريقُ بينِ المحمولِ على التوهّمِ، والمحمولِ عليهِ، وقدْ ألحَّ الفرّاءُ في غيرِ هذا الموضعِ على هذا المُسوّغِ، ووجّهَ في ضوئِهِ بعضَ ما خرجَ على أصلِهِ، وأشكلَ، قالَ: " كُلُّ معنًى احتملَ وجهينِ، ثُمَّ فرَّقتَ بينَهما بكلامٍ، جازَ أنْ يكونَ الآخِرُ مُعربًا بخلافِ الأوَّلِ. من ذلكَ قولُكَ: مَا أنتَ بمُحسنٍ إلى مَنْ أَحسنَ إليكَ، وَلا مُجمِلاً، تنصبُ المجملَ، وتخفضُهُ؛ الخفضُ على إتّباعِهِ المُحسِنَ، والنَّصبُ أنْ تتوهَّمَ أنَّكَ قلتَ: ما أنتَ مُحسنًا"[6].

والعجيبُ أنْ ينسبَ ابنُ هشامٍ إلى الفرّاءِ أنَّه يُجيزُ حذفَ (إمّا) الأولى لفظًا، والاكتفاءَ بالثانيةِ، وأنَّهُ يقيسُ ذلكَ، فيُجيزُ زيدٌ يقومُ وإمّا يقعدُ. قالَ: " وقد يُستغنَى عن الأولى لفظًا، كقولِهِ... وقولِهِ:

تُلِمُّ بدارٍ قد تَقادمَ عَهدُها وإمّا بِأمواتٍ ألمَّ خيلُها

---

[1] ينظر: المرادي: الجنى الداني ص596، وابن هشام: مغني اللبيب ص370، والسيوطي: همع الهوامع 220/3.

[2] سبأ الآية 24. وفي المصحف: (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين).

[3] البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ص1902.

[4] الفراء: معاني القرآن 389/1 - 390.

[5] ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص85 - 86، و ص87 - 88.

[6] الفراء: معاني القرآن 347/2 - 348.

أي إمّا بدارٍ، والفرّاءُ يقيسُهُ، فيُجيزُ: زيدٌ يقومُ وإمّا يقعدُ"[1].

وتعقيبُ الفرّاءِ على البيتِ نفسِهِ، بقولِهِ: " فوضعَ (وإمّا) موضعَ (أو) "، ليسَ فيهِ ما يُنبئُ أنّهُ يُريدُ حذفَ (إمَّا)، وأنَّ المعنى: تُهاضُ إمّا بدارٍ، أو أنَّهُ يُجيزُ ذلكَ، ويقيسُهُ، كما ذكرَ ابنُ هشامٍ، وإنّما أرادَ الفرّاءُ أنَّ العربَ رُبَّما تُفرِدُ (إمّا)، من غيرِ أنْ تذكرَ الأُولى سابقةً، علَى إرادةِ معنَى (أو)، وغيرُ شكٍّ أنَّ تعقيبَهُ السابقُ يُفصِحُ عن ذلكَ، كما يُفصِحُ عنهُ صريحًا قولُ الهرويِّ: " وقالَ الفرّاءُ: قد أفردتِ العربُ (إمّا) من غيرِ أنْ تذكرَ (إمّا) سابقةً، وهي تعنِي بها (أو)، وأنشدَ:

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمُ عَهْدُها وَإمّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُها

أرادَ: أو بأمواتٍ"[2]؛ وقولُ البغداديِّ مُعقِّبًا على الشّعرِ السابقِ: " ولم يُنشدْهُ الفرّاءُ لهذا ـ أي مجيءِ (أمّا) بالشّعرِ غيرَ مسبوقةٍ بمثلِها فتُقدَّرُ ـ بل جعلَ (إمّا) نائبةً عن (أو)، ولا حذفَ في الكلامِ"[3].

وتابعَ بعضُ النّحاةِ الفرّاءَ، فأجازَ أنْ يُستغنَى بـ (أو) عن (إمّا) الثانيةِ، من غيرِ أنْ يَحْمِلَ ذلكَ على التوهُّمِ[4]، وأمّا انفرادُها وعدمُ تكرارِها، وإجراؤُها مُجرَى (أو)، فذلكَ ما لا يجوزُ عندَ البصريّينَ، وما وردَ منهُ، فهو على أنَّ مثلَها محذوفٌ من أولِّ الكلامِ، وهو الأجودُ عندَ البغداديِّ؛ " لأنّهُ حَمْلٌ على الكثيرِ الشائعِ[5]. وفي ظنّي أنَّ الأجودَ جعلُ (إمّا) نائبةً عن (أو)؛ لسلامتِهِ من التقديرِ.

(17) تعريفُ العددِ المركّبِ:

أجازَ الفرَّاءُ تعريفَ جُزأَي العددِ المركّبِ مُتمسِّكًا بحُجَّةِ توهُّمِ انْفِصَالِ العددِ الأوَّلِ منَ العددِ الثاني. قالَ: " ويجوزُ ما فعلتِ الخمسةَ العشرَ، فأدخلتَ عليهما الألفَ واللامَ مرّتين؛ لتوهُّمِهم انفِصالَ ذَا مِن ذَا في حالٍ"[6]. ولعلَّ ما ألجأَهُ إلى التمسُّكِ بهذه الحجَّةِ لتقريرِ هذا التقعيدِ أنَّ العدَدَينِ إذا رُكِّبَ أحدُهما مَعَ الآخَرِ تَنَزَّلا منزِلةَ الاسمِ الواحدِ، فامتنَعَ عندئذٍ أنْ يُجمعَ فيهِ بينَ علامتِي تعريفٍ، إلاَّ أنْ يُظَنَّ أنَّ التعريفَ قد لحقَ الاسمينِ قبلَ حالةِ التركيبِ.

والأصلُ عندَ الفرّاءِ أنْ تدخلَ الألفُ واللامُ في العدَدِ الأَوّلِ فقطْ، فيُقالُ: ما فعلتِ الخمسةَ عَشَرَ درهمًا، ولكنّهُ أجازَ إدخالَهما في العدَدَينِ والتفسيرِ (التمييزِ) أيضًا، فيُقالُ: ما فعلتِ الخمسةَ العَشَرَ الدرهمَ[7]، بناءً على مذهبِهِ في جوازِ تعريفِ التمييزِ[8]. فتحصَّلَ للفرّاءِ في المسألةِ ثلاثةُ آراءٍ، وهي آراءٌ أشارَ إليها الأنباريُّ في (إنصافِهِ)، ونسبَها للكوفيّينَ، وذكرَ أنَّ البصريّينَ لا يجيزونَ منها إلاّ وجهًا واحدًا،

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب ص87.
[2] الهروي: الأزهية في علم الحروف ص142.
[3] البغدادي: خزانة الأدب 427/4.
[4] المرادي: الجنى الداني ص532.
[5] البغدادي: خزانة الأدب 428/4.
[6] الفراء: معاني القرآن 33/2.
[7] الفراء: معاني القرآن 33/2.
[8] الفراء: معاني القرآن 79/1. وينظر: أبو حيان: تحفةِ الأريب بما في القرآن من الغريب ص142.

وهو أنْ تدخلَ الألفُ واللامُ على صدرِ العدَدِ فقطْ، وردَّ باقيَ آراءِ الكوفيّينَ، مُحتجًّا بأنَّ ما حكَوه عن العربِ، ليسَ لهم فيهِ حجّةٌ؛ لقلّتِهِ في الاستعمالِ، وبُعدِهِ عن القياسِ[1].

ونقلَ أبو حيّانَ في (ارتشافِ الضَّرَبِ) أنَّ الأخفشَ حكَى أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: الخمسةَ عَشَرَ الدّرهمَ، بإدخالِ الألفِ واللامِ على صدرِ العددِ والتمييزِ، وأنَّ الفرّاءَ سوّغَ قياسَه[2]. وبناءً على ذلكَ يكونُ في هذهِ المسألةِ للفراءِ أربعةُ آراءٍ.

ثانيًا ـ التوهّمُ غيرُ المقبولِ:

وهذا قسمٌ آخرُ من أقسامِ التوهّمِ عندَ الفرّاءِ، وجّهَ في ضوئِهِ جملةً من المسائلِ، غيرَ أنَّ هذا النوعَ مردودٌ عندَهُ، مرفوضٌ، وهو من الخطأِ والغلطِ الذي لا يُعوّلُ عليهِ، ولا تُبنى عليهِ الأصولُ. وممّا جاءَ لديهِ من هذا النمطِ:

(1) إعرابُ الجمعِ المكسَّرِ بالحروفِ:

منعَ الفرَّاءُ أنْ يُعرَبَ ما انتهَى بياءٍ ونونٍ، ممّا كانَ جمعًا مُكسَّرًا، إعرابَ جمعِ المذكّرِ السّالمِ، نحو: الشياطِينِ، وما أشبهَها، وعدَّ ما جاءَ منهُ عنِ العربِ وَهْمًا، وغَلَطًا.

فقدْ وقفَ على قراءةِ الحَسَنِ والأعمشِ[3]: (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّياطُونَ)[4]، في في مَوضِعَينِ، في كتابِه (معاني القرآن)، وحَملَ هذهِ القراءةَ في الموضعِ الأوّلِ على الوَهْمِ[5]، مِن غيرِ أنْ يُفسِّرَ ذلكَ، ولعلَّهُ يريدُ أنَّ مَن قرأَ بِها شبّهَ زِيادتي الجمعِ المكسَّرِ بزيادتي الجمعِ المُسلَّمِ، فوقعَ في الوهمِ المحمولِ على الغلطِ، وهذا ما أفصحَ عنهُ كلامُهُ في الموضعِ الثّاني، إذْ عدَّ صراحةً أنَّ مُعاملةَ الشياطينِ مُعاملةَ جمعِ المُذكّرِ السالمِ مِن الغلطِ، وأنَّ هذا الغلطَ مُبرَّرٌ بالظَّنِّ، أي التوهُّمِ؛ ظنَّ أنَّها بمنزلةِ المسلمينَ نصبًا وجرًّا، والمسلمونَ رفعًا. وهذا كلامُهُ: " وقولُه: (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشّياطِينُ) ترفعُ بالنونِ. قالَ الفرّاءُ: وجاءَ عن الحَسَنِ (الشّياطونَ)، وكأنَّه من غلطِ الشيخِ، ظنَّ أنَّه بمنزلةِ المسلمينَ والمسلمونَ"[6].

وقدْ كانتْ هذهِ القراءةُ أيضًا موضعَ نقاشٍ غيرِ الفرّاءِ من النُّحاةِ، فاختلفتْ أَجوبتُهم فيها نَقْدًا وَدِفاعًا. فمِنهم مَن حملَها على التوهُّمِ، ومِنهم مَن جعلَها غلطًا، ومِنهم مَن قَبِلَها.

فمِمَّن حملَها على جِهةِ التوهُّمِ أبو عبدِ اللهِ السلسيليُّ، الّذي رأى أنَّ وجهَ إعرابِ الشّياطينِ بالحروفِ، أنَّهم شبّهُوا زِيادتي الجمعِ المكسَّرِ بزيادتي الجمعِ

---

[1] الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 43، 312/1.
[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب 367/1.
[3] ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص108.
[4] الشعراء الآية 210. ومثلُه ما في البقرة الآية 102 (ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص8)، والشعراء الآية 221 (السلسيلي: شفاء العليل 150/1.
[5] الفراء: معاني القرآن 76/2.
[6] الفراء: معاني القرآن 284/2 - 285. وينظر البغدادي: خزانة الأدب 258/2.

المُسلَّم، وأنَّهم نقلُوها مِن إعرابِ الحركاتِ، إلى إعرابِ الحروفِ، غيرَ أنَّ هذا التشبيهَ من التشبيهاتِ البعيدةِ، الّتي تقعُ على جِهةِ التوهُّم[1].

وممّن جعلَها غلَطًا الزَّجَّاجُ. فقد قرَّرَ أنَّها غلَطٌ مِن الحَسَنِ، وعندَ جميعِ النَّحْويِّينَ، وأنَّها مخالفةٌ لِلمُصْحَفِ[2]، وتابعَه أبو جعفرٍ النّحاسُ، نقلاً عن المبرّدِ، مستدلاً الأخيرُ بأنَّ الحسنَ قد قرأَ مَعَ النّاسِ: (وَإِذَا خَلَوا إِلَى شَياطِينِهِمْ)[3]، وأنَّ هذا لو كانَ بالواوِ في موضعِ الرّفعِ، لوجَبَ حذفُ النونِ للإضافةِ[4].

وفي المقابلِ قبلَ هذه القراءةَ آخرونَ، ودافعُوا عنها، والتَمسُوا لها وجهًا، تُحمَلُ عليهِ. ومِن هؤلاءِ النّضرُ بنُ شُميلٍ، الّذي رأى أنَّ الاحتجاجَ بكلامِ رؤبةَ، ليسَ بأَوْلى من الاحتجاجِ بهذِهِ القراءةِ، مَعَ العلمِ بأنَّها لو لم تُسمعْ لم يُقرأْ بها، إلا أنَّ النّضرَ عادَ، وحملَها على التوهُّمِ، حينَما جعلَها أشبهَ بما نفلَه يُونُسُ عن أعرابيٍّ، سَمعَهُ يقولُ: دخلتُ بساتينَ من ورائِها بساتونَ[5].

وممَّن قَبِلَها من غيرِ أنْ يحملَها علىالتَّوَهُّمِ، أبو فيدٍ مؤرّجٌ السّدوسيُّ، مقيّدًا ذلكَ القبولَ بوجوبِ اشقاقِ الشّياطينِ مِن شاطَ، أي احترقَ، يشيطُ شوطةً. قالَ: " إنْ كانَ اشتقاقُهُ مِن شاطَ، أي احترقَ، يشيطُ شوطةً، كانَ لِقراءتِهما وجْهٌ. قيلَ: وجهُها أنَّ بناءَ المُبالغةِ منهُ شَيَّاطٌ، وجمعُهُ شيَّاطونَ، فخَفَّفا الياءَ، وقد رُويَ عنهما التشديدُ، وقدْ قرأَ بهِ غيرُهما"[6].

وقبلَها كذلكَ أبو حيّانَ، ودافعَ عمَّنْ قرؤُوا بِها، إذْ " لا يمكنُ أنْ يُقالَ: غلِطُوا؛ لأنَّهم مِن العلمِ، ونَقْلِ القرآنِ بمكانٍ"[7]، إلاَّ أنْ يُرادَ بالغلَطِ التَّوهُّمِ، كما مرَّ.

ولم تقتصِرْ معاملةُ الجمعِ المكسرِّ، ممَّا آخره ياءٌ ونونٌ، معاملةَ الجمعِ المُسلَّمِ على القراءاتِ القرآنيّةِ، بل وَقعُ مثلُ ذلكَ في كلامِ الأعرابِ، كالّذي نقلَهُ يُونُسُ عن بعضِهم: دخلتُ بساتينَ من ورائها بساتونَ[8]، وكالّذي وردَ في حديثِ فضالةَ: " كانَ يَخِرُّ رِجالٌ من قامتِهم في الصلاةِ من الخَصاصَةِ حتّى يقُولَ الأعرابُ: مجانينُ، أو مجانُونَ"[9]. ولعلَّ في ذلكَ كلِّهِ ما يجعلُنا نميلُ إلى أنَّ ذا ليسَ منهم على جِهةِ التوهُّمِ، التوهُّمِ، ولا الغلَطِ، بل رُبَّما يكونُ ذلك لغةً لبعضِ العربِ، يُعربُونَ ما آخرُهُ ياءٌ ونونٌ إعرابَ جمعِ المذكرِ السالمِ.

(2) إثباتُ النونِ مَعَ الضميرِ باسمِ الفاعلِ:

---

[1] أبو عبد الله السلسيلي: شفاء العليل 150/1.
[2] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 113/4.
[3] البقرة الآية 14.
[4] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 194/3.
[5] أبو حيان: البحر المحيط 46/7.
[6] أبو حيان: البحر المحيط 46/7.
[7] أبو حيان: البحر المحيط 46/7.
[8] أبو حيان: البحر المحيط 46/7.
[9] ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 309/1، وابن منظور: لسان العرب (جنن)113/13.

منعَ الفرّاءُ إثباتَ النونِ مَعَ الضّميرِ في اسمِ الفاعلِ مقترنًا بالألفِ واللامِ أو غيرَ مقترنٍ، مُفردًا كانَ، أو مثنًّى، أو مجموعًا بالواوِ والنُّونِ، نحو: أنتَ ضاربُنِي، وأنتما ضاربانِنِي، وأنتم ضاربُونَنِي، وهم القائلُونَه. ووَقفَ الفرّاءُ على ما وردَ في الشّعرِ منهُ، وفيهِ النّونُ، وعَدَّ ذلكَ مِمَّا يغلطُ فيهِ الشاعرُ، وأوجبَ حذفَها؛ ذلكَ لأنَّ موضِعَها الفعلُ، نحو: ضربَنِي ويضربُنِي وضربُونِي. ولكنَّهُ، وعلى الرّغمِ من حكمِهِ القاسِي بالغلطِ على النّصِّ وقائِلِهِ، عادَ، وأشعرنَا بأنَّهُ قد يكونُ معذورًا، إذْ ذهبَ باسمِ الفاعلِ إلى معنَى الفعلِ المضارِعِ، وذلكَ للتّشابُهِ بينَهما، يتوهَّمُ أنَّهُ أرادَ: هل تضربُنِي، ولكنَّ هذا التوهُمَ منَ الشّاعرِ يكونُ على غيرِ صحَّةٍ عندَ الفرّاءِ؛ لمُخالفتِه وجهَ الكلامِ.

قالَ إذ وقفَ على قراءةِ بعضِ القرَّاءِ قولَه تعالى: (قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ فَأُطْلِعَ)[1]، وأوردَ عدَّةَ نماذجَ شعريّةٍ للظّاهرةِ موضِعِ المناقشةِ: " فكسرَ النّونَ. وهو شاذٌّ. فمنْ ذلكَ أنْ يقولُوا: أنتَ ضاربِي. ويقولُونَ للاثنينِ: أنتما ضاربايَ، وللجميعِ: أنتم ضارِبيَّ، ولا يقولُوا للاثنينِ: أنتم ضاربانِنِي ولا للجميعِ: ضاربُوننِي. وإنَّما تكونُ هذهِ النّونُ في فعلَ ويفعلُ، مثل: ضربُونِي ويضربُنِي وضربَنِي. وربَّما غلطَ الشّاعرُ، فيذهبُ إلى المعنَى، فيقولُ: أنتَ ضاربُنِي، يتوهَّمُ أنَّه أرادَ: هل تضربُني، فيكونُ ذلكَ على غيرِ صحَّةٍ. قالَ الشّاعرُ[2]:

هل اللهُ من سَرْوِ العَلاةِ مُريحُنِي وَلمَّا تَقسَّمَنِي النِّبَارُ الكوانِسُ

النِّبْرُ: دابَّةٌ تشبهُ القُرَادَ. وقالَ آخرُ[3]:

وما أدرِي وظنِّي كلُّ ظنٍّ أَمُسْلِمُني إلى قومٍ شَراحِ

يريدُ: شراحيل. ولم يقلْ: أَمُسلِمِي. وهو وجهُ الكلامِ.

وقالَ آخرُ[4]:

همُ القائِلُونَ الخيرَ والفاعلُونَه إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمرِ مُعْظَمَا

ولمْ يقلْ: الفاعلُوهُ. وهو وجهُ الكلامِ"[5].

ويلتقِي الفرّاءُ في تأَصيلِهِ هذا مَعَ سيبويهِ[6]، وجمهورِ النحويِّينَ[7]. فقد منعُوا إثباتَ النّونِ مَعَ الضميرِ باسمِ الفاعلِ، إلاّ في الضّرورةِ الشعريَّةِ، بل إنَّ الفرّاءَ بدَا أكثرَ حِرصًا في ردِّ المسموعِ المرويِّ غيرِ المقيسِ مِن غيرِهِ، وفي انتهاجِ نَهْجِ المتشدِّدينَ في استخراجِ الأحكَامِ، وضبطِهاَ، وَفْقَ الأكثرِ. وإنَّ أَحَدَنا لَيقفُ موقفَ الشاكِّ المرتابِ من تلكُم الأحكامِ، التي صدرتْ عن النُّحاةِ، أمثالِ ابنِ السّرّاجِ، من

---

[1] الصافات الآية 54.

[2] البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله فيما عدت إليه من مصادر.

[3] البيت من الوافر، وهو ليزيد بن محرم أو محمد الحارثي في المقاصد النحوية للعيني 385/1.

[4] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 125/2.

[5] الفراء: معاني القرآن 385/2 - 386.

[6] سيبويه: الكتاب 187/1.

[7] أبو حيان: ارتشاف الضرب 188/3.

أنَّ الفرّاءَ كثيرًا ما يقيسُ على الأشياءِ الشّاذّةِ[1]، والسيوطيِّ الّذي وصفَ الفرّاءَ بأنَّه كانَ يأخذُ بالشّاذِّ والقليلِ[2].

ومنَ الغريبِ أنْ يَحملَ الفرّاءُ البيتَ الثانيَ، والثالثَ على الغلطِ المبرَّرِ بالتوهُّمِ، وفي مُكْنَتِهِ ألاّ يسُوقَهما احتجاجًا لمَا أصَّلَ. أمَّا البيتُ الثاني، فروايتُهُ الصحيحةُ، كما يقولُ أبو محمّدٍ الأعرابيُّ، هي: أَيُسلِمُني، وأنَّ الفرّاءَ " دمّرَ على هذا البيتِ، وغَيَّرَ ضربَهُ ليجعلَ أَمُسلِمُني بابًا منَ النّحوِ"[3] فيندفعُ بذلكَ الغلطُ عنِ الشّاعرِ، الشّاعرِ، إلاَّ أنْ يثبتَ العكسُ، وأمَّا البيتُ الثالثُ، فقد وردَ في (الكتاب) وفيهِ أَنَّ الرّواةَ "زعمُوا أنَّه مصنوعٌ"[4].

وما جعلَه الفرّاءُ غلطًا منَ الشّاعرِ على جهةِ التوهُّمِ غيرِ الصحيحِ، أجازَهُ هشامٌ، وجعلَهُ أصلاً يقاسُ عليهِ[5]، وعدَّ النُّونَ في (أَمُسلِمَنِي) تَنوينًا، لا نونًا، ولعلَّ ما ما يردُّ هذا القولَ اقترانُ المُضافِ بأداةِ التعريفِ، ومعلومٌ أنَّ التنوينَ لا يُجامِعُها[6].

(3) إسكانُ الهاءِ المتّصلةِ بالمعتلِّ الآخرِ المجزومِ:

تسكينُ هاءِ الضميرِ مُشكلٌ عندَ النّحاةِ، وقد رأى الفرّاءُ في هذا الإسكانِ خروجًا على المُؤصَّلِ؛ لأنَّ حقَّ الهاءِ أنْ تكونَ متحرِّكةً. ويقعُ هذا الإشكالُ إذا اتّصلتِ الهاءُ بالفعلِ المُعتلِّ الآخرِ المجزومِ. وعرضَ الفرّاءُ المسألةَ في غيرِ موضعٍ في (معاني القرآنِ). ومضمونُ هذا العرضِ رأيانِ: الأوَّلُ صرفُ الظاهرةِ إلى جهةِ التوهُّمِ الخطأِ، والثّاني أنَّ إسكانَ الهاءِ إذا تحرَّكَ ما قبلَها لغةُ بعضِ العربِ. قالَ مُعقِّبًا على إسكانِ الأعمشِ وعاصمِ الهاءَ في (يُؤدِّهْ)[7]، و (نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى)[8]، و (أَرْجِهْ وَأَخَاهُ)[9]، و (خَيْرًا يَرَهْ)، و(شرًّا يَرَهْ)[10]: " فيهِ لهما مذهبانِ؛ أمَّا أحدُهما، فإنَّ القومَ ظنُّوا أنَّ الجزمَ في الهاءِ، وإنَّما هو فيما قبلَ الهاءِ. فهذا وإنْ كانَ توهُّمًا، خطأٌ. وأمَّا الآخرُ فإنَّ منَ العربِ مَن يجزمُ الهاءَ إذا تحرّكَ ما قبلَها، فيقولُ: ضربْتُهْ ضربًا شديدًا، أو يتركُ الهاءَ إذْ سكّنها، وأصلُها الرفعُ، بمنزلةِ رأيتُهم وأنتمْ"[11].

وقالَ في موضعٍ آخرَ وقد قرنَ الوهمَ باللحنِ:" وممَّا نَرَى أنَّهمْ أوهمُوا فيهِ قولُه: (نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهْ جَهَنَّمَ) ظنُّوا - واللهُ أعلمُ - أنَّ الجزمَ في الهاءِ، والهاءُ في

---

[1] ابن السراج: الأصول في النحو 157/1.
[2] السيوطي: همع الهوامع 107/4.
[3] أبو حيان: تذكرة النحاة ص422.
[4] سيبويه: الكتاب 188/1.
[5] أبو حيان: ارتشاف الضرب 186/3، و 188.
[6] ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص450 - 451.
[7] آل عمران الآية 75.
[8] النساء الآية 115.
[9] الأعراف الآية 111.
[10] الزلزلة الآيتان 7، و8.
[11] الفراء: معاني القرآن 223/1.

موضعِ نصبٍ، وقدِ انجزمَ الفعلُ قبلَها بسقوطِ الياءِ منه"، ثمَّ أنهى حديثَهُ بقولِ الأعمشِ لإبراهيمَ النَّخَعِيِّ وطلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ وقدْ أوهما: لحنتُما [1].

وتعليلُ الفرَّاءِ هذا كانَ من حِجاجٍ مكيٍّ لإسكانِ هذهِ الهاءِ. فقد ذكرَ مكّيٌّ أنَّ في إسكانِ الهاءِ علّتينِ: الأُولى أنَّ هذه الأفعالَ لمّا انحذفَتِ الياءُ منها قبلَ الهاءِ للجزمِ، وصارتِ الهاءُ في موضعِ لامِ الفعلِ، فحلّتْ محلَّها، فأُسكِنتْ كما تسكنُ اللامُ للجزمِ. والعلّةُ الثانيةُ أنَّ إسكانَ هاءِ الضميرِ لغةٌ لبعضِ العربِ، يُسكنُونَ الهاءَ إذا تحرّكَ ما قبلَها، يحذفُونَ صلتَها، ويُسكنُونِها، فيقولُونَ: ضَربْتُهْ، كما يُسكنونَ ميمَ الجماعةِ في أنْتُمْ، وعليكُمْ. ولكنَّه أَوْهَى العلّةَ الأولى علّةَ التوهُّمِ، وعدَّ الثانيةَ أقوى منها على ضعفِها[2].

وإسكانُ الهاءِ هاهنا غلطٌ عندَ الزّجّاجِ؛ " لأنَّ الهاءَ لا ينبغِي أنْ تُجزمَ، ولا تسكُن في الوصلِ، إنَّما تسكُنُ في الوقفِ"، وذلكَ لأنّها " حرفٌ خفِيٌّ بُيِّنَ في الوصلِ في التذكيرِ، قالَ سيبويهِ[3]: دخلتِ الواوُ في التذكيرَ، كما دخلتِ الألفُ في التأنيثِ، نحو: ضربتُهُو وضربْتُهَا"[4].

وقد ردَّ أبو حيّانَ ما ذهبَ إليهِ الزّجّاجُ من أنَّ الإسكانَ غلطٌ، وأجازَهُ، مُحتجًّا بأنَّ هذه القراءةَ في السبعةِ، وبأنَّ الفرّاءَ، وهو إمامٌ في النحوِ واللغةِ، أجازَها، وأنَّ الإسكانَ في الوصلِ والوقفِ لغةٌ حفظَها الكسائيُّ والفرّاءُ، فقد روى الكسائيُّ عن أعرابِ عقيلٍ وكلابٍ: (إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٍ)[5]، بإسكانِ الهاءِ، وكسرِها من غيرِ غيرِ إشباعٍ، ويقولُونَ: لَهْ مالٌ، وله مال بالإسكانِ أو الاختلاسِ[6].

وانتقدَ إسكانَ هذهِ الهاءِ العُكبَريُّ، ووصفَهُ بالضعفِ، وذكرَ أنَّ الوجهَ فيها هو إجراءُ الوصلِ نجرَى الوقفِ[7].

وناقشَ السّمينُ الحلبيُّ إسكانَ الهاءِ في هذهِ المسألةِ، فذهبَ إلى أنَّها أُسكنتْ إجراءً للوصلِ مُجرَى الوقفِ، وإنْ كانَ ذلكَ مقصورًا عندَ بعضِ النّحاةِ على الضرورةِ الشعريّةِ، أو أنّها لغةٌ معروفةٌ عندَ بعضِ العربِ نقَلَها الكسائيُّ والفرّاءُ، وذكرَ أنَّ قولَ بعضِ النّحويّينَ، في إشارةٍ إلى القيسيِّ، إنَّ الفعلَ لمّا كانَ مجزومًا، وحُذفتْ منه الياءُ، وحلّتُ الهاءُ محلَّ اللامِ، وجَرى عليها ما يَجري على اللامِ، من التسكينِ للجزمِ؛ غيرُ سديدٍ[8].

---

[1] الفراء: معاني القرآن 75/2 - 76.
[2] مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 349/1.
[3] ينظر: سيبويه: الكتاب 189/4.
[4] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 432/1.
[5] العاديات الآية 6.
[6] أبو حيان: البحر المحيط 499/2.
[7] العكبري: التبيان في إعراب القرآن 272/1.
[8] الحلبي: الدر المصون 261/3.

وممّا يُعدُّ شاهدًا على إسكانِ الهاءِ المتصلةِ بالفعلِ المعتلِّ الآخرِ المجزومِ، زيادةً على ما ذكرَهُ الفرّاءُ قولُ اللهِ جلَّ ثناؤُه: (نُؤْتِهْ منها)، وقولِهِ: (وَنُصْلِهْ جَهَنَّمَ)، وقولِه: (فَأَلْقِهْ إِلَيْهِم ثُمَّ تَوَلَّهْ)، وقولِهِ: (يَرْضَهْ لَكُمْ)[1].

وذكرَ أبو حيّانَ أنَّ الهاءَ بعدَ الفعلِ المعتلِّ الآخرِ المجزومِ، أو المبنيِّ يجوزُ فيها خمسةُ أوجهٍ: الإسكانُ (يُؤَدِّهْ)، والإشباعُ (يُؤَدِّهِي) والاختلاسُ (يُؤَدّه)، وضمُّ الهاءِ ووصلُها بواوٍ (يُؤَدِ هُو)، وضمُّ الهاءِ دونَ وصلٍ (يُؤَدِّهُ)[2]. والأوجهُ الخمسةُ ذكرَها الزّجّاجُ قبلاً، وأجازَها جميعَها إلاّ إسكانَ الهاءِ فلا وجهَ لهُ عندَهُ، كما مرَّ.

(4) حركةُ ياءِ المتكلّم:

الأصْلُ في ياءِ المُتكلِّمِ، عندَ الفرّاءِ، وعندَ غيرِه من النّحويّينَ، أنْ تُفتحَ إذا سكنتْ، وسكنَ ما قبلَها. وقد ناقشَ الفرَّاءُ خروجَ الأعمشِ، ويحيى بنِ وثّابٍ، وحمزةُ على هذا الأصلِ، إذ كسَرُوها في قولِهِ عزَّ وجلَّ: (وَمَا أَنتمْ بِمُصْرِخِيِّ)[3]، وعدَّها مِن " وهْمِ القُرّاءِ طبقةِ يحيى، فإنَّهُ قلَّ مَن سلِمَ منهُم منَ الوَهْمِ. ولعلَّهُ ظنَّ أنَّ الباءَ في (بِمُصْرِخِيِّ) خافضةٌ للحرفِ كُلِّهِ، والياءُ منَ المتكلِّمِ خارجةٌ من ذلكَ"[4].

وحَمْلُ الفرّاءِ هذهِ القراءةَ على توهُّمِ كسرةِ الياءِ بالباءِ، يَشِي ـ في ظَنّي ـ بأنّه يرُدُّها، ولا يَرضَى بها، على الرغمِ ممّا أوردَهُ بعدًا من نصوصٍ، قد تُنْبئُ أنّهُ عادَ، وقبِلَها. ولعلَّ في حشرِها مَعَ قراءةِ الحسنِ (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ)[5]، المحمولةِ ـ ـ عندَهُ ـ على الوَهْمِ، والحكمِ على هذا الوَهمِ بأنّه " من غلطِ الشيخِ "[6]؛ دليلَ هذا الردِّ.

وليسَ الفرّاءُ وحدهُ من حملَ كسرَ الياءِ من (بِمُصْرِخِيِّ) على التوهّمِ، وردّها. فذا الجوهريُّ يحملُها عليهِ، ويَردُّها، ولكنَّ التوهُّمَ عندَهُ على نحوٍ مُختلفٍ. فقد ذكرَ أنَّ بعضَ القُرّاءِ كَسرَها، توهُّمًا أنَّ الساكنَ، إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسرِ ـ بناءً على أنَّ الأصلَ في التخلّصِ من الساكنين هو الكسرُ ـ وأنَّ ذلكَ ليسَ بالوجهِ[7].

وناقشَ أبو البركاتِ الأنباريُّ كسرَ الياءِ هاهنا أيضًا، فذكرَ أنَّهُ عندَ النّحويّينَ رَديءٌ في القياسِ، لكونِ الكسرِ ثقيلاً على الياءِ، وأنَّ مَن عابَ هذهِ القراءةَ عابَها؛ لأنّه توهّمَ كسرةَ الياءِ بالباءِ، ثُمَّ دافعَ عنها، وقبلَها. ووجهُ ذلكَ، كما يرى، أنَّ الياءَ الأولى ساكنةٌ، وياءَ المُتكلّمِ ساكنةٌ، والأصلُ في التخلّصِ من التقاءِ الساكنينِ الكسرُ، فعدلَ إلى هذا الأصلِ، ثُمَّ إنَّ كَسْرَها جاءَ مُطابقًا لكسرةِ همزةِ (إِنِّي كَفَرْتُ) بعدَها مُباشرةً؛ لأنَّ القارئَ أرادَ الوصلَ دونَ الوقفِ، فلمّا أرادَ هذا المعنَى، كانَ كسرُ الياءِ

---

[1] الآيات على ترتيبها، هي الآية 145 آل عمران، والآية 115 النساء، والآية 28 النمل، والآية 7 الزمر. وينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 431/1 ـ 432، والقيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 349/1.

[2] أبو حيان: البحر المحيط 499/2 ـ 500.

[3] إبراهيم الآية 22.

[4] الفراء: معاني القرآن 75/2.

[5] الشعراء الآية 210.

[6] الفراء: معاني القرآن 285/2.

[7] الجوهري: الصحاح (يا)2562/6. ويينظر: ابن منظور: لسان العرب (يا)493/15.

أدلَّ على هذا من فتحِها[1]. ورأيُّ الأنباريِّ، هذا في شِقِّهِ الأوّلِ، يكادُ يكونُ نفسَ الرأيِ الذي ذكرَهُ الجوهريُّ، ولكنْ من غيرِ أنْ يكونَ الكسرُ توهُّمًا.

وأيّاما يكنِ الأمرُ، فهذهِ القراءةُ مَطعُونٌ فيها، غيرُ مَرضِيٍّ عنها عندَ كثيرٍ من النّحاةِ؛ لأنَّ الأصْلَ أنْ تُفتحَ ياءُ المتكلِّمِ، إنْ سكنتْ، وسكنَ ما قبلَها[2]، وقالَ الأخفشُ: " وهذا لَحنٌ، لم نسمعْ بِها من أحدٍ من العربِ، ولا أهلِ النّحوِ"[3].

ويشهدُ لهذه القراءةِ أنَّ قُطرُبًا حَكَى أنَّ كسرةَ ياءِ المتكلِّمِ لغةٌ لبعضِ العربِ[4]، العربِ[4]، وهم بَنُو يَرْبُوعٍ[5]، وهوَ ـ أَعْنِي كسرَ ياءِ المتكلِّمِ إذا سكنتْ، وسكنَ ما قبلَها قبلَها ـ ما جاءَ في شعرِ الأغلبِ العجليِّ، قال[6]:

قالَ لهَا هلْ لكِ يا تا فِيِّ قالَتْ لهُ ما أنتَ بالمَرَضِيِّ

وشعرِ النابغةِ[7]:

علَيِّ لِعَمْرٍو نِعمةٌ بعدَ نِعمةٍ لِوالِدِهِ ليسَتْ بذاتِ عَقَاربِ

بخفْضِ الياءِ من (فِيِّ)[8]، و (علَيِّ)[9].

(5) همزُ غيرِ المهموزِ:

1 ـ أصَّلَ الفَراءُ أنَّ صيغةَ مَفاعلَ، ممَّا كانَ مهموزًا، ينبَغِي أنْ تكونُ ياءُ مُفردِهِ زائدةً، ثمَّ التفتَ إلى ما خرجَ على هذا الأصلِ، ممّا كانتْ فيهِ ياءُ المفردِ اصليَّةً، وجاءَ مهموزًا، كمعائشَ، ومصائبَ، فبناهُ على توهُّمِ أنَّ الياءَ من المفردِ زائدةٌ، وقاسَهُ على جمعِهم مسيلَ الماءِ على أمسِلةٍ، والميمُ منه زائدةٌ. قالَ إذ وقفَ على قولِه تباركَ وتعالَى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ)[10]: " لا تُهمزُ؛ لأنَّها ـ يعنِي الواحدةَ ـ مَفعِلةٌ، الياءُ منَ الفعلِ، فلذلكَ لم تُهمزْ، إنَّما يُهمزُ من هذا ما كانَتِ الياءُ فيهِ زائدةً؛ مثلُ: مدينةٍ ومدائنَ، وقبيلةٍ وقبائلَ ... ومثلُ معايشَ ممّا لا يُهمزُ لو جُمعَتْ، معونةٌ قلت: معاونُ، أو منارةٌ قلتَ: مناورُ ... ورُبَّما همزتِ العربُ هذا وشبهَهُ، يتوهَّمُونَ أنَّها فَعيلةٌ لِشَبَهِها بِوزنِها في اللّفظِ وعدَّةِ الحروفِ، كما جمعُوا مسِيلَ الماءِ أمسِلةً، شُبِّهَ بفعيلٍ وهوَ مفعِلٌ. وقد همزَتِ العربُ المصائبَ، وواحدتُها مصيبةٌ؛ شُبِّهَتْ بفعيلةٍ، لكثرَتِها في الكلامِ"[11].

---

[1] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 57/2.

[2] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 159/3، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 368/2 ـ 369، والبغدادي: خزانة الأدب 258/2 ـ 259.

[3] الأخفش: معاني القرآن 375/2.

[4] أبو البركات الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن 57/2.

[5] البغدادي: خزانة الأدب 258/2.

[6] البيت من الرجز، وهو للأغلب العجلي في ديوانه ص169.

[7] البيت من الطويل، وهو في ديوان النابغةِ الذبياني ص55، وروايةُ الديوان: علـيَّ، بفتحِ الياءِ، وعليهِ فلا شاهدَ في البيت.

[8] الفراء: معاني القرآن 76/2، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 369/2.

[9] أبو حيان: البحر المحيط 419/5، والبغدادي: خزانة الأدب 258/2. وضبطت في الديوانِ بتحقيق شكري فيصل ص54 عليَّ.

[10] الأعراف الآية 10.

[11] الفراء: معاني القرآن 373/1 ـ 374.

وعلى الرّغم من أنَّ الفرّاءَ لم يُفصحْ عن رأيهِ في هذا التوهُّم، أنّهُ غلطٌ أو لا، فممّا لا شكَّ فيهِ أنَّه مرفوضٌ في القرآنِ، بدليلِ قولِهِ: " لا تُهمزُ "، ومقبولٌ في غيرِهِ، بدليلِ قولِهِ: " ورُبَّما همزتِ العربُ هذا وشبهَهُ، يتوهَّمُونَ أنَّها فَعيلةٌ... ".

وأكثرُ قُرّاءِ القرآنِ على تركَ همزِ (مَعَايِشَ)، وقد روَوا الهمزَ عن نافعٍ، وهو خطأٌ عندَ جميعِ النحويينَ البصريّينِ، كما يذكرُ الزّجّاجُ الذي لا يعرفُ لَهمزِها وجهًا، " إلاّ أنَّ لَفظَ هذهِ الياءِ التي من نفسِ الكلمةِ أُسكِنَ في (معيشةٍ) فصارَ على لفظِ (صحيفةٍ)، فحُمِلَ الجمعُ على ذلكَ"[1].

2 ـ وممّا فسَّرَهُ الفرَّاءُ أيضًا بالتَّوهُّمِ ممّا همزتْهُ العربُ على غيرِ قياسٍ، وهو غيرُ مهموزٍ أصلاً، قولُهم: حلأْتُ السُّوَيقَ، قالَ ابنُ منظورٍ: " قالَ الفرَّاءُ توهَّمَتِ العربُ فيهِ الهمزَ لمَّا رأوا قولَهُ: حلأْتُه عن الماء ... مهموزًا "[2]. ومن ذلكَ قولُ امرأةٍ: رثَأْتُ زوجي بأبياتٍ، تريدُ: رَثيتُهُ، قال الفراءُ: " وهذا من المرأةِ على التّوهُّمِ؛ لأنَّها رأَتْهُم يقولُونَ: رثَأْتُ اللَّبنَ، فظنَّتْ أنَّ المرثيَّةَ منها "[3].

وناقشَ الفراءُ همزَ الأفعالِ: حلأَتُ السُّويقَ، ورثَأْتُ زوجِي، ولَبَّأْتُ بالحجِّ، وأَدْرَأْتكم في قراءةِ الحسنِ[4]: (وَلا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ)[5]، ورَبَأَتْ في قراءةِ أبي جعفرٍ المدنيِّ[6] (اهْتَزَّتْ وَرَبَأَتْ)[7]؛ في موضعينِ في (معاني القرآنِ)؛ وحملَ همزَ الأفعالِ الأفعالِ الثلاثةِ الأُوَلِ على الغلطِ، المحمولِ على مُضارعةِ هذهِ الأفعالِ أفعالاً أُخَرَ في الهمزِ؛ لأنَّ الحرفَ إذا ضارعَ حرفًا آخرَ مهموزًا رُبّما غلطتْ فيهِ العربُ فهمزتْهُ، فهمزُوا رثَأْتُ زوجِي لمُضارعتِهِ رَثَأْتُ اللبنَ، وهمزُوا لَبَّأْتُ بالحجِّ لمُضارعتِهِ اللبأَ الذي يُؤكلُ، وهمزُوا حلأَتُ السُّويقَ لمُضارعتِهِ حلأَتُ الإبلَ عنِ الماءِ[8]. والغريبُ أنَّ الفرّاءَ لم يحملْ هذهِ الأفعالَ على التوهُّمِ كما نقلَ عنهُ ابنُ منظورٍ.

وأمّا الفعلانِ أَدْرَأْتُكُمْ وَرَبَأَتْ في قراءتي الحسنِ، وأبي جعفرٍ المدنيِّ، فلكلٍّ منهما عندَ الفرّاءِ وجهانِ. أمّا الوجهُ الأوَّلُ لـ (أَدْرَأْتُكُمْ)، فمَقبُولٌ، إنْ كَانَ أَدْرَأْتُكُمْ مِن لغةٍ أخرى سوى دريتُ وأدريتُ، ذهبَ إليها الحسنُ[9]؛ ومرفوضٌ، لا يصلحُ، إنْ كانَ كانَ من دريتُ وأدريتُ؛ لأنَّ الياءَ والواوَ إذا انفتحَ ما قبلَهما وسَكَنَتَا، لم تُعلاّ بقلبِهما

---

[1] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 320/2 ـ 321. وينظر: الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 355/1.

[2] اللسان (حلا) 192/14. وحلأته: طردته.

[3] اللسان (رثأ)83/1.

[4] وذكرَ أبو حيانَ في (البحرِ المحيطِ 133/5) أنَّها أيضًا قراءةُ ابنِ عبّاسٍ، وابنِ سيرينَ، وأبي رجاءٍ.

[5] يونس الآية 16. وقد رُسمَ هذا الفعلُ رسمينِ مختلفينِ في (معاني القرآن). فقد رسمَ في (459/1) هكذا (وَلا أَدْرَأْتُكُمْ)، ورسم في (216/2) هكذا (وَلأَدْرَأْتُكُمْ).

[6] وينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص94. وفي (البحر المحيط 353/6) لأبي حيّانَ أنّها أيضًا قراءةُ عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ وخالدِ بنِ إياسٍ وأبي عمرِو بنِ العلاءِ.

[7] الحج الآية 5.

[8] ينظر: الفراء: معاني القرآن 459/1، و 216/2.

[9] لم يذكر الفرّاءُ هذهِ اللغةَ.

ألفًا، والوجهُ الثاني أنْ يكونَ الحسنُ قد ذهبَ إلى طبيعتِهِ وفصاحتِهِ فهمزَ الفعلَ؛ لمُضارعتِهِ دَرَأْتُ وشِبهِهِ، ممّا كانَ مهموزًا[1]. وهذا وجهٌ مرفوضٌ أيضًا[2].

وأمّا الوجهُ الأوّلُ لـ (رَبَأَتْ)، فجائزٌ إن كانَ بمعنى ارتفعَتْ، واشتقاقُهُ من الرَّبيئةِ الّذي يحرسُ القومَ، إذا ارتفعَ على موضعٍ عالٍ؛ لِينظرَ لهم، والوجهُ الثاني أنْ يكونَ قد هُمِزَ غلطًا، كما غَلِطَتِ العربُ، فهمزَتْ: حلأَتُ السُّويقَ، ولبأتُ بالحجِّ، ورثأتُ الميِّتَ[3].

ونقلَ الفيّوميُّ عن الفرّاءِ أنَّ نحو: لبأْتُ بالحجِّ، ورثأْتُ الميّتَ ممّا خرجَ عن الفصيحِ؛ لكونِه مهموزًا، والأصلُ فيهِ عدمُ الهمزِ، من غيرِ أنْ يَحملَ ذلكَ على التوهُّمِ، أو الغلطِ[4].

ووقفَ غيرُ الفرّاءِ من أهلِ اللغةِ على الصيغِ التي حملَها الفرّاءُ على التوهُّمِ مرّةً، وأُخرى على الغلطِ، وكانتْ آراؤهم كرأيِه في بعضِها، ومخالفةً لهُ في بعضِها الآخَرِ.

فصاحبُ (العينِ) عدَّ قولَ بعضِ العربِ: حلأتُ السُّويقَ، غلطًا، لا يصِحُّ، قالَ: " وحلّيتُ السُّوَيقَ، ومن العربِ مَن همزَهُ، فقالَ: حلأتُ السُّويقَ، وهذا غلطٌ"[5].

وجعلَ ابنُ دريدٍ قولَهم: رثَأْتُ زَوجِي، لغةً لِهَمْدَانَ، قالَ: " وَرَثَيتُ المَيِّتَ أَرثِيهِ مَرْثِيَةً؛ وَهَمْدَنُ تقولُ: رَثَأْتُ المَيّتَ، مهموزٌ، في معنى رَثَيْتُه"[6]. وكذلكَ عدَّ أبو أبو حيّانَ لَبَأْتُ ورَثَأْتُ لغةً يُبدِلُ أهلُوها الياءَ همزةً، يُريدونَ: لَبَيتُ ورَثَيتُ. وهذا يدفعُ الغلطَ عن همزِ هذينِ الفعلَينِ، ما دامَ الهمزُ لُغةً لبعضِ العربِ.

وحشرَ ابنُ السّكّيتِ ثلاثةَ الأفعالِ حَلأتُ ولَبَأْتُ ورثأتُ معَ جملةِ أفعالٍ ذكرَ أنَّ العربَ همَزتْها، وليسَ لها أصلٌ في الهمزِ[7]، من غيرِ أنْ يَرفضَها، أو يَنصَّ على على أنّها مِن الغلطِ، ولكنَّها ـ عندَه على كلِّ حالٍ ـ غيرُ فصيحةٍ.

وأمّا قراءةُ مَنْ قرأَ: (وَلا أَدْرَأتكم بِهِ)، بالهمزِ، فلها وجهانِ جائزانِ عندَ أبي حيّانَ: الأوّلُ أنَّ أصلَ الفعلِ أدريتُكُم، بالياءِ، فأُبدلتِ الياءُ همزةً، كما أُبدِلتْ في لَبَأْتُ ورَثَأْتُ، والوجهُ الثاني أنّه من الدّرءِ، بمعنى الدّفعِ، فالهمزةُ فيهِ أصليّةٌ. ونقلَ أبو حيّانَ عن ابنِ جنّي جوازَ أنْ تكونَ من أَدْرَيتُكُم، فقُلبتِ الياءُ ألفًا؛ لانفتاحِ ما قبلَها، وأنَّ هذه لغةٌ حكاها قطربٌ، يقولونَ في أعطَيتُكَ: أَعطَأْتُكَ، ونقلَ أيضًا عن أبي حاتمٍ السّجستانيِّ أنَّ الحسنَ قلبَ ياءَ أَدْرَيتُكُم ألفًا، على لغةِ بني الحارثِ بن كعبٍ[8]، يقولونَ في السّلامُ عليكَ: السّلامُ علاكَ، ثُمَّ همزَ على لغةِ مَن قالَ في العالِمِ: العَأْلِمِ، وفي المُشتاقِ: المُشتأْقِ[9].

---

[1] الفراء: معاني القرآن 459/1.
[2] الفراء: معاني القرآن 216/2.
[3] الفراء: معاني القرآن 216/2.
[4] الفيومي: المصباح المنير ص547.
[5] الفراهيدي: العين 295/3.
[6] ابن دريد: جمهرة اللغة 1035/2.
[7] ابن السكيت: إصلاح المنطق ص158.
[8] وينظر في هذه اللغة: الأخفش: معاني القرآن 113/1، و 408/2.
[9] أبو حيّان: ارتشاف الضرب 133/5.

وأمَّا قراءةَ أبي جعفرٍ المدنيِّ (اهْتَزَّتْ وَرَبَأَتْ)، بهمزِ ربتْ، فهيَ جائزةٌ عندَ الزّجّاجِ[1]، والزّمخشرّيِّ[2] والعُكْبَرِيِّ[3]، وأبي حيّانَ[4]. ووجهُ جوازِها عندَهم أنَّ أنَّ (رَبَأَتْ)، بمعنى ارتفعَتْ، وأنَّه من رَبَأَ القومُ، وهو الرّبيئةُ، إذا ارتفعَ على موضعٍ عالٍ لِينظرَ لهم. وهو وجهٌ قالَ بهِ الفرّاءُ كما مرَّ. ولكنَّ أحدًا منهم لم يحملْها علىَ أنّها من ربا يربو، وفي ذلكَ ما يُوحِي بمنعِ ذلكَ.

وبعدُ، فجُملَةُ القوْلِ أَنَّ ما سبقَ مِن مظاهرَ يُبيِّنُ أنَّ الفرَّاءَ قد ألحَّ على استخدامِ التَّوهُّمِ في (معاني القرآنِ)، وأنَّه قد اعتمدَهُ في تفسيرِ العديدِ من المظاهرِ اللُّغويَّةِ وتعليلِها، ممَّا خرجَ على الفصيحِ الكثيرِ من أساليبِ العربيَّةِ ومناهجِ نُظُمِها وأبنِيَتِها.

ولعلَّ من أهمِّ الأسبابِ التي سهَّلتْ لهُ حملَ هذهِ المظاهرِ على التوهُّمِ هوَ كثرتَها في الكلامِ، وشيوعَها في الاستعمالِ اللُّغويِّ. لذا تراهُ يقولُ: " فلمَّا كثُرَ بِهما الكلامُ توَهَّمُوا..."، " وتوهَّمَ إلغاءَ اللامِ ... ولكنّها كثرتْ في الكلام "، " لأنَّه حرفٌ قد كثُرَ في الكلامِ حتى تُوُهِّمَ ... "، " وذلكَ أنّها أكثرُ الأيمانِ مُجرًى في الكلامِ، فتوهّمُوا أنَّ الواوَ منها لكثرتِها في الكلام"[5].

ومنها طولُ الكلمةِ بعضَ الطولِ، أو التفريقُ والفصلُ بينَ المحمولِ على التوهّمِ والمحمولِ عليهِ بفاصلٍ. يقولُ الفرّاءُ: " إذا طالتِ الكلمةُ بعضَ الطولِ، أو فرقتَ بينَهما بشيءٍ، هُنالِكَ يجوزُ التوهّمُ؛ كما تقولُ: أنتَ ضاربُ زيدٍ ظالِمًا وأخاهُ؛ حينَ فَرقْتَ بينَهما بـ (ظالم) جازَ نصبُ الأخِ، وما قبلَهُ مخفُوضٌ"[6].

كما أنَّه يجدُ في قياسِ الظاهرةِ علَى ما يُشبِهُها في اللغةِ مُسوِّغًا إضافيًّا يُفضِي بهِ إلى القولِ بالتوهُّمِ[7].

والتوهّمُ لديهِ توهّمٌ مقبولٌ، وهو الكثيرُ الغالبُ، وتوهّمٌ غلطٌ مرفوضٌ وهو قليلٌ، قياسًا على المقبولِ. غيرَ أنّكَ تعجبُ من أمرِهِ إذْ تراهُ يحملُ الظاهرةَ نفسَها مرَّةَ على التوهُّمِ، وأخرَى على الغلطِ، فيبدو أنّهُ يُناقضُ. فمن هذا التناقضِ قولُهُ: " وممّا أوهَمُوا فيهِ قولُهُ: (ومَا تنزَّلتْ بِهِ الشَّياطُونَ)[8]، وقولُهُ في القراءةِ نفسِها: " وجاءَ عن الحسنِ (الشّياطونَ)، وكأنَّه من غلطِ الشيخِ"[9]. ومِثلُهُ قولُهُ: " فهو من غلطٍ غلطٍ قد تغلطُه العربُ فتقولُ: حَلأْتُ السُّويقَ، ولبَّأْتُ بالحجِّ، ورَثَأْتُ الميِّتَ "[10]، وقولُهُ ـ معقِّبًا على قولِ امرأةٍ منَ العربِ: رثأْتُ زوجِي بأبياتٍ ـ: " وهذا منَ المرأةِ

---

[1] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 413/3.
[2] الزمخشري: الكشاف 6/3.
[3] العكبيري: التبيان في إعراب القرآن 932/2.
[4] أبو حيان: البحر المحيط 353/6.
[5] الفراء: معاني القرآن 4/1،، و 67، و 149، و 51/2. على التوالي.
[6] الفراء: معاني القرآن 389/1 - 390.
[7] ينظر: مباحثة إضمار الموصول، وزيادة الباء في خبر ما من هذا البحث.
[8] الفراء: معاني القرآن 76/2. والآية 220 من الشعراء.
[9] الفراء: معاني القرآن 285/2.
[10] الفراء: معاني القرآن 216/2. وينظر 459/1.

على التوهُّم؛ لأنَّها رأتهُم يقولُونَ: رثأتُ اللّبنَ، فظنَّتْ أنَّ المَرْثِيةَ منها "[1]. بلْ إنَّهُ أحيانًا يُفسِّرُ الغلطَ بالتوهُّم ويُبرِّرُهُ بهِ، كقولِهِ: " ورُبَّما غلطَ الشاعرُ فيذهبُ إلى المعنى، فيقولُ: أنت ضارِبُني، يتوهَّمُ أنَّهُ أرادَ هل تضربُني"[2]. وإنْ دلَّ هذا على شيءٍ فإنَّما يدلُّ؛ إمَّا على أنَّ مفهومَ التوهُّم غيرُ مُتَبَلِّرٍ عندَهُ ولا مستقرٍّ، وإمَّا على أنَّ لهُ في المسألةِ الواحدةِ أكثرَ من رأْيٍ، وإمَّا على أنَّ ألتوهُّمَ والغلطَ شيءٌ واحدٌ، وهو ما نستبعِدُهُ؛ للآتي:

1 ـ الغالبُ أنْ يُفرِدَ التوهُّمَ وحدَهُ في تعليلِ الظاهرةِ. وهذا كثيرٌ.

2 ـ تعبيرُهُ بالتوهُّم إذا كانَتِ الظاهرةُ جائزةً مقبولةً، وأمَّا إذا كانتْ خلافَ ذلكَ فإنَّه يستعملُ عبارةَ الغلَطِ. قالَ: " وكذلكَ قولُهم: الثُّباتُ واللُّغاتُ، وربَّما عرَّبُوا التّاءَ منها بالنصبِ والخفضِ وهي تاءُ جماعٍ ينبغِي أنْ تكونَ خفضًا في النصبِ والخفضِ، فيتوهَّمُونَ أنَّها هاءٌ، وأنَّ الألفَ قبلَها منَ الفعلِ ... وما كانَ من حرفٍ نُقِصَ من أوَّلِهِ مثل زِنةٍ ولِدةٍ ودِيةٍ فإنَّهُ لا يُقاسُ على هذا؛ لأنَّ نقصَهُ من أوَّلِهِ لا من لامِهِ ... تقولُ: رأيتُ لداتِكَ ... ولا تقلْ ... لِداتَكَ إلا أنْ يغلطَ بها الشاعرُ "[3]. وأبينُ منهُ قولُهُ قولُهُ في توجيهِ إسكانِ الهاءِ المتَّصلةِ بالمعتلِّ المجزومِ: " ... فإنَّ القومَ ظنُّوا أنَّ الجزمَ في الهاءِ، وإنَّما هو فيما قبلَ الهاءِ. فهذا وإنْ كانَ توهُّمًا، خطأٌ "[4].

3 ـ كما أنَّكَ تراهُ أيضًا يُناقشُ الظاهرةَ الواحدةَ في غيرِ موضعٍ، ويُفسِّرُها في ضوءِ التوهُّمِ مرَّةً[5]، ومرَّةً أُخرى لا يُجرِي للتوهُّمِ فيها ذكرًا[6].

4 ـ نصُّهُ في فواتحِ مناقشةِ الظاهرةِ بصريحِ العبارَةِ أنَّها غيرُ منكرةٍ، كقولِهِ: " ولا تُنكِرَنَّ أنْ يُجعلَ الكلمتانِ كالواحدةِ إذا كثُرَ بهما الكلامُ ... فلمَّا كَثُرَ بهما الكلامُ توهَّمُوا أنَّهُما حرفٌ واحدٌ "[7]. ولو كانَ يُريدُ بالتوهُّمِ الغلطَ لمَا نصَّ على مثلِ ذلكَ.

وإذا كانَ الفرَّاءُ قد اعتمدَ التوهُّمَ واتَّخذَهُ مذهبًا يعتلُّ بهِ، فإنَّ أبا جعفرٍ النَّحَّاسَ قدِ انتقدَهُ؛ لأنَّ " التَّوهُّمَ لا يحصلُ منهُ شيءٌ "[8].

---

[1] ابن منظور: لسان العرب (رثأ) 83/1. وينظر أيضا: (حلا) 192/14.
[2] الفراء: معاني القرآن 386/2.
[3] الفراء: معاني القرآن 93/2.
[4] الفراء: معاني القرآن 223/1.
[5] الفراء: معاني القرآن 67/1.
[6] الفراء: معاني القرآن 130/2 - 131.
[7] الفراء: معاني القرآن 4/1.
[8] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 384/1.

فهرس المصادر والمراجع

ـ آل غنيم، صالحة راشد: **اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية**، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1985 م، الطبعة الأولى.

ـ الآلوسي، محمود شكري: **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، مكتبة البيان بغداد ودار صعب بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.

ـ آل ياسين، محمد حسين: **في المدارس النحوية**، مجلة المورد، عدد 4، مجلد 3، 1974 م.

ـ إبراهيم، عبد العليم: **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، مكتبة غريب، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.

ـ الأثري، محمد بهجة: **رأي في إصلاح قواعد الإملاء العربي**، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع، 1956 م.

ـ ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد: **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق طاهر الزاوي وزميله، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.

ـ ابن أحمر، عمرو: **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**، جمعه وحققه حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بلا تاريخ ولا طبعة.

ـ الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، حققه فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، 1981 م، الطبعة الثانية.

ـ الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاوي: **شرح التصريح على التوضيح ومعه حاشية الشيخ يس**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.

ـ الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن:

* **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 م.

* **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.

ـ الإسفراييني، تاج الدين محمد بن أحمد: **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، إربد، 1981 م.
ـ الأشموني، علي بن محمد: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ الأعسم، عبد الأمير: **المعجم الفلسفي عند العرب**، مكتبة الفكر العربي، بغداد، 1985م، الطبعة الأولى.
ـ الأعشى، ميمون بن قيس: **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983 م، الطبعة السابعة.
ـ الأصمعي، عبد المالك بن قريب: **فعل وأفعل**، تحقيق عبد الكريم العزباوي، **مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي**، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، 1401 هـ.
ـ الأغلب العجلي (الأغلب بن عمر): **ديوانه ضمن" شعراء أمويون"**، تحقيق نوري القيسي، عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية بغداد، 1985م، الطبعة الأولى.
ـ امرؤ القيس: **ديوان امرئ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد:
* **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957م.
* **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، دار الفكر، بلا تاريخ ولا طبعة.
* **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980 م.
* **عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء**، مخطوطة أحمد الثالث باستانبول، رقم 2729.
ـ ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:
* **الأضداد**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987 م.
* **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، 1391 هـ.
* **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، 1980م، الطبعة الرابعة.
* **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق حاتم الضامن، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1989م، الطبعة الثانية.
* **المذكر والمؤنث**، تحقيق طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، 1978م، الطبعة الأولى.
ـ الأنصاري، أحمد مكي: **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1964 م.
ـ الأنصاري، حسان بن ثابت: **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، ضبط الديوان وصححه عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت، 1983م، الطبعة الثالثة.

ـ الأنصاري، كعب بن مالك: **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1966 م، الطبعة الأولى.
ـ أنيس، إبراهيم:
* **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979 م، الطبعة الخامسة.
* **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992 م، الطبعة الثامنة.
ـ برجشتراسر: **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982 م.
ـ البطليوسي، عبد الله بن السيد: **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، 1979 م، الطبعة الأولى.
ـ البغدادي، عبد القادر:
* **حاشية على شرح بانت سعاد**، تحقيق نظيف محمد خواجة، فرانتس شتاينر بفيسبادن، 1980 م
* **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.
* **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق عبد العزيز رباح وزميله، دمشق، 1393 هـ، الطبعة الأولى.
* **شرح شواهد الشافية**، (مع شرح شافية ابن الحاجب)، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 م.
ـ البكري، عبد الله بن عبد العزيز: **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، حققه وضبطه مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، 1983 م، الطبعة الثالثة.
ـ البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي: **تفسير البضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، دار الفكر، بيروت، 1996 م.
ـ التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي: **شرح المفضليات**، تحقيق علي محمد البجاوي،دار نهضة مصر للطباعة والنشر، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، 1960 م، النشرة الثانية.
ـ الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1990م.
ـ الجبالي، حمدي محمود حمد:
* **الخلاف النحوي الكوفي**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمّان، 1995 م.
* **في مصطلح النحو الكوفي تصنيفًا واختلافًا واستعمالا**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 1982م.
ـ جرير بن عطية الخطفي: **ديوان جرير بن عطية**، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ، الطبعة الثالثة.

ـ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي: **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ الجندي، أحمد علم الدين: **التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي**، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد40، 1977م.
ـ ابن جنّي، أبو الفتح عثمان:
* **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ، الطبعة الثانية.
* **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1954 م، الطبعة الأولى.
* **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1994م.
ـ الجواليقي: **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، 1990 م، الطبعة الأولى.
ـ الجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1984 م، الطبعة الثالثة.
ـ ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر: **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982 م.
ـ الحمد، غانم قدّوري: **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطالع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، العراق، 1982 م، الطبعة الأولى.
ـ الحريري، أبو محمد القاسم بن علي: **درّة الغوّاص وشرحها وحواشيها وتكملتها**، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي القاهرة، 1996 م، الطبعة الأولى.
ـ ابن حسنون، إسماعيل بن عمرو: **اللغات في القرآن**، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1987 م، الطبعة الثالثة.
ـ الحطيئة، **الديوان**، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ، الطبعة الأولى.
ـ الحلبي، السمين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، الطبعة الأولى.
ـ الحلواني، محمد خير:
* **الواضح في النحو والصرف" قسم الصرف"**، دار المأمون للتراث، دمشق، بلا تاريخ وطبعة.
* **الواضح في النحو والصرف " قسم النحو "**، المكتبة الثقافية، وجدة، المغرب، 1980 م.
ـ الحموز، عبد الفتاح: **ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها**، دار عمّار عمّان، ومؤسسة الرسالة بيروت، 1986 م، الطبعة الأولى.

ـ الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، **معجم الأدباء**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م، الطبعة الأولى.
ـ حميد بن ثور: **ديوان حميد بن ثور الهلالي**، صنعة عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، تاريخ المقدمة 1950 م.
ـ أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف:
* **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وتعليق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1997 م.
* **البحر المحيط**، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، بلا تاريخ ولا طبعة.
* **تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب**، مطبعة العاني، بغداد، 1977م، الطبعة الأولى.
* **تذكرة النحاة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، الطبعة الأولى.
* **النكت الحسان**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 م، الطبعة الأولى.
ـ ابن خالويه، الحسين بن أحمد:
* **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.
* **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق وشرح، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1990 م، الطبعة الخامسة.
* **ليس في كلام العرب**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1979 م، الطبعة الثانية.
* **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عني بنشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ ابن الخشاب: **المرتجل**، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1392 هـ.
ـ خشرم، هدبة: **شعر هدبة بن خشرم**، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، 1986م، بلا طبعة.
ـ الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الكاتب: **مفاتيح العلوم**، تقديم جودت فخر الدين، دار المناهل، بيروت، 1991م، الطبعة الأولى.
ـ الخولي، فتحي: **دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية**، مكتبة المنهل ـ جدّة، ومكتبة وهبة ـ القاهرة، 1988 م، الطبعة الخامسة.
ـ الدؤلي، أبو الأسود: **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بلا ناشر، 1982 م، الطبعة الأولى.
ـ الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد:
* **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط**، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، 1983 م، الطبعة الثانية.

* **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: عزة حسن، مديرية إحياء التراث والإرشاد، دمشق، 1960.
ـ ابن درستويه، عبد الله بن جعفر: **كتاب الكتّاب**، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، 1977 م، الطبعة الأولى.
ـ ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة**، حققه وقدم له رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1988م، الطبعة الأولى.
ـ ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك: **باب الهجاء**، حققه فائز فارس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ودار الأمل ـ إربد، 1986 م، الطبعة الأولى.
ـ الذبياني، النابغة (زياد بن معاوية): **ديوان النابغة الذبياني**، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ ذو الرمة، غيلان بن عقبة: **ديوان ذي الرمة**، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1982 م، الطبعة الأولى.
ـ رؤبة بن العجاج: **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1982 م، الطبعة الثانية.
ـ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر:
* **مختار الصحاح**، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.
* **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، دار الغد العربي، القاهرة، 1991 م، الطبعة الأولى.
ـ رباع، محمد علي: **ملامح من إشكالات الإملاء والأداء في العربية**، مجلة جامعة النجاح الأبحاث (ب) " العلوم الإنسانية "، المجلد 13، العدد الأول، 1999م، ص 246 - 284.
ـ رفيدة، إبراهيم عبد الله: **النحو وكتب التفسير**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1990م، الطبعة الثالثة.
ـ الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن: **طبقات النّحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل:
* **فعلت وأفعلت**، تحقيق وسرح وتعليق ماجد الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، بلا تاريخ ولا طبعة.
* **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1994م، الطبعة الأولى.
ـ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:
* **اشتقاق أسماء الله**، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، الطبعة الثانية.
* **أمالي الزجاجي**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1382 هـ.
* **الجمل في النحو**، حققه وقدّم له علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل إربد، 1984م، الطبعة الأولى.

* **اللامات،** تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، 1975 م، الطبعة الثانية.
ـ أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة: **حجة القراءات،** تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت،1979م، الطبعة الثانية.
ـ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن،** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ الزمخشري، جار الله محمود بن عمر:
* **الفائق في غريب الحديث،** تحقيق علي البجاوي وزميله، دار الفكر، بيروت، 1993 م.
* **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، مطبعة البابي الحلبي بمصر، 1972 م، الطبعة الأخيرة.
ـ الزنجاني، أبو عبد الله: **تاريخ القرآن،** مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1935 م.
ـ زهير بن أبي سلمى: **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى،** نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964 م.
ـ الزين، عبد الفتاح: **في رسم القرآن،** الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي ـ بيروت، العدد 38 آذار، 1986م.
ـ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: **الأصول في النحو،** تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1985 م، الطبعة الأولى.
ـ سري، حسن: **الرسم العثماني للمصحف الشريف مدخل ودراسة،** مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998 م، الطبعة الأولى.
ـ السعران، محمود: **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي،** دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق:
* **الإبدال،** تقديم وتحقيق حسين محمّد شرف، القاهرة، 1978م.
* **إصلاح المنطق،** شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعلاف، القاهرة، 1375هـ، الطبعة الثانية.
* **المقصور والممدود،** حققه وقدم له وعلق عليه محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، 1985م، الطبعة الأولى.
ـ ابن سلام، يحيى: **التصاريف،** تحقيق هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، 1399 هـ.
ـ السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: **شفاء العليل في إيضاح التسهيل،** دراسة وتحقيق الشريف البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986 م، الطبعة الأولى.
ـ سلطاني، محمد علي: **قواعد مقترحة لتوحيد الكتابة العربية،** دار الفكر ـ بيروت، دمشق، 1995 م، الطبعة الأولى.

ـ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:
* **الروض الأنف**، قدم لـه طـه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.
* **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار النصر للطباعة الإسلامية، مصر، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973 م.
ـ السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد:
* **شرح أبيات سيبويه**، حققه وقدم لـه محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، 1979 م.
* **شرح كتاب سيبويه**، الجزء الأول تحقيق رمضان عبد التواب وآخرون، القاهرة، 1986 م.
ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:
* **الاتقان في علوم القرآن**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1978 م، الطبعة الرابعة.
* **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1975 م.
* **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وتعليق محمد أحمد قاسم، القاهرة، 1396 هـ، الطبعة الأولى.
* **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، 1979م، الطبعة الثالثة.
* **شرح شواهد المغني**، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.
* **المزهر في علوم اللغة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، القاهرة، 1958 م.
* **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992 م.
* **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
ـ شاهين، عبد الصبور:
* **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987 م، الطبعة الأولى.
* **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، دار القلم، 1966 م.
* **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980 م.
ـ ابن الشجري، هبة الله بن علي: **الأمالي الشجرية**، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، 1349 هـ، الطبعة الأولى.
ـ ابن شقير، أبو بكر احمد بن الحسن: **المحلى "وجوه النصب"**، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل غربد، 1987م، الطبعة الأولى.

ـ الشلوبين، أبو علي عمرو بن محمد: **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، درسه وحققه تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، 1993 م، الطبعة الأولى.
ـ الشنقيطي، محمد محمود: **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، دار المعرفة، بيروت، 1973 م، الطبعة الثانية.
ـ الشنتمري، الأعلم: **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، ج 2، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1987 م، الطبعة الأولى.
ـ الصاغاني، الحسن بن محمد بن الحسن: **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، حرف الطاء، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين،دار الرشيد، بغداد، 1979 م.
ـ الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، قدم له مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990 م، الطبعة الأولى.
ـ الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى: **أدب الكتّاب**، نسخه وعني بتصحيحه وتعليق حواشيه محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية ـ مصر، 1341 هـ.
ـ الضباع، علي بن محمد: **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد حنفي، مصر، بلا تاريخ، الطبعة الأولى.
ـ الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى: **المفضليات**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وزميله، دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ، الطبعة السادسة.
ـ ابن الشجري، هبة الله بن علي: **الأمالي الشجرية**، حيدر آباد الدكن، الهند، 1349 هـ، الطبعة الأولى.
ـ ضيف، شوقي: **المدارس النحوية**، دار المعارف بمصر، 1972 م، الطبعة الثانية.
ـ أبو الطيب الوشاء، محمد بن أحمد: **الممدود والمقصور**، حققه وقدم له وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، 1979م.
ـ عبد التواب، رمضان:
ـ التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1983 م، الطبعة الأولى.
ـ **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1983 م، الطبعة الثانية.
ـ عبد الرحمن بن حسان: **شعر عبد الرحمن بن حسان**، جمعه وحققه مكي العاني، بغداد، 1971، الطبعة الأولى.
ـ عبد الغني الدقر: **معجم النحو**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986 م، الطبعة الثالثة.
ـ أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ ابن عصفور، علي بن مؤمن:
* **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، 1400 هـ.

* **المقـرب**، تحقيـق أحمـد عبـد السـتار وزميلـه، الطبعـة الثـاني، بغـداد، (1392هـ).
* **الممتـع فـي التصـريف**، تحقيـق فخـر الـدين قبـاوة، دار الآفـاق الجديـدة، بيروت، 1979 م، الطبعة الرابعة.
ـ ابن عقيل، عبد الله:
* **شرح ابن عقيل**، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1974 م، الطبعة السادسة عشرة.
* **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الجزء الأول1980 م، والجزء الثاني 1982 م.
ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن:
* **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، 1976م.
* **التبيين عن مذاهب النحويين البصريّينَ والكوفيين**، تحقيق ودراسة عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 م، الطبعة الأولى.
* **اللبـاب فـي علـل البنـاء والإعـراب**، تحقيـق غـازي طليمـات، دار الفكـر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، 1995 م، الطبعة الأولى.
ـ عمرو بن معديكرب: **ديوان عمرو بن معديكرب**، تحقيق هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1970 م.
ــ عمـرو بـن معـديكرب: **شـعر عمـر بـن معـديكرب**، جمعـه مطـاع الطرابيشـي، مطبوعات مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1985م، الطبعة الثانية.
ـ عنترة بن شداد: **شرح ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق وشرح عبد المنعم عبد الرءوف شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980م، الطبعة الأولى.
ـ عواد، محمد حسن: **تنـاوب حـروف الجر فـي لغـة القـرآن الكـريم**، دار الفرقان، عمّان، 1982 م، الطبعة الثانية.
ـ العينـي: محمود بن أحمد: **المقاصد النحويـة فـي شرح شـواهد شـروح الألفيـة**، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: **الحجّة في علل القراءات السبع**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية للكتاب، 1983 م، الطبعة الثانية.
ـ الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد: **الإفصاح فـي شرح أبيـات مشكلة الإعراب**، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980 م، الطبعة الثالثة.
ـ ابن فارس، أبو الحسن أحمد: **الصـاحبي فـي فقـه اللغـة**، تحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.
ـ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:
* **المذكر والمؤنث**، حققه وقدم له رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975 م.
* **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، 1980 م، الطبعة الثانية.
* **المقصـور والممـدود**، حققـه وشـرحه ماجـد الـذهبي، مؤسسـة الرسـالة، بيروت، 1983 م، الطبعة الأولى.

* **المنقوصوالممدود**، تحقيق الراجكوتي، دار المعارف، 1967م.
ـ الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد، 1986 م، الطبعة الثانية.
ـ فندريس: **اللغة**، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، 1950م.
ـ الفرزدق، همام بن غالب: **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977 م.
ـ الفيومي، أحمد بن محمد: **المصباح المنير**، المكتبة العلمية، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ القالي، أبو علي: **الأمالي**، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ القتال الكلابي، عبد أو عبيد الله بن محبب أو مجيب: **ديوان القتال الكلابي**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1961 م.
ـ ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم:
* **أدب الكاتب**، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، 1963 م، الطبعة الرابعة.
تأويل مشكل القرآن، شرح ونشر السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، 1401 هـ، الطبعة الثانية.
* **الشعر والشعراء**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1996 م، الطبعة الأولى.
ـ القرطبي، أبو عبد الله محمد: **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب، القاهرة، 1945م.
ـ ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي: **الأفعال**، عالم الكتب، بيروت، 1983 م، الطبعة الأولى.
ـ القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، بلا تاريخ.
ـ القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب:
* **الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها**، مؤسسة الرسالة، بيروت،1981م، الطبعة الثانية.
* **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987 م، الطبعة الثالثة.
ـ كارل بروكلمان: **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، بلا طبعة ولا تاريخ.
ـ الكنغراوي، عبد القادر صدر الدين: **الموفي في النحو الكوفي**، شرح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، بلا تاريخ ولا طبعة.

ـ الكفوي، أبو البقاء: **الكليات" معجم في المصطلحات والفروق اللغوية "**، بعناية عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1992م، الطبعة الثانية.
ـ ليلى الأخيلية: **ديوان ليلى الأخيلية**، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وزميله، دار الجمهورية، بغداد، 1967 م.
ـ المارغني، إبراهيم بن أحمد: **تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمآن في رسم الباقي من قراءات الأئمة الأعيان** مطبوع مع كتاب: **دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995 م، الطبعة الأولى.
ـ المالقي، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1985 م، الطبعة الثانية.
ـ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله:
* **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م.
* **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:
* **الكامل في اللغة والأدب**، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، 1997 م، الطبعة الأولى.
* **الكامل في اللغة والأدب**، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ،1993 م ، الطبعة الثانية.
* **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
ـ المتلمس، جرير بن عبد المسيح: **ديوان المتلمس الضَّبُعي**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 14، القاهرة، 1968م.
ـ مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، دار المعارف، القاهرة، 1972م، الطبعة الثانية.
ـ المخزومي، مهدي:
* **أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة، عرض ونقد**، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، تشرين أول، جزء 4، مجلد 47، 1972 م.
* **مدرسة الكوفة**، البابي الحلبي، القاهرة، 1958 م، الطبعة الثانية.
ـ المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، 1983م، الطبعة الثانية.
ـ المرتضى، علي بن الحسن: **الأمالي " غرر الفوائد ودرر القلائد"**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967 م، الطبعة الثانية.
ـ مغالسة، محمود حسني: **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986 م، الطبعة الأولى.

ـ ابن مقبل تميم: **ديوان تميم بن مقبل،** تحقيق عزة حسن، دمشق، 1962 م.
ـ ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم: **لسان العرب،** دار صادر، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار: **كتاب هجاء مصاحف الأمصار،** حققه ونشره محيي الدين رمضان في **مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 19، الجزء الأول** (ص 53 - 141).
ـ الموصلي، عبد العزيز بن جمعة: **شرح ألفية ابن معط،** تحقيق ودراسة علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، 1985 م، الطبعة الأولى.
ـ الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد: **مجمع الأمثال،** حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ ابن الناظم، بدر الدين عبد الله بن محمد: **شرح ألفية ابن مالك،** انتشارات ناصر خسرو، طهران ـ إيران، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: **إعراب القرآن،** تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988 م، الطبعة الثالثة.
ـ ابن النديم، محمد: **الفهرست،** دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ الهذليون: **ديوان الهذليين،** الدار القومية بمصر، 1965 م، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
ـ الهذليون: **شرح أشعار الهذليين،** حققه عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.
ـ ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف:
* **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 1980 م، الطبعة السادسة.
* **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد،** تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ، الطبعة الأولى.
* **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** حققه مازن المبارك ومحمد حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1972م، الطبعة الثالثة.
* **شرح شذور الذهب،** دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
* **شرح قطر الندى وبل الصدى،** مطبعة السعادة، مصر، 1963 م، الطبعة الحادية عشرة.
* **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية،** دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، 1977 م.
ـ الهروي، علي بن محمد: **الأزهية في علم الحروف،** تحقيق عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1982م، الطبعة الثانية.
ـ ابن يعيش، موفق الدين:
* **شرح المفصل،** عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة، بلا تاريخ ولا طبعة.

* **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، 1988 م، الطبعة الثانية.
ـ يعقوب، إميل بديع: **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1992 م، الطبعة الأولى.
ـ والي، حسين: **كتاب الإملاء**، دار القلم، بيروت، 1985 م، الطبعة الأولى.
ـ ابن ولاد، أحمد بن محمد: **المقصور والممدود**، تحقيق برونله، لندن ـ ليدن، 1900 م.
ـ اليزيدي، أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى المبارك: **غريب القرآن وتفسيره**، تحقيق محمد سليم الحاج، عالم الكتب، بيروت، 1985 م، الطبعة الأولى.

فهرس الموضوعات

المقدّمةُ (3 - 5).

الفصل الأول: مظاهرُ من التّبايُنِ اللّهجيِّ في (معاني القرآن) للفرّاءِ (6 - 55).
ـ مدخلٌ (8).
ـ مظاهرُ التباينِ الصّوتيِّ (9 - 34).
أوّلاً: الحذفُ والإثباتُ: (آ) ـ حذفُ الحركةِ وإثباتِها: الهاء، ياء المتكلّم، هو وهِيَ، لامُ الأمرِ، أحدَ عَشَر :(ب) ـ حذفُ الحرفِ وإثباتُه: أَنَا، ياءُ المُتكلّمِ، واوُ الجماعةِ، اسمُ الإشارة، المنقوصُ (9 - 23).
ثانيًا: القلبُ المكاني (23 - 25).
ثالثًا: المماثلةُ (25 - 28).
رابعًا: الإبدالُ (28 - 31).
خامسًا: كسرُ حرفِ المضارعةِ (31 - 33).
سادسًا: تركُ الهمزِ (33 - 34).
مظاهرُ التّبايُنِ الصرفيِّ: فَعَلَ وأَفْعَلَ، الجمع، المشتقات (34 - 43).
مظاهرُ التباينِ النحويِّ: الاسمُ الموصولُ (الّذِينَ)، المُثنّى، جمعُ المذكّرِ السّالمُ، الممنوعُ من الصّرفِ، الفعلُ المُضارعِ المعتلُّ المجزومُ، المستثنى، الخفض، الأدوات: [لات، ولكنَّ، والجزمُ بـ (إذا)، ولا بمعنى إنْ، ولمّا بمعنى إلاّ، وكم بمعنى كأيّن، وفي بمعنَى الباء] (43 - 55).

الفصل الثاني: ما تعدّدَ فيهِ النقلُ عنِ الفراءِ في ضوءِ معاني القرآن (56-82).
مدخلٌ، القراءاتُ القرآنيةُ، الحديثُ الشريفُ، حذفُ الفاعلِ، إقامةُ غيرِ المفعولِ بهِ مقامَ الفاعلِ، تقديمُ الفاعلِ، الفصلُ بينَ فعلِ الشرطِ وجوابِهِ بمعمولِ جوابِ الشرطِ وآثارُ ذلكَ، تقديمُ جوابِ الشرطِ على أداةِ الشرطِ وفعلِ الشرطِ، تقديمُ معمولِ اسمِ الفعلِ عليهِ، تقديمُ التمييزِ على عاملِهِ، الفصلُ بينَ حرفِ العطفِ وما عطفَ، الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، مطابقةُ النعتِ المنعوتَ، نعتُ المكنيِّ، إتباعُ الاسمِ الموصولِ، إبدالُ النكرةِ منَ المعرفةِ والعكسُ، إضافةُ الوصفِ المحلّى بـ ال إلى المعارفِ، زيادةُ مِنْ في الواجبِ، زيادةُ مَنْ، التعجبُ ممّا الصفةُ منهُ على وزنِ أفعلَ فعلاءَ، إعرابُ المثنّى وجمعِ المذكرِ السالمِ، صرفُ ما لا ينصرفُ في اختيارِ الكلامِ، إعرابُ ضميرِ العمادِ "الفصلِ"، إعرابُ المصدرِ المؤوّلِ منْ أنْ وأنّ إذا سقطَ حرفُ الخفضِ، الجرُّ الجواريُّ، نصبُ المستثنَى إذا حُذفَ المستثنَى منهُ، عملُ أمثلةِ المبالغةِ، عملُ كانَ في اسمِها، عملَ " ما " إذا تقدّمَ خبرُها على اسمِها، أو انتقضَ نفْيُ خبرِها بإلا، نصبُ ليتَ ولعلَّ الاسمَ والخبرَ، إلغاءُ عملِ ظنّ متقدّمةً،

عاملُ المفعولِ بهِ في بابِ الاشتغالِ، عملُ أنْ جزمًا، رافعُ الاسمِ بعدَ (إنْ) الشرطيّةِ، رافعُ الاسمِ بعدَ لولا، ناصبُ الفعلِ المستقبلِ بعدَ الواوِ، ناصبُ الفعلِ المستقبلِ بعدَ حتّى، عملُ هلْ، ليسَ فعلٌ أو حرفٌ، ربَّ اسمٌ أو حرفٌ، نِعْمَ وبِئْسَ فعلانِ أو اسمانِ، أفعلْ بهِ أمرٌ حقيقةً أو لا، أصلُ إلاّ، أصلُ لكنْ. (56 - 82).

الفصل الثالث: الأحكام المبنيّة على كثرة الاستعمال عند الفرّاء في ضوء كتابه معاني القرآن (83 - 115).

مدخلٌ، الحذفُ:[الهمزةُ الأصليةُ، وبسم الله، وأيْشٍ، وتنوينُ العلمِ المتبوعِ بـ "ابن"، وسوفَ، وكمْ، ولامُ الأمرِ، ولا جَرَمَ، ووَيْلَكَ، والياءُ، وحذفُ الواوِ، وهَلْ الحذفُ واجبٌ]، جعلُ الكلمتينِ كالكلمةِ الواحدةِ: [لَلَقدْ، وكَمَا مَا، وفَمَالِ، والحمدُ للهِ، وإنّا للهِ، واللهمَّ]، الإتباعُ، الممنوعُ من الصرفِ، الخفضُ، لولاكَ ولولايَ، تذكيرُ العددِ وتأنيثُهُ، إلغاءُ اللامِ الموطئةِ للقسَمِ، نصبُ النكرةِ والمعرفةِ بعدَ: مالِ وما شأنُكَ وما بالُك، يا هَنَاهُ ويا هَنَتَاهُ، آل، القياسُ على ما كثرَ استعمالُهُ (83 - 115).

الفصل الرابع: الفراء والرّسم الإملائيّ (116 - 159).

- مدخلٌ (117 - 120).
- حروفُ الهجاءِ (121 - 122).
- المقصورُ: الفعلُ الثلاثيُّ، الاسم الثلاثيّ، ما أشكلَ ولم يُعرفْ أصلُ ألفِهِ (123 - 127).
- الهمزةُ (127 - 132).
- الحذفُ: حذفُ الألفِ، حذفُ الواوِ، حذفُ الياءِ (132 - 145).
- الزيادةُ والإثباتُ: ما زيدَ في الكتابةِ ولا يُنطقُ بهِ: زيادةُ الألفِ بعدَ الواوِ، وزيادةُ الألفِ في (لا أوضَعُوا)، وزيادة الألف في (أَوْ لا أَذْبَحَنَّهُ)، وزيادةُ الألفِ في "مائة"، ,زيادة الواو في أولئكَ. ما أثبتَ في الكتابةِ وحقُّه أنْ يُحذفَ: إثباتُ الألفِ في الممنوعِ من الصرفِ منصوبًا، وإثباتُ الألفِ في المعرفِ بالألفِ واللامِ منصوبًا، وإثباتُ حروفِ العلّةِ في الفعلِ مجزومًا، وكتابةُ بعضِ الأسماءِ الستةِ بالألفِ وبعضِها بالواوِ (146 - 152).
- الوصلُ والفصلُ: وصلُ (إنَّ) باللامِ والكافِ فتصيرُ لكنَّ وباللامِ والهاءِ فتصيرُ لهِنّكَ، وصلُ "ها بـ "ذا"، وصلُ ما بالكافِ، وصلُ (لَئِنْ) و (لأَنْ)، وصلُ الفعلِ المؤكّدُ من آخرهِ بالنونِ، وصلُ (إنْ) من آخرِه بـ (ما)، وصلُ إنَّ و (ما)، وصلُ حروفِ الاستفهامِ: [أينَ، ومتى، وكيفَ، وأيّ بـ "ما"]، وصلُ (ما) بلامِ الخفضِ في قولِهِ تعالى: (فَمَالِ هَؤلاءِ القومِ)، وصلُ (مَنْ) الاستفهاميةِ بـ (ذا)، وصلُ "يا بنَ أُمَّ"، وصلُ "إن" بـ "ما"، ويكأنَّ، وصلُ "إلى" بـ "القادمِ"، (مِنْسَأتِه)، لو أنَّ (152 - 155).
- إذنْ (155 - 156).
- المدغمُ: الإدغامُ في كلمةٍ واحدةٍ، والإدغامُ من كلمتينِ، و"ادَّنا"، وإدغام لامِ التعريفِ في لامٍ (156 - 159).

الفصل الخامس: أثر التوهّم في بناء القاعدة عند الفراء (160 - 157).
ـ مدخلٌ (161 - 162).
ـ أوّلاً: التوهّمُ المقبولُ: إعطاءُ الكلمتينِ حكمَ الكلمةِ الواحدةِ، إضمارُ الموصولِ، إعرابُ عضينَ وبابِها، ولغاتٍ وبابِها، زيادةُ الباءِ في خبرِ ما، جوازُ الرفعِ في بابِ الاشتغالِ، تابعُ اسمِ إنّ بعدَ مجيءِ الخبرِ، العطفُ على التّوهُّمِ، الجزمُ على التوهُّمِ، خفضُ ما بعدَ حتّى، إجراءُ الضميرِ على ما هوَ لهُ، اجتماعُ الشّرطِ والقسمِ، إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ، تذكيرُ أيٍّ وكِلتا، مجيءُ الواوِ بعدَ إلاّ، زيادةُ لكنْ في جوابِ لمّا، إدخالُ إمّا على أو والعكسُ، تعريفُ العددِ المركّبِ (162 - 186).
ـ ثانيًا: التوهّمُ غيرُ المقبولِ: إعرابُ الجمعِ المكسَّرِ بالحروفِ، إثباتُ النونِ مَعَ الضميرِ باسمِ الفاعلِ، إسكانُ الهاءِ المتّصلةِ بالمعتلِّ الآخرِ المجزومِ، حركةُ ياءِ المتكلّمِ، همزُ غيرِ المهموزِ (186 - 197).
ـ فهرسُ المصادرِ والمراجعِ (198 - 211).
ـ فهرسُ الموضوعاتِ (212 - 214).